المركز الدولي للعلوم الاجتماعية
INTERNATIONAL CENTER FOR SOCIAL SCIENCES
ICSS MOROCCO

جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة
IBN KHALDOUN CENTER FOR STUDIES
OF MIGRATION AND CITIZENSHIP
ICSMC AUI EEC MOROCCO

جامعة الأخوين
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵍⵅⵡⴰⵢⵏ
AL AKHAWAYN
UNIVERSITY

أساسيات في الجغرافيا البشرية

الجزء الثالث

التراب والبيئة والعولمة



إشراف وتنسيق:
محمد أيت حمزة، موسى كرزازي
عبد الكريم مرزوق ، عبد الرحيم العطري

إصدارات: مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة، جامعة الأخوين، إفران
الكتاب رقم: 38

أساسيات في الجغرافيا البشرية

الجزء الثالث:

التراب، البيئة والعولمة

إشراف وتنسـيق

محمد أيت حمزة، موسى كرزازي

عبد الكريم مرزوق وعبد الرحيم العطري

إصدارات مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة

الكتاب رقم : 38

عنوان الكتاب : أساسيات في الجغرافيا البشرية:
التراب، البيئة والعولمة (الجزء 3)؛
المؤلفون : كتاب جماعي
إشراف وتنسيق : ايت حمزة محمد؛ كرزازي موسى؛
مرزوق عبد الكريم ؛ العطري عبد الرحيم
إصدارات : مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة،
جامعة الأخوين، إفران
الكتاب رقم : 38
الناشر : مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس
المطبعة : مطبعة وراقة بلال، فاس
تاريخ النشر : 2025
الإيداع القانوني : 2025MO4109
ردمك : 978-9920-495-34-9

الفهرس

-

أولا : توطئة

- **سياق إصدار الكتاب**

نَشرُ مؤلف تربوي جامعي حول أساسيات الجغرافيا البشرية فكرة قديمة / جديدة، خطرت ببال عدد من الجغرافيين المغاربة منذ أزيد من أربعة عقود. لكن، ورغم الإرادة والنية الحسنة للزميلات والزملاء الذين تعاقبوا على التعليم الجامعي بمختلف الجامعات المغربية، وبمختلف رتبهم الجامعية والأكاديمية، ومسؤولياتهم التربوية، فقد تعذر تحقيق هذا المشروع، حيث ظلت الساحة خالية من المؤلفات الوطنية، باللغة العربية، رغم أهميتها؛ وبناء عليه، ظل الجميع يعاني من هذا الفراغ خصوصا على مستوى فروع الجغرافيا البشرية.

مرت سنوات، وتمت لقاءات ونقاشات عديدة، إلى أن نضجت فكرة وفلسفة تهيئ الكتاب الجامعي حول الجغرافية البشرية، على هامش اللقاءات العلمية السنوية التي تنظمها جامعة الأخوين. حيث تقرر إصدار الكتاب من طرف ثلة من الباحثين، على شكل مؤلف جماعي يعالج إشكاليات وقضايا تندرج في العلوم الاجتماعية، وفي مقدمتها الجغرافيا.

وقد كان للترحيب الذي أبداه السيد عميد كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة الأخوين، الأستاذ عبد الكريم مرزوق ، مشكورا، وللتشجيع والتحفيز المصاحبين، دور فعال في الانتقال من مجرد الفكرة إلى الإنجاز، وخاصة، بعد اقتراحه احتضان جامعة الأخوين للمشروع والسهر على تنفيذه.

تركزت الفكرة، منذ البداية، على مشروع طموح يرنو إلى إصدار سلسلة من الكتب ذات الطابع الأكاديمي، تُوجه أساسا إلى طلبة الجامعة المغربية في مادة الجغرافية البشرية، باللغة العربية، في مرحلة أولى، كمساهمة في تجويد التعليم العالي والبحث العلمي، نظرا للحاجة الملحة لسد الثغرات التي يشكو منها تكوين الطلبة، وللخصاص الذي يعاني منه نشر مثل هذه الكتب على المستوى الوطني. تكونت لجينة مصغرة، فقررت إصدار الكتاب

المذكور، كما قررت ولذات الغاية، تكوين فريق من المؤلفين من صلب التخصص، للشروع في التأليف حول "أساسيات الجغرافية البشرية".

تقوم فلسفة هذا المؤلف على مراعاة التدرج في التكوين بسنوات للإجازة، بدأ بتقديم المفاهيم والمصطلحات الأساسية، إلى تعميق تحليل الظواهر البشرية والاقتصادية، وقضايا البيئية، وصولا إلى الاستنتاج والتوليف الذي يُفترض أن تقوم عليه عمليات الاعداد والمنهجية البحثية المرافقة. وتوخى المبادرون أن يفيد محتوى الكتاب ومنهجيته مختلف الباحثين على مستوى الإجازة والماستر والدكتوراه، بل وكل مهتم بمواضيع الجغرافية البشرية والعلوم الاجتماعية والانسانية المجاورة.

- **مراحل تحضير فصول الكتاب**

بعد لقاءات متعددة، توافق أعضاء اللجنة على ضبط الهدف من نشر مؤلف يواكب في الشكل والمضمون، مواصفات المؤلفات الدولية المتعارف عليها في الجامعات المتقدمة، قدر المستطاع. فسعوا إلى أن يعالج المؤلف الإشكاليات والظواهر والقضايا والمواضيع بشكل شامل، حتى يتمكن من إعطاء الطالب(ة) والباحث(ة) أفقا واسعا ومتنوعا يمكنه من استيعاب الاختلافات ووضع المقارنات الضرورية لضمان الانفتاح الثقافي والحضاري، مع اختيار النماذج الممثلة لواقع المغرب والبلدان المجاورة له على الصعيدين الإفريقي والمتوسطي، قصد إدراك أبعاد تطور الظواهر الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية في بُعديها المجالي والتاريخي. فانصب هم المؤلفين على تبسيط وتقديم فصول الكتاب للقارئ بشكل يُسهل استيعابها ومناقشة مكوناتها عبر وسائل توضيحية ودعامات تشمل الخرائط الصور والخطاطات والنصوص الداعمة، مع التركيز على تقديم التعاريف والمصطلحات والمفاهيم المفتاحية، والخاصة بفروع الجغرافية البشرية.

يسعى الكتاب، إلى تعميق تكوين الطلبة، وبتدرج، في التخصص الجغرافي والعلوم المجاورة له، انطلاقا من بيئة موطنه، المغرب وإقليمه المتوسطي، فالإفريقي، مع إعطاء اهمية خاصة للقضايا الكبرى المطروحة على الصعيد العالمي، وتدريبه على كيفية استعمال أدوات البحث والمواد المكملة، مثل الإحصاء، ونظم المعلومات الجغرافية (SIG)، والإستشعار عن بعد.

- **منهجية تأليف الكتاب**

بعد اختمار الفكرة، تكون فريق متخصص من الباحثين في فروع الجغرافية البشرية، ارتباطا بالإشكاليات الكبرى والقضايا المطروحة وطنيا وجهويا ودوليا، قصد تحيين المعطيات المتوفرة، والانفتاح على مواد جديدة، غير مدرجة من ذي قبل في البرامج. وقد أُعطيت الأولوية للزملاء الجامعيين الممارسين والمتحمسين للعمل الجماعي. فتم، وعلى هذا الأساس، وضع لائحة لأعضاء الفريق وتكوين مجموعات صغيرة، تشتغل كل منها كخلية على فصل أو فصلين. ووُزعت عناوين الفصول وفق تخصصات المؤلفين الذين استجابوا لفكرة التأليف الجماعي سلفا، كما هو موضح في الجدول (ملحق) المتضمن لعناوين الفصول وأعضاء الفرق الساهرة على تأليفها ومنسقيها.

شرع المشرفون على إنجاز المشروع في تنفيذ الخطة، بدأ بالتشاور مع الممارسين في الميدان (بعض رؤساء الشعب ومديري المخابر العلمية بالمؤسسات الجامعية) من جهة، وبعض المسؤولين الرسميين من جهة ثانية، قصد الاطلاع على الجديد في المقررات المعتمدة، وما يُهيأ في ظل الاصلاحات المرتقبة بالجامعة المغربية؛ علما أن الكتاب لا يصبو أن يكون مقررا "تربويا - مدرسيا" مرتبطا بمستوى جامعي معين، بل هو مُؤلف عام في تخصص الجغرافية البشرية، قد يفيد طلبة الإجازة والماستر، والباحثين بمدارس الدكتوراه في مجال العلوم الاجتماعية.

بعد توصل اللجنة باستمارة المشاركة، وتوصل المؤلفين بالمحاور الرئيسية المقترحة، وبأرضية ومنهجية كل فصول الكتاب، والتنسيق فيما بينها، شُرع في العمل التأليفي.

أنجز الزملاء والزميلات فرادى أو فرق صغيرة خطاطات أولى للفصول، تتضمن: عنوان وهيكلة الفصل، كلمات مفتاح، ولائحة عامة للمراجع، بالإضافة إلى خطة تُنظم تقسيم العمل بين الأعضاء، ورزمانة إنجازه، واسم المنسق المختار؛ مما سمح بهيكلة فصول المؤلف وتوزيع العمل بين أعضاء فرق التأليف. وبعد توصل اللجنة المشرفة على التتبع بالمنتوج العلمي، عملت على توزيعه بين أعضاء لجنة القراءة والمراجعة قصد إبداء الرأي. على أن يتم، بعد ذلك، قبول المخرجات أو إعادتها إلى منسقي الفرق قصد التعديل أو التصحيح.

ويسعدنا أن نقدم للباحثين في الجغرافية البشرية وفي العلوم الاجتماعية المجاورة لها، وإلى كافة المهتمين من القراء الكرام، المؤلف الجديد، تحت عنوان **"أساسيات في**

الجغرافية البشرية". وهو عبارة عن عصارة عمل تربوي جماعي، ساهمت في إنجاز فصوله نخبة من المؤلفين مكونة من 21 أستاذا باحثا بالجامعات المغربية في تخصص الجغرافيا بصفة عامة، والجغرافيا البشرية بفروعها المتعددة والمتنوعة، بصفة خاصة.

وبعد أن توصلت لجنة الإشراف بالفصول المتفق على إنجازها، وتوضحت لديها صورة مضمون وحجم المؤلف، تقرر نشر الكتاب بأكمله في ثلاثة أجزاء بالنظر لأهمية العمل الذي أنجز والمجهود الذي بُذل من قبل المؤلفين.

يتكون المؤلف بكامله من 14 فصلا، موزعة بين ثلاثة أجزاء تستعرض أهم فروع الجغرافية البشرية، بدأ بنشأتها وتطور مدراسها وأدواتها، مرورا بإشكالات التوزيع الجغرافي للسكان وحركاتهم وبنية أنشطتهم وإشكاليات النقل والسكن وما يترتب عنها من التباينات على مستوى الصحة والتعليم، ومن ديناميات مجالية ومستلزمات متعددة الابعاد على مستوى الإعداد وحماية البيئة، في عالم تتحكم فيه، أكثر فأكثر، قضايا ذات أبعاد جيوسياسية وجيواستراتيجية عالمية متشابكة. وهي أمور يُفترض من الطالب، بل ومن كل مواطن الالمام بها. وتتوزع الفصول بين الأجزاء الثلاثة كالاتي:

- الجزء الأول: الاتجاهات والمدارس والسكان؛
- الجزء الثاني: ديناميات الحواضر والارياف؛
- الجزء الثالث: التراب والبيئة والعولمة.

ويتصدر كل فصل محور أساسي، مخصص قصدا، للتعاريف والمفاهيم الأساسية المرتبطة به، ومحاور أخرى حول مقومات الظاهرة التي يتناولها، بارتباط مع العناصر البارزة في المحيط الوطني والجهوي والعالمي. وينتهي بخلاصة عامة تفتح آفاقا جديدة للبحث والدراسة.

ولتعميم الفائدة، أرفق كل فصل بلائحة تضم أهم المراجع والمصادر القاعدية المعتمدة في تأليفه. وكلمات مفتاح عبارة عن قاموس أولي للمفاهيم الرئيسية والمصطلحات التي تضمنها وما يقابلها بلغة أجنبية، قصد تيسير عملية التواصل وتوحيد المعجم.

الكتاب ليس مؤلفا أكاديميا يدقق ويفصل في تحليل الظواهر، أو يقدم نتائج بحوث ودراسات مخبرية؛ بل هو كتاب بيداغوجي موجه للطلبة الجغرافيين وللباحثين في العلوم

الاجتماعية والإنسانية المجاورة، قصد التعريف ببعض المفاهيم الأساسية في أهم فروع الجغرافيا البشرية ومواضيعها العامة، وفهم بعض الظواهر الجغرافية بمقياس عالمي، مع تقديم أمثلة ميسرة لتقريب الفهم، مستوحاة من المغرب والمحيط القريب والبعيد من بلدان العالم. الهدف من ذلك هو توسيع آفاق ومدارك الطالب الباحث ودعم تفتحه على عوالم أخرى، بما يسمح به المجال من إيجاز وتركيز قادرين على خلق الفضول وتحفيز القراءة والانفتاح، حتى لا يظل الطالب منغلقا على ذاته.

وبناء عليه، فقد تم تقديم محتويات المؤلف في صيغة محينة، مبسطة، وبشكل مركز، وفي قالب تربوي وعلمي يواكب التحولات العالمية الكبرى.

وتبسيطا لقراءة الكتاب، رُعيت في إدراج محتوياته، إمكانية قراءة كل فصل، بل كل مبحث بمفرده، أو قراءة المؤلف كوحدة متكاملة، دون أن يفقده ذلك وحدة الموضوع. وتطمح اللجنة أن يصدر الكتاب بأجزائه الثلاثة قبل متم السنة الحالية (2025)، بحول الله وتوفيقه.

ثانيا: تقديم الكتاب

يسعدنا اليوم، أن نقدم كتاب "أساسيات في الجغرافيا البشرية"، للباحثين في تخصص الجغرافيا البشرية وفي العلوم الاجتماعية والانسانية المجاورة لها، وإلى كافة المهتمين من القراء الكرام. وهو عصارة عمل تربوي جماعي، ساهمت في إنجاز فصوله نخبة من المؤلفين مكونة من 21 أستاذا(ة) باحثا وباحثة بالجامعات المغربية في تخصص الجغرافيا بصفة عامة، والجغرافيا البشرية بفروعها المتنوعة، بصفة خاصة.

يتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء، تستعرض أهم فروع الجغرافيا البشرية،

يتضمن الجزء الثالث الذي نقدمه اليوم للقراء الكرام، أربعة فصول حول: الإنسان والبيئة؛ الجغرافية السياسية والجيواستراتيجية؛ جغرافية العولمة والمدن المتروبولية الكبرى: جغرافيا إعداد التراب وتدبير المجال.

لقد ظل هاجس المعدين للمشروع هو حث المؤلفين على التركيز على الأهم، وتقديم المعلومات والمعطيات المحينة والمبسطة، وفي قالب تربوي وعلمي، مواكبة للتحولات العالمية الكبرى. وهذا ما برز في شكل ومضمون الجزء الثالث من الكتاب الذي ركز فيه المؤلفون على أهم القضايا العالمية ومعالجتها، في مقدمتها إشكالية البيئة وتدهورها في علاقتها بتدخل الإنسان، وسبل الحفاظ عليها، ودرء المخاطر التي تهدد وجود الإنسان، باعتماد سياسات تنمية بشرية وتنمية مستدامة. كما تم تحليل الأوضاع السياسية والجيوسياسية والاستراتيجية العالمية والإقليمية الغير مستقرة، وسبل التخفيف من الصراعات الدولية لإطفاء بؤر التوتر، عبر نهج حل الخلافات بالطرق السلمية بين الدول والشعوب المتجاورة، والعيش في إطار عولمة تراعي القيم الإنسانية النبيلة، والعيش في سلام ورخاء وتسامح، بوضع العلم والتكنولوجيا في خدمة البشرية؛ وبإعداد وتهيئة بيئة سليمة لعيش السكان، تتميز بعدالة اجتماعية ومجالية.

ونحن نقدم الجزء الثالث من الكتاب، لا يسعنا إلا أن نشكر كل الزميلات والزملاء الذين لبوا دعوة اللجنة المشرفة على إصدار الكتاب بالمشاركة في التأليف الجماعي، على غيرتهم وجودة تقديم منتوجهم. وكذا جامعة الأخوين محتضنة المشروع في شخص السيد عميد الشراكة والتعاون والتكوين المستمر، الذي تتبع مراحل إنجاز الكتاب إلى حين نشره، رغم مسؤولياته الجسيمة. والشكر موصول إلى مجمل أعضاء الطاقم الذي تجند لإخراج الكتاب وفي مقدمتهم الأستاذ عبد الرحيم العطري والأستاذ قاسم النعايمي، اللذين، تتبعا مراحل نشر الكتاب بعناية فائقة على مستوى الإخراج وإعداد ومراجعة الخرائط.

لجنة المتابعة والإشراف

الأستاذ عبد الكريم مرزوق (عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الأخوين)؛

الأستاذ موسى كرزازي (أستاذ فخري بجامعة محمد الخامس)؛

الأستاذ محمد أيت حمزة (أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس)؛

الأستاذ عبد الرحيم العطري (أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس).

الفصل الحادي عشر:

الانسان والبيئة

تأليف: فتوحي محمد[1]، شحو إدريس[2]، باحو عبد العزيز[3]،

جمال الدين محمد[4]، غزال محمد[5]، الطيلسان محمد[6]

مقدمة عامة

تعرَّف البيئة بأنها الحيز المكاني الذي يتميز بالتفاعل بين جملة من المكونات تهم ثلاثة مجالات متفاعلة فيما بينها من جهة، وبين بعضها البعض من جهة أخرى. ويتعلق الأمر بالوسط الطبيعي، من غلاف صخري، وغلاف جوي، وغلاف مائي، وغلاف حيوي، ثم الوسط البشري التي تضم الإنسان وتنظيماته الاجتماعية، مثل الأسرة، والوحدات الترابية على مختلف المقاييس، بدءا بالمستوى المحلي، وانتهاء بالكوكب ككل. وأخيرا هناك المكونات التي هي من صنع الإنسان، والتي تتجلى في مختلف اختياراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما ينجم عنها من تحولات في الوسط الطبيعي؛ وذلك للاستجابة لحاجيات البقاء ولمتطلبات التنمية، من بنيات تحتية، ومشروعات اقتصادية، ومرافق اجتماعية وترفيهية وغيرها ...

تتغير بيئتنا باستمرار، ومع تسارع هذا التغير، وتزايد القلق حول حاضر ومستقبل كوكب الأرض، والتداعيات السلبية لهذا الأمر على الطبيعة والمجتمع والتنمية، تزداد الحاجة إلى الوعي بالبيئة ومشكلاتها وسبل المحافظة عليها. ويتفق الكل على أن هذه المشكلات هي محصلة جملة من الأنشطة البشرية التي تلحق الإضرار بالموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية.

---

1 (أستاذ التعليم العالى جامعة محمد الخامس بالرباط
2 أستاذ التعليم العالى، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس بالرباط
3 أستاذ التعليم العالى، بالمدرسة العليا للأساتذة.، جامعة محمد الخامس بالرباط
4 أستاذ التعليم العالى . جامعة محمد الخامس بالرباط
5 أستاذ التعليم العالي. كلية الآداب، جامعة محمد الأول وجدة
6 أستاذ التعليم العالي . جامعة محمد الخامس بالرباط

وتشمل التلوث، والاكتظاظ السكاني، وأساليب التخلص غير الآمن من النفايات، وتغير المناخ، والاحتباس الحراري، وأنماط التنمية والتهيئة الترابية غير الملائمة.

لقد عرفت العلاقة بين المجتمعات البشرية وعناصر البيئة منذ القدم تطورا تميز بنوع من استمرار التوازن بين المكونات الطبيعية والبشرية للبيئة؛ إلا أن هذا التوازن بدأ يعرف خللا متصاعدا ومقلقا منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك بفعل الدينامية السكانية والضغط على الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وكذا أنماط التنمية التي لم تكن تراعي بالقدر الكافي أبعاد الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا ازداد القلق على مصير الكوكب والإنسان بفعل عوامل شتى، أبرزها استنزاف الموارد الطبيعية، خاصة في الدول النامية التي عانت من الاستعمار، ولا زالت تواجه تحديات الفقر وعدم ملاءمة السياسات التنموية التي تخلط بين النمو والتنمية البشرية الشاملة. كما أن التغير المناخي، الذي أصبح يشكل أكبر تحدٍّ بيئي تعرفه البشرية في القرن الواحد والعشرين، زاد من حدة هذا القلق على مصير كوكبنا، في سياق جيو-سياسي عالمي موسوم بتهرب الدول الكبرى من الاعتراف بمسؤوليتها التاريخية في الأزمة البيئية العالمية.

إن مسؤولية حماية البيئة تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للتصالح بين الإنسان والطبيعة، وتمر عبر تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة على المستوى الفردي والجماعي، الوطني والدولي. وذلك بغرض استعادة التوازن المفقود بين مكونات البيئة في شقيها الطبيعي والمشيد، وكذا التقليل من حدة البصمة الإيكولوجية[7] Empreinte Ecologique للأنشطة البشرية على الموارد الطبيعية. ولن يتأتئ هذا الأمل، إلا من خلال التصدي الحازم والعاجل للعديد من التحديات البيئية، مثل:

- التغيرات المناخية، وما يرتبط بها من تلوث الهواء، وارتفاع معدلات حرارة الأرض، وتدمير طبقة الأوزون، وتدهور الأنظمة الإيكولوجية، مثل السواحل، والبحار، والمنظومات النباتية والغابوية؛

7 البصمة البيئية هى طريقة حسابية لقياس تأثير البشر على بيئتهم وعناصرها الحية وغير الحية، تقدير كمية الأرض والمياه اللازمة للاستهلاك وامتصاص النفايات التى ينتجها الفرد أو المدينة أو البلد، لأغراض العيش والسكن والشغل ومتطلبات التنمية عموما.

- تناقص متراكم ومقلق للموارد المائية السطحية والجوفية، وتدهور نوعيتها، نتيجة التلوث والهدر في الاستعمالات الزراعية والصناعية والسياحية والمنزلية؛

- سوء التخلص من النفايات الصلبة والسائلة، وانعكاساتها على صحة الإنسان والبيئة؛

- فقدان التنوع البيولوجي النباتي والحيواني والجيني، وكذا اتساع ظاهرة التصحر، وتدهور التربة وملوحتها، وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على الأمن الغذائي، والهجرة السكانية الداخلية والخارجية؛ خاصة في الدول الفقيرة الأشد هشاشة في مواجهة آثار التغير المناخي ومخاطر الكوارث الطبيعية، التي هي من مسؤولية الإنسان.

للإشارة، فمنذ سبعينيات القرن الماضي تضاعف الخطاب المحذر من تدهور البيئة؛ وعقدت لهذا الغرض العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية ذات الصلة بموضوع البيئة والتنمية المستدامة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية بستوكهولم 1972، وقمة الأرض الأولى بريودي جانيرو 1992، التي أسفرت عن ثلاث اتفاقيات مهمة: التغير المناخي، التنوع البيولوجي ومحاربة التصحر. وبعد عشر سنوات جاء مؤتمر جوهانسبورغ 2002 حول التنمية المستدامة، الذي أكد على أهمية الترابط بين حماية البيئة والتنمية المستدامة، وخرج بخطة عمل قائمة على أولويات: الماء والطاقة والصحة والفلاحة والتنوع البيولوجي WEHAB[8]. وبعد ثلاثين سنة من مؤتمر ستوكهولم نظمت الأمم المتحدة مؤتمر ريو +20 حول البيئة والتنمية سنة 2012؛ كما أقرت بعد ذلك أجندة التنمية المستدامة 2015-2030، ثم اتفاق باريس للتصدي لمشكلة الاحترار العالمي والتغير المناخي.

ورغم كل هذه الجهود التي تفتقر للإرادة السياسية الحقيقية لتنفيذ المخرجات والتعهدات المتخذة دوليا ووطنيا، فإن وتيرة التدهور البيئي واتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ما فتئت تتفاقم لأسباب يتداخل فيها ما هو محلى ووطني، بما هو دولي وتاريخي. ولهذا السبب، على الدول الصناعية، باعتبار مسؤوليتها التاريخية، المساهمة في إيجاد الحلول للمشاكل البيئية؛ وفي مقدمتها تمويل برامج وخطط التكيف والتخفيف من تداعيات التغير المناخي، ومواجهة مخاطر الكوارث البيئية، ودعم التنمية المستدامة في الدول

8 WEHAB : Water, Energy, Health, Agriculture, and Biodiversity.

الفقيرة التي تبقى مسؤوليتها جد محدودة عن التدهور البيئي، وفقا لمبدأ "المسؤولية المشتركة، لكنها متباينة".

تعد معالجة موضوع الإنسان والبيئة مسألة واسعة ومعقدة، ويمكن مقاربتها من جوانب مختارة، نركز عل بعض منها في هذا الفصل لأهميتها:

- المفاهيم المهيكلة للبيئة وتفاعل الإنسان معها؛

- المستوطنات البشرية ورهاناتها البيئية؛

- تحديات المسألة المائية؛

- قضية التغيرات المناخية؛

- رهانات التنوع البيولوجي؛

- الحد من مخاطر الكوارث؛

- التدبير المستدام للنفايات الصلبة والتحول نحو الاقتصاد الدائري.

غايتنا من هذا المنتوج التربوي-العلمي تمكين القارئ من اكتساب مجموعة من المعارف والمهارات والقيم التي تساعده على تنمية الفهم الجيد لمختلف التحديات البيئية والتأكيد على دوره كفرد وكمجتمع في حدوثها؛ وكيف يمكن التصدي لها من خلال نهج تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية مستدامة. وتأسيسا على ما سبق، فقد تم تحديد الأهداف التالية لهذا الفصل "الإنسان والبيئة":

- معرفة دلالات المفاهيم الأساسية المرتبطة بعلاقة الإنسان بالبيئة مثل البيئة، المنظومة البيئية، المستوطنات البشرية، الأمن المائي، التنوع البيولوجي، التغير المناخي، مخاطر الكوارث؛

- فهم مكونات وعناصر البيئة، الطبيعية والبشرية، وعلاقة التفاعل بينها؛

- استيعاب مفهوم وأهمية التنوع البيولوجي في التوازن البيئي، وفهم أسباب وتداعيات فقدان التنوع البيولوجي وسبل حمايته؛

- تشخيص بعض أشكال ومظاهر الاختلال والتدهور البيئيين، وتحديد بعض العوامل والأنشطة البشرية المسؤولة عن ذلك؛

- استعراض نماذج من المشكلات والتحديات البيئية الكبرى وأسبابها وتداعياتها؛ وسبل مواجهتها: مشكل الماء، التغير المناخي، تراجع التنوع الحيوي، مشكلات البيئة الحضرية، الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من فعل الإنسان؛ مثل إشكالية تدبير النفايات والتحول نحو الاقتصاد الدائري؛

- تبيان وتقييم أدوات وجهود الإنسان والتدابير التي يتخذها لحماية الموارد الطبيعية، والتخفيف من وتيرة التدهور البيئي والحد من المخاطر، والانخراط في جهود التنمية المستدامة.

المبحث الأول

المفاهيم المهيكلة للفصل: الإنسان والبيئة[1]

مقدمة

المفهوم[2] (Concept) لفظ تعميمي، يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، أو الظواهر، أو القضايا ذات صفات مشتركة، تربط بينها علاقات منطقية. وهو تمثيل ذهني مجرد، يلخص خصائص الحقائق العلمية والارتباطات بينها (الفارابي، ع.، وآخرون، 1994)؛ والمفاهيم هي مكون أساسي للعلم. ويعتبر حقل البيئة مجالا غنيا بالمفاهيم العلمية، لاسيما وأنه مجال مركب ومشترك، تتقاطع فيه علوم وحقول معرفية كثيرة: من علوم الطبيعة إلى علوم الإنسان والمجتمع، مرورا بالعلوم الصورية والتكنولوجية والتطبيقية؛ بل إن قضايا البيئة أضحت اليوم مبحثا أنطولوجيا رئيسيا في الفلسفة المعاصرة (زيمرمان، م.، وآخرون، 2006).

الإطار 1:



Veyret Y.

إن التعريف الجغرافي للبيئة ليس بالأمر السهل؛ فالتطور والإغناء المستمرين للجغرافيا الأكاديمية على مدى أكثر من قرن من الزمان، والانقسام إلى مقاربات متنوعة مبنية على رؤى متباينة ومتطورة للعلاقة بين الطبيعة والمجتمعات البشرية، وكذا التطور المستمر للمناهج والتقنيات الجديدة؛ بالإضافة إلى توطيد العلاقة بين البحث العلمي والحاجيات المجتمعية والسياسية في مجال البيئة، التي شهدت بدورها دينامية مسترسلة عبر الزمن. كل هذا انتهى، ليس إلى إنتاج جغرافيا واحدة للبيئة، بل إلى جغرافيات متعددة للبيئة. وثمة أسئلة تطرح بإلحاح، من قبيل: هل بالإمكان تحديد جذور هذه الجغرافيات، وضبط الحدود الفاصلة بينها؟ وهل يمكن رصد أوجه التكامل الموجود بينها؟

---

1 باحو عبد العزيز

2 يتم التمييز عادة بين المفهوم Concept، والمصطلح Terme، وكلاهما يشكلان لغة العلم ومفرداته. فإذا كان "المصطلح" يدل عن المعنى الاصطلاحى الدقيق المتفق عليه للتعبير عن الحقائق العلمية وخصائصها؛ فإن "المفهوم" يكون أعمق وأشمل. فهو تعميم عقلى وتجريدى يعبر عن الحقائق؛ وهو بمثابة تصورات ذهنية رمزية ومجردة تصف خصائص الظواهر والحقائق، وترصد العلاقات المنطقية بينها. وهذا ما يجعل من المفهوم موضوعا للنقاش والبحث والتنظير.

فالتحديات البيئية الكبرى التي تواجهها مجتمعاتنا اليوم، تستدعي مثل هذا التعدد والتنوع في الرؤى والتحليل؛ من أجل فهم عميق لقضايا البيئة، وتدبير جيد لمشاكلها المعقدة. وهي تحديات تتخذ أوجها ومظاهر مختلفة؛ فالتحسن الطارئ في إطار العيش ونوعية الحياة، قد واكبه ظهور مشكلات بيئية تمس براحة السكان/الإنسان، مثل التلوث... وإذا كان استغلال الموارد الطبيعية قد حقق تقدما للبشرية، فإن له بالمقابل آثارا وانعكاسات سلبية، كتدمير المنظومات البيئية، واستنزاف مواردها... كما أن الأخطار والمشكلات البيئية المرتبطة بالتدخل البشري أو بالعوامل الطبيعية، قد أصبحت تشكل عرقلة للتنمية الترابية، سواء على المستوى المحلي أو العالمي. وتكمن التحديات البيئية الكبرى أولا، في كيفية الحفاظ على التوازنات البيئية على مستوى المناخ والتنوع الأحيائي؟ وثانيا، في كيف يمكن للمجتمعات التكيف مع هذه التحولات البيئية الكبرى التي يشهدها كوكب الأرض؟

إن جميع هذه القضايا والتحديات البيئية، التي تتطلب أنشطة علمية مكثفة وحلولا عملية للتدبير، من خلال وضع تصورات وآفاق مستقبلية في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمجالية،...، تُسائل الجغرافيا المعاصرة بمختلف فروعها وتخصصاتها، وتدعوها للمساهمة النشيطة والفعالة في بناء هذه التصورات، واقتراح حلول ناجعة لهذه الإشكالات البيئية.

المصدر: Laganier Y., Scarwell R., Veyret H-J., 2017, 5

تتقاسم إشكالية العلاقة بين الإنسان والبيئة في الجغرافيا مجموعة من المفاهيم الرئيسية المهيكلة، مثل البيئة، والمنظومة البيئية، والتدهور البيئي، والمخاطر البيئية، وتدبير البيئة، والتنمية المستدامة... وغيرها من المفاهيم التي درسها الفكر الجغرافي منذ القرن 19. ومنذ سبعينيات القرن 20 أصبحت هذه المفاهيم مدرجة في صلب الدراسات والأبحاث الجغرافية، في إطار ما يسمى ب "جغرافية البيئة".

.1 - مفهوم البيئة وتطوره في الفكر الجغرافي

تأسست الجغرافيا المعاصرة على خمسة مفاهيم كبرى[3] (بلفقيه، م.، 2002)؛ ويعتبر مفهوم البيئة أو المحيط البيئي من أبرزها. فالبيئة من المفاهيم الجغرافية الأصيلة والقديمة التي اهتم

3 يتعلق الأمر هنا بمفاهيم: البيئة Environnement، والإقليم Région، والمشهد Paysage، والمجال Espace، ثم التراب Territoire.

بها الجغرافيون منذ القرن التاسع عشر، لدرجة أن تناول هذا المفهوم انبثقت عنه عدة مدارس في الفكر الجغرافي المعاصر. وتُعرف البيئة بشكل عام بأنها الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية، ويمارس فيها أنشطته الاقتصادية والاجتماعية في زمان ومكان معينين. وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، الذي انعقد بستوكهولم سنة 1972، البيئة بأنها رصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، وفي مكان ما، لإشباع حاجيات الإنسان ورغباته المتنوعة.

ولئن كان مفهوم البيئة لدى الإيكولوجيين ينحصر في دراسة علاقة الكائن الحي (النبيت، الوحيش) بوسطه الطبيعي وفق منظور حتمي، فإنه في الجغرافيا يدل على علاقة التفاعل بين الإنسان والطبيعة؛ إذ أن الإنسان، باعتباره كائنا طبيعيا وحضاريا، يوجد في صلب اهتمام الدراسات البيئية الجغرافية. وبهذا المعنى، فالبيئة في الجغرافيا تعني المحيط البيئي، بما هو نظام مركب من العلاقات المتفاعلة والمتبادلة بين مكونات الوسط الطبيعي، والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المشيدة من قبل الإنسان.

لقد شهد موضوع العلاقة بين الإنسان والطبيعة في الجغرافيا تغيرا جذريا عبر عدة مراحل زمنية. فمن دراسة تأثير الطبيعة على الإنسان وأنشطته خلال القرن 19، مع المدرسة الحتمية الطبيعية Déterminisme[4]، إلى تكيف الإنسان مع الطبيعة خلال النصف الأول من القرن 20، مع رواد المذهب الإمكاني أو الحضاري Possibilisme[5] ؛ إلى التركيز على دراسة تأثير الإنسان وأنشطته على الطبيعة وعلى توازناتها منذ سبعينيات القرن 20. وأما اليوم فقد أضحت جغرافية البيئة تهتم أكثر بتدبير وإعداد البيئة والتراب، في إطار يتأسس على صون المنظومات البيئية واستدامتها (الشكل 1).

---

4 الحتمية الطبيعية Déterminisme، أو المذهب البيئوي Environnementalisme، تيار فكري ظهر فى الجغرافيا عند نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين؛ بزعامة كل من الجغرافى الألمانى "فريديريك راتزل" (1844-1904)، والجغرافية الأمريكية "إلين سامبل تشرشل" (1863-1932). يقر هذا التيار بأن الإنسان وأنشطته، ما هى إلا حصيلة للظروف والعوامل الطبيعية.

5 الإمكانية Possibilisme أو المذهب الحضاري، تيار فكري برز فى الجغرافيا عند بداية القرن العشرين، بزعامة كل من المؤرخ الفرنسى "لوسيان لوفيفر" (1878-1956)، والجغرافى "فيدال دو لابلاش" (1845-1918)، والجغرافى الأمريكى "هارلان باروز" (1960-1877). يرى ممثلو هذا التيار أن الطبيعة ليست كلها إكراهات؛ بل تتضمن إمكانيات، باستطاعة الإنسان أن يتكيف معها حسب مستواه التقني والحضاري.

الشكل 1 - التطور الزمني لمفهوم البيئة واستعماله في الجغرافيا

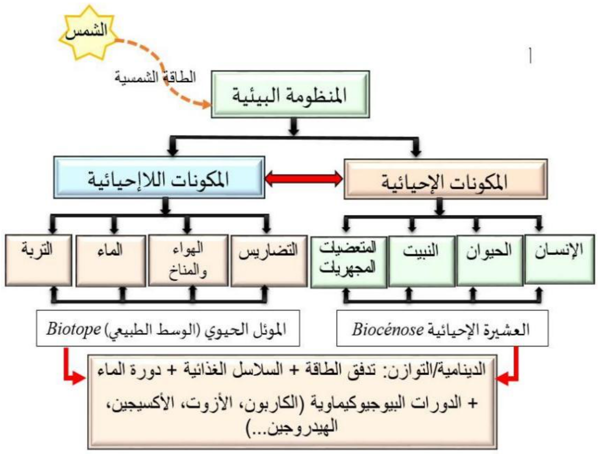


المصدر: عمل تركيبي اعتمادا على مصادر مختلفة.

. – مفهوم المنظومة البيئية (Ecosystème)

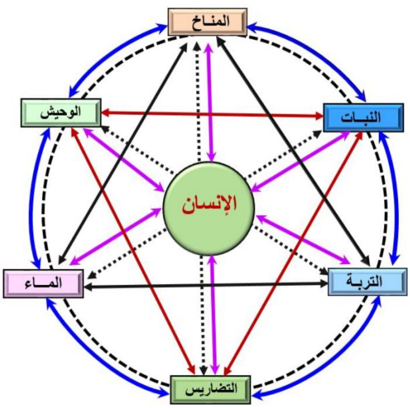
ظهر مفهوم المنظومة البيئية لأول مرة مع نظرية الأنظمة العامة التي صاغها عالم الأحياء النمساوي لودفيج فون بيرتلان في سنة 1934، وحاول تطبيقها في علم الأحياء. وعلى غرار هذه النظرية، بادر عالم النبات الإنجليزي جورج تانسلي George Tansley في السنة الموالية 1935، باقتراح مفهوم جديد هو المنظومة البيئية (Ecosystème)، التي تدل على شبكة العلاقات والتفاعلات المعقدة بين الكائنات الحية (النبات، الحيوان)، والوسط الطبيعي الذي تعيش فيه. وقد ميز فيه بين مكونين رئيسيين: الرابطة الأحيائية Biocénose التي تعكس شبكة العلاقات بين الكائنات الحية (إنسان، نبات، وحيش) من جهة؛ والموئل الحيوي Biotope أو مكونات الوسط الطبيعي اللاإحيائية (التضاريس، التربة، الماء، المناخ، الهواء...) من جهة أخرى. يحدث التوازن في المنظومة البيئية بفعل اشتغال الآليات الطبيعية، كتدفق الطاقة الشمسية وتحولاتها التي تعتبر المحرك الرئيسي للبيئة، والسلاسل الغذائية، ودورة الماء، ودورات العناصر الكيماوية مثل الكاربون، والأكسجين، والأزوت... (الشكل 2).

الشكل 2 – مكونات المنظومة البيئية وأسس توازنها



المصدر: Ramade, F. 2003

الشكل 3 – مكونات المركب البيئي



المصدر: Demangeot, J. 1997

لقد اتسع مفهوم البيئة أكثر في الجغرافيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بإدخال المكونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وبذلك ظهر مفهوم "المركب البيئي / Écosphère Géosystème(الشكل 3)، الذي سيعرف انتشارا وتطبيقا واسعين في الجغرافيا خلال السبعينيات، باستخدام نظرية المنظومات الجغرافية (Chorley et Kenndy 1971).

- مفهوم التدهور البيئي Dégradation de l'environnement

إن البيئة هي عبارة عن نظام معقد، خاضع لدينامية مستمرة مُؤداها تحقيق التوازن بين مختلف مكوناتها. تحكم هذه الدينامية مجموعة من العوامل والآليات الطبيعية، لعل أبرزها الطاقة الشمسية والظواهر الإشعاعية المنبثقة عنها، الخاضعة للتدفق والتحول أثناء تفاعلها مع مكونات كوكب الأرض (الجو، الماء، النباتات، سطح الأرض...)؛ بالإضافة إلى السلاسل الغذائية، والدورات التي تشهدها عناصر المادة، مثل الماء... جدير ذكره، أن هذا التوازن البديع هو نتاج للتفاعل المستمر بين أغلفة الأرض الأربعة: الجوي، والمائي، والصخري، والحيوي. بيد أن تزايد عدد السكان، وتدخل الإنسان الواسع، وتزايد أنشطته في الطبيعة منذ الثورة الصناعية، بفعل الاجتثاث، والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية، وتزايد النشاط الصناعي، واستغلال الطاقات الأحفورية، والصيد والقنص غير المقننين، والاستغلال المكثف للتربة والموارد المائية... كلها عوامل

أدت إلى إلحاق أضرارا بليغة بالبيئة، مما يؤدي إلى اختلالها وتدهورها. هذا التدهور، يدل على حدوث خلل في المنظومات البيئية، نتيجة عدم قدرتها على التجدد واستيعاب التغييرات التي ما فتئ يدخلها الإنسان. ومن أبرز مظاهرها التلوث بمختلف أشكاله (الصورة 1)، وتراجع التنوع البيولوجي النباتي والحيواني، والتصحر واتساع رقعة الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، وتزايد حدة المخاطر الطبيعية، واضطراب المنظومة المناخية (الأمطار الحمضية، تردد الجفاف) ...

ثمة مؤشرات عدة تستعمل لقياس درجة التدهور البيئي، مثل البصمة الإيكولوجية Empreinte écologique، وهي مفهوم ابتكره باحثون بجامعة كولومبيا الأمريكية في تسعينات القرن 20، بقياس مساحة الأرض المطلوبة للتزود بالموارد الطبيعية، بناء على معدلات الاستهلاك المتباينة جغرافياً؛ وكذلك بقياس المساحة المُفترضة لامتصاص النفايات، والتي يعبر عنها بالهكتار. كما تعد البصمة الأيكولوجية أيضا بمثابة مؤشر لقياس درجة تأثير مجتمع معين على البيئة ونظمها الطبيعية؛ في ذات الوقت الذي يعكس مستوى استدامة نمط العيش لدى سكان دولة ما، ومدى التأثير والضرر الذي يلحقونه بالبيئة؛ مما نتج عنه تدهور بيئي مهول، أدى إلى ظهور مشكلات وأخطار بيئية كبرى على صعيد كوكب الأرض (الصورة 1).

الصورة 1 – تلوث المياه بالنفايات الصلبة، مظهر أساسي لتدهور البيئة بفعل الأنشطة البشرية



- مفهوم المخاطر البيئية Risques environnementaux

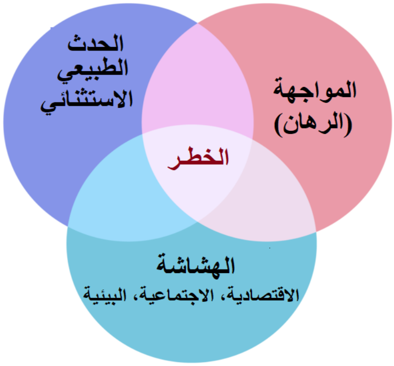
تعكس المخاطر البيئية مجموعة من التحديات البيئية الكبرى، سواء منها تلك المرتبطة بالظواهر الطبيعية المتطرفة كالزلازل، والبراكين، والفيضانات، والتعرية وانزلاقات التربة...؛ أو التي لها علاقة بسلوكيات الإنسان غير الرشيدة وأنشطته المخلة بالتوازن البيئي، كالتلوث بالنفايات الصلبة أو السائلة، وحرائق الغابات، والزحف العمراني، والزراعة العشوائية، والرعي الجائر...

ولئن كانت هذه المشكلات البيئية على ارتباط بتدهور البيئة العالمية، فإنها تخلف نتائج وخيمة اقتصادية، واجتماعية، وصحية، وبيئية على مستوى سطح الأرض. وحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول وضعية البيئة العالمية، الصادرة ما بين 1997 و2019، فإن العالم يواجه مشكلات وأخطار بيئية مرتبطة بسلوكيات وأنشطة الإنسان غير الرشيدة. وهي مشكلات ما انفكت تزداد حدة واستفحالا، مثل الاحترار المناخي، والتلوث، والتصحر وتدهور الأراضي، واجتثاث الغابات، وثقب طبقة الأوزون، وتراجع التنوع الحيوي، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتراجع الموارد المائية العذبة... إلخ؛ مما يستوجب انتهاج حكامة رشيدة، قائمة على التدبير العقلاني للبيئة

الشكل 4 – مفهوم الخطر الطبيعي ومكوناته



الصورة 2 – التلوث الجوي أكبر المشكلات البيئية في العالم



الخطر = الحدث الطبيعي + المواجهة + الهشاشة

المصدر: Veyret Y. 2003

- مفهوم تدبير البيئة Gestion de l'environnement

يعكس تدبير البيئة مفهوما جديدا تتداوله الدراسات والأبحاث البيئية، ومن ضمنها جغرافية البيئة منذ سبعينيات القرن 20. وقد جاء ذلك على إثر تفعيل مقررات الندوات والمؤتمرات الدولية منذ مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972، الداعية إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بصون البيئة وحمايتها، ومحاربة جميع مظاهر التدهور-والمشكلات البيئية وانعكاساتها، من خلال اعتماد تدبير منظم وعقلاني. ويشمل مفهوم التدبير كافة القرارات والقوانين التشريعية والأنشطة المتخذة في إطار السياسة العمومية للدولة، وكذا الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع المتبعة والمؤسسات البيئية، بهدف حماية البيئة وتنظيمها، وتنمية مواردها واستغلالها الأمثل؛ هذا، بالإضافة إلى أعمال الصيانة، والتأهيل، والمراقبة، وتقييم الأضرار التي قد تلحق بها. ولعل من أبرز مظاهر التدبير البيئي البناء إنشاء المدرجات، والتشجير، وتهيئة المحميات والمنتزهات الوطنية والطبيعية... في إطار نهج شمولي يقوم على التنمية المستدامة، التي يعتبر البعد البيئي أحد أركانها الرئيسية.

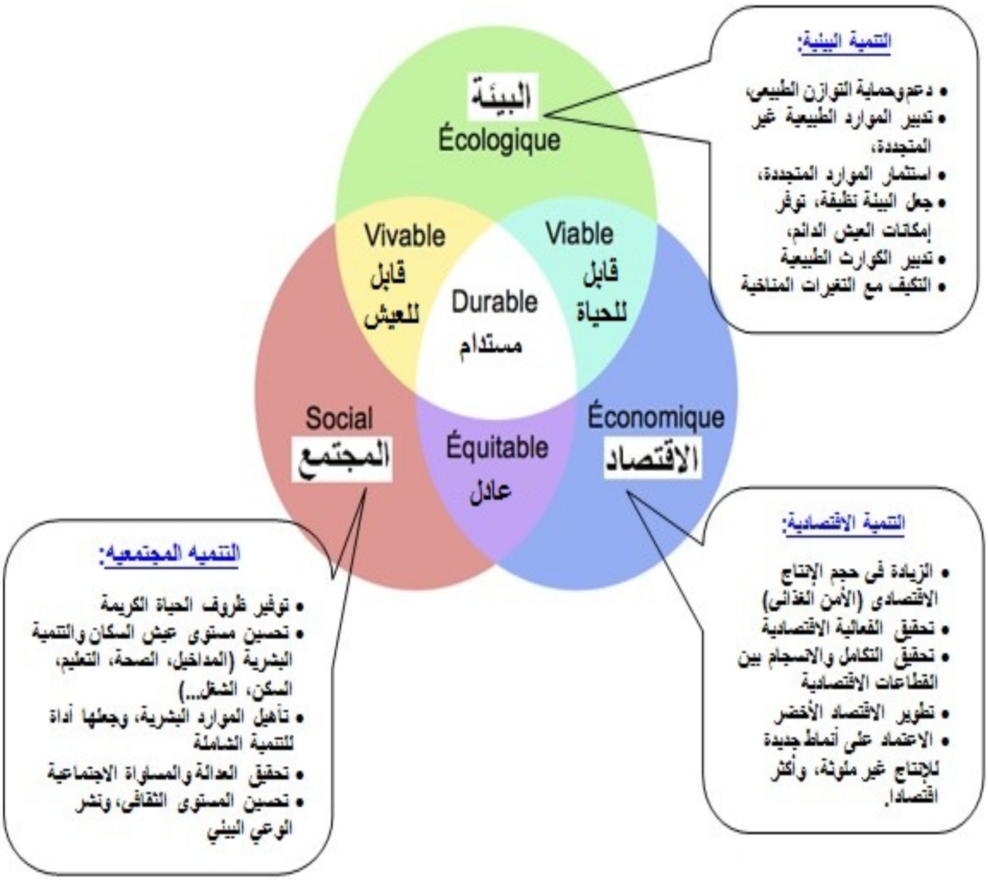
- مفهوم التنمية المستدامة Développement Durable

يعد مفهوم التنمية المستدامة مقاربة حديثة أضحت تؤطر السياسات البيئية والتنموية في جل دول العالم، مستهدفة الحد من التدهور البيئي الذي طال معظم أرجاء الكرة الأرضية. وهكذا شرع في مراجعة المفهوم الكلاسيكي للتنمية، والسعي إلى المواءمة بين التنمية والبيئة منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد بستوكهولم سنة 1972. حيث استقر العزم لدى المنتظم الدولي على محاربة التلوث، من خلال الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة في مخططات التنمية الاقتصادية؛ فانبثق عن ذلك مفهوم "التنمية البيئية Ecodéveloppement". وفي سنة 1980 اقترح الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة UICN مفهوما جديدا هو " التنمية المستدامة"، الذي شرع في اعتماده وتداوله رسميا في أكتوبر 1987 في "تقرير بروندتلاند" الذي عالج علاقة البيئة بالتنمية، مقترحا تبني مفهوم التنمية المستدامة التي عرفها بأنها: " نمط من التنمية يستجيب لحاجيات الأجيال الحاضرة، دون المساس بالحاجيات الخاصة بأجيال المستقبل". وفيما بعد سيتم تداول هذا المفهوم في جل الندوات والمؤتمرات العالمية حول البيئة، قصد الاتفاق على تحديد خطوات وتدابير أجرأته وتنفيذه. وهذا ما تم فعلا في القمتين العالميتين، الأولى بريو سنة 1992 (قمة البيئة والتنمية)، والثانية بجوهانسبورغ سنة 2002 (قمة التنمية المستدامة). كما صادقت الأمم المتحدة سنة 2015 على الخطة العالمية المسماة ب "الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة في أفق 2030".

إجمالا، يمكن القول بأن التنمية المستدامة تمثل مقاربة شاملة ومسترسلة زمنيا؛ تستهدف تطوير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال التخطيط الجيد للحاضر والمستقبل، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البشريّة. فالغاية منها هي تحقيق رفاهية المجتمع، وتحسين إطار العيش، وضمان حياة وبيئة أفضل للأجيال الحاضرة والقادمة؛ وهذا ما يفسر بناءها على أسس ثلاثة على نحو ما هو مبين في الشكل التالي (الشكل 5):

ختاما، إن مختلف هذه المفاهيم الخاصة بعلاقة الإنسان بالبيئة، التي تطرقنا إليها أعلاه، تبدو متداخلة ومتراكبة فيما بينها؛ وقد حاولنا تعريفها وتبسيطها بتركيز كبير لضرورات بيداغوجية. ويجب في هذا السياق، التذكير بأنه ستتم معالجتها بتفصيل أكبر في المحاور اللاحقة ضمن هذا الفصل (البيئة والإنسان).

الشكل 5 – مكونات وأبعاد التنمية المستدامة ودورها في التكيف مع التغير المناخي



المصدر: عمل تركيبي اعتمادا على مصادر مختلفة

- **المراجع**

- الفارابي عبد اللطيف وآخرون، 1994: معجم علوم التربية: مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، سلسلة علوم التربية، عدد 9 و10، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

- بلفقيه محمد، 2002: "الجغرافيا القول فيها والقول عنها – المقومات الابستيمولوجية"، دار نشر المعرفة، الرباط.

- زيمرمان مايكل وآخرون، 2006: الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية. ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، العددين 332 و333، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

- Chorley, R., Kennedy, B., 1973: « Physical Geography, a systems approach », -*In*- Annales de Géographie, t. 82, n°451, 1973. pp. 335-336.

- De Belizal, É., Fourault-Cauët, V., Germaine, M-A. et Temple-boyer, É., 2017 : « Géographie de l'environnement », Armand Colin, Paris. p. 15-16.

- Demangeot, J., 1997 : « *Les milieux naturels du globe »*, Armand Colin, Paris.

- Ramade, F., 2009 : « Elément d'écologie : l'écologie fondamentale », 4ème édition, Dunod, Paris.

- Veyret, Y., Laganier R. et Scarwell, H-J., 2017 : « L'environnement : concepts, enjeux et territoires », Armand Colin, Paris, 272 p.

- Veyret, Y., 2003 : Géographie des risques naturels, de l'aléa à la gestion. Hatier, Paris.

- https://www.futura-sciences.com/planete

- Magasine Géo - https://www.geo.fr/environnement

- **مسرد المصطلحات**

المصطلح	المقابل الفرنسي	المقابل الإنجليزي
البيئة	Environnement	Environnement
المنظومة البيئية	Ecosystème	Ecosystem
التدهور البيئي	Dégradation de l'environnement	Environmental degradation
المخاطر البيئية	Risques environnementaux	Environmental risks
تدبير البيئة	Gestion de l'environnement	Environnmental management
التنمية المستدامة	Développement Durable	Sustainable development

المبحث الثاني

المستوطنات البشرية ومظاهر المشكلات البيئية[1]

مقدمة

أفرزت آليات التزايد السريع للسكان وازدياد حاجياتهم على المستوى الوطني والدولي، تطورات همت شكل المستوطنات البشرية وأنظمتها، في شموليتها وتعقد مكوناتها ومظاهرها؛ وفي تفاعلها مع مجمل العلاقات الطبيعية والعمرانية والإيكولوجية والسوسيو-اقتصادية، لخلق إطار حياة يعكس محصلة هذا التفاعل. إن عوامل التغيير المجتمعي والحاجيات المتزايدة للساكنة، وطبيعة استهلاكها في مظاهرها المتداخلة والمعقدة، لها تأثير مباشر على المجال في بيئته الطبيعية والمشيدة. وقد تولدت عن عوامل التغيير هذه، مشكلات مركبة، طالت البنيات والتجهيزات الأساسية، وجودة وسلامة إطار الحياة داخل هذه المجمعات، التي يتزايد حجمها ويتسع مداها. هذا الوضع نتجت عنه اختلالات متعددة الأبعاد والاتجاهات.

نتوخى من خلال هذا العمل توضيح مفهوم المستوطنات البشرية، وفهم المشكلات البيئية ضمنها على المستوى العالمي والوطني؛ وكذا الرهانات المرتبطة بجودة إطار حياة السكان، وأسلوب معيشتهم ضمن الاختيارات السياسية لإعداد المجال، والتدابير المتخذة لصون هذه المجتمعات، وجعلها أكثر قابلية للاستدامة.

1 - مفهوم المستوطنات البشرية

تعتبر التجمعات السكانية في العالم وليدة ظروف وتفاعلات بين السكان والبيئة الطبيعية؛ فالاستيطان في رقعة جغرافية، يعني اتخاذ الحيز المكاني موطنا للاستقرار وممارسة مختلف الأنشطة الحياتية فيه. وقد درج المجتمع الدولي خلال عقود من الزمن على إطلاق مصطلح "المستوطنات البشرية" على التجمعات العمرانية الريفية والحضرية. ويمكن في نفس

1 جمال الدين محمد

الاتجاه توظيف مفهوم "العمران البشري"، للدلالة عن هذه التجمعات السكانية التي تتموقع في مواضع (Sites)، يَرصُد الجغرافي شكل تعميرها، وتفاعل عمارتها مع الظروف الطبيعية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لتحديد خصائصها ومعايير تصنيف سماتها إلى ريفية أو حضرية.

يتم تشكيل التجمعات السكنية في الأرياف، سواء من حيث التركيب والتخطيط، أو من حيث نمط البناء وتوزيعه، ضمن علاقة مترابطة بين الانسان والبيئة؛ بدءا بالخلية السكنية الصغيرة للأسرة، مرورا بمجموعة الوحدات السكنية التي تشكل القرية، وانتهاء بالإقليم الريفي. ومن الطبيعي، أن التطورات التي تحدث في مجالات الإنماء، ومختلف الإكراهات التي تهم المجال الريفي وساكنته، تظل مرتبطة إلى حد كبير بالمظاهر العامة للوضع البيئي في البلد الذي ينتمي إليه.

تشكل المستوطنات الحضرية بمختلف أحجامها وتعدد وظائفها، وأيا كانت مواقعها على خريطة العالم، أحد إفرازات الاستقطاب المجالي. فهي تتأثر وتؤثر في أصولها الطبيعية، لخلق إطار حياة تشكله طبيعة العلاقات الاقتصادية، والتنظيمات الاجتماعية التي تحكمها قيم ومعايير التساكن والتعايش. ويحول الإنسان، بمنشآته وإبداعاته وأنشطته، المنظومات الطبيعية الحية، لخدمة الأولويات المتقاطعة لساكنة تمتهن مختلف التخصصات والمهن والمستويات المعيشية. فالمدينة تشكل الإسقاط الأرضي لمجتمع برمته، بقواعده الاقتصادية وعلاقاته الاجتماعية والثقافية، وإذاياته البيئية والصحية والنفسية. لقد ظلت المدن عبر التاريخ الإنساني مصدر إثراء للحضارات المتعاقبة، وعاملا أساسيا في تحسين الشروط المادية لساكنتها، عبر ميكانيزمات حركية لاستخدام المجال في علاقاته مع متطلبات التنمية، والتوطين الصناعي، والتوزيع الحجمي والمكاني للمقدرات المتاحة. وتعتبر المدينة كذلك، مركزا لدينامية التقدم الاجتماعي والثقافي، ومكانا مفضلا مفتوحا على المفاجآت، إذ أن إمكانيات النجاح قد لا تستقيم إلا في مثل هذه الفضاءات المعقدة؛ فهي مستقبلة وطاردة، وبقدر جاذبيتها قد تكون أيضا مكانا لليأس والإحباط أو المخاطر (Naciri, 2017). كما تطمح المدينة إلى تحويل حركيتها إلى فرص مواتية لتحقيق التطور الممكن، لنسج سمات المدينة الذكية والمستدامة.

لقد دأب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) منذ أكثر من أربعة عقود، وفي كافة أرجاء العالم، على العمل لبناء مستقبل أكثر إشراقًا للقرى والبلدات والمدن بكافة أحجامها. وعقد من أجل ذلك مؤتمرات عدة، اشتغلت لتقديم الحلول للتحديات الراهنة التي تواجهها مختلف المستوطنات. وقد استثمر برنامج الموئل (الإطار1) خبرته ومكانته للعمل مع الشركاء على وضع رؤية متميزة للغد، لكي تصير المستوطنات، وخاصة المدن، قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

الإطار1- جهود المنتظم الدولي لتجويد ظروف العيش بالمستوطنات البشرية

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 يناير 1975 بإنشاء مؤسسة "الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية"، التي تعتبر أول هيئة رسمية مخصصة لقضية التوسع الحضري. وقد توسعت مهامها تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتشمل مساعدة البرامج الوطنية المتعلقة بالمستوطنات البشرية، من خلال توفير رأس المال والدعم الفني، لا سيما في البلدان النامية. وقد عقد هذا البرنامج عدة مؤتمرات: الموئل الأول من 31 ماي إلى 11 يونيو 1976 بفانكوفر بكندا؛ والموئل الثاني ما بين 3 و14 يونيو 1996 بإستنبول بتركيا، والذي نتج عنه إصدار جدول أعمال الموئل، وهو عبارة عن خطة استراتيجية أقرتها 171 دولة، تتضمن ما يزيد عن 100 التزام و600 توصية؛ وأعقبه موئل إستانبول +5 ما بين 6 و8 يونيو 2001 (UN-Habitat).

وهذا ما أكده إعلان الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، بكون المدن والبلدات تشكل محركات للنمو في الريف أو الحضر؛ وهي مترابطة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، ومتضامنة لمواجهة تحديات وإكراهات النمو والتدهور البيئي. وعلى الدول، من خلال قوانينها وسياساتها وبرامجها، تقديم خطط بيئية وطنية، ومبادرات محلية مسايرة لجدول أعمال القرن 21.

2 - تنوع الإذايات البيئية في المستوطنات البشرية

أ – على المستوى العالمي: يواجه العالم تحديات بيئية هائلة، من حيث تغير المناخ وعواقب الاحتباس الحراري؛ وما صاحب ذلك من تدهور للتنوع البيولوجي، وأزمة تتعلق بالأمن المائي والطاقي والغذائي. وتتمثل المشكلات البيئة للمستوطنات البشرية في الدول المتقدمة أو البلدان النامية (العالم الثالث)، في تزايد مستويات التلوث بمختلف أشكاله، نتيجة إنتاج واستهلاك الطاقة الأحفورية لتدفئة المباني، وتلبية حاجيات الأنشطة الصناعية والفلاحية، وحضيرة المركبات على الصعيد العالمي. كما أن الاستهلاك المتزايد للفرشات المائية، والاستغلال المفرط للأنهار، سواء في العمليات التجارية أو التخلص من المياه العادمة بها، يزيد من منسوب هذا التلوث، كلما تحسنت مستويات المعيشة في كبريات المدن العالمية.

لقد أصبحت المستوطنات البشرية مراكز كبرى لاستهلاك الموارد، وإنتاج كميات متزايدة من مختلف أنواع النفايات الصلبة صعبة التصريف (الصورة 7.أ)، سواء على مستوى التجميع أو النقل والتخلص منها في المطارح، التي ما انفك يتسع حجمها وتتعدد إذاياتها. هذا، على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول من حيث إعادة التدوير والتثمين؛ علما بأن سكان الحضر في العالم المتقدم، ينتجون نفايات أكثر بستة أضعاف من سكان الحضر في البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، أمست المستوطنات البشرية عرضة للعديد من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والأعاصير، كتلك التي ضربت مدن السواحل الشرقية للولايات المتحدة[2]؛ أو ما سببته الأمطار الموسمية الطوفانية من فيضانات في باكستان خريف سنة 2022، فضلا عن ظاهرة الجزر الحرارية...

2 تعرض الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية على المحيط الأطلنتي، لعدد من الأعاصير أهمها إعصار كاتارينا عام 2005، الذي ضرب جل المستوطنات البشرية لولاية فلوريدا والمناطق المجاورة لها، حيث خلف حوالى 1833 قتيلا، كما تجاوزت كلفته المالية 108 مليار دولار أمريكي (https: //www.marefa.org).

الصورة 7.أ - 7.ب - بعض المشكلات البيئية في بعض كبريات مدن العالم





الصورة 7.أ - دلهي - الهند: الاختناقات المرورية والتلوث الصورة 7.ب - أزمة النفايات في مدن الولايات المتحدة

ومع تنامي المستوطنات وتعدد وظائفها، واحتياجها لمزيد من عوامل الاستقرار لضمان تطورها، باتت تعاني من مظاهر التلوث داخلها أو في أحوازها (الصورة 7.ب)؛ وتواجه مختلف التحديات الأمنية المرتبطة ببؤر التوتر والحروب محليا وكونيا (الصورة 8).

الصورة 8 - مآسي الحروب على المستوطنات البشرية: حالة ماريوبول - أوكرانيا 2022



هذا، ويعتبر تلوث الهواء هاجسا أساسيا، خاصة في المدارات الحضرية، حيث تشكل المواد الهيدروكربونية، وأول أكسيد الكاربون، وأكاسيد النتروجين، ومركبات الرصاص، والجسيمات الصلبة الدقيقة أهم هذه الملوثات التي ينبعث معظمها مما تقذفه في الجو

المركبات الصناعية، وعوادم السيارات. وتتفاوت الآثار الصحية لتلوث الهواء مهما كان مصدره، طبيعيا أو بفعل الأنشطة البشرية (الجدول 1)؛ تبعا لما يتعرض له العاملون في بيئة عملهم من جرعات متفاوتة الخطورة من هذه الملوثات (الجدول 1.).

الجدول 1. – الآثار الصحية للعناصر الملوثة

العناصر الملوثة	مصادر الانبعاثات	الآثار الصحية المحتملة
أول أكسيد الكربون(CO)	الطبيعة، المؤسسات الصناعية، وسائل النقل، الاستخدام المنزلي للطاقة، التدخين	التسمم، الاختناقات، اضطرابات القلب، خفض الرؤية، التأثير على المخ، الوفاة
أكاسيد الأزوت(NO)	تأتي أساسا من وسائل النقل والصناعة	غازات سامة تصيب الجهاز التنفسي، حساسية الأطفال للعدوى الميكروبية
أكاسيد الكبريت (SO)	مراكز توليد الطاقة، النقل والصناعة	الربو، اضطراب الدورة الدموية
الهيدروكربونات (HC)	وسائل النقل والصناعة، تحلل النباتات	الخصائص المسرطنة للأبخرة والرماد
جسيمات عالقة ومعادن ثقيلة	خليط معقد من المواد غير الغازية متعددة المصادر، الصناعة، التعدين، الطاقة	الاختناقات، الحساسية، تدهور الخلايا الرئوية، التسمم العصبي
الإشعاعات النووية	إنتاج الوقود النووي للأغراض السلمية أو العسكرية، الاستعمالات الطبية	الخصائص المسرطنة للعناصر المشعة

المصدر: جمال الدين 2004 (جدول مركب)

يجدر التذكير، إلى أن سكان الحضر في الدول المتقدمة يتمتعون بأعلى معدلات الاستهلاك الفردي في العالم؛ وهم مسؤولون إلى حد كبير عن الأضرار البيئية التي تجعل بصمتهم الإيكولوجية سلبية إلى أبعد الحدود. إذ تتطلب مدينة أمريكية، مثلا، يبلغ عدد سكانها 650 ألف نسمة، ما يعادل 30 ألف كلم^2 لتلبية حاجياتها؛ في حين أن مثيلها من حيث الحجم، في الهند، لكنها أقل ثروة، لا تتطلب سوى 2.800 كلم^2 لتلبية حاجياتها. وتتجاوز الآثار البيئية للمدن الحديثة المناطق المحيطة بها؛ فمدن مثل نيويورك أو طوكيو، وقع بصمتها الإيكولوجية أكبر بكثير من حجمها الفعلي.

تفرز كبريات المستوطنات الحضرية العالمية في سياق تطورها، علاقات معقدة تتعايش مع محيط مركب من الظواهر المتداخلة، تنتج عنها مشكلات متعددة المظاهر (إيكولوجية وتقنية، واقتصادية وصحية)، تؤثر في النسيج الاجتماعي الحضري. ويزيد من حدة هذه العلاقات تسارع وتيرة النمو الديموغرافي، والاتساع المجالي، وما يتطلبه ذلك من إعداد للمرافق وتوفير للحاجيات. فضلا عن تحسين نوعية حياة الناس داخل مدنهم، من حيث اعتماد تصاميم متناسقة تحافظ على الجوانب الوظيفية في استخدام الأرض، عبر انتقاء تموضع المرافق والمناطق الصناعية ومراكز الخدمات، وانسيابية محاور الطرق، وسيولة الحركة المرورية؛ وكذا الاهتمام بالمظاهر الجمالية، ورونق المساحات الخضراء، ورحابة فضاءات الاستجمام.

ب – على المستوى الوطني: إن ازدياد حاجيات الإنسان في المستوطنات الريفية بالمغرب تدفعه للاستغلال المفرط للموارد المتاحة؛ بموازاة مع ما يعايشه من ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية لفك العزلة عن مواطنه، وضعف الخدمات والمرافق وفرص الشغل، وما يعانيه من آفات الكوارث الطبيعية، وتلوث الهواء والفرشات المائية، نتيجة سوء تدبير النفايات وغياب الوعي الوقائي عند استعمال الأسمدة والمبيدات. هذا، فضلا عن حرائق الغابات المؤدية لزيادة تلوث الهواء والمياه والتربة الزراعية، مما ينتج عنه إفقار خصوبتها وضعف مردوديتها، وكذا انتشار الإذايات البيئية والصحية المفضية لعدد من الأمراض؛ إضافة إلى البطالة والفقر والتهميش، التي كثيرا ما تؤدي إلى الهجرة الإرادية أو القسرية.

ولئن كانت المتغيرات الإنمائية لمدننا قاصرة عن تفعيل آليات تطورها، وتوفير الشروط السليمة للارتقاء بجودة إطار الحياة الحضرية داخلها، فكيف يمكنها التطلع للارتقاء إلى

مستوى المدينة الذكية والمستدامة، وفق ما تتطلبه من مواصفات في ظل الضغط الديمغرافي، وسوء التدبير، وضعف وعي ومشاركة أفراد المجتمع المحلي؟ (جمال الدين، 2004).

إن واقع بيئتنا الحضرية ونوعية حياة السكان داخلها، تجعلنا نرصد بعض المشكلات البيئية المتعايش معها، ومدى انعكاساتها على صحة الإنسان وسلامة البيئة، وذاك على النحو التالي:

– يعتبر تدبير الأحجام المتزايدة للنفايات الصلبة المنزلية والطبية ومخلفات البناء (MdEnv.REnv. 2015)، أحد أبرز التحديات التي تواجهها المدن على مستوى التجميع والنقل والتخلص منها في المطارح الحضرية، أو في النقط السوداء أو مجاري الأنهار، دون مراقبة أو معالجة. وقد ساهم تناسل المطارح العشوائية في تلويث هذه المجاري المائية والفرشات المائية الباطنية؛ كما أدى إلى تشويه المشاهد الطبيعية الموجودة بمحاذاة هذه المدن أو في محيطها. هذا في الوقت الذي يسبب حرق النفايات المنزلية عالية الرطوبة عند أطراف المدن، في انبعاث غازات سامة تساهم في انتشار روائح كريهة تزيد من حدة تلوث هوائها. علما بأن عمليات الفرز عند المصدر، وإمكانيات التدوير والطمر، وإنتاج السماد العضوي للتقليل من حجم النفايات والاستفادة منها، تظل محدودة جدا لحد الساعة. إذ تعاني جل مدننا، خاصة الشاطئية منها، من معضلة التخلص من المياه العادمة، بالنظر إلى قلة محطات المعالجة التي من شأنها التقليل من آثارها البيئية والصحية.

– يشكل التلوث الجوي أحد المعضلات الأساسية التي تعاني منها جل المدن الكبرى في بلادنا، نتيجة توسع المناطق الصناعية والحركة المرورية؛ حيث تقذف المعامل وعوادم السيارات بكميات كبيرة من الملوثات في الجو؛ وهي ناجمة عن استهلاك الوقود الأحفوري على نطاق واسع. للإشارة، فنظام المواصلات الحضرية في المغرب يعتمد بالدرجة الأولى على السيارة الخاصة، بالإضافة إلى وسائل النقل الجماعي؛ مما يساهم في كثافة وازدحام المركبات بالشوارع، والتسبب في الاختناقات المرورية، وكذا الرفع من مستويات التلوث (Horatio R. Velasquez ,2011). هذا علاوة على تزايد حدة الضوضاء على طول الطرق السيارة (الصورة 4)، أو بمحاذاة الورشات الصناعية الصغرى المنتشرة في جل الأحياء الشعبية لمدننا.

وهكذا، يتعرض عامة الناس على المستوى الوطني لملوثات الفضاءات المفتوحة، أيا كان مصدرها ودرجة تركزها، وأمد التعرض لها؛ والتي تخلف العديد من الضحايا يتجاوزون 10.000 شخصا سنويا. ويستشري الأمر أكثر داخل المستوطنات الحضرية، حيث يحصد تلوث الهواء ما يقرب من 10 أشخاص يوميا في حاضرة كبرى كالدار البيضاء (Zainabi, 2022).

الصورة 4.7 - الواقيات الشجرية على جنبات محول الطريق السيار عند مدخل العاصمة الرباط



عدسة جمال الدين 2004

– يعتبر السكن غير اللائق (أحياء الصفيح، السكن المستتر، المساكن المتهالكة داخل المدن القديمة)، أحد أوجه المشكلات البيئة الحضرية. إذ يستفحل السكن الصفيحي خاصة مع اتساع رقعة المدن، وتعقد شروط الحياة بها، وتزايد حدة الهجرة القروية نتيجة الاختلالات التي تعرفها البادية المغربية. ويعكس السكن العشوائي الهش، الذي يمثل أحزمة الفقر المطوقة للمدن، مختلف أشكال التهميش، حيث يترعرع بشكل فوضوي ويأخذ أحجاما مزعجة خارج مقتضيات وثائق التعمير؛ إذ يخلو من أبسط التجهيزات الأساسية، ويفتقر لأبسط الخدمات الضرورية لتلبية الحاجيات الأساسية لساكنته. (السكن الصفيحي - التقرير الوطني، 2012). كما أن جل مستوطناتنا الحضرية تفتقر للحد الأدنى من المجالات الخضراء، التي تعتبر إطارا جماليا يساعد على التهوية والتشميس؛ فضلا عن أدواره الصحية والجمالية، وأبعاده البيئية والاجتماعية والتربوية، التي ترفع من جودة إطار الحياة.

3 - التدابير المتخذة لتحسين إطار الحياة في المستوطنات البشرية

موازاة مع اهتمام المجتمع الدولي بتعبئة الجهود والموارد لتمويل البرامج الحكومية لمحاربة الفقر ومظاهر الهشاشة، شهد المغرب اهتماما ملحوظا بالسياسات البيئية بمختلف جوانبها. وقد تم التأكيد على هذا الاهتمام في إطار الاختيارات السياسية لإعداد التراب الوطني في أفق الألفية الثالثة؛ حيث اعتبرت سياسة المدينة ضمن الانشغالات الأساسية لبلادنا. وقد توالى البحث عن توازنات وطرق جديدة للعيش الجماعي في ظروف أفضل، عن طريق التخطيط المتحكم في توسع المجمعات السكنية وإدارتها، وتدبير أنجع للأنشطة والموارد داخلها وفي محيطها.

لقد عملت بلادنا على التأهيل البيئي للبلدات والمدن، من خلال مجموعة من التدابير المتمثلة في الاستراتيجيات والمخططات المديرية الجهوية والإقليمية والمحلية، التي تراعي عقلنة توسع المدارات الحضرية، والاهتمام بالمدن التراثية وصيانة مبانيها التاريخية والحفاظ عليها. كما دُشنت برامج وطنية في مجالات عدة، كالبرنامج الوطني لتدبير النفايات والتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، الذي عُني بتدبير النفايات الصلبة، بدءا بعمليات التجميع إلى الإيداع في المطارح المراقبة، وصولا إلى المعالجة. هذا، مع إضفاء الطابع المهني على هذه العملية، من خلال اعتماد التدبير المفوض الذي شمل كافة التراب الوطني تقريبا، مدنه وقراه؛ وكذا تطوير عملية الفرز والتدوير والتثمين، عبر مشاريع نموذجية. فضلا عن تحسيس وتكوين الفاعلين الأساسيين في ميدان تدبير النفايات. وفي مجال التطهير السائل، تم الرفع من مستوى الربط بشبكة التطهير الوطنية، وإنشاء محطات معالجة المياه العادمة بهدف إعادة استعمالها (Rap_Stratégie_Nationale_DD 2017).

وفي ذات السياق، وضع المغرب مجموعة من الترتيبات القانونية والتقنية للحد من آثار ملوثات البيئة، وحماية المواطنين في مدنهم وقراهم، عبر إصدارالقانون-الإطار رقم 12-99 الذي يعد بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، تم تعزيزه بمجموعة من القوانين القطاعية همت الماء، وتدبير النفايات، والتلوث، والأثر البيئي. هذا الاهتمام يوجد أيضا على مستوى توجهات البرامج الحكومية والمنابر الإعلامية والتربوية، وأنشطة المجتمع المدني؛ حيث تلعب تنظيمات العمل الجمعوي والمؤسسات التربوية دورا أساسيا في المرافعة لدى أصحاب القرار، وتوعية المواطنين للحفاظ على مدننا وقرانا.

إن المساعدة على تفكيك وحل المشكلات البيئية المتعددة الأبعاد في المستوطنات البشرية في الريف والحضر، وطنيا ودوليا، تتطلب إدراكا وتقديرا للروابط بين النمو الاقتصادي، وسلامة البيئة، وصحة الإنسان من جانب صناع القرار في سياساتهم وتدابيرهم الوقائية والعلاجية. هذه التدابير، يُفترض أن تدخل في حسبانها كلفة التدهور البيئي، من حيث مراعاة كفاءة الموارد الطبيعية على تلبية الحاجات المتزايدة لنمو المستوطنات البشرية وصيانتها. كما تعمل على تحسيس المواطنين، ودفعهم إلى تبني قيمٍ تدعم قناعاتهم بشأن العلاقات التبادلية والنفعية بين النظم الطبيعية والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، قصد تعزيز التنمية المستدامة وانعكاساتها على تطور مستوطناتهم، دون الإضرار بالمكونات البيئية.

- **المراجع**

- وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، التقرير الوطني: القضاء على السكن الصفيحي، التجربة المغربية، الرباط 2012.

- جمال الدين محمد - البيئة الحضرية بالمغرب والاتصال المجتمعي: قطاع العمل الجمعوي نموذجا، دكتوراه الدولة في علوم التربية، جامعة محمد الخامس الرباط 2004 (غير منشورة).

- Ait Hamza, M. ; Jürgen, H. Wolff, 1994, *« L'environnement et sa gestion au Maroc : administration, cadre juridique et étude de cas sur Mohammedia et Settat »* ; In Materialien und kleines chiften, N° 157. Ruhr-Bochum.

- Conseil exécutif du Programme des Nations Unies pour les établissements humains, Résolution 1/1 sur le plan stratégique du Programme des Nations Unies pour les établissements humains pour la période 2020-2023. Nairobi, 2022.

- Ministère de la transition énergétique et du développement durable. Stratégie Nationale de Développement Durable 2030. Rapport final : Stratégie_Nationale_DD_juin 2017.

- Ministère délégué auprès du Ministre de L'énergie des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, chargé de l'environnement. 3ème Rapport sur l'état de l'environnement du Maroc 2015.

- Horatio, R. Velasquez - Pollution control : management, technology and regulations air, water and soil. Pollution science and technology; nova science publishers, inc. New york 2011.

- Naciri, M., - Désirs de ville. Collection Economica critique ; 2017.

- **مسرد المصطلحات**

Human settlements	Etablissements humains	المستوطنات البشرية
Rural settlements	Etablissements ruraux	المستوطنات الريفية
Urban settlements	Etablissements urbains	المستوطنات الحضرية
Rural urban migration	Migration rurale- urbaine / Exode rural	الهجرة من الأرياف إلى المدن النزوح القروي
Air pollution	Pollution de l'air	تلوث الهواء
Household waste	Déchets ménagers	النفايات المنزلية
Slums	Bidonvilles	السكن الصفيحي
Wastewater	Eaux usées	المياه العادمة

المبحث الثالث

إشكالية أزمة الموارد المائية[1]

مقدمة

يعدُّ الماء عصب الحياة لجميع المنظومات البيئية، فهو مورد أساسي وضروري لضمان بقاء جميع الكائنات الحية على قيد الحياة؛ كما يعتبر الضامن الأول لعيش الإنسان واستمرار أنشطته الاقتصادية والمعاشية. فهو عنصر أساسي في التوازن الإيكولوجي للمجال الطبيعي، كما أنه مورد نادر يتميز بعدم الانتظام في الزمان والمكان؛ وهو أيضا شديد التأثر بالانعكاسات السلبية للأنشطة البشرية، وبالتقلبات المناخية. لذلك فالاهتمام-بأزمة الموارد المائية لم يأتِ بمحض الصدفة، ولكن لِما أصبحت تطرحه هذه الموارد على المستوى العالمي من إشكالات، سواء تعلق الأمر بحجمها أو بأشكال وأنماط وطبيعة استغلالها.

ومن هنا، فان أهمية هذا الموضوع تكمن في التحدي الذي تواجهه البشرية جمعاء بخصوص تدبير هذا المورد المتميز بندرته في مناطق كثيرة من العالم، بسبب الفترات المتتالية للجفاف والتزايد المستمر للحاجيات، والاستغلال المفرط والتلوث الملحوظ للثروة المائية.

1 - أهمية الماء في الدراسات الجغرافية والبيئية

ظل موضوع الماء متفرقا بين عدة تخصصات، منها ما يرجع إلى العلوم الطبيعية، كعلم الهيدرولوجيا والهيدروجيولوجيا؛ ومنها ما يرجع إلى العلوم الإنسانية التي تتناول عنصر الماء كعامل موجه للاستقرار البشري، ومحفز للتطور الاقتصادي. بيد أن ما يميز الدراسات الجغرافية عن باقي هذه التخصصات، هو البحث عن الظروف الطبيعية للموارد المائية، بالإضافة إلى التدخل البشري؛ وتأثير كل ذلك على هيكلة المجال والمجتمع. ولعل هذه المقاربة الشمولية للماء قد فرضت نفسها منذ مدة في إطار جغرافية المياه (Bethement, J. 1977)، التي تستدعي الإحاطة، في آن واحد، بالمعطيات الطبيعية، والتقنية والسوسيو-اقتصادية، والبيئية والمؤسساتية؛ داخل وحدة مجالية متناسقة الأطراف، قابلة للتقسيم إلى وحدات

[1] غزال محمد

صغيرة تعرف ب "الأحواض المائية" (الحسن المحداد، 2003). وبهذا المعنى، أصبح الماء يلعب دورا فعالا في هيكلة المجال وإعداده، وكذا تقويم اختلالاته؛ متصدرا مكانة هامة في جميع المخططات الاقتصادية والبرامج التنموية التي تتبناها معظم الدول.

إن جميع التدخلات البشرية التي تتم بدافع الضغط الديمغرافي والتطور الاقتصادي، قد أدت إلى زيادة الطلب على الماء، للرفع من الإنتاج الفلاحي والاقتصادي بوجه عام. بل أصبح الأمر يتعدى ذلك إلى تحديات على المستوى العالمي، من أجل ضمان تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب؛ لدرجة أصبحت ترفع شعارات سياسية من بلد لآخر، ترتبط بالصراع حول الماء؛ خاصة ما تعلق منها بالأنهار العابرة للحدود. وفي ذات السياق، فإن نسبة سكان العالم الحضريين التي كانت لا تتعدى 30% خلال خمسينيات القرن الماضي، أصبحت تفوق حاليا 60%؛ مما بات يطرح مشاكل عديدة بالنسبة للدول التي تعاني من قلة الموارد المائية (Institut des Ressources Mondiales, 92)؛ هذا بالإضافة الى المنافسة الحادة التي أصبحت تظهر بين المراكز الحضرية والمجال الفلاحي. لقد خلفت هذه الوضعية انعكاسات بيئية جديدة، تتمثل في مشكل التخلص من النفايات الصلبة والسائلة في المجاري الدائمة أو الموسمية؛ مما يؤثر سلبا على الموارد المائية المتاحة، خاصة تلك التي تهم المناطق التي تشكو من الخصاص في هذا المورد الطبيعي، سواء السطحي أو الباطني كما هو الشأن بالنسبة للمغرب.

2- بوادر أزمة الماء على المستوى العالمي

نتيجة النمو الديمغرافي الهائل، وتضاعف عدد سكان العالم مرتين منذ سنة 1940، ليصل إلى 8 مليار نسمة في غرة شهر نونبر 2022، تضاعف استعمال المياه العذبة أربع مرات، بفعل تطور الزراعة والصناعة، وتحسن مستوى المعيشة. فأصبحت للمياه أبعاد استراتيجية بخصوص تحديد المخططات الاقتصادية والاجتماعية، وصيغت سياسات عمومية تتوخى دعم الأمن الغذائي القومي لكل دولة. فالماء صار عنوانا للاستقرار والرفاهية، وبدونه لن تكون هناك تنمية؛ علما بأن حدوث نقص في هذا المورد الحيوي، أضحى أمرا واقعا. خاصة وأن الدول الصناعية الكبرى هي التي تبدو أكثر حظوة من حيث وفرة مواردها المائية، في مقابل الدول النامية التي تعرف عجزا بيناً، تواكبه زيادة ديمغرافية هائلة. الأمر الذي يستدعي التوجه للبحث عن مصادر بديلة غير اعتيادية لسد هذا الخصاص، من قبيل معالجة المياه

العادمة أو تحلية مياه البحر... وقد ظهر الاهتمام بهذه البدائل، من خلال تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية والمحلية، التي أصبحت تبحث في هذا الموضوع منذ ما يزيد على 40 سنة خلت (الإطار 1).

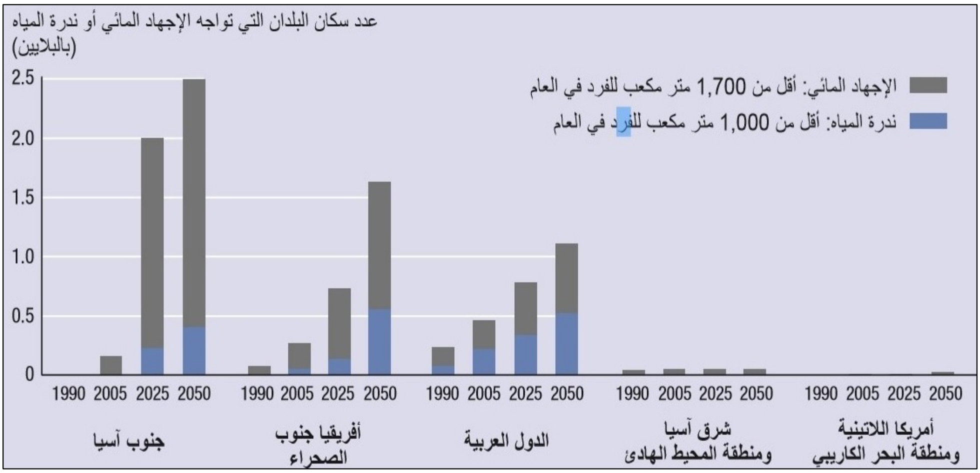
الإطار 1:

- مؤتمر الأمم المتحدة حول المياه، الذي عُقد في مدينة رادل بلاتا بالأرجنتين (14-25 مارس 1977).
- الدورة العربية للموارد المائية التي انعقدت بالرباط بين 27 و 30 أبريل 1982، من طرف أكاديمية المملكة المغربية.
- المؤتمر الدولي الجيولوجي المنعقد بروما سنة 1984، والذي خصص جزء من أعماله لإشكالية تأمين المياه على حساب الطاقة والموارد الأخرى.
- ندوة موارد المياه واستخداماتها في الوطن العربي بالكويت 17-20 فبراير 1986.
- الندوة العالمية لمياه الشرب بطرابلس ليبيا 12-14 مارس 1990.
- مؤتمر دبلن للمياه والبيئة المنعقد بإيرلندا من 26 إلى 31 يناير 1992.
-المؤتمر الدولي السنوي قضايا المياه في الشرق الأوسط، الواقع والمستقبل من 1-03 إلى -2019 |17-03 بمصر.
-المؤتمر الدولي حول الموارد المائية في الحوض المتوسطي من 26-05 الى |28-05-2021، مراكش المغرب.
- المؤتمر الدولي حول الأمن المائي، تحت شعار "من أجل تدبير تشاركي ومبتكر للحوض المائي"، والمندرج ضمن مسلسل التظاهرات التحضيرية للمنتدى العالمي التاسع للماء، 2021 داكار السنغال.
- ساعد العقد الدولي للعمل، الماء من أجل الحياة، 2005 - 2015 نحو أمن 1,3 مليار فرد في البلدان النامية في الحصول على مياه الشرب المأمونة، كما دفع بعجلة التقدم فيما يتصل بالصرف الصحي ضمن إطار الجهود التي بُذلت لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

للإشارة، فإن جل التنبؤات المستقبلية تؤكد أن مخزون المياه العذبة على مستوى الكرة الأرضية سيتقلص إلى درجة عدم الإيفاء بحاجة البشرية، وبالخصوص في المناطق الجافة وشبه الجافة. على اعتبار أن 1700م^3 للفرد هو الحد الوطني للوفاء بمتطلبات المياه في أغراض

الزراعة والصناعة والطاقة والبيئة. ويُنظر إلى توفر المياه بكمية أقل من 1000م^3 كمؤشر على حالة من"ندرة المياه" وتحت 500م^3 على أنه "ندرة مطلقة". ومنذ 2006، يعيش حوالي 700 مليون شخص في 43 بلدا تحت حد الإجهاد المائي (تقرير التنمية البشرية 2006). ويعد الشرق الأوسط، والذي يتدنى المتوسط السنوي لنصيب الفرد من المياه فيه إلى حوالي 1200م^3، أكثر مناطق العالم إجهاداً. أما سكان إفريقيا جنوب الصحراء فان ربعهم يعيشون اليوم في بلدان مجهدة مائيًا وهي نسبة آخذة في الارتفاع. فبحلول عام 2025 سيهبط 14 بلدا من وضع الإجهاد المائي إلى الندرة المائية (الشكل 1). وقد انتقل المغرب من مرحلة ندرة الماء إلى الإجهاد المائي (2025)

الشكل 1 - تطور الاجهاد المائي حسب اختلاف المناطق الجغرافية العالمية



المصدر: *تقرير التنمية البشرية 2006*

وسوف تتأكد هذه المعطيات مع مجموعة من الدراسات والأبحاث منها ما جاء ضمن التقرير الجديد (غشت 2023) من طرف معهد الموارد العالمية (World Resources Institute https://www.wri.org/). إن 25 دولة - تضم ربع سكان العالم - تواجه إجهادًا مائيًا كبيرا، وتستهلك بانتظام إمدادات المياه المتاحة بالكامل تقريبا. وكشف أن ما لا يقل عن 50% من سكان العالم - حوالي 4 مليارات شخص - سيعانون، بسبب الإجهاد المائي لمدة شهر واحد على الأقل من العام. وذكر التقرير ذاته، أن أكثر المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي هي

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يتعرض 83% من السكان لإجهاد مائي كبير جدا، مقابل 74% في جنوب آسيا.

وسجل المصدر ذاته، أن الطلب على الماء تضاعف منذ 1960، حيث يتجاوز الطلب العرض. وأضاف أن الطلب المتزايد على المياه يأتي نتيجة لتزايد عدد السكان والصناعات، مثل الزراعة المروية والثروة الحيوانية وإنتاج الطاقة والتصنيع. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤثر نقص الاستثمار في البنية التحتية للمياه، وسياسات الاستخدام غير المستدام للمياه أو التقلب المتزايد بسبب تغير المناخ، على إمدادات المياه المتاحة. وشدد على أنه بدون إدارة أفضل للمياه، فإن النمو السكاني والتنمية الاقتصادية وتغير المناخ سيؤدي إلى تفاقم الإجهاد المائي. كما جاء بالدراسة انه خلال عام 2050، من المتوقع أن يعيش مليار شخص إضافي مع إجهاد مائي مرتفع للغاية، ويمكن أن يؤدي الى تعطيل الاقتصادات والإنتاج الزراعي بشكل كبير. وستواجه 60% من الزراعة المسقية على مستوى العالم إجهاداً مائياً مرتفعاً للغاية، وخاصة قصب السكر والقمح والأرز والذرة.، ولذلك، وجب رفع التحدي من أجل إطعام ما يقدر بنحو 10 مليار شخص بحلول عام 2050.

إذا كان الأمر كذلك على مستوى العالم، فما هي الوضعية بالنسبة للمغرب؟

3- إشكالية الموارد المائية بالمغرب

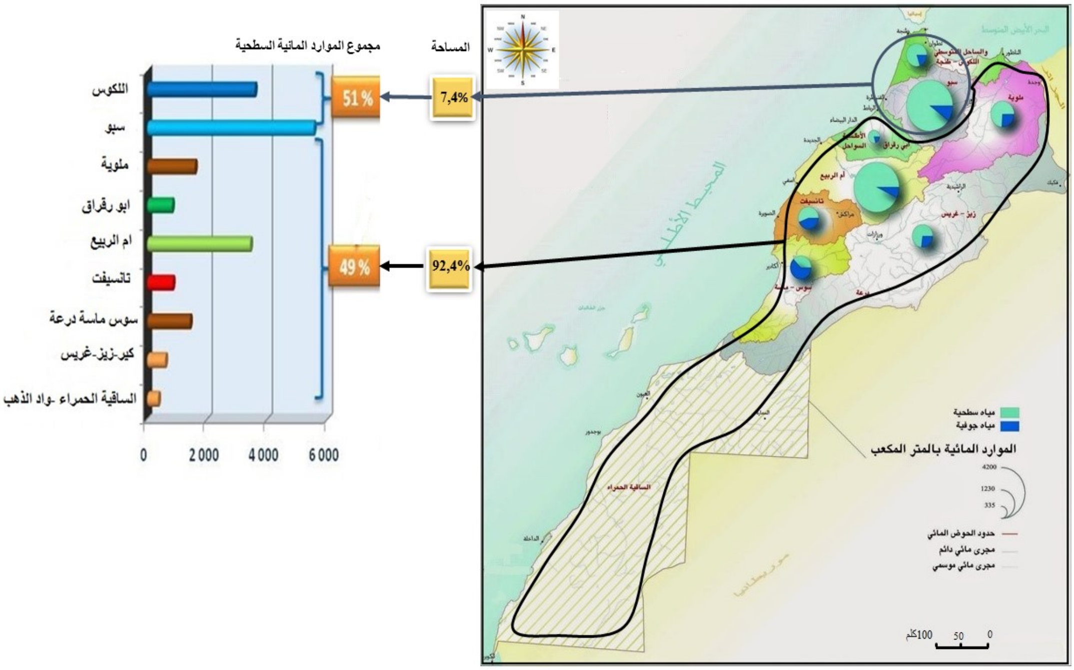
أصبح المغرب مندرجا ضمن الدول المهددة بندرة المياه، بالرغم من نهجه المبكر لسياسة السدود. ويعود ذلك إلى تزايد الحاجيات البشرية في بيئة تتسم بصعوبة تجدد مواردها المائية، نظرا للظروف المناخية الصعبة، ولطول الفصل الجاف، وعدم انتظام التساقطات المطرية في الزمان والمكان؛ بالإضافة الى ان معظم التراب الوطني مندرج ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، على الشكل الآتي (الجدول 1، الشكل 2):

الجدول 1 - توزيع المستويات البيو مناخية بالمغرب حسب Q2 لأومبرجي		
البيومناخ	المساحة (كلم^2)	النسبة %
الرطب	50.000	%7

شبه الرطب	100.000	%14
شبه الجاف والجاف	300.000	%42
الصحراوي	260.000	%37

كما أن متوسط التساقطات المطرية بالمغرب يبلغ 340مم سنويا، منها 450مم بالأقاليم الشمالية، وأقل من 150مم بالجنوب الشرقي. مما يعني أن 51% من الموارد المائية السطحية تتركز فقط في 7,4% من المساحة الإجمالية للبلاد، بينما تتقاسم 92,4% من مساحة البلاد 49% الباقية (الشكل 2)؛ مما يعكس تناقضات صارخة على مستوى التوزيع الجغرافي للموارد المائية.

الشكل 2 - التوزيع الجغرافي للمياه السطحية بالمغرب حسب الاحواض المائية



مصدر المعطيات:

..Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat - 10ème Session: Plan National de l'Eau juillet 2015, P.22

هكذا، وبالرغم من مضاعفة عدد السدود بالمغرب الذي بلغ إلى 149 سدا كبيرا ومتوسطا، فإنها لا تخزن سوى 16 مليار م^3، تَستهلِك الزراعة 86% منها، فيما توجه نسبة 8% للاستهلاك المنزلي، و6% للقطاع الصناعي.

عموما، تبقى الموارد المائية بالمغرب محدودة ورهينة بالمعطيات المناخية وأنماط الاستغلال؛ مما جعله من الدول الأكثر تأثرا بتداعيات التغيرات المناخية. هذا، في وقت أضحت حاجيات السكان للماء في تزايد مستمر، وأصبحت بعض الفرشات المائية الجوفية تستغل بشكل مفرط (الجدول 2)؛ كما صارت الاحواض المائية تسجل عجزا متفاوتا حسب موقعها الجغرافي.

الجدول 2 - الاستغلال المفرط للمياه الجوفية 2015

الاحواض المائية	الموارد المائية القابلة للاستغلال (مليون م^3)	الموارد المائية المستغلة (مليون م ^{3})	حجم الاستغلال المفرط (مليون م^3)
اللكوس	146	126	-
ملوية	430	460	30
سبو	1020	1 177	157
بورقراق - الشاوية	76	108	32
ام الربيع	350	648	298
تانسيفت	506	686	180
سوس ماسة درعة	666	921	255
كير - زيز - غريس	204	196	-
الساقية الحمراء - واد الذهب	18	21	3
المجموع	3 416	4 343	955

المصدر:

46Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat-10ème Session: Plan National de l'Eau, juillet 2015, P.

كل المعطيات السابقة تؤكد أن الموارد المائية انخفضت وسوف تنخفض في المستقبل؛ وبالتالي فإن هذه الوضعية ستنعكس على نصيب الفرد المغربي الذي انخفض من 1200م^3/ الفرد / سنويا سنة 1990، إلى 950م^3/ الفرد / سنويا سنة 2000، إلى 600 م^3 سنة 2022؛ في الوقت الذي كانت هذه الحصة تصل إلى 2600م^3/ الفرد سنة 1960. مما يستوجب إعادة النظر في مسألة تدبير الموارد المائية بصفة عامة، وفي المناطق شبه الجافة والجافة على الخصوص. إن هذه الوضعية يحتمل أن تتعقد كثيرا خلال السنوات القليلة القادمة؛ إذ منذ سنة 2018 اشتدت الحرارة وقلت التساقطات المطرية والثلجية، وازدادت وتيرة الإجهاد المائي بشكل كبير (الشكل 3).

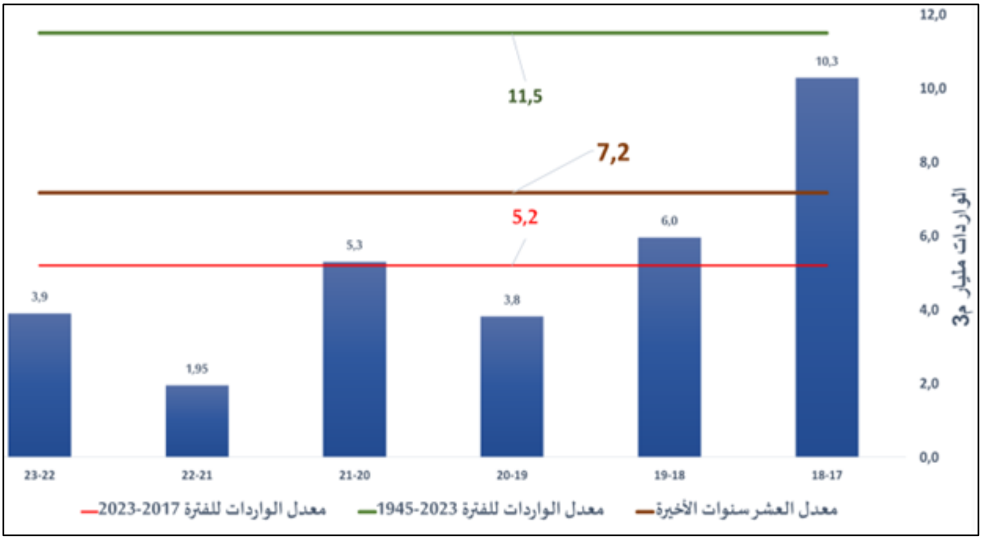
الشكل 3 - تطور الوضعية المائية بالمغرب ما بين 2021 وبداية سنة 2024



المصدر وزارة التجهيز والماء سنة 2024

لقد كان لهذه الوضعية أثر سلبي على حقينة السدود، التي تراجعت بشكل ملفت منذ سنة 2017 الى اليوم (الشكل 4).

الشكل 4 - تطور واردات السدود بالمغرب بين 2017 و2023



المصدر: وزارة التجهيز والماء سنة 2024

في ظل هذه الأوضاع الصعبة، ماهي أهم الخطوات التي قامت بها السلطات المغربية لمعالجة المسألة المائية؟

أ- المعالم العامة للسياسة المائية بالمغرب

بذل المغرب مجهودات كبيرة في مجال التخطيط الجهوي لتدبير الموارد المائية على المدى المتوسط والبعيد، من خلال ادماج مختلف الاحواض المائية في هذه العملية، وحرصت على أن تأخذ بعين الاعتبار كل القطاعات ذات العلاقة بالموارد المائية، من ماء السقي والماء الصالح للشرب، وتصفية المياه العادمة. وقد تتطلب تنمية هذه القطاعات تدبيرا محكما، وتنسيقا دقيقا بين مختلف المتدخلين والمستهلكين للموارد المائية. لكن ذلك لم يخل من مشاكل بين إشكالية العرض والطلب، وبالخصوص في قطاعي الزراعة المسقية والسياحة، باعتبارهما من أكبر القطاعات استنزافا للموارد المائية بالمغرب.

أ-1 القطاع الزراعي: في البداية ركزت سياسة الماء في المغرب على العرض، وذلك بتكثيف الاستثمارات في هذا المجال (سياسة السدود)، ولم تعط أهمية كبرى لتدبير الطلب إلا بعد ظهور المؤشرات الأولى المنذرة بأزمة الماء، بسبب كثرة الطلب المتزايد على هذه المادة، ووطأة فترات الجفاف الحادة التي عرفها المغرب بعد الاستقلال، ابتداء من سنة 1981 الى اليوم. لقد كانت سياسة السدود تهدف إلى تنمية السهول وإنتاج الطاقة الكهرومائية، حيث ساهمت في ازدياد المساحات الزراعية الكبرى وتنوع الإنتاج الفلاحي. وبجانب هذه المساحات الكبرى ظهرت مساحات صغيرة عديدة تسقى بعشوائية عن طريق الآبار او الأثقاب الجوفية أو مباشرة من الوديان. وأدت هذه الوضعية غير الممنهجة إلى استنزاف الثروات المائية. وبالرغم من وصول المساحة الزراعية المسقية بالمغرب الى حوالي 1.600.000 هكتار، إلا أنها لم تمكن من تغطية الحاجيات الغذائية للعدد المتزايد للسكان.

تشير التوقعات أن المساحة المعتمدة لسد حاجيات السكان ستنخفض من 34 هكتار لكل 1000 ساكن، إلى 25 هكتار لكل 1000 مواطن في المستقبل القريب. وأصبح التوفيق بين الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي والحفاظ على الثروة المائية أمرا صعبا، في الوقت الذي لا تزال تسقى فيه مساحات كبيرة بالطرق التقليدية (الري الانجذابي أو السقي بالربطة)، رغم التحول المتسارع الذي حدث في اتجاه السقي بالتنقيط.

أ-2 القطاع السياحي: تؤكد الدراسات التي تناولت موضوع النشاط السياحي في علاقته مع عنصر الماء بأنه يستهلك أحجاما كبيرة من المياه العذبة. ويؤدي بسبب حاجياته الكبيرة الى خلخلة البنيات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية القائمة. ويحدث هذا التحول على الخصوص بالمناطق الجافة وشبه الجافة ذات الموارد المائية المحدودة. فخلال بضعة سنوات تطور استهلاك الماء بشكل كبير بالمركبات السياحية الكبرى وذات التردد العالي، بسبب توسيع رقعة المجال السياحي وتزايد عدد الوافدين، وباختلاف عادات السياح الاستهلاكية للماء.

حسب مؤسسة السفر البريطانية التي قامت بدراسة العديد من البلدان تحت عنوان "أثر الصناعة السياحية على موارد المياه العذبة" سنة 2011، خلصت الى مجموعة من الأخطار التي تهم الموارد المائية بالمغرب منها:

- التراجع الكبير لحصيلة الموارد المائية السنوية، نتيجة التأثير السلبي للتقلبات المناخية وتراجع مستوى التساقطات المطرية، في الوقت الذي يظهر فيه التقرير أن استهلاك السائح الواحد للماء يفوق كثيرًا استهلاك الفرد القاطن بالبلاد في يوم واحد؛

- النشاط السياحي يعتمد في الغالب على مرافق ذات استهلاك مفرط للماء، كملاعب الغولف والمسابح؛

- التمركز الشديد للوحدات السياحية على المناطق الساحلية المعروفة بضعف مواردها المائية؛

- استهلاك الماء بالمؤسسات السياحية يصل ذروته في فصل الصيف الذي يتزامن وبلوغ كميات الماء أدنى مستوياتها.

وبالتالي، فالتحدي الكبير للدولة المغربية هو التوفيق بين طموحات الزيادة في نمو القطاع السياحي، وإيجاد بدائل مائية غير اعتيادية لسد الحاجيات المتزايدة في كل القطاعات.

ب - **الآفاق المستقبلية للموارد المائية بالمغرب**

نهج المغرب سياسة السدود التي مكنته آنذاك من تحقيق الأمن المائي. لكن بعد التزايد الديمغرافي وتردد سنوات الجفاف بات لزاما عليه نهج سياسة تمكنه من تفادي الأزمة، وهو ما يرمي إليه اليوم بخلق مشاريع تحلية مياه البحر، عبر انجاز محطات التحلية في كل من الدار البيضاء وأكادير وأسفي والداخلة.... وإدراج مشاريع إنجاز سدود جديدة وإعادة صيانة سدود أخرى حسب المتطلبات الحالية، بالإضافة إلى إدراج مشاريع مستقبلية كمحطة الجهة الشرقية.

ب-1 الموارد المائية غير الاعتيادية

تسمى أيضا بالموارد المائية غير التقليدية، وهي الموارد المائية التي يتم توفيرها نتيجة معالجات معينة لتصبح صالحة للاستعمال، ومن أبرزها تحلية مياه البحر، ومعالجة المياه العادمة.

- **تحلية مياه البحر**: أصبح اللجوء إلى تحلية مياه البحر أمرا حتميا في المغرب، حيث بدأ اهتمامه بهذه العملية منذ السبعينيات من القرن الماضي وذلك لتغطية العجز المائي، بسبب ندرة الموارد المائية بالمناطق الجافة الصحراوية والتي لا تتوفر على موارد مائية طبيعية كافية

لتلبية جميع الحاجيات السكانية. وحتى وإن وجدت بعض الآبار فمياهها ذات ملوحة مرتفعة، بعضها يتجاوز 10غ/ل (وزارة التجهيز والماء، 2023). وسيزداد حجم المياه التي يتم إعذابها في السنوات المقبلة، نظرا لزيادة الطلب على الماء وتراجع المخزون من المياه السطحية والباطنية، خاصة في التجمعات الحضرية الكبرى.

وقد انضافت مدينة أگادير لخريطة المدن التي يُلبّى جزء من حاجياتها المائية عبر تحلية مياه البحر بحوالي 44.000م^3/ي. وينتظر أن يصل حجم المياه التي يتم تحليتها حسب المخطط الوطني للماء 2009 إلى 400م^3 في أفق 2030. كما تم العمل حاليا على إنشاء محطتين لتحلية مياه البحر في الجرف الأصفر-الجديدة وآسفي، بطاقة تبلغ (75 م^3 سنويا)، ومن المقرر أن تنتجا 100 مليون م^3 من مياه الشرب ومياه الصناعة بحلول عام 2025 (وزارة التجهيز والماء، 2023). كما تمت برمجة مجموعة من المحطات الجديدة في أنحاء متفرقة من المغرب، سواء من أجل السقي بالقطاع الزراعي أو الماء الصالح للشرب أو الماء الصناعي الجدول 3.

الجدول 3: المشاريع المبرمجة لتحلية مياه البحر بالمغرب

المشاريع	القدرة الإنتاجية بمليون متر مكعب	توزيعها حسب الاستعمالات (مليون م3)			تاريخ دخولها الخدمة
		الماء الشروب	السقي	الهيدروجين الأخضر	
محطة الشرق	250	140	110		2027
محطة الدار البيضاء	300	270	30		2026
محطة الصويرة	42,8	12,8	30		2027
توسعة محطة أكادير	45,6	18,3	27,3		2026
محطة كلميم	34,6	14,6	20		2027
محطة طانطان	47,2	3,2	35	9	2027
محطة بوجدور	60		60		2030

المصدر: وزارة التجهيز والماء 2023

- **معالجة المياه العادمة**: تعتبر تصفية المياه العادمة أمرا معقدا ومكلفا؛ لكن أمام التزايد المتواصل للطلب على الماء، وفي إطار التطور التقني والمقاربات الجديدة للتدبير، يتم الاعتراف شيئا فشيئا بالمياه العادمة كمورد بديل للمياه موثوق به. وهو ما يقتضي تغييرا لنموذج تدبير المياه العادمة من خلال "المعالجة والتخلص" نحو إعادة الاستخدام القائمة على "إعادة تدوير الموارد واستردادها". وعليه، فإن تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري ستمكن من اعتبار المياه العادمة بمثابة حلول لمشاكل، بدل النظر إليها كجزء من الحل لرهانات ندرة المياه وتلوث الموارد المائية. فعلى مستوى استخدام المياه العادمة المعالجة في القطاع الفلاحي تظل جد محدودة حاليا، بحيث انها لم تدخل المشاريع التجريبية لإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة لأغراض فلاحية في حيز العمل بشكل رسمي، ويعزى ذلك إلى صعوبة وضع آلية مؤسساتية وقانونية تنظم عملية تقاسم التكاليف بين مدبري محطات معالجة المياه العادمة والفلاحين.

وقد حدد القرار رقم . 1276.01 معايير جودة المياه المستعملة للسقي، دون أن يستهدف المياه العادمة وإعادة استخدامها في الفلاحة على وجه التحديد. وتنضاف هذه الصعوبات إلى تعدد المتدخلين في سلسلة الإنتاج من المعالجة إلى إعادة الاستخدام، لا سيما الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والمكاتب الوطنية للماء والجماعات والجمعيات والقطاع الخاص. وهناك أيضا المديريات الإقليمية للفلاحة التي تتولى مواكبة الفلاحين عندما تكون المياه المعالجة موجهة للسقي، والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية على المستوى الجهوي التي تعنى بمراقبة المخاطر الناتجة عن إعادة استخدام المياه العادمة في الفلاحة.

وفي الأخير، هل يمكن تخصيص هذه المياه لسقي المساحات الخضراء (بما في ذلك ملاعب الغولف)، كحل من الحلول لتخفيف الضغط على الموارد المائية الاعتيادية (الجدول 4).

الجدول 4 إمكانية إعادة استخدام المياه العادمة لكل حوض مائي بحلول عام 2030 بمليون $م^3$

الحوض المائي	ماء السقي	الماء الصناعي	ماء الحدائق والعشب	تغذية المياه الجوفية	المجموع
اللوكوس	20	-	7	-	27
ملوية	12	-	9	-	21
سبو	34	-	15	10	59
أبو رقراق	19	-	1	-	20
أم الربيع	15	16	4	-	35
تانسيفت	1	1	56	-	58
سوس- ماسة	38	-	40	10	88
أحواض جنوب الأطلس	3	-	1	-	4
المجموع	142	17	133	10	312

المصدر: **Netherlands Enterprise Agency, 2018. Business Opportunities Report for Reuse of Wastewater in Morocco**

أخيرا، يمكن القول بأن المغرب حقق تقدما ملحوظا في مجال تدبير الموارد المائية غير الاعتيادية، من خلال تبني تقنيات التحلية واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، وكذا تقنيات جمع وتخزين مياه الأمطار. هذه الاستراتيجيات الابتكارية لإدارة الموارد المائية غير الاعتيادية مهمة للحفاظ على الاستدامة البيئية، وتعزيز التنمية المستدامة في المغرب. كما أن من شأنها أن تساهم في تقليل الاعتماد على المياه العذبة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية. ومن خلال الاستثمار في هذه التقنيات المتقدمة، يمكن أن يصبح المغرب قدوة لدول أخرى في مجال إدارة الموارد المائية، والتكيف مع تحديات ندرة المياه والتغير المناخي. ومن

خلال مواصلة الاستثمار في هذا القطاع وتطبيق المزيد من الابتكارات، يفترض ان يظل المغرب رائدا في حماية الموارد المائية، وتحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة.

خاتمة

لا جدال في أن نقص الموارد المائية كان دائما موجودا، ومنتشرا في المناطق الجافة؛ لكنه لم يكن ليصل الى درجة الخطورة كما هو الشأن اليوم. ولعل مرد ذلك إلى السلوكيات البشرية، وتغير تعامل الإنسان مع هذا المورد الطبيعي المحدود، الناجم عن الاستعمال العشوائي والجائر. وهذا ما نجده أيضا في حالة المغرب، حيث يعمد السكان بسلوكهم غير المقصود، إلى استنزاف ما تبقى من الموارد المائية على حساب الأجيال القادمة.

المراجع

الحسن المحداد، 2003 - الماء والإنسان بحوض سوس: إسهام في دراسة نظام مائي مغربي، مركز ابن تومرت للدراسات والنشر والتوثيق، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 498 ص.

تقرير التنمية البشرية 2006، ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، نشر برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP).

Béthemont, J., 1977 - De l'eau et des hommes. Essai géographique sur l'utilisation des eaux continentales. Bordas, Paris, 279p.

Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat -10ème Session - Plan National de l'Eau, Rapport général, juillet, 2015, 133p.

Conseil Economique, Social et Environnemental, 2014. La gouvernance par la gestion intégrée des ressources en eau au Maroc: Levier fondamental de développement durable, Auto-Saisine n° 15, www.cese.ma

Institut International d'Ingénierie de l'Eau et de l'Environnement 2010. Manu technique de gestion intégrée des ressources en eau www.pdfDrive.com

Netherlands Enterprise Agency, 2018. Business Opportunities Report for Reuse of Wastewater in Morocco

Sites web

De l'eau: www.gwptoolbox.org

https://water.fanack.com/

https://water.fanack.com/ar/morocco/water-resources-morocco/

Office International de l'Eau : www.oieau.org

Partenariat mondial de l'eau : www.gwp.org

WORLD RESOURCES INSTITUTE: https://www.wri.org/

مسرد المصطلحات

المصطلح العربي	المفهوم بالفرنسية	المفهوم بالانجليزية
مياه جوفية	Eaux Souterraines	Underground water
مياه سطحية	Eaux de Surface	Surface Water
مياه متجددة	Eaux Renouvelables	Renewable water
مياه غير اعتيادية	Eaux non Conventionnelles	Unconventional Water
حوض المائي	Bassin Hydraulique	Hydraulic Basin
تدبير مندمج للمياه	Gestion intégrée des eaux GIRE	Water Integrated Management
إجهاد مائي	Stress Hydrique	Water Stress

المبحث الرابع

التغير المناخي وانعكاساته على البيئة والانسان[1]

مقدمة

يمثل تغير المناخ[2] أخطر المشكلات البيئية التي يواجهها العالم منذ تسعينيات القرن 20. وتكمن خطورته، أولا في كون جميع السيناريوهات والنماذج المناخية تفيد باستفحال حدته خلال القرن 21؛ وثانيا لما يمكن أن يخلفه من تداعيات وتحولات بيئية كبرى على صعيد كوكب الأرض. ولمواجهة هذا التحدي البيئي، انخرط العالم منذ نهاية القرن الماضي في اتخاذ إجراءات وتدابير استباقية، تستهدف التخفيف من حدة هذا التغير وتداعياته من جهة، والسعي للتكيف مع آثاره وانعكاساته من جهة أخرى. هذا، وتظل التنمية المستدامة الرهان الرئيسي للبشرية في مواجهة هذا التحدي الكوني، حالا واستقبالا.

1 - تعريف التغير المناخي

يتميز المناخ، طبيعيا، بخاصية التغير وعدم الاستقرار منذ نشأة الأرض إلى الوقت الحاضر. وبالنظر إلى تعدد أسبابه وعوامله، يتباين مفهوم التغير المناخي لدى المتخصصين؛ إذ تشير جل التعاريف، إلى أن التغير المناخي يقصد به التحول الذي يطرأ على المدى الطويل في منطقة معينة، سواء في خصائص المناخ، أو على مستوى الظروف والأحوال الجوية. وحسب الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لسنة 1992، فإن المصطلح يعني: " أي تغير في المناخ يعزى، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى النشاط البشري المُفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي الأرضي؛ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على فترة زمنية طويلة الأمد " (مؤتمر قمة الأرض

---

[1] باحو عبد العزيز

2 تستعمل في دراسة التغير المناخي عدة مفاهيم ومصطلحات، يمكن حصرها فيما يلي:
- التغيرات المناخية Changements climatiques: هي تغيرات كبيرة تهم عناصر الطقس والمناخ، على مدى زمني طويل يمتد لعدة عقود أو لقرن أو أكثر، يتخذ خلالها المناخ منحى تطوريا معينا؛ ويرتبط ذلك بتضافر عوامل طبيعية وبشرية.
- التغيُّرية المناخية Variabilité climatique: هي تذبذبات تحدث في عناصر المناخ على مدى زمني قصير، من فصل لآخر أو من سنة لأخرى؛ وترتبط أساسا بعوامل طبيعية محضة، وخصوصا آليات الدورة الهوائية.
- الذبذبات المناخية Oscillations climatiques: هي تقلبات تطرأ على الظروف المناخية (عناصر المناخ)، على مدى زمني متوسط يمتد لعدة سنوات، تتعاقب فيها دورات مناخية غير منتظمة من حيث الطول والعدد.
- الاحترار المناخي Réchauffement climatique: هو تزايد ملحوظ في متوسط درجة حرارة كوكب الأرض، بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري الناتجة عن تزايد تركز غازات الدفيئة (GES)، ذات المصدر الطبيعي أو البشري.

بريو، 1992). أما فريق الخبراء الدوليين المكلفين بدراسة تغير المناخ (GIEC)، فأورد تعريفا يقول فيه: " يشير مصطلح التغير المناخي إلى تبدل أحوال المناخ الذي يمكن تحديد درجة تَغيُّرِيَّتِه عبر تحليل سلسلة من البيانات الرصدية، بواسطة متوسطات ومؤشرات إحصائية؛ ويستمر ذلك فترة طويلة قد تمتد لبضعة عقود أو لعدة قرون. ويعزى تغير المناخ إما لحدوث عمليات طبيعية داخلية، أو لتأثيرات خارجية، مثل التغير في الطاقة الشمسية، والبراكين؛ أو للتغييرات التي يدخلها البشر في الغلاف الجوي، أو باستخدام الأراضي " (GIEC, 2014).

نستخلص من التعريفين أن التغير المناخي هو التذبذب والتقلب في عناصر الطقس والمناخ (التغيُّرية)؛ وهو أيضا تلك النزعة العامة التي تدوم فترة زمنية طويلة يتخذ خلالها المناخ منحى تطوريا للنظام الشمسي، والبراكين؛ وعوامل بشرية ناجمة عن حرق الوقود الأحفوري المسبب لتراكم الغازات الدفيئة[3] (GES) داخل الجو، مما يؤدي إلى تغيير تركيبة الغلاف الجوي بفعل التلوث، وبالتالي إلى حدوث التغير المناخي.

2 - مظاهر التغير المناخي على مستوى درجة الحرارة والتساقطات

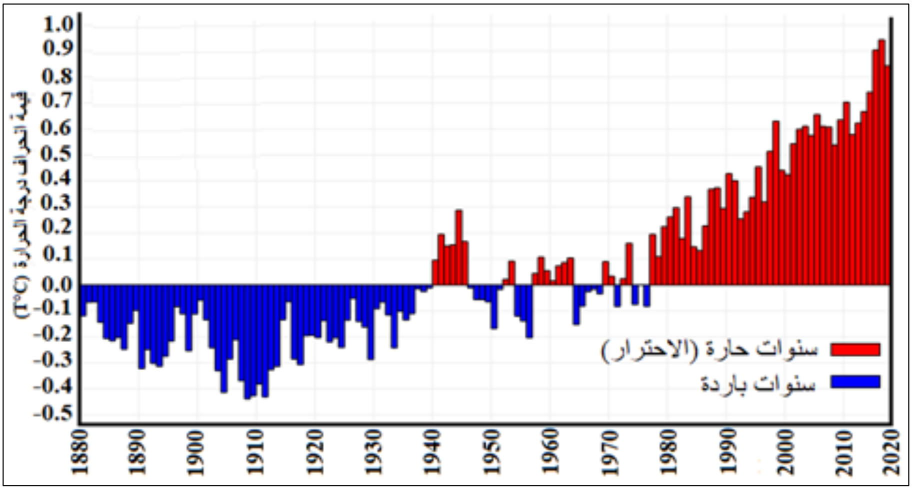
تتمثل مظاهر التغير المناخي في ارتفاع درجة حرارة الأرض المفضي إلى الاحترار المناخي، وكذا في تذبذب التساقطات وعدم انتظامها زمنيا من سنة لأخرى، وتباينها مكانيا حسب النطاقات المناخية والوحدات الجغرافية الكبرى.

أ – تطور درجة حرارة الأرض وتنامي ظاهرة الاحترار المناخي

نظرا لارتباطها بعوامل فلكية (الطاقة الشمسية، شكل الأرض، ميلان محورها...)، وجغرافية (القارية والبحر، عامل الارتفاع)، تتعرض درجة حرارة الأرض لتغيرات زمنية كبيرة. وتعد التغيرات البيسنوية، من سنة لأخرى، من أبرز مظاهر هذه التغيرات؛ فهي تعكس التطور الذي تشهده درجة الحرارة على المدى البعيد، ووجهته، وحدته، وأهم الفترات الحرارية. ويتضح من خلال رصد تطور درجة الحرارة على الصعيد العالمي، أن الأرض تشهد احترارا متواصلا، بدءا من ثمانينيات القرن 20 وإلى الآن (الشكل 1).

3 الغازات الدفيئة Gazes à effet de serre: مجموعة من الغازات الهوائية، مثل ثاني أكسيد الكربون CO2، وبخار الماء H20، وغاز الميتان CH4، وأكسيد الأزوت N2O، وغاز الأوزون O3... وكلها غازات تسمح نهارا بمرور الأشعة الشمسية المرئية، وتحبس ليلا جزء كبيرا من الإشعاع الأرضي من صنف الأشعة دون الحمراء الطويلة (IR)؛ وهذا ما يتسبب في نشأة ظاهرة الاحتباس الحراري الطبيعية، التي تقوم بتسخين الجو وتحقيق التوازن الحراري في كوكب الأرض. بيد أن تزايد نسب هذه الغازات، بفعل أنشطة الإنسان منذ الثورة الصناعية، قد أدى إلى تقوية ظاهرة الاحتباس الحراري، مما تسبب في احترار المناخ.

الشكل 1 – تطور انحراف متوسط درجة الحرارة في العالم بين 1880 و2020



المصدر: الإدارة الأمريكية للمحيطات والجو 2022 ***www.noaa.gov***

يبين الشكل 1 أن تطور درجة الحرارة بين 1880 و2020 مر بثلاث مراحل: المرحلة الأولى، امتدت منذ الربع الأخير من القرن 19 إلى بداية أربعينيات القرن 20؛ وتميزت عموما بانخفاض درجة الحرارة، وتسجيل سنوات باردة. ثم المرحلة الثانية التي امتدت من بداية الأربعينيات إلى بداية الثمانينيات، وهي فترة انتقالية اتسمت بتعاقب سنوات متوسطة الحرارة مع سنوات متوسطة البرودة. أما المرحلة الثالثة فانطلقت مع مستهل الثمانينيات وإلى اليوم؛ وهي مرحلة الاحترار الكبير، سُجِّلت خلالها سنوات متواصلة من الحرارات المفرطة، ما انفكت تزداد ارتفاعا مع مرور الزمن (الجدول 1).

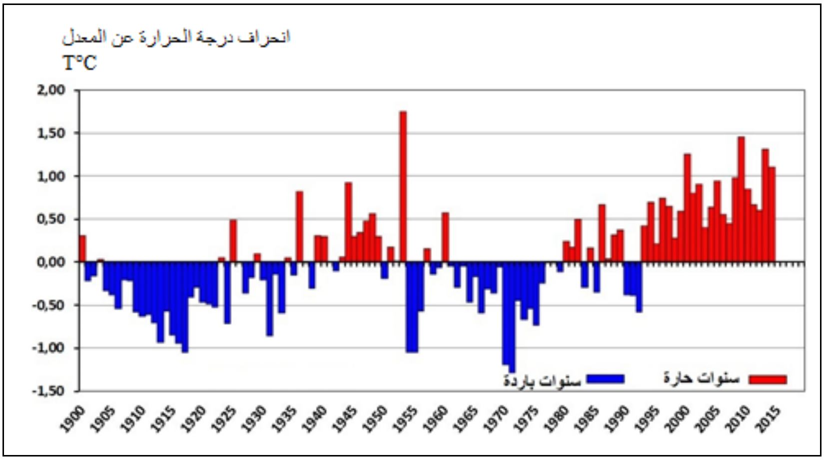
الجدول 1 – الاحترار المناخي بين 1850 و2100 حسب سيناريوهات تطور الغازات الدفيئة في الجو

قيمة الاحترار المسجلة بين 2005-1850	سيناريوهات تطور الغازات الدفيئة في الجو (GES)		الاحترار المناخي المحتمل 2100-1850	
	نوع السيناريو	الرمز العلمي	درجة التقدير الجيد	درجة الاحترار
0,6°C	اتفاق خفض نسب الغازات الدفيئة (متفائل)	RCP 2,6 W/m^2	1,6°C	2,3°C – 0,6°C
	تثبيت الغازات الدفيئة في الجو (اتفاق دولي)	RCP 4,5 W/m^2	2,4°C	3,2°C – 1,7°C
	استمرار ارتفاع الغازات الدفيئة (بدون اتفاق دولي)	RCP 8,5 W/m^2	4,3°C	5,4°C – 3,2°C

تكشف هذه السيناريوهات، من خلال الجدول أعلاه، عن ثلاثة احتمالات لتطور غازات الدفيئة في الجو ؛ ينبني أولها، وهو الأكثر تفاؤلا، على حصول اتفاق دولي لخفض هذه الغازات مقارنة بمستواها قبل بروتوكول كيوطو لسنة 1997، وسيترجم بانخفاض درجة الاحترار بين 0,3C° و 2,3C° خلال القرن 21. بالنسبة للسيناريو الثاني، وهو الأقل تفاؤلا، فيتأسس على فرضية حصول اتفاق لتثبيت الغازات الدفيئة؛ يسفر عن متوسط احترار يتأرجح بين 1,7°C و 3,2°C. أما السيناريو الثالث، الأكثر تشاؤما، فيقوم على غياب أي اتفاق دولي لخفض أو تثبيت الغازات الدفيئة في الجو؛ مما سيؤدي إلى احترار كبير يتراوح بين 3,2C° و 5,4C°.

جدير ذكره، أن المغرب يعتبر من بين الدول الأشد تعرضا للاحترار المناخي المتزايد مع مرور الزمن؛ خاصة منذ نهاية الثمانينيات، رغم تباين حدته من سنة لأخرى (الشكل 2).

الشكل 2 – تطور انحراف معدل درجة الحرارة بالمغرب بين 1900 و 2015



المصدر: المديرية العامة للأرصاد الجوية الوطنية – المغرب

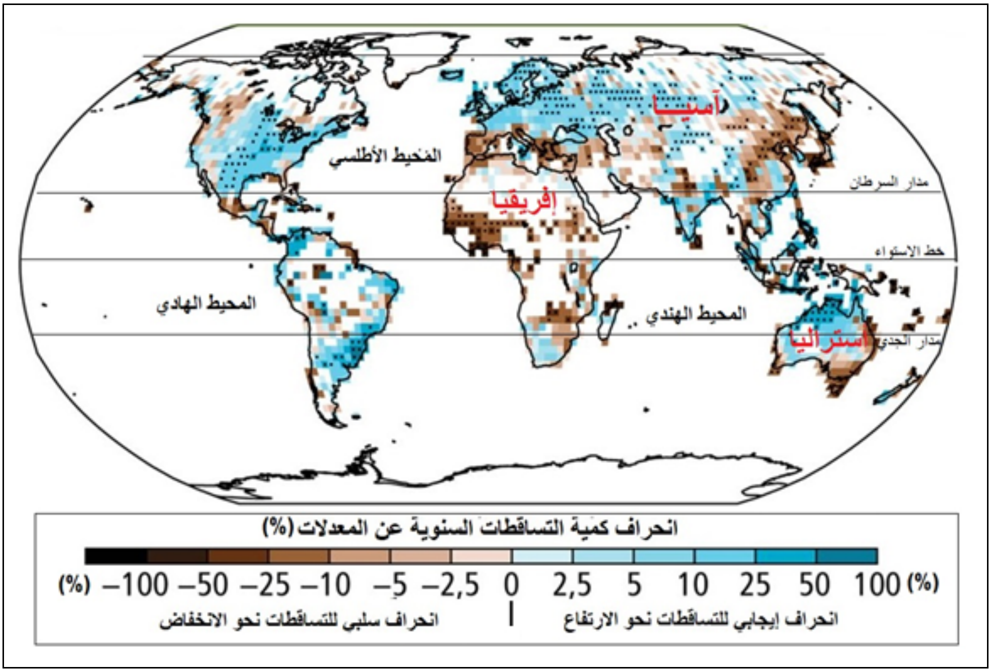
ب – تَغيُّرِيَّة التساقطات، وتباينها حسب النطاقات المناخية

تعرف التساقطات في العالم تَغيُّرِيَّة زمنية ملحوظة من سنة لأخرى، خصوصا في المناطق المدارية وشبه المدارية (الخريطة 1). بيد أن حدتها تظل متباينة جدا زمانا ومكانا، وحسب السنوات والنطاقات المناخية الكبرى. لقد تسببت الاضطرابات الحاصلة في المنظومة المناخية العالمية، تحت تأثير ظاهرة الاحترار المناخي، في تردد واضح لبعض الظواهر المناخية المتطرفة، مثل سنوات الجفاف الحاد، والأمطار العنيفة المسببة للفيضانات، والأعاصير المدارية الهوجاء... كما نتج عنها اضطراب مواسم هطول المطر التي تقلصت فتراتها، في مقابل تمدد الفصول الجافة؛ مما أدى إلى اتساع رقعة المجالات الجافة وشبه الجافة على حساب المناطق الرطبة وشبه الجافة، على غرار ما حدث في المغرب منذ ما ينيف على أربعة عقود خلت.

تعكس الخريطة 1 التباين الجغرافي الكبير المحتمل في نسبة تغير كمية التساقطات السنوية في العالم خلال القرن الواحد والعشرين. حيث ستشهد المناطق المدارية وشبه المدارية في إفريقيا، وجنوب أوربا، وحوض البحر المتوسط، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وآسيا الشرقية، وجنوب وشرق أستراليا... انخفاضا كبيرا في كمية التساقطات السنوية؛ فيما ستشهد العروض المعتدلة والعليا (القطبية) تزايدا واضحا في هذه الكميات.

في المغرب، تعد تَغيُّرِيَّة التساقطات كما وكيفا من أبرز مظاهر تغير المناخ. وهي أيضا إحدى السمات البنيوية التي طبعت تطور مناخ البلاد منذ غابر الأزمان. وبشكل عام، فقد اتسم التطور الزمني للتساقطات بالمغرب منذ مطلع القرن 20، بأربع خصائص كبرى:

الخريطة 1- سيناريوهات تغير كمية التساقطات في العالم حتى نهاية القرن 21 (2100)



المصدر: Eau France (2022)

أولا، شدة التغيُّرِيَّة والتذبذب من سنة لأخرى، من خلال تعاقب سنوات مطيرة وأخرى جافة، مع هيمنة عددية لهذه الأخيرة. ثانيا: تعاقب فترات (دورات) جافة، مثل التي ضربت خلال عقد الأربعينيات وكذا عقدي الثمانينيات وبداية التسعينيات؛ مع فترات مطيرة، شملت حقبة الستينيات وبداية السبعينيات وغيرها.

ثالثا، نزوع عام نحو انخفاض تدريجي لكمية التساقطات، التي تراجع معدلها بحوالي الثلث على مدى قرن من الزمن: ما بين بداية القرن 20 وبداية القرن 21؛ وهو ما يعني أن مناخ البلاد يتجه نحو مزيد من الجفاف.

رابعا: تزحزح عام في النظام المطري الفصلي من بداية ومنتصف فصل الخريف، إلى منتصف فصل الشتاء وبداية فصل الربيع (باحو، 2002)؛ حيث كانت لهذه التغيرات تداعيات كبيرة، اقتصادية واجتماعية وبيئية، مست على الخصوص الموارد المائية والزراعات البورية، والقطاع الفلاحي بشكل عام.

3 - عوامل التغير المناخي

لم يعد يُنظر للمناخ على أنه وصف للحالة المتوسطة للجو، أو دراسة لتعاقب سلسلة من الطقوس؛ إذ ظهر مع "نظرية الأنظمة العامة" في ثمانينيات القرن 20، مفهوم "المنظومة المناخية (Système climatique (Douguedroit, 2005"، الذي يعتبر المناخ كمنظومة أو كنسق من العلاقات والتفاعلات المعقدة، بين شبكة كثيفة من العوامل المتحكمة في خصائص المناخات، وتطورها وتغيرها الزمني، وتباينها المكاني. ويتمثل ذلك في العوامل الفلكية، والجوية، والبحرية، والأحيائية (النباتية)، والجيولوجية، والبشرية... وبتوظيف مختلف هذه العوامل، ظهر عدد كبير من النظريات المفسرة لأسباب التغيرات المناخية؛ كل منها يركز على عامل واحد أو مجموعة عوامل.

أ – **العوامل الفلكية**: تتمثل في الطاقة الشمسية وما ينتج عنها من ظواهر إشعاعية وحرارية وتبادلاتها بين مكونات كوكب الأرض، وهي الطاقة التي تعطي الحركية والدينامية للمناخات؛ كما تتمثل في الشكل الكروي للأرض ومدارها الإهليليجي حول الشمس، وميلان محورها. لقد اعتُبِر هذين العاملين أساسيين بالنسبة لنظرية العالم الصربي "ميلوتان كوفيتش Milutin Milankovic"، التي تفسر أسباب التغيرات الجيولوجية والرباعية.

ب – **العوامل الجوية**: تتمثل في حركات الدورة الهوائية السطحية والعلوية التي يشهدها الغلاف الجوي، وتباينها حسب النطاقات والفصول، نتيجة تباين توزيع الضغوط والرياح، وحركات التيارات النفاثة العلوية. وبذلك فهي تفسر التغيرات المناخية اليومية، والفصلية، والبيسنوية (نظريات الدورة الهوائية).

ج – **العوامل البحرية**: ترتبط بتباين السلوك الحراري لمياه البحاروالمحيطات، من حيث تأثير التيارات البحرية الحارة والباردة في نشأة ودينامية الكتل الهوائية؛ بالإضافة إلى تأثيرها على نشاط الضغوط الجوية. إذ على أساس هذه العوامل صِيغتْ نظرية تفاعل الثنائي البحر-الجو، التي

تنتج عنها عدة ظواهر مثل الذبذبة الجنوبية Oscillation australe، وظاهرتي "إلنينيو" و"إلنينيا"، وذبذبة المحيط الأطلنتي الشمالي Oscillation atlantique nord.

د – **العوامل الأحيائية**: يساهم الغطاء النباتي، وخصوصا الغابات، بالإضافة إلى نشاط الأحياء البحرية في الأحواض المرجانية المدارية، بدور كبير في التوازن المناخي للأرض. ولعل مرد ذلك إلى نشاطها الفعال في دورات المادة (الكربون، الأكسيجين، الأزوت، بخار الماء)، والطاقة الإشعاعية. فالغابات الاستوائية بالأمازون والكونغو والجزر الإندونيسية... مثلا هي رئة الأرض؛ بالنظر لمساهمتها في تعديل الحرارة والميزانية الإشعاعية، بالإضافة إلى كونها المسؤولة عن 40% من التساقطات على مستوى كوكب الأرض، والناجمة عن ظاهرة التبخر-النتح. غير أن الأنشطة البشرية الجائرة كالاجتثاث، والصيد، والتجارب النووية في المحيطات، وتلويث الأحواض المرجانية الكبرى... ما فتئت تخل بالتوازن المناخي للأرض. إذ، حسب تقديرات الفريق الدولي لدراسة التغير المناخي، فإن اجتثاث الغابات العالمية يساهم بنسبة 20% من الملوثات المسببة للاحتباس الحراري والتغير المناخي عموما (GIEC, 2021).

هـ – **العوامل الجيولوجية**: تتمثل في مظهرين رئيسيين:

- الحركات التكتونية العامة: تؤكد دراسة المستحثات حدوث تعاقب مناخات قديمة على الأرض خلال العصور الجيولوجية المختلفة؛ مما جعلها تعرف تغيرات مناخية جذرية من مناخ استوائي أو مناخ مداري، إلى مناخ قطبي بارد. ولعل ما يفسر ذلك تذبذب موقع القطب، وزحزحة القارات حسب نظرية ڤيجنر Wagner.

- البراكين (النظرية البركانية): تطرح البراكين كميات هائلة من الغازات والدخان والمواد الدقيقة في الجو، على شكل غيوم ضخمة مسببة حجب أشعة الشمس؛ مما يخفض درجة الحرارة، ويؤدي بالتالي إلى برودة المناخ. ومن الأمثلة المؤكدة لهذه الفرضية، أنه في عام 1783 أدى بركاني لاكي Laki في إيسلندا، و"آساما Asama" في اليابان إلى برودة مناخ العالم خلال السنوات التي أعقبت انفجارهما.

و – **العوامل البشرية** (نظرية الاحتباس الحراري Effet de serre): لم يعد أمرا خافيا تأثير الأنشطة البشرية على المناخ، وبالأخص منذ الثورة الصناعية. فالإنسان دخل منذ قرنين من الزمن في صراع مع البيئة، باستغلاله الجائر لمواردها؛ مسببا بذلك تغيرات جوهرية مست مكونات الأرض، كتلوث الغلاف الجوي، والأنهار والبحار والمحيطات، واجتثاث الغابات

وتحويلها إلى أراض زراعية، والتوسع الحضري والعمراني... وما ينتج عن ذلك من تسخين للغلاف الجوي، بفعل تحرير كميات هائلة من الطاقة الحرارية من المنازل والمعامل ومولدات الطاقة الكهربائية... كل هذا ساهم في خلخلة المنظومة المناخية للأرض، على نحو جعل الإنسان أحد أهم العوامل المسؤولة عن التغير المناخي؛ مما حفز المنتظم الدولي على نعت هذه الفترة بعصر "الأنتروبوسين Anthropocène"[4].

الشكل 3 - دور الاحتباس الحراري في تزايد الاحترار المناخي العالمي



المصدر: (10/09/2022) www.teteamodeler.ouest-france.fr/ecologie

ولعل أهم تأثير للإنسان على المناخ يتجلى في ظاهرة "الاحتباس الحراري البشري"، في مقابل "الاحتباس الحراري الطبيعي" (الشكل 3). إذ أن تكدس الملوثات البشرية في الجو، مثل ثاني أكسيد الكاربون، وغاز الميثان، وأكسيد النتروجين... يسبب استفحال هذه الظاهرة. وذلك بالرفع من الطاقة الحرارية المنحبسة في الجو؛ مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة، وبالتالي حدوث تحولات بيئية كبرى.

يلخص الشكل 3 نظرية الاحتباس الحراري التي ظهرت منذ نهاية القرن 19 (1896)، مع الكيميائي السويدي Arrhenius؛ وفيها يتم التمييز بين:

---

4 الأنتروبوسين (عصر الإنسان): مصطلح جديد ظهر سنة 2000؛ طوّره عالم الكيمياء الهولندي بول كروتزن Paul Josef Crutzen، الحائز على جائزة نوبل للكيمياء (كيمياء الجو) سنة 1995، وتم إقراره رسميا من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 17 غشت 2012. حيث تم تعريفه بأنه "يشكل مرحلة ثالثة في الزمن الرابع، بعد مرحلتي البليستوسين والهولوسين؛ ويتميز بتأثير الإنسان على البيئة الطبيعية، وبأنه عصر التحولات البيئية الكبرى، وخصوصا التغيرات المناخية المرتبطة بالأنشطة البشرية".

- الاحتباس الحراري كظاهرة طبيعية، ناتجة عن التبادلات الإشعاعية بين الشمس والجو والأرض؛ إذ بفضل هذه التبادلات، وكذا وجود الغلاف الجوي، وتركز نسب معينة من الغازات فيه (بخار الماء، الأكسيجين، ثاني أكسيد الكربون...)، يستقر معدل حرارة الأرض عند معدل 15°C، فيحصل بذلك التوازن المناخي.

- الاحتباس الحراري كظاهرة ناتجة عن فعل بشري؛ حيث أخل الإنسان وأنشطته بالتركيب الكيميائي للجو، بقذف مليارات الأطنان من الملوثات في الجو منذ الثورة الصناعية؛ وإدخال تغييرات هائلة على سطح الأرض (الاجتثاث، التلوث، تجفيف المستنقعات)، رفعت من نسبة تركز غازات الدفيئة في الجو؛ مما سبب في ظاهرة الاحتباس الحراري، التي أدت إلى احترار المناخ.

4 - تداعيات التغيرات المناخية : التحولات البيئية الكبرى

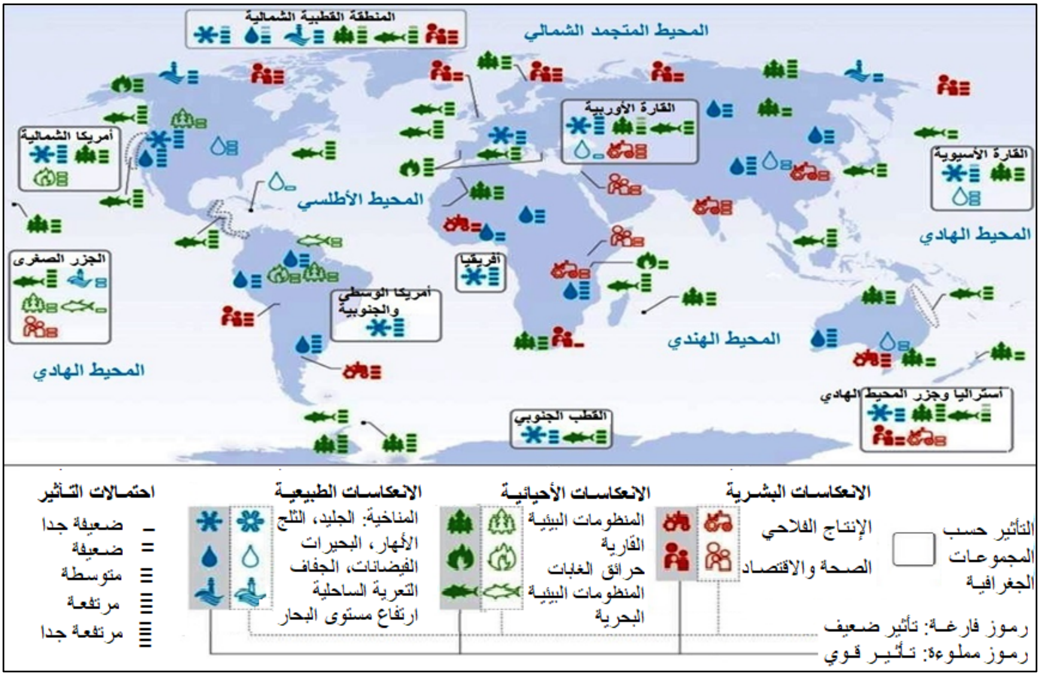
لقد نتجت عن الاحترار المناخي، المرتبط بظاهرة الاحتباس الحراري من أصل بشري، تحولات كبرى صنفها التقرير التركيبي الخامس للفريق الدولي لخبراء دراسة تغير المناخ لسنة 2014 على النحو التالي:

- الانعكاسات البيئية، المتمثلة في تنامي الظواهر المناخية المتطرفة، مثل الأعاصير المدارية والأمطار الطوفانية والفيضانات، والجفاف واتساع رقعة المناطق القاحلة وشبه القاحلة بفعل التصحر، وزيادة حدة الأخطار الهيدرومناخية، وسرعة ذوبان جليد القطبين والجبال، وارتفاع منسوب البحار والمحيطات، وإغراق الشواطئ والجزر المنخفضة، وتراجع التنوع الحيوي باختفاء أصناف كثيرة من النبيت والوحيش، وتراجع مساحة الغابات، واحتداد مشكل الماء، وتبدد طبقة الأوزون... إلخ.

- الانعكاسات الاقتصادية، الكامنة في تراجع النشاط الفلاحي، مما يهدد الأمن الغذائي للبشرية، وكذا تأثر السياحة...؛

- الانعكاسات الاجتماعية، المتجلية في تضرر الفئات الهشة في البلد ان الفقيرة، وتنامي الهجرات القسرية، وتدهور الظروف الصحية نتيجة تفشي أنواع معينة من الأمراض والأوبئة، وتفاقم مخاطر الكوارث الطبيعية الناجمة عن الظواهر المناخية المتطرفة...

الخريطة 2 - بعض الانعكاسات العامة للتغيرات المناخية في أفق سنة 2100



المصدر: GIEC 2014

لقد لخص التقرير الخامس لفريق الخبراء الدوليين المكلفين بدراسة تغير المناخ سنة 2014 مختلف هذه الآثار العامة في الخريطة التركيبية التالية (الخريطة 2):

تتطرق الخريطة 2 للتوزيع الجغرافي للآثار العامة للتغيرات المناخية المحتملة على الصعيد العالمي إلى غاية 2100. إذ يلاحظ، عموما، أنه إذا كان ثمة تشابه للانعكاسات البيئية في جميع مناطق المعمور، نظرا للترابط والتفاعل بين المنظومات البيئية وحساسيتها تجاه التغير المناخي، فإنه يُسجَّلُ تباينٌ واضح في طبيعة وحدة انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، حسب الدول والمجموعات الجغرافية والإقليمية؛ وذلك بفعل تباين درجة هشاشتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فلئن كانت هذه الانعكاسات في أمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا الجنوبية تكمن، مثلا، في تنامي أزمة الماء وتراجع الإنتاج الفلاحي؛ فإنها تتمثل في انعكاسات ذات بعد صحي بالأساس بالنسبة للدول الغنية والمتقدمة.

5 - إجراءات وتدابير مواجهة التغير المناخي

إذا كان من المستحيل وقف تغير المناخ كليا، فمن الممكن التخفيف من حدته وعنفوانه، عبر التحكم في العوامل البشرية المسببة له، والمفاقمة لظاهرة الاحترار المناخي. وذلك بالعمل أولا، على تخفيف أو تثبيت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهو ما ينص عليه "بروتوكول كيوتو"[5]؛ وثانيا باتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من انعكاساته، وهو ما تنص عليه "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي"[6] (CCNUCC). لقد أسفرت هذه التدابير عن وضع "مخططات المناخ Plans climat"، التي تعمل الدول من خلالها على بلورة سياساتها التي يفترض أن تقوم على إجراءات ثلاثة تتمثل في: التخفيف Atténuation، والتكيف Adaptation، ثم التنمية المستدامة Développement durable. وهذا ما أكد عليه التقرير الخامس للفريق الدولي للخبراء المكلفين بدراسة التغير المناخي لسنة 2014 (الإطار 1).

الإطار 1:

يمكن أن تساعد تدابير التكيف والتخفيف في التصدي لتغير المناخ، علما بأن خيارا واحدا بمفرده غير كاف. فالتنفيذ الفعال يتوقف على ما هو قائم من سياسات وتعاون في جميع الميادين، على نحو يربط التكيف والتخفيف بأهداف التنمية المستدامة، استنادا إلى عوامل مشتركة داعمة؛ كوجود مؤسسات ذات حكامة فعالة، والاهتمام بالابتكار، والاستثمار في تكنولوجيات وبنى تحتية سليمة بيئيا، وابتكار سبل عيش مستدامة، ووضع خيارات تروم تحسين سلوكات السكان وأنماط عيشهم...

المصدر: تقرير 2014 (GIEC)

5 بروتوكول كيوطو: معاهدة دولية ملحقة بالاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، تهدف إلى تثبيت تركز الغازات الدفيئة في الجو عند مستوى يحول دون الإخلال بالنظام المناخي؛ وقد وضعت سنة 1997، ثم صادقت عليها 195 دولة.

6 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخيّ، المعروفة اختصارا بـ (CCNUCC): هي عبارة عن معاهدة بيئية دولية، اعتُمدت سنة 1992 في مؤتمر قمة ربو دى جانيرو بالبرازيل؛ ثم د خلت حيّز التنفيذ سنة 1994 بتصديق 197 بلدا عليها. يتمثل هدفها العام في اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدى لتغير المناخ؛ ولتفعيل هذه المعاهدة تم وضع بروتوكول كيوطو سنة 1997.

أ - إجراءات التخفيف والتكيف ودورها في التصدي للتغير المناخي

إن التكيف والتخفيف هما استراتيجيتان مترابطتان ومتكاملتان للحد من مخاطر تغير المناخ. ذلك أن خفض انبعاثات الغازات الدفيئة من شأنه أن يقلل من الأخطار المناخية المستقبلية، ويزيد من التكيف الفعال، ويقلل من تكاليف التخفيف ومن تحدياته على المدى الطويل. كما يمكن أن يساهم في بلورة مسارات للتنمية المستدامة أكثر نجاعة على مواجهة التغير المناخي ومخاطره وتداعياته. وحسب تقرير فريق الخبراء الدوليين المكلفين بدراسة تغير المناخ (GIEC) لسنة 2014، فإن التخفيف هو طريقة تقوم على تخفيض نسب انبعاثات الغازات الدفيئة نحو الجو، وكذا تقوية امتصاص هذه الغازات بواسطة آبار الكربون، بدل قذفها في الغلاف الجوي. وأما التكيف، فيفيد إدخال تعديلات في النظم الطبيعية والبشرية، استجابة لتغيرات المناخ الحالية والمستقبلية؛ بهدف التخفيف من أضرارها وتداعياتها، واستغلال أفضل الفرص والإمكانات المتاحة والمفيدة. كما يستهدف التكيف أيضاً الحد من هشاشة النُظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عبر تقييم درجة هشاشتها Vulnérabilité، وقدرتها على الصمود Résilience إزاء التأثيرات البيئية للتغير المناخي.

هذا، وتركز تدابير التكيف أكثر على القضايا البيئية الكبرى. وتتفاوت إمكانات التكيف حسب البلدان؛ إذ أن لها ارتباطا وثيقا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي. فالدول المتقدمة تملك من الإمكانيات ما يعضد صمودها؛ أما البلدان النامية فلها قدرة ضعيفة على التكيف، نظرا لهشاشة نظمها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، علما بأنها الأكثر تضررا من آثار الاحترار المناخي.

وعموما، يركز كل من التكيف والتخفيف على اتخاذ إجراءات وتدابير في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في تناغم تام مع مرتكزات وأهداف التنمية المستدامة.

ب - التنمية المستدامة ودورها في التصدي للتغير المناخي

إن التنمية المستدامة، في أبسط تعريف لها، هي الدمج والمواءمة بين الأبعاد والمرتكزات الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في برامج وخطط التنمية. وقد عرفها تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، أو تقرير بروندتلاند[7] لسنة 1987، بأنها: "تلبية حاجيات الحاضر، دون

7 تقرير بروندتلاند: تقرير دولي أصدرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (UN-WCED) المعينة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1983، لتنسيق وتوحيد جهود العالم للعمل من أجل تعزيز التنمية المستدامة ومحاربة التدهور البيئي. وقد عينت السيدة "كُرو هارلم بروندتلاند" Gro Harlem Brundtland رئيسة وزراء النرويج آنذاك،

الإخلال بحاجيات الأجيال المستقبلية". والتنمية المستدامة تعني التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك فهي تنطوي على عمليات الاندماج والتوازن والتكامل بين المرتكزات الثلاثة (الشكل 4).

الشكل 4 – مفهوم التنمية المستدامة ومرتكزاتها



المصدر: Veyret Y., 2007/

يبين الشكل 4 أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة ركائز أساسية هي: الاقتصاد، والبيئة، والمجتمع. وتنشد تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- الوصول إلى اقتصاد أخضر، يراعي خصائص البيئة، ويحترم التجدد الطبيعي للموارد.
- توفير إطار بيئي واجتماعي نقي وسليم صِحِّياً، خالٍ من التلوث والأمراض والأوبئة، وقابل للعيش.

على رأس هذه اللجنة، بالإضافة إلى 22 شخصية عالمية؛ لذلك سمى هذا التقرير الصادر في أكتوبر 1987 باسمها تحت عنوان "مستقبلنا المشترك Our common future".

- تحقيق العدالة الاجتماعية، عبر بناء اقتصاد منصف اجتماعيا ومجاليا؛ وموفر متطلبات العيش الكريم للجميع عبر توفير الشغل، ومحاربة الإقصاء والتهميش والهشاشة، والتخفيف من التباينات السوسيومجالية...

لقد نظمت منذ سبعينيات القرن 20 عدة مؤتمرات دولية حول قضايا البيئة والتنمية المستدامة؛ وكان موضوع المناخ أحد المواضيع الرئيسية المطروحة فيها للنقاش (الإطار2).

الإطار2:

1972 : مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية : ناقش قضايا البيئة والتنمية، وتم فيه تأسيس "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" (UNEP)؛

1979 : تنظيم أول مؤتمر دولي حول المناخ بجنيف، تم على إثره إطلاق أول برنامج دولي للبحث المناخي؛

1987 : إصدار تقرير برونتلاند (مستقبلنا المشترك)، من قبل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية؛

1989 : انعقاد ثاني مؤتمر دولي حول المناخ بلاهاي، تمت الدعوة خلاله إلى إجراء مفاوضات لتحضير الاتفاقية الدولية الإطارية حول التغيرات المناخية؛

1995-2022 : عقد مؤتمرات دولية سنوية لتفعيل الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، والتي تعرف ب "مؤتمرات الأطراف Conférences des Parties COP"، انطلاقا من COP 1 ببرلين سنة 1995، إلى COP 28 بدبي سنة 2022؛

1992 : مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو (البرازيل)؛

1997 : دورة الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة المخصصة للبيئة؛

2001 : مؤتمر الأطراف COP 7 بمراكش (المغرب)، الذي صيغت خلاله اتفاقية لمحاربة التغيرات المناخية في العالم؛

2002 : مؤتمر جوهانسبورغ، أو القمة العالمية للتنمية المستدامة؛

2009 : قمة العالم للمناخ بكوبنهاجن، تمت خلاله معالجة قضايا خاصة بالتغيرات المناخية، مثل التنمية النظيفة؛

2012 : مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بريو دي جانيرو (ريو+20)، الذي سطر الخطوات العملية لتنفيذ التنمية المستدامة؛

2016 : مؤتمر الأطراف COP 22 بمراكش، الذي شهد بلورة مختلف النصوص حول التغيرات المناخية؛ 2019 : قمة العمل المناخي للأمم المتحدة بنيويورك، الذي أوصى بوضع مخططات مناخية لتسريع تنفيذ السياسة المناخية، بغية الحد من الانبعاثات، وإنجاز البنى التحتية المستدامة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ ومواجهة آثاره... 2023: مؤتمر الأطراف COP 28 بدبي، الذي كان من أبرز توصياته إحداث صندوق للخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية العائدة إلى التغير المناخي.

المصدر: جدول مركب اعتمادا على مصادر مختلفة

مما لا شك فيه، أن تغير المناخ يمثل تهديدا للتنمية المستدامة، ومع ذلك ثمة فرص كثيرة للربط بين إجراءات التخفيف والتكيف من جهة؛ والسعي إلى تحقيق أهداف مجتمعية مستدامة، عبر اتخاذ إجراءات مندمجة ومتكاملة من جهة أخرى. وهذا ما حاول تقرير اللجنة الدولية لتغير المناخ تفصيله حسب ما هو وارد في الجدول 2.

الجدول 2 – بعض إجراءات التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في إطار مرتكزات التنمية المستدامة

المجالات	نوع الإجراءات والتدابير
المجال الاقتصادي	- تحقيق النماء الاقتصادي المستدام: الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتشاركي، وتحقيق الفعالية والعدالة الاقتصادية.
	- اعتماد الطاقات المتجددة: التخلي عن الطاقات الأحفورية الملوّثة، وتنمية الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة، وتبني سياسة التدوير.
	- تشجيع الاقتصاد الأخضر: عقلنة استغلال الموارد الطبيعية والمواد الأولية، وتطوير الاقتصاد الدائري.
	- توفير وتنويع الخيارات الاقتصادية للسكان: منح حوافز مالية، وتوفير المساعدات أثناء الكوارث، ودعم خدمات المنظومات الإيكولوجية؛ ومراجعة أسعار الماء لتشجيع الاستخدام الرشيد لهذا المورد...

المجال الاجتماعي	- الاهتمام بالتنمية البشرية: تحسين فرص التعليم والتغذية والصحة، وضمان السكن والأمن، وتحقيق المساواة بين الجنسين.
	- التخفيف من حدة الفقر: تحسين الولوج إلى الموارد المحلية، وتعميم شبكات الحماية الاجتماعية، ومحاربة مظاهر الهشاشة والتهميش والإقصاء الاجتماعي.
	- نشر التوعية والتحسيس: إذكاء الوعي البيئي، وتوفير خدمات الإرشاد والتوجيه، وإحياء معارف السكان الأصليين والمهارات التقليدية والدرايات المحلية؛ ودعم العمل التشاركي والتدريب الاجتماعي...
المجال البيئي	- تدبير المنظومات والموائل الإيكولوجية: حماية الغابات، ومكافحة الصيد الجائر، والكف عن إجهاد المنظومات البيئية، والمحافظة على التنوع البيولوجي والإيكولوجي، والحفاظ على الأراضي الرطبة، وإنشاء المحميات...
	- تدبير المخاطر والكوارث الطبيعية: إنشاء حواجز الأمواج لحماية السواحل، وبناء حواجز الفيضانات، وإنشاء نظم الإنذار المبكر، وإعداد خرائط الأخطار، وإنشاء ملاجئ للحماية من الفيضانات والأعاصير، وإدارة العواصف، ووضع مخططات مناخية...
مجالات أخرى	- التخطيط المكاني وإعداد التراب: إدارة التهيئة والتنمية في المناطق المعرضة للمخاطر الطبيعية، ووضع برامج تخطيط وتدبير المدن، وسن قوانين الماء وقوانين تقسيم الأراضي، وقوانين إدارة المحميات...
	- تنسيق السياسات والبرامج الوطنية والحكومية: وضع خطط التكيف الوطنية والإقليمية والمحلية، والتدبير المتكامل للموارد المائية، وإدارة المناطق الساحلية، وتحفيز التكيف المجتمعي...
	- اتخاذ إجراءات سياسية وتشريعية: سن التشريعات والقوانين وكذا السياسات الاجتماعية والثقافية ذات البعد الإيكولوجي، وفرض معايير البناء المُحترِمة للبيئة، وسن قوانين للحد من المخاطر والكوارث؛ وتحديد حقوق الملكية وحيازة الأراضي...

المصدر: تقرير GIEC 2014

ج – المخططات المناخية، استراتيجية مندمجة لمكافحة التغير المناخي

أوصت مختلف القمم والمؤتمرات الدولية والاتفاقيات المترتبة عنها حول المناخ، بوضع استراتيجيات وخطط كفيلة بإدماج مختلف التدابير والإجراءات للتخفيف والتكيف مع التغير المناخي ومكافحة آثاره. وقد انبثقت عن ذلك فكرة وضع المخططات المناخية Plans Climat، التي هي عبارة عن استراتيجيات للتخطيط الترابي الحالي والمستقبلي، تتوخى دمج وتنسيق الجهود الوطنية من خلال إشراك كل الفاعلين؛ بهدف رسم سياسة وطنية للتكيف مع التغيرات المناخية، والتخفيف من انعكاساتها؛ وتحقيق الانتقال الطاقي عبر التقليل تدريجيا من استعمال الطاقات الأحفورية، وإحلال الطاقات المتجددة مكانها. وينشد المخطط المناخي أيضا تحسين جودة الهواء بتخفيض الملوثات الجوية، والتقليل من أخطار التغير المناخي.

عموما، يمثل المخطط المناخي وثيقة استراتيجية للتخطيط الترابي، ويندرج في إطار مشروع عام للتنمية المستدامة. يُعتمَدُ لتنسيق وتفعيل السياسات الوطنية في مجال تدبير المناخ؛ وقد سطر المغرب في هذا الصدد، مخططه الأول المسمى "المخطط الوطني لمكافحة الاحترار المناخي" سنة 2009؛ كما صاغ سنة 2018 "المخطط الوطني للمناخ في أفق 2030" (PNC30)، حدد من خلاله أولويات السياسة الوطنية في مجال المناخ (الإطار3).

الإطار 3:

ينبني "المخطط الوطني للمناخ في أفق 2030" على خمسة أسس استراتيجية، يقوم كل منها على عدة محاور:

– تحقيق حكامة مناخية وطنية صلبة، عبر: تقوية استشارات مؤسساتية وقطاعية - تقوية الإطار التشريعي لمواجهة التغيرات المناخية - تقوية آليات التعاون والشراكة الدولية والإقليمية؛

– تعزيز الصمود إزاء الأخطار المناخية، عبر: صون الموارد المائية الوطنية - تنمية قطاع فلاحي مستدام ومتأقلم - صون الثروة البحرية الوطنية - التخفيف من انعكاسات التغير المناخي على صحة الساكنة - تقوية التجهيزات التحتية الأساسية وتكيفها مع التغيرات المناخية؛

– تسريع الانتقال إلى اقتصاد أخضر خال من الكربون، عبر: تخفيض نسب الكربون بتحقيق الانتقال الطاقي - تسريع تنمية المباني المتأقلمة - وضع الجهات والأقاليم على سكة التكيف مع الدينامية المناخية - توجيه التنمية الصناعية نحو مسار التخفيف من آثار التغيرات المناخية -

مواكبة قطاع النقل واللوجستيك للتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة - إعادة تدوير النفايات وإرساء اقتصاد دائري - تكريس صمود الغابات لامتصاص الكربون؛
– إدماج الأقاليم والجهات ضمن سياسة الدينامية المناخية، عبر: العمل على تخفيض انبعاثات الكربون، من خلال وضع مخطط مناخي خاص بكل جهة Plans régionaux du climat؛
– تقوية الكفاءات والقدرات البشرية، والتكنولوجية، والمالية، عبر: التحسيس والتوعية والعمل الجماعي، لمواجهة التغيرات المناخية - مد مخطط المناخ بالموارد البشرية المؤهلة لتفعيله - تشجيع التكوين والابتكار والبحث التنموي، لتحقيق تنمية نظيفة خالية من الكربون - توفير مصادر التمويل لتنفيذ السياسة المناخية الوطنية - تقوية إجراءات تدبير المخاطر المناخية.

خاتمة

يشكل تغير المناخ أكبر تحد بيئي تواجهه البشرية في القرن 21، نتيجة استفحال الاحترار الكوني والتقلبات المناخية المرتبطة به. وبالنظر إلى موقعه الجغرافي المفصلي داخل العروض شبه المدارية، ضمن منطقة احتكاك بين نطاقين مناخيين كبيرين، البيمداري جنوبا والمعتدل شمالا، يعتبر المغرب من بين المناطق الأكثر عرضة لتغيرات المناخ وتداعياته. فالتقديرات تشير إلى ارتفاع متوسط درجة الحرارة خلال الستين سنة الماضية (1960-2020)، بحوالي 1°C إلى 2C°، والتي صاحبها تراجع كبير في حجم التساقطات السنوية بما يناهز الثلث؛ في نفس الوقت الذي حصل اضطراب في تعاقب فصول هطول المطر. كما سُجِّلَ تَزايدُ واضح في تردد الأحداث الهيدرومناخية الاستثنائية، مثل موجات الجفاف والفيضانات المهولة؛ فضلا عن اتساع رقعة المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وتراجع الموارد المائية، بما ينطوي عليه ذلك من تنامي أزمة الماء في البلاد.

ووعيا بذلك، سلك المغرب بشكل مبكر استراتيجية عملية للتكيف مع تغير المناخ؛ حيث نهج سياسة بناء السدود الكبرى منذ ستينيات القرن الماضي، وأنشأ المجلس الأعلى للماء والمناخ (1981-1985)، وسن قانون الماء 36.15 سنة 1995؛ كما أحدث وكالات الأحواض المائية بموجب القانون 10.95. وفي عام 1996 اسْتُحدِثْ "اللجنة الوطنية لدراسة التغير المناخي"، تلاها وَضْع "مخطط لمكافحة الفيضانات" سنة 2003؛ لتتم صياغة "المخطط الوطني لمكافحة الاحترار المناخي" سنة 2009، وكذا بلورة "الاستراتيجية الوطنية للماء"، و "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة" 2016-2030. هذا، وفي سنة 2018 خرج إلى حيز

الوجود "المخطط الوطني للمناخ في أفق 2030"؛ كما تم سنة 2019 تجديد "المخطط الوطني للماء 2020-2050"...

هكذا ومما يبدو، فإن غاية هذه الإجراءات ومنتهاها، هو التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

- **المراجع**

- هيئة الأمم المتحدة، 1992: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وثيقة غير منشورة، ص. 3.

- تقرير فريق الخبراء الدوليين لدراسة تغير المناخ (GIEC)، 2014: "تغير المناخ"، التقرير الخامس، الملخص الفني.

- باحو عبد العزيز، 2002: الجفاف المناخي بالمغرب وعلاقاته بآليات الدورة الهوائية، وآثاره على زراعة الحبوب الرئيسية. أطروحة دكتوراه في الجغرافيا المناخية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني - المحمدية.

GIEC, 2021: *Summary for Policymakers,* In: *Climate Change* 2021*: The Physical Science Basis,* 2021, A.1.3, p. 5.

Secrétariat d'État auprès du Ministère de l'Énergie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, chargé de l'Eau et de l'Environnement, 2009 : Plan national de lutte contre le réchauffement climatique. Doc. Inédit.

Secrétariat d'État auprès du Ministre de l'Énergie, des Mines et du Développement Durable, chargé du Développement Durable, 2018 : Plan Climat National à l'horizon 2030. Doc. Inédit.

Veyret Y., 2007, : Le développement durable. Editions Sedes

Sit Web:

www.eaufrance.fr/les-impacts-du-changement-climatique

www.teteamodeler.ouest-france.fr/ecologie (10/09/2022)

Climate system	Système climatique	المنظومة المناخية
Climate changes	Changements climatiques	التغيرات المناخية
Climatic variability	Variabilité climatique	التغيُّريَّة المناخية
Climate oscillations	Oscillations climatiques	الذبذبات المناخية
Global warming	Réchauffement climatique	الاحترار المناخي
Greenhouse gazes	Gazes à effet de serre	الغازات الدفيئة
Pollution	Pollution	التلوث
Extreme climatic phenomena	Phénomènes climatiques extrêmes	الظواهر المناخية المتطرفة
Adaptation	Adaptation	التكيف
Mitigation	Atténuation	التخفيف

المبحــث الخامـس:

التنـــــوع البيــولوجي[1]

مقدمة

يتكون المحيط الحيوي من تجمعات معقدة لا حصر لها من الكائنات الحية تعرف بالتنوع البيولوجي Biodiversité، والذي يشكل جانباً بالغ الأهمية من الركائز الثلاث للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والتنوع البيولوجي الذي نراه اليوم إنما هو نتاج لـ 4,5 مليار سنة من التطور؛ وهو الأساس الذي يدعم جميع أشكال الحياة على الأرض وتحت سطح الماء.

فما مفهومه وأقسامه؟ وكيف يتوزع كونيا؟ ما الخدمات التي يقدمها؟ وما التهديدات التي يتعرض لها؟ وكيف السبيل إلى صونه واستدامته؟

1 - مفهوم التنوع البيولوجي

ينسب هذا المصطلح، الذي يعرف أيضا بالتنوع الأحيائي أو الحيوي، إلى الأمريكي والتر روزين[2] (1986) Walter Rozen؛ ويقصد به مجموع أشكال الحياة على سطح الأرض، يابسها ومائها، بدْءًا بالأنواع المجهرية وحيدة الخلية، مثل الفطريات والبكتيريا، إلى الكائنات متعددة الخلايا مثل النباتات، والثدييات، والأسماك.

اعتمد المجتمع الدولي اتفاقية التنوع البيولوجي Convention sur la diversité biologique (CDB) بقمة الأرض التي انعقدت سنة 1992 بريو دي جانيرو بالبرازيل؛ حيث وقع عليها المغرب ثم صادق عليها في 21 غشت 1995. تهدف الاتفاقية إلى: 1) المحافظة على التنوع البيولوجي؛ 2) الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية؛ 3) تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية بطريقة عادلة ومنصفة. ويعتبر مؤتمر الأطراف للتنوع البيولوجي (COP) السلطة العليا

1 شحو إدريس

2 يرجع مفهوم التنوع البيولوجى BioDiversity لعالم الأحياء الأمريكى والتر روزن، الذى استخدمه سنة 1986 بواشنطن بمناسبة انعقاد المنتدى الوطنى للتنوع البيولوجى National Forum on BioDiversity، الذى نُظم من قبل المجلس الوطني للبحث National Research Council.

التي تجمع، مرة كل سنتين، ممثلي حكومات الدول الموقعة على الاتفاقية، وكذا المراقبين مثل وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية. حيث تكمن وظيفته في التوجيه والإشراف على كامل عمليات تنفيذ وتطوير الاتفاقية؛ كما يستعرض التقدم الذي تم إحرازه، ويضع خطط العمل لاتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات. للإشارة، فقد عُقد لحد الآن 14 مؤتمرا، كان آخرها في شرم الشيخ بمصر بين 14 و 29 نوفمبر 2018؛ ومن المرتقب أن يعقد مؤتمر الأطراف القادم (COP15) بين 5 و 17 دجنبر 2022 في مدينة مونريال بكندا.

وحسب الاتفاقية الدولية بشأن التنوع الحيوي، فإن التنوع البيولوجي يقصد به "تباين الكائنات الحية المستمدة من جميع المصادر البرية والمائية، والتكوينات البيئية التي تشكل هذه المنظومات جزءا منها"؛ ويشمل: التنوع فيما بين الأنواع، والتنوع ضمن الأنواع، وتنوع المنظومات الإيكولوجية. يشار إلى أن العدد الإجمالي للأنواع على المستوى العالمي يقدر بـ 8,7 مليون، منها 2,2 مليون تعيش في المحيطات والبحار. علما بأن 1,7 مليون نوعا فقط تم جرده وتصنيفه ووصفه علميا لحد الآن؛ مما يعني أن هناك ملايين الأصناف الأخرى لم يتم اكتشافها لحد الآن[3].

وبالنظر للأهمية التي يكتسيها من حيث كونه متعدد الوظائف بيئيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فقد حددت الأمم المتحدة 22 ماي من كل عام "يوما عالميا للتنوع البيولوجي"؛ كما أعلنت 2010 "سنة دولية للتنوع البيولوجي". فضلا عن أنها حددت الفترة 2011-2020 " عقدا للأمم المتحدة للتنوع الحيوي[4]، والفترة 2021-2030 أيضا" عقدًا للأمم المتحدة لإحياء المنظومات الإيكولوجية[5]". وكل ذلك من أجل إتاحة فهم أوسع، ومعرفة أعمق بالقضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وكيفية صونه واستدامته في الزمان والمكان.

3 يتم إغناء التنوع البيولوجي بشكل مستمر، حيث تكتشف أصناف نباتية وحيوانية جديدة كل عام، بمعدل 15.000 نوعا سنويا.

4 2011-2020 décennie des Nations Unies pour la diversité biologique.

5 2021-2030 décennie des Nations Unies pour la restauration des écosystèmes.

2 - أقسام التنوع البيولوجي

يشمل التنوع البيولوجي الكائنات الدقيقة، والنباتات والحيوانات، والمنظومات البيئية البرية والبحرية، مثل الغابات المطيرة والمعتدلة، والصحاري والشعاب المرجانية... وينتظم ضمن ثلاث فئات على النحو التالي:

- التنوع البيولوجي النوعي Biodiversité spécifique : يقصد به اختلاف وتعدد الأنواع النباتية والحيوانية في وسط بيئي معين؛ أي وجود وفرة في الأصناف المختلفة من الكائنات الحية في بيئة طبيعية محددة. يتعلق الأمر هنا بتعدد وثراء الأنواع الأهلية Espèces autochtonesالتي تحتوي عليها هذه البيئة؛ حيث تم تقسيمها إلى ممالك Règnes، وعشائرAssociations، وأجناس Genres، وأنواع Espèces تبعًا لتصانيف حيوية متخصِّصة. ومن الأمثلة التي يرصدها هذا التنوع البيولوجي البينوعي Diversité interspécifique خاصة، توافر أعداد كبيرة من الثدييات في بيئات الغابات المدارية المطيرة، وفي البحار والمحيطات...

- التنوع البيولوجي الجيني Biodiversité génétique : هو مظهر من مظاهر التنوع الحيوي في الأرض، ويفيد التنوع ضمن النوع ذاته ؛ أي وجود تباين في المادة الوراثية لأنواع الكائنات الحية المختلفة. يعد هذا الضرب من التنوع الوراثي الطينوعي Diversité intraspécifique تفصيليًا، لأنه يدرس الصّفات الجينية المتباينة لأنواع الكائنات الحية ذاتها. مثال ذلك، الأعداد الكبيرة لأنواع القطف Atriplex الذي هو نبات مقاوم للجفاف والملوحة، أو آلاف أنواع القمح والأرز المنتشرة عبر العالم... مما يفيد بأن التنوع الجيني يخص الأنواع البرية Espèces sauvages، والأنواع الداجنة (نباتات - حيوانات) على حد سواء.

- التنوع البيولوجي البيئي Biodiversité écosystémique: يعرف كذلك بتنوع المنظومات الإيكولوجية Diversité des écosystèmes، ويهم التباين في صفات وأنواع الكائنات الحية على اختلافها (نبيت - وحيش)، تبعًا للبيئات التي تُؤويها. أي أنها عبارة عن منظومات ديناميكية من مجموع النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة وبيئتها غير الحية، التي تتفاعل فيما بينها كوحدة وظيفية. علما بأن هناك منظومات إيكولوجية أرضية (غابات استوائية - غابات معتدلة - تايغا - توندرا - سهوب - مروج - سفانا)؛ وأخرى مائية تشمل الأوساط البحرية (سواحل - أعالي البحار) والمناطق الرطبة. ثم هناك منظومات إيكولوجية صحراوية

(حارة - متجمدة)، تخص كائنات قادرة على التكيف مع عدوانية الظروف الطبيعية لهذه الأوساط العسيرة... تجدر الإشارة، إلى أن التنوع البيولوجي يشمل كذلك المشاهد الطبيعية Paysages، بما تنطوي عليه من مكونات أحيائية Composantes biotiques، ولاأحيائية Composantes abiotiques، وما إلى ذلك.

3 - توزيع التنوع البيولوجي عبر العالم

يعد كوكب الأرض فضاء واسعا للتنوع الحيواني، حيث تتراوح الموائل من أعالي قمم الجبال إلى أعمق المحيطات، ومن المناطق الاستوائية إلى القطبين الشمالي والجنوبي. لا يتوزع التنوع البيولوجي بالتساوي؛ بل يختلف كثيرا في جميع أرجاء العالم، وكذلك ضمن الدولة أو المنطقة الواحدة. مع التذكير بأن ثمة عوامل متعددة تؤدي الى تنوع الكائنات الحية، منها: الموقع والموضع والارتفاع، ودرجة الحرارة، والتساقطات، والتربة، ووجود أنواع أخرى... وعموما، هناك شكلان لتوزيع التنوع البيولوجي: توزيع حسب خطوط العرض، وتوزيع حسب مناطق معينة تعرف بالنقاط الساخنة.

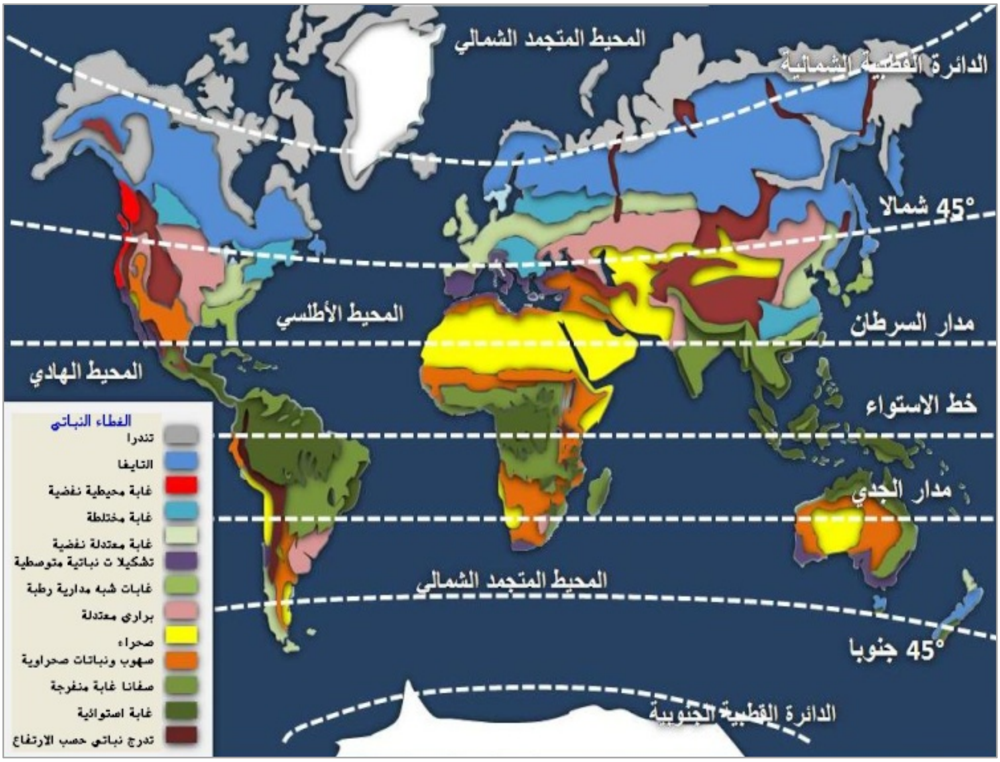
أ) التوزيع حسب العروض Gradients latitudinaux : يبدو التنوع دائما أعلى في العروض البيمدارية الحارة الرطبة عند مستوى خط الاستواء؛ بيد أنه يخف ويضعف في المناطق القطبية الباردة. ومن أهم مناطق التنوع البيولوجي نذكر (الخريطة 1):

- الغابات المدارية Forêts tropicales: تشغل العروض الدنيا Basses latitudes بكل من إفريقيا (حوض الكونغو خاصة، وأميركا اللاتينية (الأمازون)، وجنوب شرق آسيا (إندونيسيا، ماليزيا)؛ تعرف أيضا بالغابات المطيرة Forêts ombrophiles، وهي من أكثر المناطق غنى بالأنواع الحيوية. تحتضن ما بين 50 - 90% من الأنواع في العالم، رغم أنها لا تغطي سوى 7% من مساحة اليابسة؛ إذ تؤوي ثلثي أنواع النباتات الوعائية، و30% من الفقاريات البرية، و96% من المفصليات العالمية... لا تعتبر الغابات المدارية مناطق تنوع أحيائي غني فحسب؛ بل وتحتضن ثقافات بشرية متعددة ومتنوعة تستلهم من التنوع البيولوجي موروثها الروحي، ودراياتها المحلية Savoir-faire local فيما يخص غذاءها وكساءها ودواءها.

- الغابات المعتدلة:Forêts tempérées تسود بالعروض الوسطى Moyennes latitudes وتعرف أيضا بالغابات المختلطة Forêts mixtes، لكونها تضم المورقاتFeuillus، بما فيها الأشجار دائمة الخضرة Espèces pérennes، والأشجار النفضية Caducifoliésالمتساقطة

الأوراق خلال فصل الخريف؛ إضافة إلى المخروطيات Conifères ذوات الأوراق الإبرية. تتميز بفصل شتاء بارد وصيف حار، وتعرف تنوعا بيولوجيا واسعا يُبوِّئها المرتبة الثانية بعد الغابات الاستوائية. تغطي معظم أوروبا والبحر المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية، وكذا جنوب كندا وشرق أمريكا وأجزاء من آسيا ؛ كما تستوطن جهات أخرى من العالم، خاصة كاليفورنيا والشيلي وجنوب إفريقيا وجنوب أستراليا.

الخريطة 1 - الخريطة العالمية لتوزيع الغطاء النباتي حسب النطاقات



- الشعاب المرجانية: تعتبر النظير المائي للغابات المدارية، وتحتوي على أنواع حيوية هائلة لا تكاد تقارن بأية مناطق أخرى. تنتشر في المحيط الهندي حيث أهم الشعاب المرجانية وأكثرها ثراء على مستوى التنوع البيولوجي؛ وفي المحيط الهادي لاسيما الجزء المداري الغربي منه، حيث يوجد أشهر وأكبر شعب في العالم، والذي يعرف بالحاجز المرجاني العظيم Grande barrière de corail، باعتباره يمتد على طول 2000 كلم بالساحل الشرقي لولاية كوينسلاند الأسترالية Queensland.

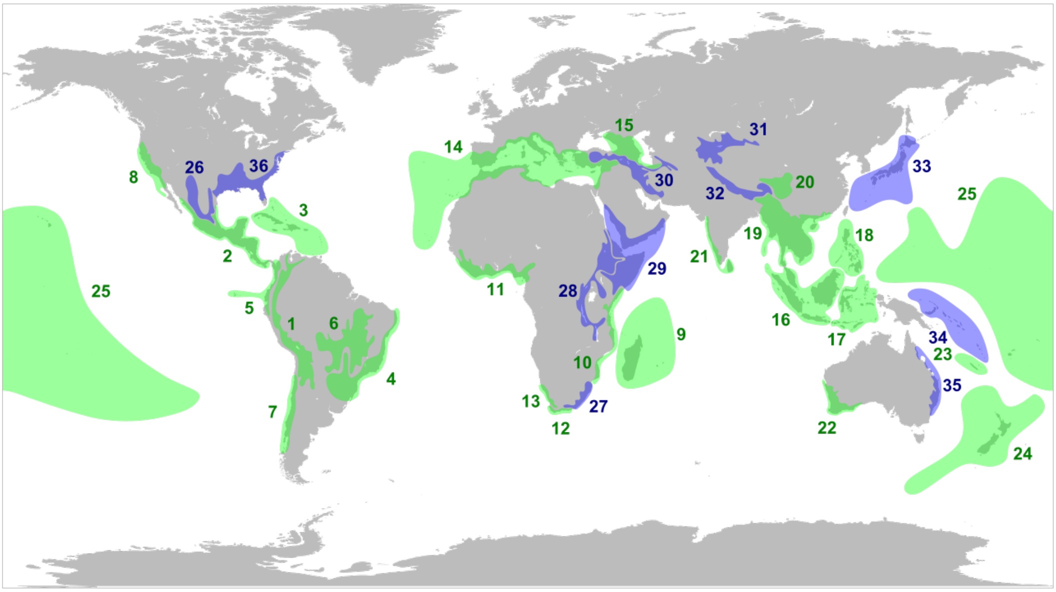
- المناطق الرطبة Zones humides: عبارة عن منظومات إيكولوجية، حيث الماء هو العامل الأساس الذي يتحكم في البيئة والحياة النباتية والحيوانية المرتبطة بها. تشمل البرك المائية، ومصبات الأنهار، والدلتاوات والأهوار، والجداول المترقرقة، والمروج المبللة، والسبخات والمستنقعات، والمخثات Tourbières، وتشكيلات المانگروف Mangrove؛ وكذا البحيرات سواء كانت طبيعية أو اصطناعية، دائمة أو مؤقتة، وسواء كانت مياهها راكدة أو متدفقة، عذبة أو مالحة، بما في ذلك مناطق المياه البحرية التي لا يتجاوز عمقها ستة أمتار خلال حركات المد والجزر.

تساهم المناطق الرطبة في صون التنوع البيولوجي، عبر توفير الموائل لأعداد كبيرة من النباتات الإلفمائية Hydrophytes، ولرصيد هائل من أنواع الأسماك، والضفادع، والثعابين، والطيور المائية المقيمة أو المهاجرة... ومع أن الأراضي الرطبة تغطي فقط 6% من سطح الأرض، فإن 40% من أنواع النباتات والحيوانات تعيش أو تتكاثر فيها أو حولها. جدير بالإشارة، أن الثاني من فبراير من كل عام يصادف "اليوم العالمي للمناطق الرطبة"، الذي شهد توقيع اتفاقية رامسار سنة 1971 بمدينة إيرانية تحمل ذات الاسم؛ وهي عبارة عن التزام دولي بالحفاظ والاستعمال المستدام لهذه البيئات الغدقة النفيسة. يمثل هذا الحدث فرصة للتعريف بالمناطق الرطبة، وتحسيس العموم بقيمتها وفوائدها، واستحضار الأهداف المحددة لها منذ ما يزيد على 50 سنة مضت على توقيع الاتفاقية. كما أن رفع شعار "الأراضي الرطبة والتنوع البيولوجي" الذي تم اختياره لسنة 2020، قد شكل فرصة لتسليط الضوء على ثراء هذه الأوساط الاستثنائية وأهمية تنوعها الحيوي؛ وكذا تعزيز المبادرات الهادفة لمكافحة الانخفاض الملحوظ في عدد الأحياء المستوطنة لها.

ب) التوزيع حسب النقاط الساخنة: تسمى هذه النقاط "بؤر التنوع البيولوجي[6]" Biodiversity Hotspots أيضا (الخريطة 2)؛ وتعود تسميتها للبريطاني نورمان مايرز (1988 Myers)، الذي عرفها بأنها "المناطق البيئية الأرضية الأكثر ثراءً بيولوجيًا، والأشد تهديدا بخطر التدهور". أي أنها جهات بيوجغرافية بالغة الأهمية من حيث غناها النوعي (نباتات، حيوانات)؛ غير أنها شديدة الحساسية من حيث توازناتها، سريعة العطب ومهددة بالتدهور الناجم عن الاستعمال البشري غير المسؤول.

6 النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي Points chauds de biodiversité.

الخريطة 2 - خريطة النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي (Myers 2000)



النقاط الساخنة 25 المصنفة سنة 1988

النقاط الساخنة 11 المضافة سنة 2000

ولكي تُصنف منطقة ما كنقطة ساخنة للتنوع البيولوجي عالميا، يتعين أن تفي بمعيارين صارمين اثنين: أولهما، أن تحتوي على الأقل على 0,5٪، أو ما يعادل 1.500 نوع من النباتات الوعائية Plantes vasculaires التي يُفترض أن تكون متوطنة[7] ؛ والمعيار الثاني، أن تكون فقدت على الأقل 70٪ من غطائها النباتي الأساسي. وفي هذا الصدد، فقد تم رصد 36 بؤرة ساخنة، حظي 25 منها بالتصنيف عام 1988، و 11 نقطة الباقية أضيفت سنة 2000 (Myers, 2000). تتوزع هذه المواقع عبر مختلف بقاع العالم، باستثناء العروض العليا

7 الأنواع المتوطنة أو المستوطنة أو القبيسة Espèces endémiques هي الأصناف النباتية أو الحيوانية التي لا يمكن العثور عليها إلا في رقعة جغرافية محددة. وقد يكون النوع مستوطنًا في بلد واحد مثل: أركان Arganier، الشوح Sapin du Maroc، سرو الأطلس Cyprès de l'Atlas ... بالمغرب؛ أو في قارة بأكملها أو في جزيرة أو بحيرة، أو في منطقة صغيرة ومعزولة: قمة جبلية ، سفح وعر، منخفض...

الباردة، حيث تغيب تماما في القطبين الشمالي والجنوبي. تنتشر على مساحة لا تتجاوز 2,2٪ من كوكب الأرض، بيد أنها تؤوي ما يقارب 50٪ من النباتات الوعائية، و42٪ من الثدييات والطيور والزواحف والبرمائيات... مع وجود نسب عالية من الأنواع الأصيلة المتوطنة.

حري بالذكر، أن ثمة بلدانا تحظى بتنوع أحيائي هائل مثل البرازيل وكولومبيا وإندونيسيا والكونغو... وثمة دول أخرى ذات تنوع بيولوجي أقل نسبيا من حيث العدد، غير أن لديها مستويات عالية جدا من حيث الأنواع المستوطنة، مثل مدغشقر وأستراليا والمغرب وتركيا...

فالمغرب مثلا، يأتي في المرتبة الثانية بعد تركيا على مستوى حوض المتوسط المدرج عالميا كنقطة ساخنة، يتوفر على تنوع بيولوجي استثنائي قوامه 39 منظومة إيكولوجية، و4.700 نوعا نباتيا، 20% منها متوطن (أركان - شوح المغرب - سرو الأطلس...)؛ علما بأن التقديرات تذهب إلى وجود زهاء 42.000 صنفا نباتيا كامنا ما يزال يحتاج لمن يكتشفه ويصنفه. كما يحفل المغرب أيضا بتنوع بيولوجي فلاحي زاخر، يشمل عددا كبيرا من المنتجات الزراعية والحيوانية. فإذا أخذنا على سبيل المثال أنواع النخيل، سنكتشف بأن واحات الجنوب المغربي تتميز بوجود 247 ضربا Variétés من التمور المحلية... هذا فيما يخص النبيت، أما بالنسبة للوحيش فالمغرب يؤوي حوالي 24.000 نوعا حيوانيا، موزعا على 92 نوعا من الثدييات القارية، 334 نوعا من الطيور، 1.530 نوعا من اللافقاريات القارية، 1.575 نوعا من الوحيش المائي القاري، وأكثر من 7.100 نوعا من الوحيش البحري. ناهيك عن الحيوانات الداجنة Animaux domestiques مثل أصناف الأغنام: الصردي، البركي، تيمحضيت، الدمان، بني كيل... ومما لا شك فيه أن هذا الغنى الحيوي الاستثنائي يشكل تراثا طبيعيا وطنيا، يستدعي حرصا وعناية تامَّيْن لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية.

4 - خدمات التنوع البيولوجي والإنسان

تمثل هذه الخدمات جميع الفوائد التي يتيحها التنوع البيولوجي للبشر؛ إذ بالإضافة إلى تنوع الأنواع والجينات والمنظومات الإيكولوجية، فإن الوفرة المطلقة للحيوانات والنباتات المختلفة، وكذا تنوع المنظومات الإيكولوجية مثل الغابات والمروج، والمناطق الرطبة، والجبال والسواحل والشعاب المرجانية... تعد مكونات حرجة للرأسمال الطبيعي، وعوامل محددة أساسية للمنافع التي يتم الإيفاء بها لصالح الإنسان، الذي هو نفسه جزء لا يتجزأ من التنوع الأحيائي. علما بأنه غالبا ما توصف الصلة بين الطبيعة والاقتصاد، باستخدام مفهوم خدمات المنظومات الإيكولوجية Services éco systémiques، أو تدفق القيم إلى المجتمعات

البشرية نتيجة لحالة وكمية الرأسمال الطبيعي. وفي هذا السياق، فقد حدد "تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية 2005"[8] أربع فئات من الخدمات التي تساهم في رفاهية الإنسان؛ وكل منها معزز بالتنوع البيولوجي:

- الخدمات التموينية Services d'approvisionnement، التي تعرف بخدمات الإمداد أيضا، وتتيح الموارد الضرورية لرفاهية الإنسان الجسدية وأنشطته الاقتصادية، مثل الغذاء (الثمار البرية، والمحاصيل)، والطاقة (وقود الكتلة الحيوية)، والمياه العذبة؛ وكذا الحصول على الموارد البيولوجية الخام كالأخشاب (خشب الاستعمال، خشب الوقود، خشب الخدمة، خشب الصناعة)[9]، والأحياء المائية (الأسماك، فواكه البحر، الطحالب...)، وتلقيح النباتات، والأدوية الصيدلانية المشتقة من النباتات الطبية والعطرية...

- الخدمات التنظيمية Services de régulation، التي تمكن المحيط الحيوي من الصمود إزاء التقلبات والاضطرابات، كالحماية أو التخفيف من وقع المخاطر الطبيعية من خلال منظومات إيكولوجية خاصة، مثل تصريف المياه السطحية والباطنية وضبط الفيضانات، وتخزين الكربون Séquestration du CO2، والحد من الاحترار المناخي، وترشيح الملوثات بواسطة الأراضي الرطبة، وتدوير المياه وتنقية الهواء...

- الخدمات المسانِدة Services de support، التي تساعد المنظومات الإيكولوجية على الاشتغال من دون عراقيل، مثل تنظيم دورة الماء في الطبيعية، وتكوين التربة، والتخليق الضوئي، وتدوير العناصر الغذائية، وتوفير الموائل البيولوجية لعدد لا يحصى من النباتات والحيوانات مع الحفاظ على تنوعها، وكذا صون التنوع الجيني؛ علما بأنه بدون اتساق هذه العمليات الأساسية، لا يمكن استدامة المنظومات البيئية نفسها. إن هذه العمليات هي التي تجعل الحياة ممكنة على الأرض، وتحافظ على أشكال الحياة الأساسية؛ ناهيك عن الجنس البشري والنظم البيئية بأكملها. للإشارة، فبدون هذه الخدمات الداعمة، لن تكون الخدمات الثلاث الأخرى ممكنة.

8 تقييم الألفية للمنظومات الإيكولوجية Millenium Ecosystems Assessment 2005 هو تقييم دعت إليه الأمم المتحدة؛ وقد توصل إلى أن التغييرات فى النظم الايكولوجية تزيد من سرعة التغيرات فى البيئة، كما ذكر بالعواقب الهامة لهذه النتائج على حياة ورفاهية الإنسان.

9 خشب الاستعمال Bois d'œuvre، خشب الوقود Bois de feu، خشب الخدمة Bois de service، خشب الصناعة Bois d'industrie.

- الخدمات الثقافية Services culturels، تهم الجانب اللامادي للتنوع البيولوجي وخدمات المنظومات الإيكولوجية التي يتعذر تقويمها من الناحية النقدية ؛ وتشمل الأنشطة الترفيهية والمعرفية، والقيم الروحية والجمالية، والعلوم والآداب، والمشاهد الطبيعية، والسياحة البيئية... فعلى سبيل المثال لا الحصر، لطالما استُخدمت النباتات والحيوانات البرية والمدجنة كعنصر أساسي في فن الرسم، والفولكلور والأفلام، والمؤلفات، والرموز الوطنية والإعلان وما إلى ذلك؛ كما طفِقت مصدر إلهام للعديد من الأعمال الأدبية والموسيقى والتقاليد والعمارة...

كمثال على خدمات التنوع البيولوجي في المغرب، تقوم المنظومات البيئية بدور حاسم في مجال حماية التربة من التعرية وتنظيم المياه وتصريفها... كما تؤدي دورا اقتصاديا واجتماعيا في غاية الأهمية، عبر تأمين 30% من حاجيات خشب البناء والنجارة وخشب الخدمة والصناعة، و 30% من الميزانية الطاقية (حطب الوقود، الفحم الخشبي)، و17% من حصيلة علف الماشية؛ فضلا عن خلق 100 مليون يوم عمل سنويا. وإجمالا، تقدر القيمة الاقتصادية للاستغلال المباشر للمنظومات البيئية الغابوية مثلا (حطب الطهي والتدفئة، الرعي والثمار البرية، الأعشاب الطبية والعطرية وغيرها) بما يناهز 4,8 مليار درهم سنويا.

انطلاقا مما سبق، نستبين المنافع الكثيرة والمتعددة التي يتيحها التنوع البيولوجي؛ إذ أن تدفق خدمات المنظومات الإيكولوجية يجعلها بمثابة " الأرباح " التي يتلقاها المجتمع من الرأسمال الطبيعي. ولئن كان الأمر كذلك، فهل من سبيل إلى استدامتها في ظل التآكل الذي يشهده التنوع البيولوجي، والتدهور الذي طال البيئية بشكل عام؟

5 - تآكل التنوع البيولوجي

يرتبط فقدان التنوع البيولوجي بأسباب طبيعية وأخرى بشرية، قد تُحدث تغيرات دائمة أو مؤقتة على المنظومات الإيكولوجية، والمشاهد الطبيعية والمحيط الحيوي العالمي. فبالنسبة للعوامل الطبيعية، نذكر الفيضانات والانفجارات البركانية وحرائق الغابات... التي قد تأتي على المنظومات البيئية أو تغيرها بشكل جذري، من خلال القضاء على الأنواع الأهلية (نباتية - حيوانية)؛ بل وتحويل المجتمعات البيولوجية برمتها. ومع ذلك فإن هذه الاضطرابات الطبيعية تظل مؤقتة، وتستطيع المنظومات البيئية التكيف مع إيقاعاتها.

أما بخصوص العوامل البشرية، فتبدو خسائر التنوع البيولوجي التي يسببها الإنسان أكثر حدة وامتدادا في الزمان. إذ ما فتئ السكان ومحاصيلهم وحيواناتهم يشغلون حصة متزايدة من مساحة الأرض، التي تم تحويل نصفها إلى مجالات صالحة للفلاحة والعمران. وهو ما يعادل 51 مليون كلم^2، 77% منها أراضي زراعية (حوالي 40 مليون كلم^2)، و 23% الباقية تستغل في أغراض أخرى، خاصة رعي المواشي بشتى أنواعها.

إجمالا، ثمة أسباب خمسة أساسية تعتبر مسؤولة عن تآكل التنوع البيولوجي، هي كالتالي:

- تدهور المنظومات البيئية: أي تجزئة أو تدمير الموائل الطبيعية، مما يقلل أو يلغي الموارد الغذائية والمساحة لمعظم الأنواع الأهلية، التي غالبًا ما تختفي لعدم قدرتها على التأقلم (النباتات)؛ أو لا يمكنها الرحيل أو الهجرة (الثدييات Mammifère - الوحيش الطائر Avifaune - الوحيش الزاحف Herpétofaune ...). فالمغرب مثلا، يفقد سنويا ما ينيف على 30.000هـ من الغابات، وهي التي تعتبر الخزان الرئيسي للتنوع البيولوجي الوطني.

- الأنواع الغازية: هي الأنواع النازحة من أصقاع بعيدة عبر الهجرة الطبيعية، أو من خلال الإنسان الذي يُحتمَل أن يدخلها بشكل مباشر أو غير مباشر. إن هذه الأنواع الاجتياحية Espèces invasives قد تعدل أو تعطل اشتغال المنظومات الإيكولوجية التي تستعمرها، باعتبارها تتفوق من حيث قدرتها على التكيف والمقاومة على الأنواع الأهلية Espèces autochtones ؛ مما يؤدي إلى تراجع أعداد هذه الأنواع الأصلية، أو اختفائها حتى.

- الاستغلال المفرط: يتمثل في الصيد والقنص الجائرين للحيوانات أو الاتجار بها (الحيوانات البرية، أسماك المياه العذبة أو المالحة)؛ وكذا الالتقاط المستنزِف للنباتات والبذور والثمار، والقطع المتعسف للغابات... بما يتجاوز إمكانية تخليفها وتجددها. مما يؤدي إلى استنفاد بعض الأنواع إلى أعداد منخفضة جدًا، ودفع البعض الآخر إلى الانقراض.

- التلوث: هو إضافة مادة أو أي شكل من أشكال الطاقة إلى البيئة، بمعدل أسرع مما يسمح بتحلله أو تخفيفه، أو إعادة تدويره أو تخزينه بشكل غير ضار، على نحو يساهم في فقدان التنوع البيولوجي وتآكله. إذ في بعض الحالات قد يحدث التعرض للتلوث بجرعات عالية، بما يكفي للإفناء المباشر للكائنات الحية، أو خلق مشاكل إنجابية تهدد بقاء الأنواع...

- تغير المناخ المرتبط بالاحترار العالمي: هو تعديل مناخ الأرض بفعل حرق الوقود الأحفوري الناتج عن الصناعة والأنشطة البشرية الأخرى، والمسبب لغازات الدفيئة (ثاني أكسيد

الكربون CO_2، أكسيد النيتروز N_2O، الميثان CH_4، الأوزون O_3، الكلوروفليوركاربون، CFCs)، التي تعزز امتصاص الأشعة تحت الحمراء. مما يسبب الاحتباس الحراري الذي يؤثر على درجات الحرارة ومعدل التساقطات؛ فضلا عن تردد الجفافات وتفشي ظاهرة التصحر، وكذا انقراض أصناف وحيشية ونبيتية...

يتبين مما تقدم، أن البصمة الإيكولوجية Empreinte écologique للإنسان غدت سلبية بلا مراء؛ وأن تأثيرنا الجماعي على التنوع البيولوجي بات غير مسبوق في تاريخ كوكب الأرض. حيث أدى الفعل البشري إلى تغيير كبير على مستوى ثلاثة أرباع البيئة البرية، وثلثي البيئة البحرية، لدرجة أصبح يوم 29 يوليوز من كل عام يُمثل التاريخ الذي استهلكت فيه البشرية من الموارد الطبيعية، أكثر مما تستطيع الأرض إنتاجه وتجديده في عام واحد.

6 - نحو تدبير مستدام للتنوع البيولوجي

تُعد الأنشطة البشرية السبب الرئيس لفقدان التنوع البيولوجي، الناجم عن الاستغلال الجائر وتدمير الموائل وتزايد التلوث؛ مما يستدعي تدبيرا مستداما، قائما على استراتيجية إدماج حماية التنوع الأحيائي ضمن مخططات التنمية الترابية. ولعل أهم الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد، تكمن في الحد من قطع الأشجار وإزالة الغابات، والحرص على اشتغال وصمود المنظومات الإيكولوجية.Résilience des écosystèmes إضافة إلى تقليص استهلاك الطاقات الأحفورية، واستخدام الوسائل البديلة الصديقة للبيئة؛ وكذا

تعد المحميات من أكثر المقاربات فعالية لصون التنوع البيولوجي واستدامته. وفي هذا الإطار، يتوفر المغرب على شبكة وطنية للمحميات تتكون من 160 موقعا ذا أهمية بيولوجية وإيكولوجية (SIBE)، و 10 منتزهات وطنية هي: توبقال، تازكا، إفران، تلاسمطان الحسيمة، سوس ماسة، الأطلس الكبير الشرقي، إيريقي، اخنيفيس وخنيفرة (PDAP, 1996). هذا، إضافة إلى أربع محميات للمحيط الحيوي هي: محمية المحيط الحيوي لأرگان، محمية المحيط الحيوي لواحات الجنوبي المغربي، محمية المحيط الحيوي للربط القار عبر المتوسط، ومحمية المحيط الحيوي لأرز الأطلس. كما تم تصنيف 38 منطقة رطبة كمواقع رامسار ذات الأهمية العالمية.

اعتماد الفلاحة البيولوجية والإيكولوجية Agroécologie بزراعة أصناف متنوعة ومتكيفة، والعمل على تحجيم رقعة الزراعة المعتادة Agriculture conventionnelle. ومن

الطرق الأخرى التي يتعين اقتفاؤها كذلك، إنشاء المحميات Aires protégées وأبناك البذور Banques de semences للنباتات البرية والمدجنة، ضمانا لاستدامتها خاصة تلك المهددة بالانقراض. وأخيرا وليس آخرا، فإن أهم تدبير يتوّج ما سبق هو نشر الوعي بين الناس، وتحسيس ذوي القرار والمنتخبين؛ وتكريس التربية على البيئة والتنمية المستدامة، المبنية على السلوك الإيكولوجي Écogeste المسؤول للمواطن، من حيث تنمية إدراكه لأهمية وقيمة التنوع الحيوي، وتحذيره من المخاطر المسببة لفقدانه.

وعموما، يمكن القول بأنه ما يزال هناك أمل! ما يزال لدينا ما يكفي من الوقت لتغيير مسار تراجع التنوع البيولوجي ودرء تآكله، وتجنب أسوأ آثار الاستغلال البشري ووقع التغير المناخي. وذلك بشرط اتخاذ إجراءات عاجلة وعلى نطاق واسع، تبدأ باجتهاد المجتمع الدولي على ألا يتعدى سقف ارتفاع الحرارة 1,5 درجة خلال ما تبقى من القرن الحالي. فالوقت إذن هو التحدي الأكبر! إذ حسب تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ GIEC لسنة 2022، سوف تكون السنوات العشر القادمة حاسمة؛ مما يستدعي ضرورة خفض انبعاث الغازات الدفيئة العالمية بمقدار النصف، ووقف تدمير الطبيعة وعكس مسارها. وبدون إجراء تحول جذري في هذا العقد، ستخوض البشرية مخاطر هائلة بشأن مستقبلنا المشترك

- **المراجع**

Myers, N., Threatened biotas : Hotspots in tropical forests. The Environmentalist, Vol.8, No.3, *1988*, pp.187-208.

Convention sur la diversité biologique : Sommet de la Terre de Rio, CNUE 1992, 30p.

P.D.A.P. : Plan Directeur des Aires Protégées au Maroc, 1996, Vol.11, HCEFLCD, Rabat.

Myers, N., Russell A. Mittermeier, Christina Goettsch Mittermeier, Gustavo A.B. da Fonseca & Jennifer Kent : Biodiversity hotspots for conservation priorities : Nature Vol.403, February 24, 2000, p.853-858.

• مسرد المصطلحات

المصطلح	المقابل الفرنسي	المقابل الإنجليزي
التنوع البيولوجي	Biodiversité	Biodiversity
المنظومات الإيكولوجية	Ecosystèmes	Ecosystems
المناطق الرطبة	Zones humides	Humid area
البصمة الإيكولوجية	Empreinte écologique	Ecological footprint
التصحر	Désertification	Desertification
التخليف	Régénération	Regeneration
المحميات	Aires protégées	Protected areas
الشعاب المرجانية	Coraux - Corail	Corals
الفلاحة البيولوجية / العضوية	Agriculture biologique	Organic Agriculture
المنتزه الوطني	Parc national	National park
محمية المحيط الحيوي	Réserve de la biosphère	Biosphere reserve

المبحث السادس:

الانسان في مواجهة مخاطر الكوارث[1]

المقدمة

تؤدي مخاطر الكوارث، سواء الطبيعية أو تلك التي ترجع لأنشطة الإنسان، وخاصة ما تعرفه البشرية من تغير مناخي غير مسبوق، إلى تداعيات تهدد الأمن الجماعي، وتسبب أضرارا مباشرة وغير مباشرة للمنظومات الإيكولوجية الطبيعية، والسكان والممتلكات، والبنيات التحتية، والبيئة والاقتصاد بشكل عام. بحيث يقدر متوسط الخسارة السنوية العالمية المرتبطة بالأعاصير المدارية، والزلازل وأمواج تسونامي والفيضانات بنحو 314 مليار دولار أمريكي. ويمثل هذا الخطر تحديا حقيقيا لجدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة 2015-2030.

ومن المعلوم، أن مخاطر الكوارث تعد مشكلة عالمية تعاني منها الدول الغنية والدول النامية على حد سواء، مثل التغيرات المناخية، والعواصف الرعدية، والفيضانات، والجفاف والتصحر والتلوث البيئي، والزلازل والانهيارات الأرضية وكذا الانفجارات البركانية، حرائق الغابات والأوبئة، والتي كان آخرها جائحة كوفيد19. وتتركز هذه المخاطر خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ ولا سيما الدول الجزرية (مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث: تقرير التقييم العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2015).

فماذا يقصد بمخاطر الكوارث؟ وما هي المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات البشرية؟ وكيف يمكن مواجهتها وإدارتها والوقاية منها؟ وهل المغرب في مأمن من مثل هذه المخاطر؟

1 فتوحي محمد، الطيلسان محمد

1 - تحديد المفاهيم الأساسية

تتضمن دراسة المخاطر الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عوامل أو مفاهيم متداخلة: المخطر Risque، والتعرض له Exposition au risque، والهشاشة Vulnérabilité (الخطاطة 1 - الشكل 1). كما يمكن إضافة مفاهيم أخرى مرتبطة بذات الموضوع مثل: المخاطر Risques، الكارثة Catastrophe، الصمود Résilience، الحد من المخطر الكارثي Risque catastrophique؛ علما بأن لكل هذه العوامل بعدا اجتماعيا وآخر مكانيا.

– المخطر: يُقصد به احتمال وقوع حادث طبيعي أو بشري طارئ يهدد الحياة عموما على سطح الأرض؛ بحيث يمكن أن يسبب ضررا للإنسان أو لممتلكاته أو المقومات البيئية التي تحتضن مجتمعاته. إنه عبارة عن ظاهرة عشوائية، قد تكون ناتجة عن عوامل خارجة عن سيطرة الإنسان ولو جزئيا؛ كما يمكنها أن تكون سببا في حدوث خطر محتمل من قبيل الفيضانات، الأعاصير، الانهيارات الأرضية والبراكين، إضافة إلى الزلازل وموجات التسونامي؛

– مخاطر الكوارث: يتحول المخطر Risque إلى خطر كارثي قد يُسبب أضرارا مادية وبشرية واقتصادية وبيئية؛ بحيث تكون له تداعيات على الكائنات الحية والبنيات التحتية؛ مثل وجود مباني قديمة مأهولة آيلة للسقوط بسبب هشاشة السكن وطبيعة مواد البناء، أو وجود تضاريس وعرة أنشئت عليها تلك المباني المهددة...؛

– الكارثة: حينما يحدث المخطر بكيفية مفاجئة وعنيفة، مسببا ضحايا بشرية في حدود 30 حالة وفاة، إضافة إلى حصول خسائر اقتصادية وأضرار في البنيات التحتية وسبل عيش السكان؛ نكون أمام كارثة تنتج عنها خسائر بشرية وإقتصادية، ومادية وبيئية، أو جميعها، على نطاق يتجاوز قدرة المجتمع المتضرر على مواجهتها، اعتمادا على موارده الذاتية (اليونسكو، 2007)؛

– الهشاشة: هي مستوى قابلية ومرونة المجتمع أو البيئة على مواجهة الأخطار المحتملة، والصمود Résilience تجاهها بغرض الحد أو التقليل من آثارها. وترتبط كل من الهشاشة والصمود أو المرونة بمفهوم "التعرض للمخطر Exposition au risque"؛ أي تلك الوضعية التي تجعل الإنسان والبنيات التحتية، ووسائل العيش الاقتصادية والاجتماعية، والموارد البيئية معرضة لمخاطر وأضرار من قبيل الزلازل، أمواج تسونامي، ارتفاع منسوب مياه البحر، الفيضانات، الأعاصير، موجات الحرارة الحادة، الجفاف، الحرائق وغيرها؛

– الصمود: هو القدرة على استباق الأضرار والحد من تأثيراتها، والتعامل معها والتعافي من مخلفاتها في حال حدوثها. ويشمل الخطوات الرامية إلى عودة الجهات والعناصر المتضررة إلى وضعها الطبيعي، مثل إصلاح أو إعادة تأهيل المباني والبنيات التحتية والمواقع الأثرية؛

– الحد من مخاطر الكوارث: أي القيام بالإجراءات الضرورية والجهود الكافية لتحليل وإدارة العوامل المسببة للكوارث؛ بغرض تلافي التعرض لها، وتقليل هشاشة الناس والممتلكات تجاهها. فضلا عن الإدارة الملائمة للأرض والبيئة، وتحسين فرص التأهب والاستعداد؛ مثل اعتماد الإنذار المبكر لتهيئة المواطنين للمخاطر المحتملة، واتخاذ الإجراءات الاستباقية لتفادي الأضرار الناجمة عنها.

الخطاطة 1 - مخاطر الكوارث

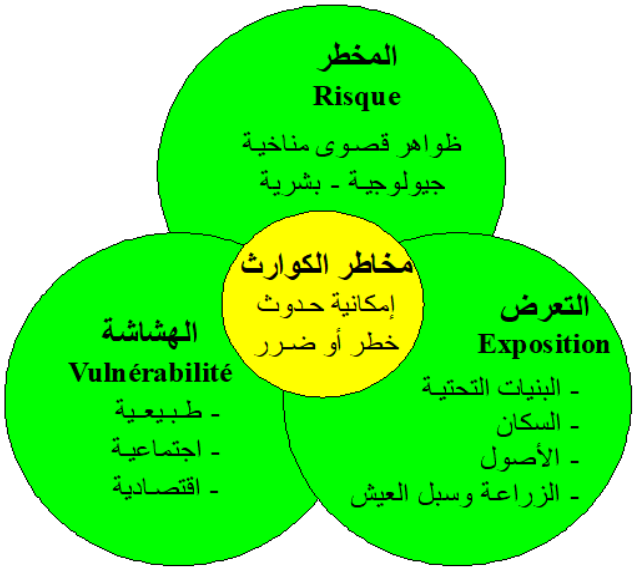
المخطر	التعرض	الهشاشة	إجراءات الاستجابة
. احتمال الوقوع . درجة الخطورة المحتملة	. البنيات التحتية . السكان . الاقتصاد وسبل العيش	. الطبيعية . الاجتماعية . الاقتصادية	. التخطيط . القدرة الاجتماعية . القدرة الاقتصادية . التدبير والإدارة

2 - أنواع مخاطر الكوارث

يتم التمييز بين نوعين من الكوارث: الكوارث الطبيعية، والكوارث من صنع الإنسان (الصور 1 - 2 - 3). فالكوارث الطبيعية هي تلك التي لا يستطيع الإنسان منعها، وتنقسم إلى مخاطر ميتيورولوجية، مثل الفيضانات وتسونامي، والأعاصير والتدفقات الثلجية؛ ثم هناك المخاطر الطبيعية الناتجة عن مصادر جيوفيزيائية، مثل الزلازل، والانفجارات البركانية، وانهيارات التربة. وتدخل ضمنها أيضا المخاطر البيئية، مثل الاحتراز العالمي والإشعاعات؛ علما بأن

الإنسان، وبسبب نشاطاته المسيئة للبيئة والطبيعة، قد يعجل بحدوث هذه الكوارث. إن الأسباب الرئيسية للكوارث الطبيعية هي التقلبات المناخية التدريجية، والأحداث الطبيعية الخارجة عن سيطرة الإنسان.

الشكل 1 - المفاهيم الأساسية المرتبطة بمخاطر الكوارث



أما مخاطر الكوارث البيئية التي من صنع الإنسان، فهي تلك التي يسببها أو يؤججها النشاط البشري. كزيادة معدلات حدوث مخاطر الكوارث، أو زيادة حدة آثارها على البيئة والإنسان؛ مثل التجارب النووية في المناطق غير المستقرة زلزاليا، أو القريبة منها، ونقل المواد الخطيرة والتلوث الكيميائي، أو اجتثاث الأشجار والنباتات من المنحدرات والسفوح الجبلية، مما يؤدي لمخاطر السيول والفيضانات والتصحر... كما يمكن الحديث عن المخاطر الاجتماعية التي تتجلى في تفشي الأمراض والأوبئة، وحوادث السير والأمراض المهنية، والمخاطر المرتبطة بالشيخوخة والترمل، وهجرات السكان القسرية بفعل الحروب والفقر والتغير المناخي وضيق سبل العيش، مثل موجات الهجرة السرية من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية نحو أوروبا وأمريكا... وتصنف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الأخطار إلى:

- لأخطار المناخية، مثل الأعاصير والبرق، وموجات الحرارة، والحرائق؛

- الأخطار الهيدرولوجية، مثل الفيضانات، والأعاصير المفاجئة وأمواج التسونامي؛
- الأخطار الجيولوجية، كالبراكين والزلازل، وتحرك الكتل الأرضية الضخمة، والاِنزلاقات والاِنهيارات الأرضية؛
- المخاطر الفيزيائية الفلكية، مثل انكسار وسقوط النيازك على الأرض؛
- المخاطر البيولوجية، مثل جائحة كوفيد 19 التي خلفت آلاف الضحايا عبر العالم بين 2019 و 2021؛
- المخاطر البشرية، مثل النزاعات المسلحة، والحرائق الناتجة عن فعل الإنسان، وكذا التلوث والإرهاب.

الصورة 1 – مخلفات الزلزال



الصورة 2 – ظاهرة اتسونامي



الصورة 3 – بركان نشيط



3 - توزيع مخاطر الكوارث في العالم

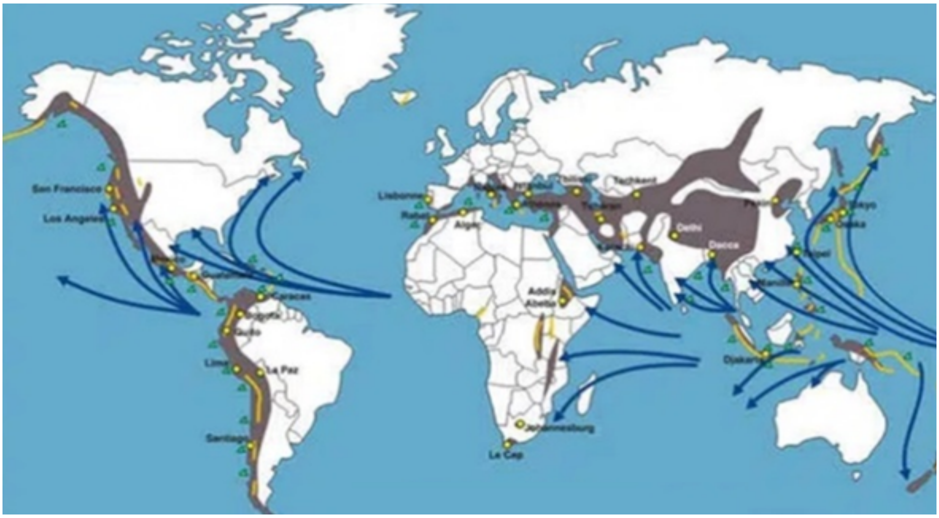
يزداد عدد الكوارث حول العالم كل سنة، نتيجة تعرض الأشخاص والأصول[2] لمخاطر الكوارث التي تحدث بدورها بسبب التنمية الاقتصادية غير المستدامة وازدياد النمو الحضري في المناطق الساحلية المعرضة للأعاصير والزلازل وتسونامي. فضلا عن تدهور وتراجع الأنظمة البيئية. كما اقترن التغير المناخي بوقوع حوادث مناخية أشد حدة وأكثر تواترا في بعض مناطق العالم، خاصة في القارة الإفريقية والعالم العربي. وتعد الكوارث اليوم واحدة من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة الفقر وارتفاع معدلاته خصوصاِ في البلاد النامية.

ولئن حاولنا توطين المناطق الأكثر عرضة لمخاطر الكوارث، حسب المؤشر العالمي للمخاطر لسنة 2022 WRI، فسنلاحظ أن الدول الأشد تهديدا تقع في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، كما هو مبين في الخريطتين 1 و 2 أسفله[3].

2 يقصد بالأصول فى مجال الاقتصاد والمحاسبة، الممتلكات والعقارات التى يمكن تحويلها إلى قيم نقدية؛ أى الموارد المالية التى توفر منافع اقتصادية مستقبلية.

3 هناك مؤشر لقياس احتمالية التعرض للمخاطر الطبيعية يتم احتسابه اعتمادا على متغيرين هما الهشاشة والتعرض؛ بحيث يكون المؤشر WRI هو الجذر التربيعى للتعرض X الهشاشة. وبناء على قيمة هذا المؤشر ثمة تصنيف خماسى: مؤشر عالى جدا (الدول الأكثر عرضة للتعرض للمخاطر)، مؤشر عالى، مؤشر متوسط، مؤشر ضعيف، ومؤشر ضعيف جدا (الدول التى تكون فى وضعية جيدة بالنسبة للتعرض للمخاطر).

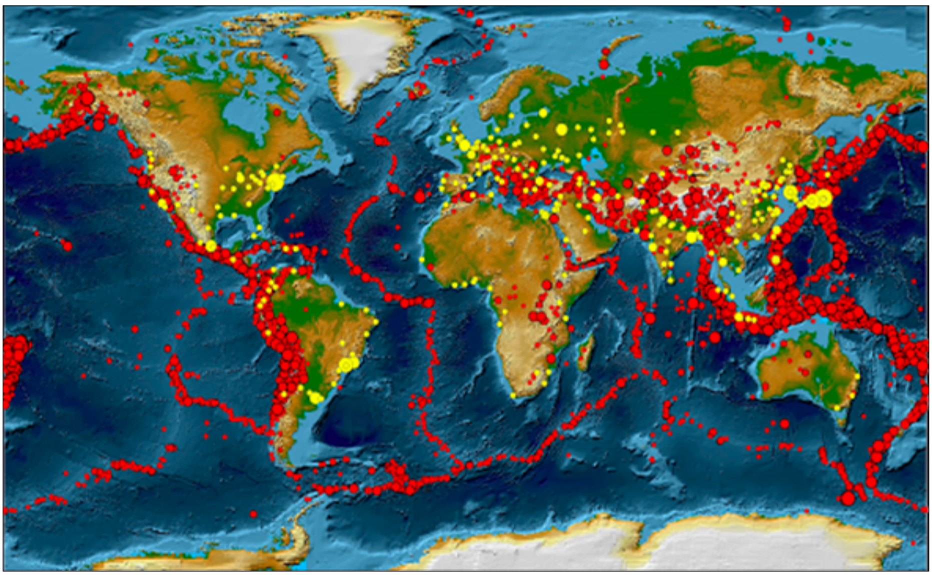
الخريطة 1- المناطق الأكثر عرضة للمخاطر عبر العالم



مناطق زلزالية　مناطق بركانية　اتسونامي　مسارات الأعاصير　المدن المهددة

المصدر: La documentation française

الخريطة 2 - التوزيع الجغرافي للزلازل والبراكين عبر العالم - خط النار-



خط الزلازل والبراكين　بؤرة زلزال – بركان　المدن المهددة

المصدر: GNDR

وحسب المؤشر العالمي للمخاطر لسنة 2022، من بين 193 بلدا تم تقييم مؤشر تعرضها لمخاطر الكوارث، نجد أن البلد الأول الأكثر عرضة هو الفيليبين، متبوعا بالهند فإندونيسيا وكولومبيا والمكسيك وميانمار وموزمبيق والصين ثم بنغلادش. أما بالنسبة للبلدان المغاربية، فتأتي تونس في المرتبة 54 عالميا، في حين يحتل المغرب الرتبة 51، والتي تبين بأن درجة تعرضه تظل ضعيفة إلى متوسطة. أما بالنسبة للبلد الأقل تعرضا لمخاطر الكوارث، فهو موناكو الذي يحتل المرتبة 193.

4 - تدبير مخاطر الكوارث وسبل الوقاية

يقصد بتدبير أو إدارة المخاطر النهج والممارسة المنتظمة للتعامل مع حالة احتمالية وقوع خطر، من أجل التقليل من الأضرار والخسائر المترتبة عنه إلى أدنى مستوى. ذلك أن إدارة مخاطر الكوارث تركز على تقليل التعرض لها على جميع المستويات، من خلال تطوير وتعزيز الصمود. أي قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية المعرضة لمخاطر الكوارث على استباق المحنة أو الأزمة، والتكيف والحد من تأثيرها، والتعامل معها والتعافي من آثارها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. يتم ذلك بواسطة السلطات العمومية، وبتعاون مع ممثلي السكان والقطاع الخاص، والمؤسسات الطوعية والتضامن الدولي، من خلال ما يعرف بدورة المخاطر؛ أي قبل واثناء وبعد الكارثة:

- قبل حدوث الكارثة، بواسطة إجراءات التأهب والاستعداد للطوارئ وتقييم المخاطر المحتملة من أجل استباق حدوثها، وكذا إبلاغ الناس بالمخاطر التي قد يتعرضون لها مستقبلا. هذا، إضافة إلى اعتماد منظومة فعالة للإنذار المبكر[4]، وكذا سن تدابير وقائية للحد من مخاطر الكوارث؛

- أثناء الكارثة، عن طريق إجراءات التكيف مع الطوارئ وتطوير ثقافة التعامل مع مخاطر الكوارث، وحماية الناس والممتلكات، وإجلاء السكان المتضررين، وتأمين المساعدات الضرورة لهم؛

4 نظام الإنذار المبكر: عبارة عن مجموعة من الإجراءات المطلوبة لخلق ونشر المعلومات التحذيرية الجادة فى الوقت المناسب لتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية والمنظمات المهددة بالخطر من التأهب والتحرك بشكل مناسب وتوقيت كافي للتخفيف من إمكانية الأضرار أو الخسائر

- بعد الكارثة، من خلال تقييم الأضرار والخسائر، واعتماد أساليب المعالجة التي تتمثل في إصلاح الأضرار، وترميم وإعادة تهيئة المنشآت المتضررة، وتأمين أساليب التعافي واتخاد إجراءات الدعم النفسي للأشخاص المتضررين؛ وكذا إعادة التأهيل والإعمار بالنسبة للبنيات التحتية المتأثرة (Daufiné A. & Prontalo D. 2013).

5 - المغرب ومخاطر الكوارث

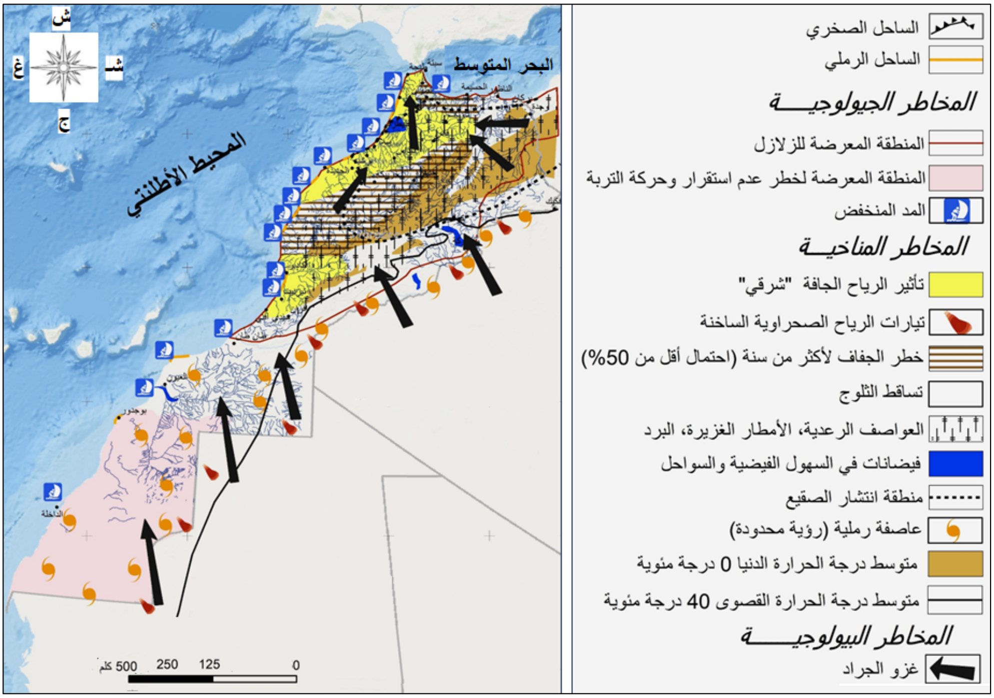
يتعرض المغرب بحكم موقعه الجغرافي، لمخاطر طبيعية متعددة، مناخية وجيولوجية وبيولوجية تتجلى في الفيضانات والسيول الجارفة، والزلازل والانهيارات المدمرة، والجوائح والحرائق الماحقة، وأسراب الجراد الغازية ... والتي تسبب أضرارا كبيرة من شأنها أن تؤدي إلى تقويض دعامات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المنكوبة، خاصة في المناطق ذات الهشاشة التضاريسية، الجيولوجية والمناخية.

وعلاوة على ذلك، لم يعد المغرب بدوره بمنأى عن المخاطر التكنولوجية والبشرية، مثل الانفجار الذي قد يحدث في المنشآت الصناعية والتجارية، والتلوث بالمحروقات، وتلوث المياه السطحية والجوفية؛ هذا دون إغفال حوادث المرور التي تزهق آلاف الأرواح سنويا.

تتنوع مظاهر المخاطر التي أضحى يعاني منها المجال المغربي، تبعا لتنوع وحداته الجغرافية (الخريطة 3). فالمناطق الجبلية المغربية التي تشكل عاليات ضمن السيادة الوطنية، تعتبر مصدرا أساسيا لإنتاج الموارد الطبيعية من ماء ونبات وتربة، كما تعتبر المزود الرئيسي بها للسافلات المجاورة والبعيدة. لكن لأسباب طبيعية وأخرى بشرية، أضحت هذه المناطق عرضة لآفة دينامية مختلف أساليب التعرية؛ ولاسيما سلسلة الريف الأوسط والغربي، حيث تلعب معظم مظاهر التعرية دورا كبيرا في تشكيل مورفلوجيتها الحالية، تبعا لعامل تعرض السفوح Exposition des versants. ذلك أن السفوح الشميسة Adrets غالبا ما تكون مجالا مفضلا لنشاط الدينامية المائية، بدءاً بالسيل الغشائي الذي يشكل خطرا على الرأسمال الفلاحي المتمثل في التربة؛ وانتهاء بالتخديد العميق الذي قد يصل مرحلة الأساحل Bad lands أحيانا. أما بالنسبة للسفوح الظليلة Ubacs، فتبقى هي الأخرى عرضة لمختلف الحركات الكتلية Mouvements de masse من انسياخات Solifluxions، أو انزلاقات Glissements، أو انهيارات Effondrements، أو انجراف التربة Érosion du sol الذي ينتج عنه تدهور الأراضي القابلة للزراعة، وفقدان خصوبتها. وبالتالي ضياع ما يقارب 20 ألف هكتار فلاحية في السنة،

بفعل تعرض أكثر من 11 مليون هكتار للانجراف على مستوى 22 حوضا مائيا بعالية السدود. ومما ضاعف من وقع هذه الدينامية السلبية، التدخلات البشرية التي أحدثت اضطرابا في المواقع المعتادة لتلك المظاهر، والتي أصبحنا نقف عليها مجتمعة في سفح واحد وبدون تمييز.

خريطة 3 - أبرز مخاطر الكوارث بالمغرب



هذا فيما يتعلق بالسفوح والأحواض النهرية، أما بالنسبة للسواحل المغربية فتتعرض مورفلوجيتها لعمليات مُورفوتشكالية تقترن بالهيدرودينامية البحرية التي تؤدي إلى تراجعها؛ خصوصا أثناء حدوث العواصف البحرية Raz-de-marée، الناجمة عن سوء الأحوال الجوية الاستثنائية خلال فصل الشتاء[5]. وذلك سواء في السواحل الريفية المتوسطية الشمالية، أو الأطلنتية الغربية والجنوبية الغربية المرتبطة بالهضاب الأطلنتية الممتدة بين الجديدة ورأس غير؛ أو سفوح حمادات طرفاية وسواحل جنوب رأس بوجدور.

5 الشائع عند المغاربة نعت هذه العواصف البحرية، التى أصبحت سنوية بـ "اتسونامى "Tsunami"، الذى يرتبط حدوثه أساسا بالزلازل أو الانفجارات البركانية، على غرار اتسونامى الذى تعرضت له السواحل المغربية الأطلنتية الشمالية، تزامنا مع الزلزال المدمر الذي شهدته مدينة ليشبونة البرتغالية في الفاتح من نونبر سنة 1755 ميلادية.

ومن المخاطر المحدقة بالمغرب أيضا، تراجع المجال الغابوي الذي تفاقمت حدته نتيجة عدوانية الظروف الطبيعية، وتزايد حدة الجفاف الذي يساعد على نشوب الحرائق في فصل الصيف من جهة؛ أو العائد لأعمال إجرامية مقصودة من جهة أخرى، كما هو حال غابات جبال الريف على الخصوص. هذا دون أن ننسى تضرر أشجارها بانتشار الطفيليات والحشرات الضارة، مثل اجتياح أسراب الجراد الجوال. يُضاف إلى ذلك وقع أنماط التدخلات البشرية غير المعقلنة، من قبيل الاستغلال الجائر للمراعي الغابوية، واجتثاث الأشجار لاستعمال أخشابها في مجال الصناعة، أو كحطب للوقود في كثير من البوادي، أو كخشب للتدفئة في المدن والقرى شتاءً. علما بأن هذه الاستعمالات تستدعي استخلاص كميات من الأخشاب تفوق في الغالب، قدرة الغابات على التجدد بما يعادل ثلاثة أضعاف. مما يؤدي إلى تراجع مهول لرقعتها في المغرب، بما يقدر ب 31 ألف هكتار في السنة.

هناك أيضا مخاطر بيئية وصحية ترجع أسبابها الرئيسية إلى تلوث الهواء والتربة، ومختلف موارد المياه السطحية منها والجوفية، والتي لها تأثير مباشر من خلال المخلفات الفلاحية الناتجة عن الاستعمال المفرط للأسمدة الكيماوية والمبيدات الخاصة بمحاربة الأعشاب والحشرات والطفيليات؛ لكنها غالبا ما تَضُرُّ بالمنظومات الأحيائية. هذا إلى جانب الملوثات الصناعية والمنزلية، التي يتم التخلص منها بصرف المياه العادمة على حساب الطبيعة، سواء داخل البلاد أو في السواحل، من دون القيام بمعالجتها. خصوصا وأن الموارد المائية تتميز في المغرب بندرتها، التي أصبحت مستفحلة بسبب تقلب نسب التساقطات المطرية والثلجية، وتراجع معدلاتها من سنة لأخرى. لاسيما أمام غياب التدبير المعقلن للإمكانيات المتوفرة منها، والمتمثل ضياعها في حوالي 35% من المياه الصالحة للشرب، بسبب تقادم وتلاشي شبكات التوزيع الحضرية. يضاف إلى ذلك فقدان حوالي 50 مليون م^3 من قدرة تخزين السدود بسبب توحل حقيناتها.

هذا، ويعتبر تلوث الهواء من بين أبرز المخاطر المهددة للصحة البشرية، نتيجة الاستعمال المفرط لمصادر الطاقة الأحفورية (الفحم والنفط والغاز)، والتي تتسبب في بث ما يناهز 56% من الغازات السامة، التي أدت إلى استفحال ظاهرة الانحباس الحراري وتركزه مجاليا في المحور الساحلي المحمدية-آسفي. حيث يمثل النشاط الصناعي أكبر ملوث محلي للهواء في المغرب، وذلك باعتباره المشكل الأساسي الذي يُعَرِّضُ ساكنة التجمعات بالحواضر الكبرى والمناطق الصناعية، لمشاكل صحية، تبقى تكلفة معالجة الأمراض الناتجة عنها جد مكلفة.

لهذا التزم المغرب بتنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية منذ سنة 1995، والهادفة إلى محاربة التلوث وتبني سياسة طاقِيَّة نظيفة وتنافسية، بغية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، المتسببة في ظاهرة احتباس حرارة الجو، ومن ثم المساهمة في التخفيف من حدة التغير المناخي الكوني وآثاره السلبية على التوازنات البيئة. لذلك عمل المغرب على بلوغ إنتاج طاقة نظيفة بحلول سنة 2030، قِوَامُهَا 52% من الكهرباء 20% منها من الطاقة الشمسية و20% من الطاقة الريحية، إضافة إلى إنتاج 12% كطاقة كهرومائية.

يُضاف لهذه المخاطر، انتشار حوادث السير أو ما بات يعرف بحرب الطرق المؤدية إلى خسائر مادية وبشرية جسيمة؛ فقد بلغت، وفق معطيات الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية (نارسا Narsa) لسنة 2021 ما يعادل 10.028 حادثا. تصدر فيها عديمو الحماية قائمة ضحايا حوادث السير بنسبة 68,8%، كما بلغ عدد الوفيات 900 في صفوف الراجلين، و 187 من مستعملي الدراجات الهوائية؛ في حين بلغ عدد الوفيات في صفوف مستعملي الدراجات 3-2 بمحرك 1450 وفاة. هذا في الوقت الذي أكدت فيه الوكالة بمناسبة استعراض برنامج عملها برسم سنة 2023، عن حدوث تراجع عدد قتلى حوادث السير لكل 100 ألف نسمة من 143 قتيلا سنة 2011 إلى 75 قتيلا في سنة 2021. وتراجع عدد القتلى سنة 2022 بنسبة 6,5% سنة 2022، وتراجع نسبة المصابين بجروح خفيفة بـ 0,3 في المئة، وتراجعت نسبة المصابين بجروح بليغة بـ 4,4 في المئة، وفي المنحى ذاته سارت نسبة الحوادث متراجعة بـ 0,9 في المئة.

والجدول (1) يقدم معطيات إحصائية معبرة عن تطور الخسائر الناجمة عن هذه الآفة البشرية خلال العقد الذي سبق حلول جائحة كوفيد19 في نهاية فصل شتاء 2020؛ بحيث كانت السبب المباشر في هذا التراجع، وذلك على إثر تطبيق قرار الحجر الصحي في المغرب كباقي دول المعمور.

الجدول 1: تطور عدد الحوادث والضحايا في المغرب بين سنتي 2008 و 2017

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحوادث خارج الحواضر	18555	19048	17361	18960	18949	18341	17149	21027	61638	24069
الحوادث داخلها	46160	47910	48100	48122	48122	49585	51130	56976	59042	65306
مجموع الحوادث	64715	66958	65761	67082	67151	67926	68279	78003	80680	89375
حوادث مميتة	3546	3489	3181	3636	3531	3265	3021	3365	3317	3274
عدد القتلى	4162	4042	3778	4222	4167	3832	3489	3776	3785	3726
عدد الجرحى	98907	102743	98472	102011	102350	102040	101242	115042	119162	130011

المصدر: الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية

هناك صنف آخر من المخاطر ناجم عن عدم تطبيق بنود دفتر التحملات الخاصة بالمقالع والمناجم التي يتم التخلي عنها عند استنزافها، دون القيام بإعداد وتأهيل مواقعها. كما يعتبر انهيار البنايات الحديثة المغشوش بناؤها أو تلك المتهالكة بالمدن العتيقة (فاس، الدار لبيضا، مراكش...)، من بين المخاطر المُهدِّدة للفئات الفقيرة من ساكنة الحواضر على الخصوص. دون أن ننسى المخاطر المرتبطة بالجوائح، كجائحة كوفيد 19 التي استشرت ابتداء من شتاء 2020، مُفضية إلى إصابة 1.265.115 شخصا، من بينهم حوالي 16.278 حالة وفاة.

6 - الجهود الدولية والإقليمية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث

هناك استراتيجية دولية للحد من مخاطر الكوارث تعرف بإطار سنداي (استراتيجية الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)؛ وهي إطار عمل دولي مرجعي للفترة 2015-2030. وقد

اعتمدت من طرف مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول مخاطر الكوارث الذي انعقد باليابان في مارس 2015. ويمثل إطار سنداي خطة بديلة لإطار سابق حول الموضوع يعرف بإطار عمل هيوغو للفترة 2005-2015، والذي يستهدف بناء قدرات الدول والمجتمعات على مواجهة مخاطر الكوارث. يحدد إطار سنداي الأممي أربع أولويات يُفترَض أن تنفذ من خلال خطط واستراتيجيات عمل إقليمية ووطنية ومحلية تتلخص في التالي:

- فهم مخاطر الكوارث؛
- تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها؛
- الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها؛
- تعزيز أساليب التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية، وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل.

تناط مهمة تتبع تنفيذ هذه الأولويات من قبل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومكاتبه الإقليمية، مثل المكتب الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث الخاص بالدول العربية.

وقد سطر إطار سنداي مجموعة من الأهداف العامة التي من المتوقع تحقيقها في أفق سنة 2030، وهي:

- الحد من الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمي؛
- الحد من عدد الأشخاص المتضررين على الصعيد العالمي؛
- خفض الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة عن الكوارث قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- الحد مما تلحقه الكوارث من أضرار بالبنيات التحتية؛
- الرفع من عدد البلدان التي لها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث؛
- الزيادة فيما هو متوافر من نظم الإنذار المبكر الخاص بالمخاطر، وسبل تقييمها والوقاية منها؛
- تعزيز التعاون الدولي مع البلدان النامية بحلول 2030.

تجدر الإشارة إلى أن المكتب الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث بالمنطقة العربية عمل بالتعاون مع جامعة الدول العربية على ترجمة إطار سنداي إلى "الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030".

وعلى المستوى الوطني، يتوفر المغرب على مخطط وطني للحد من مخاطر الكوارث منذ سنة 2008 يرتكز على ثلاثة محاور:

- محور أول يتعلق بالتدابير المؤسسية والحكامة، ويهدف إحداث آلية تنسيق وطنية وإعداد استراتيجية للتدبير المندمج للمخاطر، ووضع نظام معلوماتي لتدبيرها، ثم إنشاء مركز لتميز خاص بالبحث، حول مخاطر الكوارث؛
- محور ثاني يروم تدابير الوقاية والتخفيف عبر إعداد نظام الإنذار المبكر عن الفيضانات وتسونامي، ووضع خرائط للمناطق المهددة بالمخاطر، والحرص على امتثال المباني للمعايير الزلزالية، وإدماج تدابير الوقاية من المخاطر في برامج ومخططات عمل الجماعات الترابية ووثائق التعمير؛
- محور ثالث يتعلق بجوانب التمويل والتأمين على الممتلكات العامة والخاصة ضد الكوارث.

وتماشيا مع إطار سنداي، تمت ترجمة تلك المحاور إلى استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث 2020-2030 تتمحور حول:

- تعزيز الحكامة المتعلقة بتدبير المخاطر الطبيعية والتغلب على إشكاليات ضعف التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين، وكذا بين المستوى المركزي والمستويات الجهوية والمحلية؛
- تحسين فهم وتقييم هذه المخاطر لدى الفاعليين المعنيين في القطاع العام والخاص، والمجتمع المدني، وكذا لدى عموم المواطنين؛ حيث يلاحظ أن مستوى إدراك أسباب وتداعيات ووسائل الوقاية من مخاطر الكوارث يظل محدودا بشكل عام؛
- وضع آليات من أجل الوقاية من مخاطر الكوارث، وتحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي لها؛
- الاستعداد لإعادة البناء والتأهيل والإعمار، وإحداث آلية فعالة للإنذار المبكر، ودعم الصمود لدى المجتمعات الأكثر هشاشة؛

-تعزيز البحث العلمي والتعاون الدولي، وبناء القدرات في مجال إدارة المخاطر؛ وذلك من أجل تزويد السلطات العمومية والمنتخبين وكل الجهات ذات العلاقة بالمعارف العلمية التي تساعدهم على اتخاد القرار في مجال الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث.

الخلاصة

إن مخاطر الكوارث هي حالات طارئة، لا يستطيع المتضررون معالجتها دون مساعدة خارجية؛ إذ هي ناجمة عن ظواهر طبيعية أو أحداث من صنع الإنسان، حيث يمكن أن تعرض المجتمعات لخطر جسيم قد يكبدها خسائر في الأرواح والممتلكات، مما يعطل بنيتها ويعرقل وظائفها. ويحتمل أن تتفاقم تلك المخاطر بفعل نهج أنماط تنموية غير مستدامة، وتبني تخطيط ترابي غير سليم. وقد تكون تلك المخاطر أكثر ضررا في سياق عالم موسوم بتغيرات مناخية حادة، وتوترات جيوسياسية متعددة، واتساع هوة الفقر وضعف الصمود في مواجهتها. خاصة بالنسبة للبلدان والمجتمعات الأكثر هشاشة، كما هو سائد في العديد من الدول الفقيرة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

بيد أنه من الممكن أن تكون مخاطر الكوارث أخف حدة وأقل ضررًا، في حال ما إذا كان لدى السكان الفهم الجيد للمخاطر التي من المحتمل التعرض لها محليًا ووطنيا؛ مع تنفيذ السلطات العمومية وأصحاب القرار لتدابير الوقاية والتخفيف على المجتمعات والاقتصاد والنظم البيئية. ويتم ذلك عبر استراتيجيات وخطط تنموية ترتكز على مقاربة تشاركية واسعة دَامجةٍ لكل الجهات ذات الصلة، مُستندة على إجراءات استباقية وقائية وتثقيفية. كما يجب التأكيد على أن مواجهة مخاطر الكوارث تتطلب انخراطا جماعيا، تتكامل فيه أدوار السلطات العمومية والمواطنين والقطاع الخاص، والأكاديميين والإعلام والمجتمع المدني. هذا، دون نسيان أهمية التعاون والتضامن وتطبيق الالتزامات المتعلقة بالموضوع على المستويات الدولية والوطنية والمحلية، مثل إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية باريس حول التغيرات المناخية، وأجندة التنمية المستدامة 2015-2030.

- **المراجع**

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2013). دليل تعميم الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي. جنيف http,//www.Ifrc.org

اليونسكو (2016). إدارة مخاطر الكوارث للتراث العالمي، منشورات اليونسكو، باريس.

UNICEF 2012. Teaching disaster risk reduction with interactive methods. Tbilissi. UNICEF Publication.

Dauphiné A., Provitolo D., 2013. Risques et catastrophes. Observer, spatialiser, comprendre, gérer, Paris, Armand Colin, coll. « U ».

Akinwumi Dessina 2018. Le Maroc joue un rôle « Stratégique » dans l'expansion des énergies renouvelables en Afrique. Maroc diplomatique avec MAP. A LA UNE, Economie et Entreprise.

UNDRR 2022. Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction. www.undrr.org

http//www.whc.UNESCO.org

- **مسرد المصطلحات**

المصطلح	المقابل الفرنسي	المقابل الإنجليزي
المخطر	Risque	Risk
الهشاشة / العطوبية	Vulnérabilité	Vulnerability
الكارثة	Catastrophe	Disaster
الصمود	Résilience	Resilience
التعرض	Exposition	Exposure
التعافي	Rétablissement	Recovery
الإنذار المبكر	Alerte précoce	Early waring

المبحث السابع:

التدبير المستدام للنفايات والاقتصاد الدائري[1]

تقديم عام

تعرَّف النفايات الصلبة بأنها مجمل مخلفات الأنشطة البشرية التي لم تعد لها قيمة اقتصادية؛ أو لم تعد ذات نفع ولم يعد أصحابها بحاجة إليها، مما يستوجب التخلص منها. ويندرج تحت هذا التعريف طيف واسع من النفايات المختلفة تتكون من مواد عضوية وغير عضوية، مثل فضلات الطعام، ومخلفات النباتات والبهائم، والورق والكرتون، والأثاث التالف أو المهمل، والملابس القديمة، وبقايا الزجاج والبلاستيك، والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والبطاريات، والأدوات المعدنية، والمواد الكيميائيّة، والمواد المشعّة... مما يعني أنها يمكن أن تكون منزلية (جافة ورطبة)، أو فلاحية (زراعية وحيوانية)، أو صناعية (تعدينية وإنتاجية).

جدير بالذكر، أن كمية النفايات الصلبة ما فتئت تتزايد على نحو مضطرد في الوقت الراهن، نتيجة الاستعمالات الكثيرة للمنتجات والمواد المختلفة؛ مما جعل تدبيرها يشغل اهتمامات أهل الاختصاص، ويدخل ضمن أولويات ذوي القرار. ولعل مرد ارتفاع حجم هذه النفايات إلى عوامل كثيرة (الصورة 1)، نذكر منها:

- النمو الديموغرافي والزيادة السكانية الهائلة[2] التي أملت أنماطا من التكثيف الزراعي، بغاية مضاعفة الإنتاج لتلبية حاجيات البشرية؛

- زيادة الثروة وظهور المجتمع الاستهلاكي منذ خمسينيات القرن الماضي؛

- تغير العادات الاستهلاكية المرتبطة بتحسن المستوى المعيشي؛ حيث يؤدي ذلك إلى اقتناء المزيد من المواد والسلع، التي تعمل بدورها على إنتاج المزيد من النفايات؛

---

[1] شحو إدريس، فتوحى محمد

2 بلغ عدد سكان العالم حوالى 8 مليار نسمة مع مستهل العقد الثالث من القرن 21 الجاري، وبالضبط فى 15 من شهر نوفمبر 2022.

- زيادة تناول الوجبات السريعة التي تعتمد الصحون والكؤوس والملاعق... وحيدة الاستعمال؛ وبالتالي وجود نفايات إضافية عصية عن التفسخ؛

- تطور القطاع الصناعي والرواج التجاري والتقدم العمراني، وما يتولد عن ذلك من كميات هائلة من النفايات التي قد تكون رطبة أو جافة، خطيرة أو آمنة؛

- تطوير منتجاتٍ جديدةٍ للتعبئة والتغليف، فضلا عن منتجات التكنولوجيات الحديثة... التي تحتوي، في معظمها، على مواد غير قابلة للتحلل.

الصورة 1 - مطرح النفايات الحالي لمدينة سيدي يحيى الغرب (20 ه)



يمثل تطوير إدارة النفايات الحضرية بالمغرب تحديا متزايدا فرضته مجموعة من العوامل، من بينها التزايد السكاني الملحوظ والتطور العمراني السريع، وظهور أنماط استهلاكية جديدة... ففي ظرف عشرين سنة الأخيرة (1998-2018) ارتفعت كمية إنتاج النفايات على المستوى الوطني من حوالي 5 إلى 7 مليون طن؛ وتشير التوقعات إلى إمكانية ارتفاع هذه الكمية إلى 9 مليون طن في أفق سنة 2030.

عموما، تختلف مصادر النفايات الصلبة وأنواعها، وتتباين طرق إدارتها وتصريفها؛ مع التذكير بأنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي يتوجب تقديمها للمواطنين. والسؤال المطروح هنا: ما أنواع هذه النفايات وما طبيعتها؟ ما أضرارها، وما أنجع الطرق للتخلص منها؟ كيف يتم تدبيرها، وما السبل المثلى لتثمينها؟ وكيف يمكن التحول من اقتصاد خطي مستنزف

للموارد ومنتج للنفايات، باعتبارها مشكلة بيئية وصحية، إلى اقتصاد دائري يجعل من تثمين النفايات أحد مداخل التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وضمان الاستدامة البيئية؟

1 - أنواع النفايات الصلبة

قد تكون النفايات صلبة أو شبة صلبة، جافة أو رطبة؛ حيث يتم تصنيفها وفق معطيين رئيسيين: حسب منشئها أو تركيبتها.

1.1. أنواع النفايات الصلبة حسب أصل المَنشأ

تصنف النفايات الصلبة على أساس مصدرها أو أصل المَنشأ على النحو التالي:

- النفايات السكنيّة: أي نفايات الدور والعمارات والشقق التي قد تكون جافة أو رطبة، كبقايا الطعام أو الأطعمة التالفة، وقشور الفواكه والخضراوات، وفضلات البراز الذي يتم طرحه في أنظمة الصرف الصحي، وقُصاصات العشب، ونفايات كنْس الأفنية، والملابس الممزقة والأسمال البالية، والأخشاب والأثاث المنزلي المتهالك أو المستغنى عنه، والورق بكل أصنافه، والرماد؛ وكذلك الأواني البلاستيكية والزجاجية، ومواد التنظيف والمبيدات الحشرية، والعلب المعدنية الخاصة بالأطعمة المحفوظة، ونفايات المنتجات الكهربائية والإلكترونية المعطلة أو المتقادمة.

- النفايات التجارية: يتم إنتاجها في المتاجر، والأسواق الممتازة، ومستودعات التخزين (السلع، الخضراوات، الفواكه...)، والفنادق والمطاعم والمقاهي، والحمامات والأفران، وأسواق الخضر بالجملة، والأسواق الأسبوعية، والمسالخ والمجازر والمدابغ، ومحلات تصليح السيارات، وأوراش النجارة. وتتكون أساسا من فتات الطعام، وعظام وجلود الحيوانات، والمواد الغذائية منتهية الصلاحية، ونُشارة وشظايا الخشب، والصحف والمجلات والكتب والدفاتر، والورق المقوى، وبقايا الرماد، والأطباق والكؤوس أحادية الاستعمال، وقوارير وكسارات الزجاج، وعبوات المشروبات العادية أو الغازية المصنوعة من الألومينيوم أو البلاستيك (الصورة 2)، والإطارات المطاطية للمركبات، وخردة المعادن بمختلف أنواعها.

الصورة 2 – النفايات البلاستيكية



الصورة 3 – النفايات الطبية والصيدلانية



- النفايات المؤسسية: تتمثل في النفايات الناتجة عن المباني التعليمية، والمؤسسات الخدماتية، والوزارات، والمؤسسات العامة والخاصة مثل المدارس والإعداديات والثانويات، والجامعات والكليات، ودور النشر، والمكاتب الإدارية، والمحاكم والسجون، والأبناك والمصارف، ومقرات الشركات... وتتكون أساسا من ورق الطباعة، والورق المقوى، والتجهيزات المكتبية المُتخلى عنها (خشبية - معدنية...)، والمخلفات الإلكترونية والنفايات الرقمية، والأدوات والقارورات البلاستيكية أو الزجاجية الفارغة.

- النفايات الطبية: تخص نفايات الرعاية الصحية المرتبطة بالمرافق العلاجية كالمستشفيات، والمستوصفات، والمصحات العامة والخاصة، والعيادات الطبية، والعيادات البيطرية، والصيدليات ومختبرات التحليلات، وغرف التشريح، ومراكز الأبحاث البيولوجية، ومؤسسات تعليم الطب العام، وخدمات حالات الطوارئ مثل الإسعاف، ونفايات دور العجزة ومآوي ذوي الاحتياجات الخاصة. تشمل هذه النفايات جميع الأنسجة أو الأعضاء البشرية والحيوانية المُستأصلة خلال العمليات الجراحية أو أثناء الحصص العلاجية، وبقايا المنتجات الصيدلانية، وقطع القماش والأغطية والسرر المُلوَّثة، ولفائف القطن والضمادات والقفازات المستعملة، ومخلفات المواد الكيميائية والبيولوجية المعتمدة في التطبيب، مثل المواد المطهّرة ومخلفات الأدوية المستعملة أو منتهية الصلاحية، والمواد المشعة التي تستخدم في المعالجات الإشعاعية؛ بالإضافة إلى الأدوات الجراحية الحادة والإبر.

والمباضع والمشارط، والشفرات وحيدة الاستعمال، والعبوات المعدنية، والقناني الزجاجية، والأوعية البلاستيكية... (الصورة 3).

- النفايات البلدية: تهم النفايات التي تتولد عن الأنشطة البلدية، كالمخلفات الناتجة عن أشغال البناء والإنشاءات المختلفة، ونفايات الهدم، وقمامة تنظيف الشوارع، والنفايات الخضراء المستخلصة من الحدائق والمنتزهات؛ كما تشمل المواد الورقية، والغبار والأتربة، والحمأة المُتبقية بمحطات معالجة المياه العادمة...

الصورة 4 – بقايا علب الأدوية والمبيدات الطفيلية



- النفايات الصناعيّة: تضم النفايات الصلبة التي تترتب عن الأنشطة الصناعية والمعملية ومخلفات التعدين؛ وتتكون من خردة المعادن بمختلف أنواعها (الحديد، النحاس، الرصاص، الألومينيوم...)، والأعمدة والألواح الخشبية، والرماد، والكرتون الخاص بالتغليف والتعبئة والتلفيف، وبقايا الهدم والبناء، والمخلفات العضوية المرتبطة بالصناعات الغذائية، وقصاصات الأقمشة المتخلفة عن معامل النسيج؛ بالإضافة إلى زيوت التشحيم الملوثة، والنفايات الكيماوية الخطيرة، وكذا النفايات النووية المشعة.

- النفايات الفلاحية: تخص نفايات العالم القروي، وتتضمن المخلّفات الزراعية المستخرجة من الحقول والبساتين والمزارع، وكذا الخضراوات والفواكه المتعفنة، والحبوب والبذور الغذائية الفاسدة؛ إضافة إلى بقايا المخصِّبات الكيماوية والمبيدات الطفيلية النباتية والحشرية Pesticides (الصورة 4)، ومواد البلاستيك المعتمدة في الزراعات المغطاة. كما تشمل روث البهائم، بما في ذلك الأغنام والأبقار والإبل والدواب، والأرانب، والطيور الداجنة.

- نفايات المناطق المفتوحة: تشمل النفايات التي يتم تجميعها عادة من الشوارع والأزقّة، والطرق السريعة، وحطام المباني، ومخلفات صيانة المساحات الخضراء، والأسواق الأسبوعية، ومحلات بيع قطع الغيار المستعملة؛ علاوة على نفايات المساحات الخالِية والبقع غير المبينة، والملاعب الرياضية، والشواطئ والأماكن الترفيهية.

2.1. أنواع النفايات الصلبة حسب التركيبة

يتم تصنيف النفايات الصلبة على أساس محتواها أو تركيبتها، إلى ما يلي:

- القُمامة: وهي مخلفات النباتات والحيوانات الناتِجة عن استهلاك الطعام وبيعه وَتخزينه؛ بالإضافة إلى إعداده، وطهيه، وَتقديمه. يحتوي هذا النوع من النفايات على مواد عضوية وقاذورات سريعة التلف، في حال تعفنها تصدر عنها رائحة كريهة ومؤذية للإنسان والحيوان.

أصبحت الأجهزة الإلكترونية المهملة تمثل فئة النفايات الصلبة الأسرع نموا في العالم، وفقا للشركة العالمية لإحصاء النفايات الإلكترونية GESP، والتي أكدت أنه من بين 53,6 مليون طن تم إنتاجها في جميع أنحاء العالم سنة 2019، لم يسجل سوى 17,4% منها فقط على أنها مُجمعة ومُعادٌ تدويرها بطريقة سليمة بيئيا. في حين أن كثيرا من هذه النفايات الرقمية تنتهي في المكبات أو المدافن؛ أو تشحن بشكل غير قانوني إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. حيث يقوم عمال غير رسميين، بما في ذلك الأطفال والمراهقون، بتفكيكها لاستخراج المعادن والمواد القيمة منها، قبل إلقائها بالمطارح.

GESP: Global E-waste Statistics Partnership 2019

النفايات القابلة للاحتراق وغير القابلة للاحتراق: تنتج هذه النفايات أساسا في المنازل، والمؤسسات العمومية والخاصة، والمعامل والمقاولات، باستثناء فضلات المطابخ. إذ تتكون النفايات القابلة للاحتراق من الورق العادي والورق المقوى، والأخشاب والمنسوجات، والمطّاط، والبطاريات القديمة، والمواد البلاستيكية، والمعدات الكهربائية والإلكترونية مثل الحواسيب وأجزائها، والهواتف النقالة والثابتة، وأجهزة التلفاز... بينما تتركب النفايات غير القابلة للاحتراق من عناصر متباينة ومتفاوتة الصلابة، مثل الزجاج بجميع أشكاله وأحجامه، والأواني الفخارية، والمخلفات المعدنية كالحديد، والنحاس، والرصاص، والألومنيوم...

- الرّماد: يتمثل في المسحوق الداكن الناعم، المتبَقي بعد حرق الأخشاب والفحم ومخلفات التصنيع وغيرها من المواد القابلة للاحتراق، التي يتم إنتاجها في محطات توليد الطاقة الكهربائية، والمعامل والمصانع، والأفران والحمامات، والمطاعم والنُّزُل، والمدفئات المنزلية الخاصة التي تعتمد على الخشب؛ وكذا مواقد البيوت التقليدية التي يُستعمل فيها الحطب للطهي، لاسيما في العالم القروي.

- النفايات كبيرة الحجم: تشمل الأجهزة الكبيرة كالثلاجات والغسالات، وشاشات التلفزة الضخمة التالفة، وقطع الأثاث البالي أو المستبدل، سواء كان خشبيا أو معدنيا أو زجاجيا أو بلاستيكيا، كالأرائك والدواليب والخِزانات، والطاولات والمكاتب... إضافة إلى جذوع الأشجار، والأسيجة النباتية، والعوارض الخشبية، ولوازم وهياكل المرْكبات بمختلف أنواعها وأحجامها؛ بما في ذلك السيارات، والشاحنات، والحافلات، وكذا الجرارات، والعربات المجرورة، والدراجات النارية والهوائية.

- نفايات الشَوارع: وهي النفايات المشتتة في الفضاء العام، والتي يتم جمعها من الشوارع، والأزقة والممرات، والساحات العمومية، ومواقع البناء، والمنتزهات والمناظر الطبيعية. وتشمل أوراق الجرائد الممزقة، وأجزاء الكرتون المتناثرة، وأكياس البلاستيك المتطايرة؛ فضلا عن قصاصات الحشائش المتكدسة، وأوراق الأشجار المتساقطة، والفروع والأغصان المبعثرة الناجمة عن أعمال التشذيب والصيانة.

الصورة 5 – النفايات الهامدة، بقايا الهدم والبناء



- النفايات الهامدة Déchets inertes: تعرف كذلك بمخلّفات التشييد والهدم، وتبدو في شكل نفايات متراكمة ناتجة عن إنشاء، أو تجديد، أو إصلاح، أو انهيار أو هدم المنازل والمباني ومختلف المنشآت البشرية الأخرى؛ سواء منها العمرانية أو المقترنة بالأشغال العمومية، أو تلك التي تخص البنية التحتية المرتبطة بتعبيد الطرق، أو تشييد الملاعب... تتكون من خليط من المواد الصلبة والجافة، كالحصى والأحجار، ومخلفات الأسمنت والأسمنت المسلح،

والأتربة والرمال، والجبس والأسفلت، وشظايا الخشب، وصفائح القصدير والألومينيوم، والأدوات والقضبان الحديدية، والأسلاك الكهربائيّة... (الصورة 5).

- نفايات الحيوانات الذبيحة أو الهالكة: وهي عبارة عن نفايات عضوية تتمثل في بقايا الذبائح بالمسالخ العمومية والخاصة، من أحشاء وفضلات وجلود، وعظام وهياكل الحيوانات النّافقة بشكل طبيعي؛ أو التي تموت عن طريق الخطأ في حوادث السير مثلا، كالأنعام (الأغنام، الأبقار، الماعز)، والدواب، وكذا جيف الكلاب والقطط الضالة. تتميز هذه المخلفات برطوبتها وسرعة تفسخها، وشدة تعفنها وخطر إذايتها في حال ما أُهملتْ على قارعة الطريق، أو تُركت مُسجاة في الأماكن العامة.

هكذا، وانطلاقا مما تقدم، يتبين أن الطفرة الكبيرة في الإنتاج والاستهلاك تنتج عنها مخلفات من المواد الصلبة وشبه الصلبة تختلف في أنواعها وأشكالها وأحجامها. ولا يمكن الاحتفاظ بها في شكل قاذورات، لما يمكن أن تحدثه من تأثير على المظهر الجمالي للمكان، وما تعكسه من مخاطر على البيئة والإنسان معا.

2 - مخاطر النفايات الصلبة على البيئة والإنسان

تنقسم النفايات الصلبة من حيث طبيعتها ودرجة خطورتها، إلى نوعين اثنين:

- النفايات الحميدة، وهي مجموع المواد التي لا ينطوي وجودها على مشكلات بيئية، ولا تشكل تهديدا للسلامة الصحية للسكان؛ ويسهل التخلص منها بطريقة آمنة.

- النفايات الخطيرة، وهي التي تكون سامة، أو قابلة للاشتعال، أو متفجرة؛ تتولد عن المخلفات الصناعية والزراعية كالأسمدة الكيماوية والمبيدات الطفيلية... وتشتمل مكوناتها على مركبات معدنية أو كيماوية أو إشعاعية، هي بحاجة إلى مئات السنين للتحلل؛ ومن شأنها أن تسبب أضرارا للبيئة، وتشكل خطرا على الإنسان.

وأيا كان نوعها أو طبيعتها، أو منشؤها أو مصدرها، تحتاج النفايات الصلبة إلى تعامل خاص ومعاجلة ناجعة، لتلافي الأضرار التي قد تسببها للبيئة، أو الأخطار التي يحتمل أن تشكلها على الإنسان.

1.2 - أضرار النفايات الصلبة على البيئة

تشكل النفايات خطراً حقيقيا على البيئة؛ فهي تنشأ من مصادر متعددة متخذة مظاهر مختلفة، إما في شكل مواد صلبة (عضوية وغير عضوية)، أو سوائل ملوثة (عصارة الزبالة)، أو في حالة غازية (الروائح النتنة)؛ مما يجعلها تنطوي على مخاطر شتى، سواء عند التخزين أو النقل أو المعالجة، أو إحداث أي تغيرات عليها. إذ منها ما ينتشر ويتناثر كأكوام الفضلات العشوائية، أو أكياس النفايات المنزلية الملقاة أمام مداخل البيوت، أو في بعض الحاويات الطافحة بالقمامة المتعفنة؛ مما يؤدي إلى تشويه المنظر العام بالمدن والقرى، ويسيء إلى رونق الأحياء وجمالية الشوارع والساحات العمومية؛ هذا، في الوقت الذي تسبب فيه إزعاجا للمواطنين القاطنين بجوارها، باعتبارها نقطا سوداء. ومن النفايات أيضا ما يتراكم في المكبات Dépotoirs، فيتكدس ليفرز عصارة سامة تسمى النِّضاض Lixivia، التي من شأنها أن تؤثر سلبا على عناصر البيئة؛ بما في ذلك تلويث الماء والهواء والتربة، وكذا القضاء على التنوع البيولوجي، فضلا عن تهديد السكان المقيمين على مقربة من هذه المكبات العشوائية أو النظامية حتى.

تجربة المغرب في تدبير النفايات الصلبة: شرع المغرب في تدبير قطاع النفايات اعتمادا على القطاع الخاص منذ 1996؛ وذلك بهدف إدخال منطق الأعمال والاحتراف في إدارة خدمات النفايات، لتعزيز مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين.

أ) - تلوث المياه: تسبب النفايات الصلبة الملقاة في المحيط البيئي في تلويث المياه بكل أشكالها؛ سواء كانت سطحية أو جوفية، عذبة أو مالحة؛ أو مياه البحار والمحيطات.

أ.1. تلوث المياه السطحية والجوفية: يحدث هذا التلوث بطريقة مباشرة وغير مباشرة:



الصورة 6 – تلوث الأنهار بالنفايات الصلبة، مأساة العالم الثالث

- فالتلوث المباشر، يحدث عندما يعمد السكان إلى التخلص من نفاياتهم بطرحها مباشرة في الأنهار والبحيرات والمسطحات المائية، التي يتخذونها كمزابل بدل المطارح النظامية (الصورة 6). وهكذا تتحول جنبات وضفاف هذه الأوساط الهشة إلى مراتع للأوساخ والحشرات، ومصدرا للأمراض والإذايات؛ بفعل تراكم مجموعة من العناصر الضارة والمعادن الثقيلة، مثل الزنك والرصاص والكْروم... التي تنتهي بالاختلاط مع مياه الأنهار والبرك الطبيعية، فتؤدي إلى تلويثها ومن ثم إلى إحداث خلل فيها، بما هي منظومة بيئية خاصة Écosystème spécial.

إن من الآثار المترتبة عن رمي النفايات الصلبة في مثل هذه الأوساط الرطبة النفيسة، خصوصًا المخلفات الصناعية والزراعية والكيماوية، أنها تؤدي إلى القضاء على النباتات الرواقية المرافقة للأنهار وكذا الأحياء المائية؛ بما في ذلك تسمم الأسماك ومجموع السلسلة الغذائية، التي لا شك أن تأثيرها أشد وقعا على الإنسان لا محالة.

- وأما التلوث غير المباشر، فيهم المياه الجوفية على وجه التحديد؛ ذلك أن الفرشة الباطنية، برغم وجودها في باطن الأرض، قد تتعرض للتلوث نتيجة تراكم وانضغاط النفايات الصلبة التي تتكدس في مكبات غير مراقبة Décharges sauvages، أو تُطمر في مدافن Lieux d'enfouissement لا تستجيب للمعايير المعتمدة؛ لتبدأ بإفراز عصارة سامة تسمى النِّضاض Lixivia، أو عصارة المطارح Jus des poubelles. وهي عبارة عن سوائل راشحة محملة بالبكتيريا والمعادن الثقيلة، توشك أن تتسرب إلى خزانات المياه الجوفية المهمة بالنسبة للبشرية، فتسبب في تلويثها؛ مما يؤدي إلى تراكم المواد السامة في السلسلة الغذائية، بدءًا من النباتات والحيوانات، ووصولًا إلى الإنسان الذي يتغذى على هذه الكائنات.

هذا، كما تعد النفايات الصناعية الصلبة من المخلفات الخطيرة، خاصة عند اقترانها بهطول الأمطار، إذ تنتج عنها محاليل كيميائية سامة ترشح نحو الأعماق حيث المياه الجوفية

الصالحة للشرب والسقي؛ وبذلك تصير من أهم أسباب تلوث الفرشة المائية الباطنية. علما بأن معظم المصانع والمعامل، خاصة في الدول الفقيرة، لا تعتمد وسائل علمية وآمنة للتخلص من مثل هذه المخلفات.

من هنا، فإن وجود أثار للنفايات الصلبة في مياه الشرب، يعني أن المياه العذبة السطحية والجوفية باتت ملوثة؛ مما يؤشر على حقيقة بديهية تفيد بأن ثمة صيرورة واضحة نحو تدمير المصادر الطبيعية القليلة من المياه العذبة في كوكب الأرض، شأنها في ذلك كمياه المحيطات والبحار.

أ.2. تلوث البحار والمحيطات: هناك العديد من المصادر التي تسبب تلوث قاع البحار والمحيطات بالنفايات الصلبة، منها:

- المخلفات الصلبة التي تلقى مباشرة على الساحل، أو التي يتركها المصطافون على الشواطئ (قناني المشروبات، الأواني أحادية الاستخدام، أكياس البلاستيك، أعقاب السجائر، مخلفات الغذاء...)، بدل إيداعها في حاويات القمامة؛ فتتحرك عن طريق التيارات المائية أو الرياح، لتترسب في قاع البحار مع الزمن (الصورة 7.أ - 7.ب). ومنها كذلك النفايات التي يلقيها الصيادون ومرتادي البحر بشكل عام؛ إضافة إلى تلك التي تخلفها السفن والبواخر أثناء وجودها في عرض البحر.



الصورة 7.أ – مطرح للنفايات الصلبة على الساحل



الصورة 7.ب – مخلفات المصطافين على شاطئ البحر

- النفايات الصلبة التي تُطرح عبثاً في الأنهار والأودية، فتحملها تلك المجاري المائية من أماكن مختلفة، بعيدة أو قريبة، لتقذفها في البحر من خلال مصباتها؛ خاصة منها المنتجات البلاستيكية التي تمثل أكثر من 50% من مجموع هذه الملوثات الخطيرة.

كشف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة UICN في تقرير أصدره بتاريخ 27 أكتوبر 2020، عن أن تدفق النفايات البلاستيكية في حوض البحر الأبيض المتوسط يقدر بحوالي 220 ألف طن سنويا؛ وأن الرقم مرشح لبلوغ نحو 500 ألف طن بحلول عام 2040، في حال ما لم تُتخذ الاحترازات اللازمة لوقف تلوث هذا البحر شبه المغلق.

للإشارة، فهذه المخلفات الصلبة التي تترسب في نهاية المطاف في قاع البحر، لا تتوفر عنها معلومات دقيقة وعلمية، سواء من حيث كمياتها أو نوعيتها؛ مع أن ثمة تقديرات تذهب إلى أن ما يقرب من 8 ملايين طن من مخلفات البلاستيك تصل سنويًّا إلى البحار والمحيطات.

ب) تلوث الهواء: تكمن مخاطر النفايات الصلبة، التي يتم التخلص منها في الحيز العام، في تلويث الجو بالغازات المنبعثة منها، أو الدخان الناتج عن احتراقها.

- بالنسبة لتلوث الهواء بالغازات الخطيرة، فمرده لعدم اتباع الوسائل العلمية في التخلص من النفايات الصلبة، والعضوية منها بخاصة؛ بدءا بطرحها خارج حاويات القمامة أو قرب أبواب المنازل، ومرورا بتركها بالوسط العام لأوقات وساعات طويلة قبل جمعها؛ وليس انتهاء بالتخلص منها في مكبات نفايات غير مؤهلة. مما يجعلها تتحلل وتتخمر تحت تأثير الهواء والجراثيم، فتنبعث منها غازات مهيجة، مثل غاز الميثان Méthane، وغاز التولوين Gaz toluène، وكلوريد الميثيلين Chlorure de méthylène... وكلها تسبب تلوث الهواء، وتساهم في إتلاف طبقة الأوزون.

- أما فيما يخص تلوث الهواء بالدخان الناتج عن عملية الحرق، فمرده إلى أن النفايات الصلبة، والصناعية منها بخاصة، مثل البلاستيك والإطارات المطاطية... إذ عند احتراقها تطلق غازات سامة تؤثر تأثيراً بليغا على الهواء الذي تستنشقه الكائنات الحية، بما في ذلك الإنسان والحيوان والنبات؛ مما يفيد بأن أسلوب الحرق ينطوي على مخاطر عديدة على البيئة، تتمثل في نشر غازات وأبخرة سامة في الهواء فتلوثه. وتشمل هذه الغازات بشكل رئيسي غاز الميثان وثاني أكسيد الكربون، اللذان يعتبران من غازات الدفيئة المؤدية إلى ظاهرة

الإحتباس الحراري، ورفع درجة حرارة الكوكب على المدى البعيد؛ والمسببة كذلك للأمطار الحمضية التي، لا شك، أن لها وقعا شديدا على عناصر الوسط الطبيعي، وفي مقدمتها التربة.

ج) تلوث التربة: إن النفايات الصلبة هي مواد وفضلات متبقية ترمى في المحيط البيئي، فتؤثر سلبا على الغلاف الترابي بشكل مباشر وغير مباشر.

- تتعرض التربة للتلوث بشكل مباشر، عبر اكتساح النفايات الصلبة الجافة، خاصة الصناعية والمعدنية وكذا مخلفات البناء... للتربات الخصبة والأراضي الزراعية، والمجالات الغابوية والرعوية... وكما هو معلوم، فعندما تُحوَّل المواد الخام إلى منتجات صناعية كاملة أو نصف كاملة، فإنها تخلف مركبات كيماوية ومساحيق صلبة يتم إلقاؤها مباشرة في الطبيعة. حيث تنتشر وتتبعثر، ثم تتلاشى وتتناثر فتختلط بالتربة، مؤدية إلى تغيير طبيعتها ومكوناتها؛ بل وتلويثها وتعريضها لخطر التصحر، الذي يعني تراجع المردودية إلى درجتها الدنيا، وتدهور الإنتاجية إلى حدودها القصوى.

- يحدث تلوث التربة بشكل غير مباشر، عبر انتشار النفايات الصلبة فوق السطح أو تكدسها في المكبات، خاصة العضوية منها. إذ في حال ما كانت المنطقة تفتقر لبنية متكاملة للتخلص من هذه المخلفات الرطبة، فإنها تفسد وتتحلل فتخرج منها عصارة النضاض Lixivia السامة التي تعد من أهم عوامل تلويث التربة، المسببة لتسميمها وفقدانها لخصوبتها؛ بل وتحويلها إلى أراضي عقيمة، عديمة الجدوى.

هكذا وما يبدو، فإن من الآثار الناتجة عن تلوث التربة انعدام صلاحيتها للفلاحة، وتراجع غطائها الأحيائي؛ ناهيك عن إلحاق الضرر الاقتصادي بقيمة الأرض الزراعية التي توجد فيها.

د) القضاء على التنوّع البيولوجي: قد تلحق النفايات الصلبة الكثير من الأضرار بالطبيعة، خاصّة عند إيداعها في غير أماكنها المحددة؛ حيث يؤثر ذلك على عناصر المنظومات البيئية، بما في ذلك النباتات (المُنتِجات Producteurs)، والحيوانات (المُستهلِكات Consommateurs)، والحشرات (المُحلِّلات Décomposeurs). مما يعني وأد الكائنات الحية في البر اليابس، كما في البحر والأراضي الرطبة؛ وبالتالي القضاء على التنوع البيولوجي الطبيعي والزراعي Agrobiodiversité على حد سواء.

- بالنسبة لليابسة، يتم القضاء على التنوع الحيوي نتيجة للأسباب التالية:

- زحف النفايات على مساحات واسعة تستخدم كمطارح عشوائية، والتي ما فتئت تكبر وتتمدد على حساب أراضي النباتات البرية والمدجنة، لتتحول إلى حقول غير ذات جدوى؛ مما يعني إفقار التربة وحرمان الفلاحين من مجالات زراعية كانت تؤتي أكلها كل حين من قبل؛
- اجتياح النفايات الصلبة لمختلف التشكيلات النباتية الطبيعية (الغابات، السهوب، البراري...)، يقود إلى تلويثها وعدم قابليتها لإيواء واحتضان الحياة البرية. خاصة عندما تداهمها أكياس البلاستيك المتطايرة، التي تحملها الرياح من كل مكان، فتطرحها فوق النباتات، مسببة في اختناقها وهلاكها؛ أو ترك بقايا البلاستيك المعتمد في البيوت الزراعية المغطاة وتراكمها على هامش الحقول، والتي أصبحت ظاهرة لافتة للعيان في السنين الأخيرة؛ مما يلحق أذى كبيرا بالنباتات والكائنات الحية بشكل عام.
- تلويث التربة بالسوائل السامة التي تفرزها الزبالة المتكدسة؛ مما يؤدي إلى تسمم النباتات وذبولها، وقتل الوحيش الترابي Edafaune الذي هو عبارة عن مجموع الحشرات الكامنة، التي تعمل على تحويل الأنفوضة إلى ذبال، ثم إلى مادة عضوية قمينة بأن تغني التربة وتساهم في تخصيبها.
- تأثير الغبار المتطاير من المقالع والمناجم والمعامل (مناجم الفوسفاط، معامل الإسمنت...)، والذي هو عبارة عن جسيمات كروية صلبة تذروها الرياح، فتعلق بالنباتات وتتوضع فوق الأوراق، مانعة بذلك التخليق الضوئي. مما يؤدي إلى اختناق الأشجار المثمرة، وفناء كثير من الأنواع الطوعية Espèces spontanées.
- إيذاء بعض الحيوانات الداجنة، كالأغنام والماعز والأبقار التي ترعى في المطارح، وتتغذى على النجاسات والأزبال المتعفّنة (الصورة 8)، لاسيما في بلدان العالم الثالث. مما يجعلها عرضة للتلوث والأمراض والتسممات؛ وبالتالي فتناول لحومها من شأنه أن يؤثر على صحة الإنسان وسلامته.



الصورة 8 – مواشي (أغنام - أبقار) تتغذى على النفايات العضوية المُلوَّثة

- أما بخصوص القضاء على التنوع البيولوجي في البحاروالأراضي الرطبة، فيحدث نتيجة رمي النفايات الصلبة مباشرة في هذه الأوساط العطوبة، بما في ذلك الأنهاروالبرك والمحيطات والبحار؛ مما يؤدي إلى تدمير البيئة البحرية، وإلحاق الضرر بالحياة المائية (الأسماك، الحيوانات المائية والبرمائية...). وبالتالي قتل كثير من الكائنات الحية، خاصة الطيور المائية المرتادة لهذه البيئات، والتي كثيرا ما تُصادَف ميتة وقد امتلأت بطونها بالبلاستيك، لكونها تخلط بين الطعام والبلاستيك فتلتهمه. علما بأن المخلفات البلاستيكية تتميز بعوامل جذب خاصة لكل نوع من أنواع الحيوانات البحرية؛ فبعضها ينجذب لمظهرها أو رائحتها، والبعض الآخر ينجذب لصوتها أو لونها، فيتناولها خطأً، كما لو كانت طعاما؛ مما يسبب في اختناقها وهلاكها

وقد أكدت دراسات أجريت في هذا الشأن، أن ما يربو على 180 نوعا من الحيوانات البحرية تتغذى على مخلفات البلاستيك؛ بداية من العوالق المجهرية، ومرورا بالسلاحف، وانتهاء بالحيتان الضخمة. مع التذكير بأن البلاستيك كمادّة ملوثة، من شأنها أن تعرض حياة

البشر إلى أخطار جسيمة، حيث قد تتبقى في جسم السمك أو فواكه البحر ... التي يتغذى عليها الإنسان.

إجمالا، يؤدي وصول النفايات الصلبة لأماكن عيش الكائنات الحيّة كالنباتات المدجنة والتلقائية، أو الحيوانات الأليفة والبريّة والبحرية، إلى احتمال هلاكها، وبالتالي انقراضها. مما يؤثّر بشكل كبير، ليس فقط على التنوّع البيولوجي باعتباره موردا متعدد الوظائف؛ بل ويشكل خطرا حقيقيا على الإنسان، لكونه المستفيد الأول من هذا الغنى والتنوع النبيتي والوحيشي Biodiversité floristique et faunique.

2.2 - مخاطر النفايات الصلبة على الإنسان

يؤدي تراكم النفايات الصلبة المنزلية أو الصناعية أو التجارية أو الزراعية من دون معالجة، إلى تشكيل مصدر للخطر يهدد صحة وسلامة الإنسان. فأكوام القمامة التي يتم التخلص منها، في كثير من الأحيان، بطريقة غير قانونية في مواقع غير مرخصة، تساعد على انبعاث الروائح الكريهة، وانتشار الحشرات الناقلة للميكروبات والأوساخ، كالذباب والبعوض والصراصير... كما تجذب الجرذان والفئران، والكلاب والقطط الضالة، وتشجع على تكاثر البكتيريا والجراثيم والفيروسات. مما يؤدى إلى انتشار الأمراض وتفشي الأوبئة الفتاكة بين السكان؛ لاسيما في الأماكن المزدحمة حيث الفئات الهشة والمهشمة، وحيث يسود الفقر والحرمان.

لقد أظهرت العديد من الدراسات وجود روابط حقيقية بين النفايات وحدوث تأثير على صحة الإنسان؛ إذ يمكن ملامسة ذلك من خلال التطرق لعنصرين أساسيين: أنواع الإذايات، والأشخاص المهددين.

أ) أنواع الإذايات الصحية: إن التعرض للنفايات الصلبة ليس أمرا سيئا بالنسبة للبيئة فحسب، بل إن إذاياتها تبدو أعم وأشمل. إذ يحتمل أن تصل إلى الإنسان الذي قد يتأذى منها، إما عن طريق إصابته بالعدوى والأمراض؛ أو نتيجة للحوادث الناجمة عن الاتصال والتعامل المباشر مع هذه النفايات.

أ.1. الإصابة بالأمراض والأوبئة: وتشمل:

- أمراض الجهاز التنفسي، مثل ارتفاع نسبة إصابات الصدر كصعوبة التنفس، واحتمال الإصابة بالربو، والتهاب جيوب الأنف والحنجرة، التي تنجم عن تنفس الهواء الملوث بالغبار

المتطاير من المطارح؛ أو عن الاستنشاق الدائم للروائح الكريهة الصادرة من النفايات الرطبة المتعفنة، أو من المركبات الصناعية المسمومة؛

- تهيج العينين والاضطرابات البصرية، نتيجة للأبخرة المنبعثة من النفايات؛ ويكون ذلك شائعا أكثر بالقرب من المكبات؛

- الإصابة بالصداع والغثيان، بفعل استنشاق الرذاذ الملوث بالمواد الكيماوية، والغازات والأدخنة السامة المنطلقة من المطارح والمرادم العشوائية أو القانونية؛

- أمراض الجهاز الهضمي، مثل الإسهال والكوليرا؛ ويكون سببها الذباب الذي يتغذى على الفضلات الموبوءة، حيث يحملها ثم يطرحها فوق الأطعمة التي تصير ملوثة، لتنتقل العدوى بعد ذلك لمن يقتات عليها؛

- الأمراض الجلدية، مثل حساسية البشرة الناجمة عن انتشار الطفيليات الضارة، أو التهاب الجلد الحلئي *Dermatitis herpetiformis* الذي هو عبارة عن طفوح وتقرحات جلدية مزمنة تتميز بالحكة الشديدة، وظهور البثور المملوءة بسائل عفن؛ أو التعرض لبكتيريا الكزاز *Clostridium tetani*، أو تسلل العدوى من خلال الجروح الموجودة لدى شخص هو على اتصال مباشر بالنفايات؛

- أمراض مختلفة ناجمة عن لدغات الحيوانات التي تتغذى على الأوساخ والسموم، أو لسعات الحشرات الناقلة للأوبئة من شخص لآخر، مثل الملاريا التي تنتقل عبر أنثى البعوض الخبيث *Plasmodium falciparum*، خاصة في الدول الفقيرة التي تتدنى فيها شروط الوقاية الأولية، وترتخي لديها معاير السلامة الصحية؛

- التقاط الفيروسات التي تنتقل عبر الدم، مثل التهاب الكبد الفيروسي "بي" و "سي"؛ الذي يحدث عبر وخز الشخص بإبر ملوثة؛ وهي مشكلة تواجه عمال النظافة خاصة الذين يتعاملون مع النفايات الطبية بشكل مباشر؛

- الإصابة بأمراض مزمنة أو مستعصية، مثل السرطانات الناجمة عن الاحتكاك الدائم مع بقايا حرق النفايات، والمواد المشعة، والمركبات الخطيرة المتراكمة في المرامد Incinérateurs.

- أمراض ناتجة عن جراثيم لصيقة ببعض الحيوانات الرمامة مثل القوارض؛ ومنها داء البريميَّة Leptospirose، الذي هو عبارة عن عدوى ترتبط ببول الجرذان، يُحتمل أن تنتقل

إلى الإنسان فتسبب له أنواعا من الأمراض، مثل: اليرقان Jaunisse، والتهاب السحايا Méningite، وقد تؤدي إلى حدوث تلف في الكلى...

هكذا إذن، يتبين أن النفايات الصلبة يمكن أن تسبب أضرارا بالغة الخطورة على صحة الإنسان، مثل الأمراض التّعفنية والمزمنة؛ بل وقد يبلغ ضررها حد الوفاة، أو الإصابة بمرض مميت كالسرطان في حالة التعرض لهذه النفايات لمدد طويلةٍ.

أ.2. الإصابات بالآفات والحوادث: وتتمثل في:

- الإصابة بجروح ناجمة عن إذاية بنفايات حادة، مثل الزجاج المكسور أو الشفرات المعدنية، أو الوخز بحقن طبية مستعملة... مما قد يؤدي إلى إنتانات خطيرة، في حال ما لم يتم تعقيم هذه الجروح، التي عادة ما تكون ملوثة بصنوف خطيرة من البكتيريا،

- الحروق والإصابات الأخرى التي تنتج عن الحوادث المهنية في مواقع التخلص من النفايات، أو التعرض لاشتعال غازات ناجمة عن دفنها، مثل غاز الميثان.

- التسمم والإصابة بحروق كيماوية، بفعل ملامسة الأوساخ الصناعية الممزوجة بمواد كيماوية ملوثة؛ أو التعامل الاضطراري مع المخلفات الزراعية السامة وصناديق وعلب المبيدات المهجورة، أو التعرض للنفايات المشعة الخطيرة.

- النفايات التي يمكن أن تسد بالوعات المياه الناتجة عن الأمطار؛ مما يؤدي إلى تشكيل برك مائية آسنة أو مستنقعات راكدة، ما تفتأ أن تتحول إلى مراتع للعفونة والأوساخ، ومحاضن لنشر الأذى والأدواء.

ب) **الأشخاص المهددين**: يهم التهديد أساسا الأشخاص الذين يتعاملون بشكل مباشر مع النفايات الصلبة بفعل طبيعة نشاطهم، مثل عمال النظافة الذين يقومون بجمعها من الأحياء والشوارع والحاويات، وعمال المكبات Décharges والمرادم Lieu d'enfouissementالذين يسهرون على مراقبتها أو طمرها، وكذا عمال معامل الترميد الذين يقومون بحرقها. إضافة إلى مقدمي الرعاية الصحية ممن هم على صلة دائمة بالنفايات الطبية، أو أولئك الذين يعيشون بالقرب من المطارح العمومية أو العشوائية،



الصورة 9 – أفراد يمتهنون التقاط النفايات الصلبة القابلة للبيع

ويتكسبون منها؛ شأنهم في ذلك كملتقطي القمامة الذين يجوبون الأحياء والساحات العمومية والطرقات، بحثا عن أشياء صالحة للاستعمال، أو قابلة للبيع لأجل كسب قوت يومهم (الصورة 9). كما تشكل خطرا على جمهور الناس، أيضا، الذين تتراكم النفايات الصلبة على مقربة من مساكنهم؛ مشكلة نقطا سوداء Points noires نتيجة الإهمال، أو إيداعها في المواقع غير المخصصة لها، أو في حال إضراب عمال النظافة...

ومن هنا، يتضح أن الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الإصابة بمثل هذه الأضرار، هم العاملون في مجال التخلص من النفايات، أو في معامل التدوير، أو في المصانع التي تنتج مواد سامة ومعدية؛ أو هم ممن يعيشون على تماس دائم مع النفايات الصلبة، في بيئات تتميز بالفقر والهشاشة، أو تعاني من سوء التدبير لهذا القطاع شديد الحساسية.

وبناء على ما سبق، فإن تدبير النفايات الصلبة أضحى يمثل تحديا حقيقيا؛ بالنظر لما تنطوي عليه من مخاطر على البيئة، وما تمثله من أضرار على الإنسان. حيث طال التلوث الناتج عنها حاجات الإنسان الحيوية الأساسية من التنفس والطعام والشراب، عبر تلويث الهواء والماء والتربة، والقضاء على المحيط الحيوي. مما يحتم انتهاج حكامة رشيدة، تقوم على تدبير مستدام يضمن الاستفادة من هذه النفايات، والتخلص منها بطرق آمنة.

3 – طرق التخلص من النفايات الصلبة

ثمة ثلاث طرق رئيسية للتخلص من النفايات الصلبة، تكمن في: الطمر، الحرق، والتدوير.

1.3. الطمر:

الطمر هو الدفن أو الردم Enfouissement؛ ويعتبر من أكثر الطرق شيوعا للتخلص من المخلفات الصلبة، حيث يتم ردمها في حفر واسعة خاصة، تُعرف بالمدافن الصحية أو حفر الردم الصحي. وهي عبارة عن مرادم مرخصة، تحظى بالمراقبة وتمتاز باحترام المعايير المعتمدة؛ من حيث اختيار الموقع، وطريقة الدفن، وتغطية النفايات حسب المعايير العلمية والقانونية. وتتم العملية بإفراغ النفايات في حُفَر معدة خصيصا لهذا الغرض، حيث تُبطَّن بالطين والبلاستيك ضمانا لعدم نفاذ الملوثات التي قد ترشح منها إلى التربة؛ والتي هي عبارة عن سوائل سامة، تُجمَع وتُعالج بمواد كيميائيّة لكيلا تتسرب نحو الأعماق، فتلوِّث مصادر المياه. أما الغازات الناتجة عن تحلل هذه النفايات مثل الميثان، فيتم إطلاقها في الغلاف الجويّ، أو تستغل كغاز حيوي Biogaz. عند امتلاء هذه المرادم الصحية تُغطى بطبقة من الطين، على نحو يسمح بإمكانية تثمينها وتأهيلها؛ وذلك من خلال تحويلها مثلا إلى مساحات خضراء للزينة والنزهة، أو مناطق صالحة للاستجمام والترويح عن النفس.

للإشارة، فقبل تنظيم مواقع الطمر كانت المطارح العشوائية والمدافن السرية منتشرة في كل مكان؛ مما يلحق أضرارا بليغة بالموارد الطبيعية، بما في ذلك تلويث الأراضي الزراعية والغابوية، والأوساط المائية العذبة والمالحة، فضلا عن التأثير على جمالية الفضاءات العامة. مع التذكير، بأن طمر النفايات يحتاج إلى مساحات شاسعة، وإلى معالجتها على نحو دائم للحيلولة دون المساس بتوازنات البيئة.

2.3. الحرق:

يُعرَّف حرق أو ترميد النفايات Incinération بأنه تقنية التخلص من المخلفات الصلبة عن طريق المعالجة الحرارية؛ ويهم المركبات العضوية وغيرها من المواد غير القابلة لإعادة التدوير. وتهدف عملية الحرق، التي تتم داخل أفران خاصة تسمى المَحارِق أو المَرامِد Incinérateurs (الصورة 10)، إلى تحويل النفايات إلى رماد يوجه إلى أسفل المدخنة؛ وأما الغازات المنبعثة والحرارة المتولَّدة، فتتم الاستفادة منهما في توليد الطاقة الكهربائية. علما

أنه بعد تدوير الغازات المنطلقة وتحويلها إلى طاقة، يتم طرحها في الهواء بعد تنقيتها من المواد المُلوِّثة. من هنا، يمكن القول بأن لتقنية الحرق فوائد واضحة في مجال التخلص من النفايات الخطرة؛ خاصة الطبية منها والكيمائية التي تعمل الحرارة العالية على تدمير التأثير الخطير للسموم أو الجراثيم الكامنة فيها.

إلى جانب الترميد المرخص والمنظم، يتم التخلص من المخلفات الصلبة، في كثير من الأحيان، بطريقة عشوائية وغير مرخصة؛ وذلك من خلال حرق النفايات التجارية والصناعية والزراعية من قبل أصحاب المحلات والشركات والمزارع... (الصورة 11)؛ أو عبر إضرام النار في أكوام النفايات المبعثرة أمام المنازل، أو تلك المتراكمة في المكبات المنتشرة هنا وهناك في الأحياء الشعبية، على هوامش الحواضر وفي ربوع القرى والبلدات.



الصورة 10 – المحرق العصري الشهير بڤيينا - النمسا



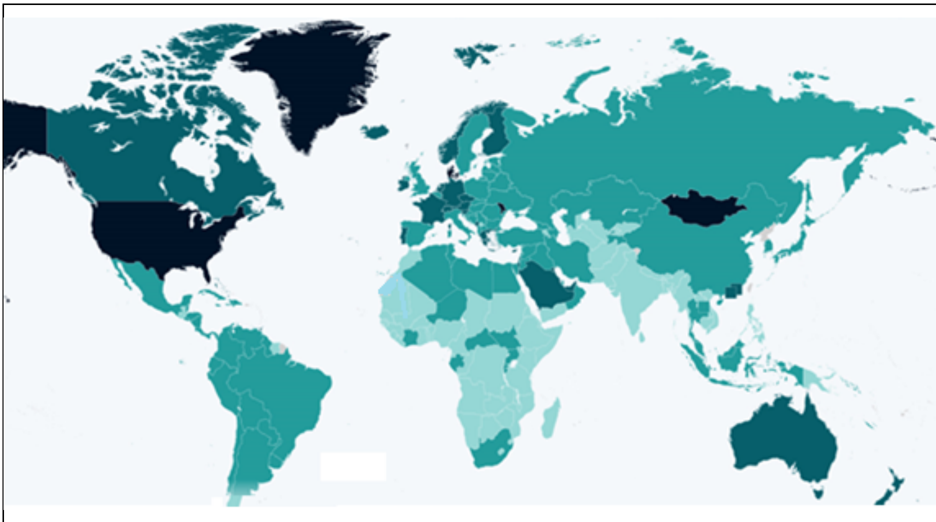
الصورة 11 – الحرق العشوائي للنفايات الصلبة

هكذا إذن، يتضح أن الترميد غير المناسب ينطوي على مخاطر عديدة، لعل أهمها تلويث الهواء بنواتج حرق خامات متعددة، قد تكون منها المنتجات البلاستيكية والمطاطية والأجهزة الكهربائية... أو المواد التي تحتوي على معادن ثقيلة، لا سيما الرصاص والزئبق والكادميوم. مما يؤدي إلى نفث غازات وأبخرة ملوثة في الجو، وإلى انتشار مساحيق سامّة في الوسط الطبيعي والبيئة بشكل عام. هذا، فضلاً عن أن في عملية الترميد هدر للقيمة الاقتصادية لعناصر ومكونات، قد تكون صالحة لإعادة الاستخدام أو إعادة التدوير.

3.3. تثمين النفايات فرصة للتحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري

إن تثمين النفايات هي كل عملية تتعلق بتدوير المخلفات أو إعادة استعمالها، أو استخدامها كمصدر للطاقة، او كسماد عضوي؛ أو كل عملية تهدف إلى الحصول على مواد أولية أو مواد قابلة لإعادة الاستعمال، متأتية من استرداد النفايات؛ وذلك من أجل التقليص أو التخلص من آثارها السيئة على المجال والصحة والبيئة ...إن النموذج الحالي السائد لتدبير النفايات يغلب عليه التخلص وليس التقليص والتثمين؛ علما بأن هذا النموذج يظل مرتبطا بأنماط الاستهلاك غير المستدامة، المبذِّرة للموارد والمسؤولة عن العديد من المشكلات البيئية الراهنة، مثل الاختلال المناخي، والإجهاد المائي، وتآكل التنوع البيولوجي؛ خصوصا في البلدان الصناعية التي تنتج اضعاف مضاعفة من المخلفات سنويا مقارنة بالدول النامية. إذ نلاحظ، مثلا، أن أمريكا الشمالية وأستراليا ودول الاتحاد الأوربي تنتج ما يزيد على خمسة أضعاف حجم النفايات في بلدان القارة الإفريقية، كما هو مبين في الخريطة أسفله (الشكل 1).

الشكل 1 – حجم إنتاج النفايات الصلبة في العالم (كلغ / الفرد / السنة)



أقل من 200 كلغ	200-499 كلغ	500-799 كلغ	600-1.100 كلغ

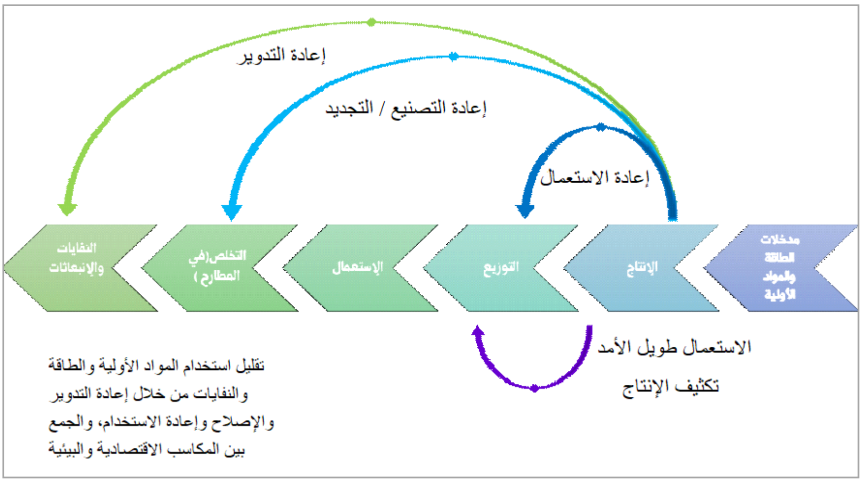
المصدر: البنك العالمي – What A Waste Globl Database 2018

إن اعتماد تثمين النفايات في سياق نهج التدبير المستدام، يقتضي التحول من اقتصاد خطي مستنزف للموارد ومنتج للنفايات، إلى اقتصاد دائري يجعل من تثمين النفايات أحد

مداخل التحول نحو الاقتصاد الأخضر وضمان الاستدامة البيئية. فما المقصود بكلا المفهومين: الاقتصاد الخطي والاقتصاد الدائري؟

في اقتصادنا المعاصر، درج الإنسان على استخلاص الموارد من الأرض، ليصنع منها منتجات كثيرة ومتنوعة، تصبح في النهاية نفايات يتم التخلص منها في المطارح العشوائية أو المراقبة. مما يعني أن تلك المنتجات والمواد، لا تُستخدم بكامل طاقتها في هذا الاقتصاد؛ إذ أنها تتحرك دائمًا في اتجاه واحد، من مواد الخام إلى مجرد نفايات غير ذات جدوى. إنه نظام ملوِّث ومفضٍ، حتما، إلى اختلال النظم الطبيعية؛ وهو مصدر التحديات البيئية العالمية، بما في ذلك تغير المناخ، وتلوث المياه السطحية والجوفية، وتدهور التربة، وفقدان التنوع البيولوجي (العملية خطية). أما في الاقتصاد الدائري، فيتم اعتماد نهج التدبير المندمج للنفايات، من خلال اعتبارها مواد أولية، قابلة لأن تدخل من جديد في سلسلة الإنتاج (العملية دائرية) (الشكل 2).

الشكل 2 – نموذج للاقتصاد الدائري



وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الاقتصاد الدائري مؤهل للإسهام في اقتراح حلول للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، التي أمست تطرحها النفايات الصلبة محليا، وطنيا وعالميا (محاربة أشكال التلوث والحد من غازات الدفيئة، خلق أنشطة مدرة للدخل عبر عمليات التدوير والثمين ...). مع التذكير، بأن الاقتصاد الدائري يتأسس على

مرتكزات ثلاثة هي: القضاء على الهدر والتلوث، وتداول المنتجات والمواد بشكل متجدد، وكذا تجدد الموارد الطبيعية.

من أجل معالجة مشكلة النفايات الصلبة بالمغرب، تم إصدار القانون 28-00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها سنة 2006 ؛ أعقبه وضع برنامج وطني للنفايات المنزلية سنة 2008، استهدف تعميم جمع ومعالجة النفايات المنزلية، وإعادة تأهيل أو إغلاق جميع المطارح العشوائية؛ وكذا التحفيز على فرز وإعادة تدوير وتثمين النفايات ... ومنذ سنة 2019 تمت صياغة استراتيجية وطنية للتدبير المستدام للنفايات المنزلية والصناعية في أفق سنة 2030، قائمة على رؤية شمولية تنشد التحول نحو الاقتصاد الدائري، من خلال تطوير سلاسل تثمين النفايات المُحدِثة للمهن والوظائف الخضراء.

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2022

الخلاصة

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين ظهور نموذج جديد لإدارة النفايات، يقوم على التدبير المستدام للموارد، المتوافق مع نهج الاقتصاد الدائري كبديل للاقتصاد الخطي. وقد عرف انتشارا متزايدا منذ مستهل القرن الواحد والعشرين، وهو يسعى لإبقاء المواد الأولية ضمن حدود الاستخدام الأمثل، في سياق ما بات يعرف بالاقتصاد الأخضر. لقد كان الدافع الأساسي وراء هذا التحول هو التصدي لمعضلة التدبير غير المستدام للنفايات، ومواجهة أنماط الإنتاج والاستهلاك المسرفة (السائدة وسط الأغنياء على الخصوص وفي البلدان الصناعية)، المسؤولة عن مختلف أشكال التلوث، وهدر الموارد، والإجهاد المائي، والتغير المناخي...

إن التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري، هو بمثابة جواب حكيم إزاء الرهانات البيئية الكونية؛ فضلا عن كونه أحد متطلبات التنمية المستدامة، والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. علما بأنه لا يمكن تحقيق ذلك، إلا من خلال التوفر على الأطر المؤسسية الكفؤة، والقوانين التشريعية الفعالة المعمول بها على أرض الواقع؛ علاوة على تأمين مشاركة مجتمعية واسعة، وضمان حكامة جيدة لقطاع النظافة. هذا، مع إيلاء العناية اللازمة

للتنسيق بين جميع المتدخلين، ونشر ثقافة التدبير المستدام، والترويج للاقتصاد الدائري عبر قنوات البحث العلمي والتربية والتواصل.

- **المراجع**

- ازعيتراوي مصطفى وعزيز وعثمان (2020): عشرة عناصر لتدبير النفايات المنزلية والمشابهة بالمغرب. نشر مؤسسة هاينريش بل شتيفتونغ، الرباط - المغرب 2020.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2022): إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في معالجة النفايات المنزلية والمياه العادمة www.cese.ma.

- Coopération allemande (GIZ), Programme CoMun – coopération municipale, Ministère de l'Intérieur, hglvhûMaroc, Expériences pilotes de tri à la source des déchets ménagers et déchets assimilés au Maroc. Bilan, orientations générales et recommandations pratiques. 2015.

- Stratégies nationales de réduction et de valorisation des déchets (SNRVD), 2019. Rapport de synthèse, Secrétariat d'État auprès du Ministère de l'Énergie, des Mines et du Développement Durable, chargé du Développement Durable.

www.ellenmacarthurfoundation.org

مسرد المصطلحات

المصطلح	المقابل الفرنسي	المقابل الإنجليزي
نفايات صلبة	Déchets solides	Solid wastes
نفايات سائلة	Déchets liquides	Liquid wastes
نفايات صناعية	Déchets industriels	Industrial wastes
نفايات مماثلة للنفايات المنزلية	Déchets assimilés aux déchets ménagers	Wastes similar to household wastes

Inert wastes	Déchets inertes	نفايات هامدة
Wastes recovery	Valorisation des déchets	تثمين النفايات
Controlled discharge / Landfill	Décharge contrôlée	مطرح مراقب
Uncontrolled discharge	Décharge non contrôlée	مطرح غير مراقب / عشوائي
Wastes sorting at source	Tri à la source	الفرز عند المصدر
Linear economy	Economie linéaire	الاقتصاد الخطي
Circular economy	Economie circulaire	الاقتصاد الدائري
Green economy	Économie verte	الاقتصاد الأخضر

خلاصة عامة للفصل 11

تتكون البيئة من عناصر طبيعية قِوامها مكونات فيزيائية وكيميائية وبيولوجية مثل الماء والهواء والكائنات الحية، وعناصر مشيدة مثل المنشآت الثقافية والعمرانية التي يؤسسها وينجزها الإنسان؛ وهي تشكل الإطار والوسط والظروف المعيشية للإنسان والمجتمعات. وبعبارة أخرى، تشير البيئة إلى محيطنا المباشر الذي تتعايش فيه جميع المكونات الحية وغير الحية، بما في ذلك الإنسان.

يرتبط الإنسان وظيفيًا ببيئته؛ فالعلاقة بين البيئة والبشر علاقة تفاعل متبادل، لا يمكن فصلها عن بعضها البعض؛ ويفترض أن تقوم على أساس التوازن، إذ في الوقت الذي توفر فيه البيئة الطبيعية للإنسان المأوى، ومصدر تأمين حاجياته، متيحة أسس التنمية البشرية للأجيال الحالية والقادمة، يجدر بالإنسان أن يهتم بالبيئة ويحميها من الدمار، ويحسن إدارة مكوناتها البيئية الطبيعية والمشيدة.

إلا أن الملاحظ أن علاقة المجتمعات البشرية بالبيئة يطبعها صراع دائم، حيث بات الإنسان يؤثر سلبا على توازنها بعدة عوامل :الاكتظاظ السكاني، وأشكال التلوث المختلفة، وحرق الوقود الأحفوري،

واجتثاث الغابات، وإلحاق الضرر بموائل التنوع البيولوجي النباتي والحيواني والجيني، واتباع أنماط انتاج واستهلاك مستنزفة للموارد الطبيعية، واعتماد نماذج تنموية غير رشيدة. وقد أدى كل ذلك إلى التغييرات المناخية، وتآكل التنوع البيولوجي، وتعرية وانجراف التربة، وإهدار وتلويث الموارد الطبيعية الأساسية لاستمرار كل أنواع الحياة والتوازن البيئي على كوكب الأرض. وإجمالا، يمكن حصر هذا التأثير في التالي:

- استغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة لجعل الحياة أسهل، وتوفير مقومات التنمية؛
- توليد الطاقة من المصادر الأحفورية والماء والشمس والريح؛
- تشييد المستوطنات البشرية، والمرافق والتجهيزات والبنيات التحتية، والمشاريع التنموية الترابية، والقيام بمختلف أشكال التهيئة الحضرية والريفية، دون التقيد في معظم الحالات بتقييم وقْع étude d'impact تلك الأنشطة على توازن المنظومات البيئية، واستدامة الموارد الطبيعية؛ وذلك رغم سن القوانين التي تفرض إدماج ابعاد البيئة والاستدامة في تخطيط وتنفيد المشاريع التنموية.

بيد أن هذا الإنسان، الذي قد يؤثر سلبا على عناصر البيئة من خلال مختلف سلوكياته وأنشطته، يمكنه أن يكون عاملا حاسما في المحافظة عليها وتنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة. علما بأن ذلك يتطلب تسلحه بالمعرفة والخبرات الوظيفية، قصد تمكينه، فردا أو جماعة، مواطنا عاديا أو صانع قرار، من المهارات المطلوبة، وأنماط السلوك المرغوبة للتفاعل الإيجابي مع مختلف المنظومات والموارد البيئية.

في هذا السياق، وانسجاما مع التطور الإبستمولوجي لعلم الجغرافيا، وظهور الجغرافيا البيئية كاتجاه علمي حديث يشكل جسرا تكامليا بين الجغرافيا الطبيعية والبشرية، جاء هذا المؤلف التربوي الجغرافي" أساسيات في الجغرافيا البشرية" الذي يتكون من عدة فصول، من بينها فصل الإنسان والبيئة الذي ينقسم إلى سبعة مباحث.

يرمي هذا الفصل إلى تمكين القارئ/الطالب من فهم واستيعاب جملة من المفاهيم والقضايا البيئية؛ في محاولة لتشخيص الوضع الراهن لبعض الرهانات ذات الأولوية؛ ومن ثم الإلمام بمبادئ وتدابير المحافظة على المنظومات البيئية والموارد الطبيعية على المستوي الدولي والوطني والمحلي. ومن بين تلك الرهانات التي تم انتقاؤها وإدراجها في شكل مباحث نذكر: التجمعات البشرية الريفية والحضرية أو ما يعرف (بالمستوطنات البشرية)، المسألة المائية،

التنوع البيولوجي كمورد متجدد، معضلة التغيرات المناخية، وأخيرا مخاطر الكوارث الطبيعية والبشرية وخطر النفايات وسبل معالجتها من خلال الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري الذي تتطلبه التنمية المستدامة عبر تثمين النفايات ووضع أسس الاقتصاد الأخضر.

لقد هدف المبحث الأول إلى تعريف بعض المفاهيم المهيكلة، من قبيل مفهوم البيئة وتطوره في الفكر الجغرافي، المنظومة البيئية، التدهور البيئي، المخاطر البيئية ثم التنمية المستدامة. في حين، خصص المبحث الثاني لموضوع المستوطنات البشرية، مركزا على التجمعات البشرية الحضرية من حيث المفهوم وأبرز المشكلات التي تطالها على الصعيد الكوني والوطني، على غرار مشكلات التلوث والتنقل، والاكتظاظ وانتشار السكن غير اللائق، ومحدودية وسوء توزيع المرافق والتجهيزات الاجتماعية والثقافية والرياضية... وخلص المبحث في الختام إلى اقتراح جملة من التدابير والإجراءات لمواجهة تلك التحديات والعمل على التصدي لها.

أما المبحث الثالث، فقد عالج إشكالية الماء من حيث أهميته اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا؛ علما بأن هذا المورد بات يواجه تحديات جمة؛ لعل أبرزها تناقصه المقلق، واستعمالاته غير الرشيدة للأغراض المنزلية والفلاحية والصناعية والسياحية. كما تطرق إلى التوزيع المجالي غير العادل للمياه، وإشكالية الهدر والتلوث العائدة لجملة من العوامل، أهمها الدينامية الديموغرافية والحضرية المتسارعة، والأنشطة البشرية المبذرة والملوثة، سواء في الحواضر أو الأرياف؛ هذا دون إغفال تداعيات التغير المناخي، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. وقد انتهى المبحث إلى إبراز أهمية الماء في الدراسات الجغرافية، كما عرج على مشكلات الموارد المائية السطحية والجوفية بالمغرب؛ مؤكدا على ضرورة تبني مبادئ التدبير المندمج لهذا المورد الطبيعي الحيوي.

بالنسبة للمبحث الرابع، فقد تطرق لمسألة التغيرات المناخية من خلال عرض بعض مظاهرها، مثل احترار كوكب الأرض، واضطراب التساقطات المطرية، وتنامي الظواهر القصوى من قبيل موجات الجفاف، وظاهرة التصحر، وتردد الفيضانات، وتهديد المناطق الساحلية... وكذا السيناريوهات المحتملة لمواجهة هذه المشكلة في غضون القرن 21. علما بأن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ GIECباتت تشكك في قدرة المجتمع الدولي على حصر زيادة حرارة الأرض إلى ما دون درجة ونصف 1,5°C أو درجتين على أكثر تقدير في أفق

نهاية القرن 21. كما تناول المبحث أيضا تداعيات التغير المناخي على الإنسان وعلى كوكب الأرض على المستويات الدولية والوطنية والمحلية؛ مع استحضار مبادئ العدالة المناخية، والمسؤولية التاريخية المشتركة والمتباينة المتعلقة بالأزمة المناخية. لينتهي المبحث باقتراح جملة من الإجراءات تخص الحد من الاحتباس الحراري؛ خاصة تلك المتعلقة بالتخفيف والتكيف، وربط كل ذلك بأهداف التنمية المستدامة، وكذا التحول نحو الطاقات المتجددة في أفق بلوغ الحياد الكربوني.

فيما يتعلق بالمبحث الخامس" التنوع البيولوجي، مورد طبيعي متعدد الوظائف"، فقد عكف على مقاربة مفهوم وأقسام التنوع البيولوجي، وكذا التوزيع العالمي لهذا المورد الطبيعي؛ فضلا عن الخدمات والفوائد التي يؤمنها للإنسان، مع ضمان التوازن البيئي والتنمية البشرية. مثلما استعرض أسباب تآكل التنوع البيولوجي والتهديدات المتعددة المسؤولة عن ذلك، من قبيل الأنشطة البشرية الجائرة، والتغير المناخي، والخيارات التنموية التي لا تدمج بالقدر الكافي أبعاد الاستدامة، وتقييم الأثر البيئي في مخططاتها ومشاريعها. ثم انتهى المبحث بتوضيح طرق صون التنوع البيولوجي، من خلال إبراز أهمية" الحلول القائمة على الطبيعة" Solutions basées sur la nature، وارتباطها بمبادئ التدبير المستدام والحكامة الرشيدة لهذا المورد البيئي الحيوي.

بخصوص المبحث السادس، فقد تم تكريسه لمحور" الإنسان في مواجهة مخاطر الكوارث"؛ سواء منها مخاطر الكوارث الطبيعية، أو تلك التي يكون الإنسان سببا في وقوعها، مع تحديد أسبابها ومسبباتها. وفي هذا الإطار، فقد تم التطرق لبعض أنواع مخاطر الكوارث وتوزيعها الجغرافي؛ علاوة على آثارها الضارة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا، دون إغفال التعرض لمسالة مخاطر الكوارث بالمغرب. ثم انتهى هذا المبحث بتوضيح أساليب تدبير مخاطر الكوارث والحد منها، واعتماد سياسات وبرامج عمل تقوم على الوقاية والإنذار المبكر، ونشر ثقافة المشاركة المجتمعية والاستعداد لمخاطر الكوارث، لجعل المجتمعات البشرية أكثر مقاومة وصمودا. وذلك، انسجاما مع الجهود والمبادرات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة، كإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية باريس حول مكافحة التغير المناخي؛ واستجابة كذلك لتنبيهات العلماء والخبراء في هذا الشأن، مثل أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

أما بالنسبة للمبحث السابع والأخير، فقد خُصص لإشكالية النفايات الصلبة من حيث مفهومها وتصنيفاتها والأسباب المسؤولة عنها، وكذا الأضرار المترتبة عنها بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة. ليخلص إلى استعراض سبل التدبير المستدام للنفايات الصلبة، وربط كل ذلك بمراجعة أساليب الاستهلاك والإنتاج التي تميز المجتمعات المعاصرة، وكذا بالتقليل من انتاج النفايات ونشر ثقافة إعادة تدويرها وتثمينها وفق مبادئ ومتطلبات التحول نحو الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر.

الفصل 12:

"الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية "

كرزازي موسى[1]–المالكي موسى[2]-

قاسم النعايمي[3]- محمد جمال الدين[4].

مقدمة عامة

نسعى في هذه المقدمة إلى تقريب الطلبة والباحثين والقراء من مفاهيم "الجغرافية السياسية" و"الجيوبولتيك" و"الجيواستراتيجية"، وما يرتبط بها من تعاريف ومصطلحات مهيكلة، مع التركيز على أهمية معالجة هذه التخصصات كأحد فروع الجغرافيا البشرية التي بقيت على الهامش في اهتمامات الجغرافيين المغاربة؛ علما بأنها تهتم بقضايا المجتمع الدولي والوطني في صيرورتها التاريخية والراهنية، السياسية والاقتصادية والأمنية، باعتبارها مادة حيوية تشخص واقع الصراعات السياسية والاقتصادية على مراكز النفوذ بين القوى العظمى، مما يتسبب في خلق بؤر للتوترات حول الحدود والمضايق والمواقع الاستراتيجية ومواطن الثروات؛ حيث يحاول كل طرف بسط نفوذه وهيمنته عليها والاستفادة منها. فالجغرافيا السياسية تبحث في سلطة الدول لمراقبة مجالها، وفي طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية (الحرب الباردة، التعايش السلمي والتفاهم الدولي لحل المشاكل والنزاعات بالطرق السلمية).

فحسب المفكر الجغرافي الألماني راتزل « Friedrich Ratzel » (1844-1904) إن الجغرافيا السياسية، تبحث وتدرس تدخل سلطة الدول في تشكيل الأرض والعلاقات السياسية بين الفاعلين.

وتظل الصراعات حول المجال والأرض ومواردها مستمرة في الزمان والمكان منذ القدم إلى يومنا هذا. وقد تشتعل بسببها حروب لأمد طويل، كما حدث في الحربين العالميتين

[1] أستاذ التعليم العالى فخري؛ جامعة محمد الخامس-الرباط
[2] أستاذ محاضر مؤهل؛ جامعة محمد الخامس-الرباط
[3] أستاذ التعليم العالى؛ مركز التوجيه والتخطيط بالرباط
[4] أستاذ التعليم العالي؛ جامعة محمد الخامس-الرباط

الأولى والثانية، والحروب التي نشبت بين الدول المجاورة حول الحدود، وآخرها الحرب الأوكرانية الروسية المشتعلة إلى اليوم (يونيه 2025)، والتي توجد من ورائها أمريكا والحلف الأطلسي ودول الإتحاد الأوروبي، مقابل قوى مضادة لها في طريق التكتل. وتتمخض عن هذه الصراعات تغيرات تمس الدول وحدودها، وحتى وجودها الذي قد يؤدي أحيانا إلى اختفائها. هذه الصراعات والتحولات والتغيرات المستمرة تتطلب دراسة أسبابها ونتائجها لاستخلاص الدروس والعبر، وفتح الآفاق، عبر حل المشاكل والنزاعات بالطرق السلمية، كما تدعو إلى ذلك المنظمات الدولية. ويعتبر أرسطو أول جغرافي-سياسي في بلاد الإغريق اهتم بنموذج الدولة المعتمدة على عوامل طبيعية كالمناخ والأرض والعلاقة بين السكان والأرض (Knox, P-L. ; Marston, S-A., 2013)، وتلاه أفلاطون وهيرودوت، وغيرهم من المفكرين في العصر الوسيط والحديث والمعاصر، الذين تناولوا جوانب من هذه المواضيع والإشكاليات حول الدولة والحدود، والديمقراطية، وقدموا نظريات ونماذج (عبد الرحمان إبن خلدون). وكان أول من ابتكر مصطلح "الجيوبولتيك" عالم السياسة السويدي رودولف كيلين Rudolf Kjellén سنة 1992؛ علما بأن الفكر الجيوبولتيكي ظهر في نهاية القرن 19. ولكن منظوره ارتبط بالنزعة الامبريالية التوسعية في شقيها الاستعماري والنازي. وقد وظف الفكر الاستعماري عددا من الجغرافيين عن طريق الكشوفات الجغرافية كأدوات لخدمة أهدافه التوسعية؛ حيث دون هؤلاء الرحالة المستكشفون عبر رحلاتهم الاستكشافية عبر الطرق والمسالك، حيث سجلوا أنماط عيش السكان، ووضعوا خرائط لمختلف الظواهر الطبيعية والبشرية، مما سهل احتلال البلدان المختلفة. وأسست بعض الدول مراكز لهذه الغاية، مما يبرر التمييز بين تخصص "الجغرافيا السياسية" "كعلم، سليم حذر وأمين"، و"الجيوبولتيك" الموجه نحو التخطيط للتوسع على أراضي الغير (كلاوس دودز، 2010، ج1.). ويعود الفضل للجغرافي الفرنسي إيف لاكوست[5] في انتقاد الجغرافيين الذين كانوا يشتغلون لفائدة رجال السياسة لوضع خرائط الحرب. ويعتبر هذا الباحث، "الجغرافيا" تخصصا للتعرف على التباينات المجالية، لمعالجة أوضاع الإنسان وقضايا البيئة وتحليل بؤر التوترات والنزاعات، دون أن ينفي في نفس الوقت أنها توظف أيضا في الحرب.

---

5) إيف لأكوست، من مواليد فاس 1929، فرنسى الجنسية، جغرافى متخصص فى الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك. ومن أشهر كتبه (La géographie ça sert d'abord à faire la guerre, 1976)

نستعرض، فيما يلي، **الأهداف الأساسية لهذا الفصل**:

- التعرف على الأسس النظرية والمفاهيم المهيكلة للجغرافيا السياسية، الإستراتيجية، العسكرية والاقتصادية؛
- إبراز الروابط بين الجغرافيا السياسية والقرارات السياسية للدول، والقضايا الحساسة للنظام العالمي؛
- رصد وتحليل جذور الصراع بين القوى العظمى على مناطق النفوذ الإستراتيجية؛
- تشخيص الدوافع المحفزة للسيطرة على المواقع الإستراتيجية، كالمضايق والممرات المائية ومصادر الطاقة والمعادن والمواد الغذائية؛
- التعرف على أبرز المنظمات والمجموعات الاقتصادية والأقطاب الإعلامية الفاعلة والمؤثرة في صناعة الأحداث الدولية؛
- إبراز انعكاسات التوسع الاستعماري والحروب العالمية والحرب الباردة على النظام العالمي؛
- تحليل آثار وتداعيات النزاعات الحدودية والإرهاب العابر للقارات على استقرار وتنمية الدول؛
- تحديد مخاطر التوترات وفرص السلام في بعض مناطق العالم؛
- استشراف ملامح النظام العالمي الجديد وأدوار الذكاء الاصطناعي والأشكال الجديدة للصراع (الحروب الاقتصادية، الحروب السيبرانية، الحروب الإعلامية، الحروب الهجينة).

انطلاقا من الأهداف المسطرة أعلاه وعلى أساسها، **سنعالج المحاور التالية**:

المحور الأول، مدخل للتعريف بالنظريات والمفاهيم والمصطلحات المهيكلة للجغرافيا السياسية، الجيوبوليتيك والجيواستراتيجية؛

المحـور الثـاني: قضايا الجغرافيا السياسية والمجتمع الدولي؛

المحور الثالث: بؤرالتوتر العالمي والتطورات الجيواستراتيجية منذ مطلع الألفية الثالثة، بالتركيز على بعض القضايا الشائكة، خاصة في الشرق الأوسط ودول

الساحل كبؤر للتوتر والصراع المركب بين عدة قوى إقليمية ودولية؛ وتقديم نموذج من الصراع والتوتر الإقليمي بشمال إفريقيا بين "المغرب والجزائر خلال نصف قرن؛ وإمكانية تجاوزه"؛

المحــور الرابع: آفاق وملامح النظام العالمي الجديد. مع خاتمة عامة للفصل.

1. المفاهيم المهيكلة للجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية

سجلت الجغرافيا السياسية والمفاهيم المتفرعة عنها، عودة قوية للساحة الدولية على المستويات السياسية والاقتصادية والأكاديمية. وساهم في ذلك، احتدام صراع وتنافس القوى الكبرى الدولية والإقليمية على مناطق النفوذ والموارد، وتشكيل المحاور وتزايد الاصطفاف والتحالفات. وتأثرت الجامعات المغربية، وأساسا شعبها بكليات الآداب والحقوق، بفتح تخصصات تهتم بهذا الفرع على مستوى الإجازة والماستر.

يعتبر مفهوم الجغرافيا السياسية وليدا للتفاعل بين الجغرافيا والتاريخ والسياسة الدولية؛ ويشكل ميدان تقاطع بين العديد من التخصصات. وتمتد جذور هذا المفهوم إلى فترة قيام الإمبرطوريات القديمة ورغبتها في التوسع والتمدد. حيث ارتبط بإشكالية رسم الحدود، لاسيما بالدول الحديثة، سواء كانت طبيعية أو بشرية أو وحدات جغرافية متكاملة ومتمايزة. وقد التقط الإرهاصات الأولى حول الجغرافيا السياسية مفكروا العصر الحديث، ومنهم جان جاك روسو ومونتسكيو وهوبز وغيرهم من الكتاب الذين احتوت أعمالهم على إشارات وملاحظات تندرج في موضوع الجغرافيا السياسية، رغم عدم تناولهم الموضوع كفرع قائم بذاته (يسرى الجوهري، 1993، ص.27).

كما طرح أرسطو، العديد من الأفكار حول التفاعل بين سكان الدولة وإقليمها، كالعلاقة بين السكان والمساحة، ومدى تأثير ذلك على حيوية الدولة وقوتها، والاعتبارات التي تراعى عند اختيار العواصم. وتناول أفلاطون 428-347 ق م (في كتابه عن الجمهورية) بعض الموضوعات التي ترتبط بالجغرافيا السياسية؛ حيث كان يرى أن المدينة-الدولة، هي الشكل المناسب للسكان؛ مشيرا إلى أن نشأة الدولة ووحدتها تتحقق من خلال ترابط سكانها وتجمعهم. وظهرت أفكار وكتابات عند أغسطس (63 ق.م - 14م) وعند سترابو(64ق.م -23م)، حيث أشار في كتابه "الجغرافية" إلى أن الحكومة

المركزية القوية، تعني حاكما قويا، وامبراطورية قوية مزدهرة. ومن آرائه أن إيطاليا بسبب موقعها المتميز ومناخها الملائم ومواردها المتعددة تعد مكانا طبيعيا ملائما لقيام دولة قوية. ومن أبرز المفكرين العرب، نذكر ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد؛ 732هـ - 808هـ؛ 1332م -1406م) الذي يعتبر الرائد الأول في مجال الكتابة في موضوعات الجغرافية السياسية." (محمد عبد السلام، 2020، ص.6).

لكن كان علينا انتظار مجيء الألماني فردريك راتزل لنشاهد ولادة علم الجغرافيا السياسية "Political Geography" كفرع مستقل بذاته، بعد أن نشر، كتابه الشهير حول الجغرافيا السياسية Politische Geographie سنة 1897م. وتميز الضابط العسكري والعالم الجغرافي، كارل هاوشوفر، بإنتاجه الغزير في ميدان الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، حيث ركز على أهمية المواقع الجغرافية والبحث عن الموارد الطبيعية في تحديد القوة والنفوذ السياسي للدول.

وحسب الموسوعة السياسية (Political-encyclopedia.org)، يُعتَبر عالم الجغرافيا والسياسة البريطاني هالفورد جون ماكندر - Halford John Mackinder أَوَّلْ من وضع نَسَقاً تصورياً للتفكير في العالم كوحدة سياسية واحدة قابلة للتحكم، حيث تُعد نظرية قلب العالم/الأرض التي جاء بها في مقال له تحت عنوان"محور الارتكاز الجغرافي في تعاليم التاريخ سنة 1904 - The Geographical Pivot of History"، أَوَّلْ نظرية عامة في الاستراتيجية العامة والقوى العالمية. فقد قَدَّمَ ماكندر مفهوم قلب العالم - HeartLand ليُفسر للإمبراطورية البريطانية الحاجة إلى معالجة التوسع الروسي باتجاه الخليج الفارسي، في وقت كانت روسيا تعزز بقوة، نظام القوة البرية، في مقابل القوة البحرية التي كانت تمثلها الإمبراطورية البريطانية (Knox, P-L. ; Marston, S-A., 2013, p. 323).

في المحصلة، تعرف الجغرافيا السياسية، بكونها "تخصصا يحاول تفسير تكوين حركة القوى السياسية في المجال". بما يضعه تخصصا أكاديميا محضا، يعالج مواضيع مثل السلطات المحلية، العواصم، الحدود ومناطق التخوم، الأقليات الإثنية، الحدود اللغوية، المياه الإقليمية، الفيدرالية، الجغرافيا الانتخابية (André Louis SANGUIN, 1992, p.43).

وقد أضحى مصطلح الجيوبوليتيك، يزاحم بشكل واضح استعمالات الجغرافيا السياسية ويعوضه تدريجيا على منابر ووسائل الإعلام والتحاليل السياسية. ومن الناحية الأكاديمية يرتسم نوع من الغموض، فيما إذا كان مصطلح الجيوبوليتيك مرادفا للجغرافيا السياسية أم يتقاطع معها أو يشكل جزءا منها. ولذلك يعتبر تحديد "الجيوبوليتيك" أكثر صعوبة (محمد رياض، 2014)، لأنه يقوم برسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائد من الاستراتيجية العسكرية، مما يسمح بترديد مصطلح القوة البرية أو البحرية أو الجوية. وبما أن الجيوبوليتيكيا في أساسها خطة للمستقبل السياسي لإقليم أو قارة أو العالم، فإنها أقل موضوعية من الجغرافيا السياسية، لكنها ضرورة متلازمة مع الفكر السياسي في عصر القوميات والاستراتيجيات العسكرية للسيطرة على العالم أو جزء منه. وبرغم قدم الفكر الجيوبوليتيكي وتلازمه مع السياسات الإمبراطورية المختلفة في الماضي، إلا أنه أصبح أكثر تكاملا كموضوع للدراسة منذ القرن الماضي. وهو في الحقيقة يشبه الخطط الاقتصادية أو العمرانية في الوقت الحاضر، وذلك من أجل معرفة المكان الذي تحتله عالميا دولة ما، والدور الذي يمكن أن تؤديه، ومن أجل مواجهة هذه الخطط بالقبول أو الرفض. ولا شك في أن تطور الفكر الجيوبوليتيكي وضرورته المعاصرة مرتبط باقتراب العالم من بعضه، نتيجة التسهيلات التي حدثت في وسائل النقل والاتصال الفكري والإعلامي والتشابك الاقتصادي. فإذا كانت الجغرافيا السياسية تصف وتستنتج عوامل القوة والضعف كما هي في الحاضر، فالجيوبوليتيك تمثل ضمير الدولة وطموحها، واحتياجاتها ومصالحها في المستقبل، وكيفية حمايتها والمحافظة عليها؛ فهي بالتالي مفتاح السياسية القومية (جاسم سلطان، 2013).

الجغرافيا الإستراتيجية/الجيواستراتيجيا. توحي الجغرافيا الإستراتيجية بنزعة عسكرية. فالإستراتيجيون يستعملون عبارة "مسرح العمليات"، للوصف الدقيق للمجال الذي تدور فيه المواجهة العسكرية، والوسط الذي يتم فيه تنفيذ تكتيك معين. ويميزون بين الإستراتيجية التي تعنى بالمشاكل العسكرية على سلم صغير (المقياس العالمي أو القاري)، وبين التكتيك الذي يركز على السلم الكبير (المحلي)؛ حيث أن التكتيك هو تطبيق الإستراتيجية على المستوى المحلي (Stéphane Rosière, 2001). فيما يستعمل

محللون آخرون (Hervé Couteau)"الجيواستراتيجية"، لتقييم القدرات الإجمالية لدولة أو منطقة.

يعتبر المجال حسب نفس التحليل، كمسرح ورهان "للجيواستراتيجية"، التي تفهم بكونها "كتحليل لعلاقات القوة" في المجالات الجغرافية الكبرى. إن المواجهة والتنافس بين الفاعلين، يمكن أن تمتد لوسائل غير عسكرية (التنافس والحرب الاقتصادية). وتقدم أحيانا بكونها استراتيجية موحدة (البر، والبحر والجو). وفي جميع الأحوال يتم التفكير فيها على المستوى العالمي (Stéphane Rosière, 2001, op. cit., p. 40-41). ويمكن اعتبار الجيواستراتيجيا، نوعا من السياسة الخارجية التي تحددها أساساً عوامل جغرافية (Cabral Abel Couto, 1988).

ويمكننا أن نفهم من مختلف هذه التعاريف، بأن الجيواستراتيجية تعكس استراتيجيات ومخططات وتحركات القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وروسيا...)، لبسط نفوذها العسكري والسياسي والاقتصادي، على المناطق ذات الأهمية القصوى لمصالحها، أو للحد من نفوذ خصومها.

إن العلاقة بين الجغرافيا والعمليات العسكرية شديدة الإرتباط، حيث لعبت العوامل الجغرافية على الدوام، دورا حاسما في وضع وتنفيد الخطط العسكرية ونجاح الجيوش في تحقيق أهدافها (المواقع شديدة التحصين، والمواقع المعروفة بعدوانية مناخها والموانع المائية "الأنهار والبحيرات"). حيث تعثرت حملة نابوليون العسكرية وبعده هتلر أمام الظروف المناخية القاسية لروسيا، خاصة خلال فصل الشتاء، مثلا، رغم عمقها الإستراتيجي ومقاومة قواتها وسكانها المستميته.

ورغم التقدم التكنولوجي الكبير وتطور وسائل القتال الحديثة، الذي قلص من حجم "الحتمية الطبيعية"، كالسفن الحربية والطائرات المقاتلة والصواريخ بعيدة المدى، ونظم الاتصال وتدفق المعلومات المباشرة عبر صور الأقمار الإصطناعية، فلا زالت معارك الألفية الثالثة، تخضع لتأثيرات طبيعة الميدان نذكر منها حرب المدن في العراق وسوريا وفي غزة، حرب الجبال في أفغانستان، الموانع المائية في الحرب الروسية الأوكرانية، مقاومة محمد بن عبد الكريم الخطابي بجبال الريف وموحا احموا الزياني بالأطلس المتوسط وأيت عطا بصاغرو؛ بالإضافة إلى ما تحتاجه الجيوش من حاضنة شعبية ومن

التزود المستمر بالمؤن والمعلومات الإستخباراتية الدقيقة، والموارد الجغرافية الضرورية لاستقلالية القطاع الصناعي الدفاعي ومصادر الطاقة، مما يعطي بعدا آخر للعلاقة الوطيدة بين الجغرافيا ووظيفتها العسكرية.

المؤطر رقم 1: الجغرافيا العسكرية من خلال الحرب الروسية الأوكرانية

تكشف خريطة توسع المعارك العسكرية، تركيز القوات الروسية المهاجمة، على الجنوب الأوكراني وشرق أوكرانيا، أولا لفصل "كييف"، عن البحر الأسود وعن بحر آزوف الذي تحول إلى شبه بحيرة روسية، وذلك لمحاصرة وتطويق البلاد، ومنع الإمدادات العسكرية البحرية المحتملة من جهة، ومن جهة ثانية الحصار الاقتصادي بواسطة إغلاق المنافذ والسيطرة على الموانئ الأوكرانية، بما في ذلك التحكم في تصدير الحبوب والمواد الغذائية. بل تجد العوامل التاريخية والحسابات السياسية والإثنية والأمنية، أهدافا رسمتها روسيا الإتحادية، على خرائطها العسكرية. ومن جهتها حاولت أوكرانيا استهداف الجسور الإستراتيجية الرابطة بين روسيا والقرم (جسر كيرتش)، وبين هذه الجزيرة ومقاطعة خيرسون الأوكرانية (جسر تشونغارسكي) في محاولة لقطع أو إعاقة خطوط الإمداد الروسية.

بينما تبادل الطرفان اتهامات تخريب سد نوفا كاخوفكا، الذي تسبب في إغراق مساحات شاسعة وترحيل سكانها وتخريب المزارع على جانبي نهر دنيبرو جنوب أوكرانيا، وهو مانع مائي استراتيجي لكونه يوفر الماء لمحطة زابوروجيا النووية ويزود شبه جزيرة القرم بالمياه. بينما قد يفهم هذا الإجراء، على كونه محاولة لعرقلة ما سمي بالهجوم المضاد الأوكراني. وفي المقابل، استغلت روسيا المعطيات الجغرافية البشرية والإثنية، من خلال الأغلبية الناطقة باللغة الروسية والقومية الروسية في تبرير السيطرة على جزيرة القرم، وعلى الأقاليم الجنوبية الأوكرانية ذات الميول الإنفصالية ("جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك بإقليم الدونباس"). بينما وظفت أوكرانيا حدودها الغربية المشتركة مع بولونيا لتلقي الدعم العسكري والإمدادات بلدان حلف الناتو.

تحليل موسى المالكي، غشت 2023

الجغرافيا الاقتصادية: يقوم الاقتصاد على الموارد الطاقية والمعدنية والثروات الطبيعية. كما يحتاج لليد العاملة ولسوق استهلاكية، ولوسائل النقل والمواصلات والولوج إلى الأسواق الداخلية والدولية، فيلعب الموقع الجغرافي دورا إيجابيا أو العكس؛

وهي اعتبارات تجعل الجغرافيا متداخلة جدا مع الاقتصاد، من حيث وفرة الموارد أو ندرتها، وأهمية الموقع أو هامشيته، والثقل الديمغرافي للسكان وبنيتهم العمرية، ومستواهم التعليمي، وكذا طبيعة النظام السياسي. وتتناول الجغرافيا الاقتصادية توزيع أشكال الانشطة الاقتصادية وترتيبها المكاني على سطح الأرض، ومن تأثيرات نابعة عن جغرافية الأرض والناس، قد تصل إلى درجة التحكم في أشكال الإنتاج والاستهلاك، نتيجة لخلفيات حضارية وتكنولوجية (كوثر عبد الرسول، 2013، ص.10). (راجع فصل الجغرافيا الاقتصادية).

تعرف **"القوة الناعمة"** للدول بكونها القوة القادرة على التأثير داخليا وخارجيا باستعمال الطرق الناعمة، مثل السياسة والاقتصاد والديبلوماسية والرياضة والثقافة والفن. وهي نقيض القوة الصلبة التي تعتمد القوة العسكرية والتهديد وفرض العقوبات. وقد كان جوزيف ناي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد الأمريكية، السباق لتناول هذا المفهوم في أعماله (Joseph S. Nye, 2003).

المؤطر رقم 2: تصاعد القوة الناعمة المغربية بشمال إفريقيا والمتوسط

يواصل المغرب تقدمه في ميدان تطوير قوته الناعمة، بفضل مجموعة من المقومات الجغرافية التي يتمتع بها، كموقعه الجغرافي الجيواستراتيجي بشمال غرب إفريقيا، والمطل على أوروبا والبحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق. وتعززها المقومات التاريخية للدولة المغربية وجذورها وعلاقاتها الإفريقية من خلال الزوايا والمساجد والتأطير الديني (تكوين الأئمة الأفارقة). كما شكلت العودة القوية للمغرب إلى الاتحاد الإفريقي، مناسبة لاستعادة جسور التعاون جنوب – جنوب وتوظيف الإشعاع الثقافي لخدمة تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية. في هذا الإطار، تمثل الجالية المغربية المقيمة بالخارج، قوة ناعمة وامتدادا استراتيجيا للمغرب، داخل البلدان التي يقيمون بها، ويلعبون أدوارا مهمة في الترافع عن المصالح الاقتصادية والسياسية للبلاد، من خلال الانخراط القوي والمؤثر في صفوف المجتمع المدني، والاندماج ضمن مجموعات التأثير والمنابر الإعلامية لتلك البلدان. وقد حملت المشاركة المغربية الناجحة في كأس العالم لكرة القدم المنظم بقطر سنة 2022، مكاسب جيواستراتيجية جمة تجاوزت الشق الرياضي، لتشمل الأبعاد الثقافية والحضارية والفنية والسياسية، مقدمة بذلك صورة مشرقة ومشرفة للمغرب والمغاربة، ومعززة القوة الناعمة المتصاعدة للبلاد ولمكانتها الاقتصادية والدولية. وهو ما شجع المغرب، على الترشيح

والفوز للتنظيم المشترك مع جيرانه إسبانيا والبرتغال لتظاهرة كأس العالم لكرة القدم سنة 2030، وكذا الفوز قبل ذلك كبلد لتنظيم بطولة كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم 2025.

(تعقيب ونقد موسى المالكي، 2023)

يعني **النظام السياسي**، وفق الموسوعة البريطانية الأكاديمية (britannica.com) ، مجموعة المؤسسات القانونية الرسمية التي تشكل "حكومة" أو "دولة"، والترتيبات القانونية أو الدستورية للأنظمة السياسية المتقدمة. و يشمل المصطلح في مفهومه الأوسع، الأشكال الفعلية والمحددة للسلوك السياسي، ليس فقط التنظيم القانوني للدولة، ولكن أيضًا كيفية اشتغال الدولة. إضافة إلى أهمية العمليات الاجتماعية السياسية غير الرسمية. وحسب نفس المصدر، تعتبر الدولة القومية أهم نوع من الأنظمة السياسية، بحيث ينقسم العالم إلى 190 دولة، تمارس حكوماتها الوطنية السيادة "السلطة العليا"، وتسعى إلى إجبار مواطنيها على طاعة إرادتها. تشير حقيقة التنظيم السياسي في العالم إلى التمييز المستخدم في القسم التالي بين الأنظمة السياسية فوق الوطنية (الإمبراطوريات، رابطة الدول، الإتحادات) والوطنية (الدولة القومية) ودون الوطنية (التنظيمات القبلية، المجتمعات الريفية، حكومات المدن والمناطق). ويتم التمييز بين أنظمة الحكم، بين الأنظمة الملكية والجمهورية. ومن حيث تمرير السلطة يتم التمييز أيضا بين الديمقراطيات (الانتقال السلمي للسلطة بواسطة الانتخابات)، وبين الديكتاتوريات التي تتميز باستخدام العنف والانقلابات العسكرية في تملك السلطة (أنظمة عسكرية).

والدولة كيفما كانت تحظى بالسيادة إقليمياً، وتُحكم باسم مجتمع من المواطنين الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم أمة. وتنبع شرعية حكم الدولة القومية على إقليم وقاطنيه، من حق مجموعة قومية أساسية داخل الدولة (والتي قد تشمل جميع مواطنيها أو بعضهم فقط) في تقرير المصير. يرى أعضاء المجموعة الوطنية الأساسية مجال الدولة وطنهم. وعليه، فإنهم يطالبون الجماعات الأخرى، داخل وخارج الدولة باحترامها (britannica.com). وتورد الموسوعة السياسية (political-encyclopedia.org)، تعريف المفكر الألماني ماكس فيبر - Max Weber الذي عرَّف الدولة بأنها منظمة سياسية إلزامية، تحكمها حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة، في إطار محدد

من الأراضي. كما عرَّفت موسوعة لاروس - Larousse الفرنسية الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة". في حين رأى العديد من فقهاء القانون الدستوري أن الدولة: "كياناً إقليمياً يمتلك السيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه".

بينما توصف الأمة بكونها، عبارة عن بناء جماعي يعتمد على الحقائق التاريخية التي يتم اختيارها وترتيبها لمنحها المعنى وتأسيس فكرة المصير المشترك للمجتمع، من خلال الجمع بين مجموعات سكانية قد تكون متباينة بنسب متفاوتة. فمفهوم الأمة، هنا أكثر من مجرد افتراض، بل إجراء وأداة توظف من قبل الدولة. ويلعب دوره على مدى فترة طويلة لتشكيل العناصر المكونة للشعور القومي (الضرائب، الجيش، العدالة، اللغة والمدرسة) والإنتماء لمنطقة جغرافية معينة. وفي حالة القوميين بدون دولة، تقوم الحركة أو الحزب المعني، ببناء هذه العناصر نفسها: العلم، والتعليم (حتى السري)، اللغة، ورسم الخرائط، والسرد التاريخي. من وجهة نظرأولئك الذين يلتزمون بهذا التمثل، بأنها حقيقة، يستعد البعض منهم للموت أو القتل باسمها (Barbara LOYER, 2019 , p.49).

هناك عناصر مشتركة بين الدولة والأمة والوطن. ويقدم مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مرادفات لكلمة الوطن في لغات مختلفة. فكلمة patris الإغريقية، والتي تعني بلد الآباء، هي أصل كلمة patrie بالفرنسية التي تحمل المعنى نفسه، ومرادفاتها في الألمانية vaterland أو father land وbirthplace في الإنجليزية (harmoon.org). وهكذا، "يمثل الوطن المكان الذي يولد ويقيم فيه الإنسان مع جماعة من الناس يربطه بهم التاريخ والحدود الجغرافية والمصالح المشتركة. والشعور بالانتماء إلى المكان أمر فطري؛ ولكن لا يدعم هذا الانتماء ويعززه إلا الشعور بأن هذا الكيان يحمي الإنسان. ويسهل عليه أمور حياته. ويكفل له حقوقه في مقابل ما يلزمه نحوه من واجبات. وتلك المزايا التي يتميز بها ويراها بشكل محسوس في كل مكان على أرض وطنه لا يمكن أن يمنحها له كيان آخر (جنان التميمي، 2017) ".

إن مفهوم السيادة مطروح بقوة عند تحليل الخطاب السياسي المغربي، حيث "أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية، وغيرها، .... لذا، نشدد على

ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد"[6].

وتعتبر الحكومة المغربية الحالية، بأن رهانها اليوم هو تقوية السيادة الوطنية في المجالات الحيوية وضمان الأمن المائي والغذائي والأمن الطاقي والدوائي، وتقليص التبعية للأسواق الخارجية وإعطاء الأفضلية الوطنية للمقاولات المغربية[7].

وتعتبر موسوعة المعرفة (marefa.org) ، بأن السيادة هي وصف جوهري يلحق بسلطة الدولة. فالدولة ذات سلطة سيادية، وهي التي تحتكر السيطرة السياسية على إقليم معين. كما تحتكر، بالتبعية لذلك، وسائل هذه السيطرة، وفي مقدَّمتها الإكراه المشروع. ويجمع الفقهاء على أن السيادة هي التي تميز الدولة عن غيرها من الأشخاص المعنوية العامة، وفي مقدمتها وحدات الإدارة المحلية. وهي تعني الصلاحيات التي تمارسها كحماية الحدود والحفاظ على الأمن، وغير ذلك. ويعتبر مبدأ سيادة الدول من المصطلحات المهمة في القانون الدولي العام، وفي علم السياسة. وإذا كان هذا المفهوم عريقًا في القدم، كما تشير إلى ذلك مؤلفات فلاسفة اليونان، فإنه ظل غامضًا، قبل أن يتطور بتطور التاريخ والحضارات والعلوم. وإذا كانت السيادة مطلقة فيما مضى، فإنها في العصر الحديث – بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية- أصبحت مقيدة نسبياً (محمد صالح عبد الله باسردة ، 2003-04-19).

وبارتباط بالسيادة تُعَرَّفْ المواطنة (political-encyclopedia.org) ، بشكل عام، على أنَّها المكان الذي يستقر فيه الفرد بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها، ويكون مشاركاً في الحكم، ويخضع للقوانين الصادرة عنها، دون أي تّمييز على أساس اللون أو اللغة. وكباقي المواطنين يتمتع بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة الّتي ينتمي إليها، بما تُشعره بالانتماء إليها. ويترتب على المواطنة الديمقراطيّة

مقتطف من خطاب الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية 6.الحادية عشرة، 08 أكتوبر 2021

7.فقرة مقتطفة من حصيلة السنة الأولى للحكومة، 28 أكتوبر 2022، 144 صفحة.

أنواع رئيسيّة من الحقوق والحريات الّتي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين، كالحقوق المدنيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة الخ...

وتعتبر الموسوعة البريطانية (britannica.com) ، المواطنة، بمثابة العلاقة بين الفرد والدولة التي يدين لها بالولاء، وبالتالي فمن واجبها حمايته. المواطنة تعني وضع الحرية مع المسؤوليات المصاحبة. يتمتع المواطنون بحقوق وواجبات ومسؤوليات معينة يتم رفضها أو توسيعها جزئيًا فقط للأجانب وغيرهم من غير المواطنين المقيمين في بلد ما. بشكل عام، الحقوق السياسية الكاملة، بما في ذلك الحق في التصويت وتقلد المناصب العامة. وتستند إلى الجنسية، المسؤوليات المعتادة للمواطنة، وهي الولاء والضرائب والخدمة العسكرية. المواطنة هي أكثر أشكال الجنسية امتيازًا. يشير هذا المصطلح الأوسع إلى العلاقات المختلفة بين الفرد والدولة التي لا تمنح بالضرورة حقوقًا سياسية، ولكنها تنطوي على امتيازات أخرى، لا سيما الحماية في الخارج. إنه المصطلح المستخدم في القانون الدولي للإشارة إلى جميع الأشخاص الذين يحق للدولة حمايتهم. تستخدم الجنسية أيضًا للدلالة على العلاقة بحالة الكيانات غير الأفراد؛ الشركات والسفن والطائرات، على سبيل المثال، تمتلك جنسية. وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أنَّ المواطنة هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، بحيث لا تُميز بين المواطن والجنسية.

2: الجغرافية السياسية من خلال التطورات الجيوستراتيجية وعواقبها

2-1. الصراع الدولي من أجل السيطرة على الممرات المائية الدولية والتحكم في الثراوات الطبيعية

تتعدد الروابط بين العوامل الجغرافية والقرارات السياسية للدول، وفي مقدمتها، أهمية موقعها الجغرافي، حيث يتيح لها هذا الأخير فرص التأثير ويمكنها من أن تلعب دورا دوليا قويا وفاعلا، أو يفرض عليها قيودا صارمة في سياستها الخارجية وفي تحالفاتها ومواقفها الإقليمية، وأيضا على مستوى هيكلة جيوشها وخططها الدفاعية (برية، بحرية، جوية، مركبة، ...).

ونميز في المقام الأول، بين الدول التي تتوفر على واجهة بحرية، تتيح لها سلاسة وسهولة في التبادل التجاري معتمدة على موانئها، دون حاجة إلى استئذان أو ترخيص أو قيود من دول أخرى. كما يتيح لها التحكم في الممرات المائية الدولية، ويعطيها نفوذا ويوفر لها عائدات معتبرة، من بينها ما تتيحه قناة السويس لمصر من موارد مالية كمعبر للسفن. مثله في ذلك كمثل مضيق البوسفور شمال غرب تركيا، بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، مضييق الدردنيل. ويعتبر بذلك متنفسا ومنفذا لروسيا نحو المياه الدافئة، مما منحه أهمية خلال الحرب الروسية الأوكرانية الحالية. ويكتسي مضيق هرمز الذي تشرف عليه إيران، أهمية قصوى بالنسبة للبلدان المصدرة للبترول والغاز (إيران، العراق، ودول الخليج). ولعل السيطرة على مضيق باب المندب كان من بين أسباب العملية العسكرية التي شنتها السعودية ضد اليمن بهدف القضاء على مليشيا الحوثيين الموالية لطهران. بينما توجد مجموعة بلدان داخلية من مختلف القارات محرومة من واجهة بحرية، منها النيجر وأوزبكستان والنمسا وبوليفيا. وعلى مستوى جيواقتصادي سياسي آخر، تتحكم بلدان عالية الأحواض على منابع الأنهار الكبرى مما يقوى نفوذها، سياسيا ويمنحها منافع اقتصادية كدول المنبع. فإثيوبيا استخدمت سد النهضة بمنبع النيل كورقة ضغط، تضررت منها دول سافلة حوض النيل وخاصة السودان ومصر. ونفس الشيء بالنسبة لسد أتاتورك الذي أقامته تركيا على نهر الفرات، الذي يشكل ورقة ضغط على دول الجوار والمصب (سوريا والعراق).

2-2. التوسع الاستعماري وتداعياته الخطيرة على السلم العالمي

تعرف الموسوعة السياسية (political-encyclopedia.org) الإمبريالية بكونها "سياسة دولة ودعوة لبسط السلطة والهيمنة عن طريق الاستحواذ المباشر على الأراضي، أو بفرض السيطرة السياسية والاقتصادية على مناطق أخرى". ولأنها تنطوي دائما على استخدام القوة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية، أو باستخدام الدهاء، فقد اعتبرت الإمبريالية في كثير من الأحيان مدانة من الناحية الأخلاقية". ويذهب كل من جون أ.هوبسون وفلاديمير لينين، في نفس الإتجاه؛ فالأول أصدر كتابا حول «الإمبريالية» Imperialism سنة 1902؛ "إذ وصفها بأنها سياسة التوسع التي جاءت نتيجة البحث عن أسواق جديدة وفرص استثمار عبر البحار. وهي سياسة تناسب أقلية من ذوي الامتيازات

والمصالح المادية. وشعار «تحقيق الأمن والسلام والازدهار النسبي» والتشديد على «الجانب الإنساني والحضاري في تمدين أجناس الدنيا»، هي مسوّغات وشعارات، لن تستطع إخفاء مطامع الاستعمار الخاصة"(marefa.org). واعتبر فلاديمير لينين، في كتابه الصادر سنة 1916 "الإمبريالية"، بمثابة أعلى مراحل الرأسمالية، حيث تناول فيه قضايا الاحتكار وتمركز الإنتاج، وأدوار البنوك، والرأسمال المالي، مما أدى إلى اقتسام العالم بين اتحادات الرأسماليين وبين الدول الكبرى، وانتقدهما كعملتين لوجه واحد. ولذا فقد عانت العديد من الدول خلال القرنين التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، من ويلاتها، ومهدت مجموعة من المعاهدات والمؤتمرات الدولية، لحملة استعمار "دول الجنوب".

وحسب الموسوعة السياسية السالفة الذكر، فبحلول أواخر القرن الخامس عشر، بدأت ملامح التواجد الأوروبي، متمثلة في الكشوفات الجغرافية ووصول البرتغاليين إلى منطقة رأس الرجاء الصالح سنة 1487. وفي ثمانينات القرن التاسع عشر زاد الاهتمام الأوروبي بأفريقيا بشكل كبير، خاصة مع اكتشاف هنري مورتون ستانلي لحوض نهر الكونغو (1874-1877) والذي أزال الجزء الأخير من الأرض المجهولة من خرائط القارة. وفي ظل أطماع ملك بلجيكا ليوبولد الثاني وباقي الدول الأوروبية الأخرى خاصة بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، البرتغال، إسبانيا بدأ عهد ما يعرف بالتدافع على إفريقيا Scramble for Africa. وسيحول مؤتمر برلين المنعقد من 15 نوفمبر 1884 إلى 26 فبراير 1885 بألمانيا، هذه الأفكار والإرهاصات إلى خطط توسعية منظمة على حساب القارة الإفريقية[8]. وقد جاء البيان الختامي لمؤتمر برلين الثاني في 38 مادة، تضمنت إقرار كل دولة أوروبية على ما هو خاضع لها من مستعمرات في إفريقيا، كانت قد سيطرت عليها قبل انعقاد المؤتمر. كما أقر هذا الأخير أن أي دولة أوروبية لها الأولوية في استباحة أي منطقة إفريقية كان لها أو لشركاتها التجارية أو لبعثات كنائسها التبشيرية، نفوذ عليها من قبل. وهكذا صارت سبع دول أوروبية، وهي: بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، والبرتغال، وإسبانيا، وبلجيكا، تسيطر على أكثر من 93% من الأراضي الإفريقية، وفي مقدمتها دول شمال إفريقيا (الجزائر سنة 1830، تونس سنة 1881، المغرب 1912)، (أحمد الظرافي، 2019).

8 شاركت في المؤتمر 13 دولة أوروبية هي: ألمانيا، وفرنسا، وإنجلترا، والنمسا، والمجر، وبلجيكا، والدنمارك، والسويد، والنرويج، وإسبانيا، وهولندا، وإيطاليا، والبرتغال. كما حضرته الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب، والدولة العثمانية، ك (ديكور) لإضفاء الطابع الدولي عليه.

ولم تسلم بلدان الهلال الخصيب بدورها (سوريا والعراق)، من نتائج تسويات مماثلة، كتلك التي أفرزتها اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916 بين فرنسا والمملكة المتحدة والإمبراطورية الروسية آنذاك، لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا، وتقسيم إرث الدولة العثمانية "الرجل المريض"، بما في ذلك فلسطين والأردن ولبنان.

اندلعت **الحربان العالميتان الأولى والثانية**، خلال النصف الأول من القرن العشرين، مخلفتان آثارا مدمرة، ومتسببة في مقتل وتشريد عشرات ملايين المدنيين والجنود. وفي **رسم الخريطة السياسية العالمية المعاصرة** بمداد السلاح والدماء، وإطلاق عنان السباق الصناعي والتكنولوجي لخدمة المجهود الحربي (حرب الأساطيل، الحرب الجوية، حرب الحركة والخنادق)، واحتدام الصراع الإيديولوجي والثقافي والعرقي. تسبب تنامي القوة الألمانية، في تصاعد الصراع الجيوسياسي بين القوى الأوروبية النافذة، وفي تهديد المصالح الإستراتيجية لكل من فرنسا وبريطانيا (التنافس العسكري والتجاري والاستعماري). وخلف انهيار الإمبراطورية العثمانية وفقدان سيطرتها على منطقة البلقان فراغا في السلطة، وتركت النمسا - المجر مباشرة في مواجهة العداء الروسي والخطر الصربي على وحدتها الداخلية (نيل م. هايمان، 2002 بتصرف).

وقد امتدت **الحرب العالمية الأولى**[9] بين عامي 1914 و1918. وشهدت لأول مرة استعمال الأسلحة الكيميائية والقصف الجوي للمدنيين. وشكلت بداية لما سمي "بالعالم الجديد" ونهاية الأرستقراطيات والملكيات، حيث أسقطت السلالات الحاكمة وتم تغيير الخارطة السياسية لأوروبا (الحسينى معدي، 2011). ويقر أستاذ التاريخ في جامعة سان ديغو (نيل م. هايمان، 2002)، بصعوبة تقدير عدد المصابين العسكريين. وحسب الأرقام القياسية الألمانية بلغت زهاء 4.3 مليون عسكري. وسجلت خسائر بشرية في فرنسا وابريطانيا، عكس الولايات المتحدة البعيدة عن ميدان الحرب التي لم تتجاوز 190 ألف جندي، (روبرت والن، 1984/ ليونارد سميث، 1994 / إدوارد م. كوفمان، 1968). لقد خلفت الحرب العالمية الأولى (Nadège Mougel, 2011)، نحو 40 مليون من الضحايا العسكريين والمدنيين، من بينهم 20 مليون قتيل. ومن الناحية السياسية، تسببت "الحرب العظمى"، في تفكك إمبراطوريات النمسا – المجر وألمانيا التي أقتطعت منها أراض

9 انخرطت فيها كل من النمسا - المجر وصربيا وروسيا وبولندا ولتوانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ومناطق أخرى بالشرق الأوسط وآسيا الصغرى.

الألزاس واللورين لفائدة فرنسا، وفي ظهور دول جديدة مثل يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وفلندا واستونيا وليتوانيا ولاتفيا. واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أكبر الفائزين من الناحية الاقتصادية نتيجة خسائر الاقتصاد الأوروبي.

وفتح التقهقر العثماني، الباب واسعا أمام الأطماع البريطانية والفرنسية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أصبحت الظروف مثالية للسيطرة على البلدان العربية (الانتداب البريطاني، الاستعمار الفرنسي والإيطالي والإسباني)، وأفضى "وعد بلفور" 1917، إلى زرع وطن قومي لليهود في فلسطين من قبل البريطانيين. إن المفارقة الكبرى، تمثلت في كون المعاهدة التي أنهت الحرب العالمية الأولى (معاهدة فرساي بداية سنة 2019)، هي الدافع الرئيسي لاندلاع الحرب العالمية الثانية، نظرا لتحميلها فاتورة الحرب لألمانيا التي اعتبرتها مهينة ومفروضة، وفصل المجر (هنغاريا) عن النمسا.

وقد امتدت الحرب العالمية الثانية من فاتح شتنبر 1939 في أوروبا إلى الثاني من شتنبر 1945، بمشاركة قوات مسلحة من حوالي 70 دولة، وحشد لها أزيد من 100 مليون جندي لخوض معارك جوية وبحرية وبرية على جبهات متعددة وممتدة من أوروبا إلى آسيا وإفريقيا. وقد بلغ عدد ضحاياها بين 51 و70 مليون قتيل عسكري ومدني (الحسينى معدي، 2011، بتصرف). وتصاعدت مؤشرات الحرب بشكل بارز مع انسحاب كل من ألمانيا واليابان من "عصبة الأمم"، والهوة الإيديولوجية بين "الأنظمة الديمقراطية" تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بمعية هولندا وبلجيكا والسويد وتشيكوسلوفاكيا، و"الأنظمة الشمولية والفاشية والنازية" التي تتزعمها كل من اليابان في آسيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا في أوروبا. ولم تكن الحرب العالمية الثانية في الأصل، إلا رغبة من القوى المنهزمة (ألمانيا) أو المتضررة من نتائج الحرب العالمية الأولى (إيطاليا) في "رد الاعتبار" لها. فيما أسهمت الطموحات التوسعية لبعض الأنظمة الشمولية (اليابان) في توسيع الرقعة الجغرافية لهذه الحرب الكونية.

إن الحرب العالمية الثانية، لم تكن مجرد مواجهة بين الديمقراطية ضد الفاشية، وإنما مواجهة بين القوى الرئيسية لتقاسم العالم. سعت الإمبريالية الألمانية إلى غزو أوروبا وهزم الإتحاد السوفياتي بغرض تأمين قاعدة اقتصادية تمكنها من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية. في حين بحثت اليابان عن توسيع إمبراطوريتها في الشرق

بواسطة استغلال موارد الصين وجنوب آسيا. أما بريطانيا العظمى وفرنسا، فقد كانت تتوفر كل منهما على إمبراطورية تسهر على حمايتها. (Richard Stock, 2015)

ويعتبر باحثون كثر أن الحرب العالمية الثانية ابنة شرعية للحرب العالمية الأولى، وأنها نتيجة طبيعية لتسويات ما بعد الأولى التي غيرت رسم خريطة العالم وخاصة أوروبا. ويعددون جملة من الأسباب أهمها تضمين معاهدة فرساي سنة 1919 بنودا عقابية لألمانيا، خسرت بموجبها جزءا من مساحتها ومن سكانها، ومن إنتاجها الزراعي وصناعتها وإنتاجها من خام الحديد. كما ألزمتها بدفع تعويضات كبيرة للحلفاء، وحدت من قدراتها وإمكاناتها العسكرية بنصها على ألا يزيد الجيش الألماني على مائة ألف جندي (موسوعة الجزيرة، 2023).

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية مروعة ودراماتيكية نتيجة إلقاء القنبلتين النوويتين على مدينتي هيروشيما ونكازاكي اليابانيتين. وتركت أوروبا مدمرة بشريا واقتصاديا. تسببت حرب المدن والقصف الجوي الكثيف في تحويل البنايات إلى أطلال، والمصانع إلى رماد. وفقد الكثير من قواها العاملة والمحاربة مما أفضى إلى مشاكل ديموغرافية لم تنته بعد.

خضعت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، إلى استقطاب ثنائي قوي، بين نفوذ العملاق الروسي الذي احتل العاصمة الألمانية برلين، والنفوذ الأمريكي، حيث خرجت الولايات المتحدة الأمريكية رابحة من هذه الحرب بأقل الخسائر وأكبر المكاسب، كقوة عالمية اقتصادية وسياسية وعسكرية. ونجحت في الحفاظ على تربعها على رأس النظام الدولي إلى غاية يومنا هذا (2025)، بينما دفعت روسيا ثمنا بشريا باهضا قصد تحقيق الإنتصار على النازية، قبل أن تفقد سطوتها مع انهيار جدار برلين وسقوط الإتحاد السوفياتي سنة 1991. بفعل البيروقراطية وتعدد القوميات وضعف اقتصادها نظرا للميزانية الثقيلة المخصصة لنفقات التسلح.

وتمخضت الحرب العالمية الثانية أيضا، على منظومة من المؤسسات الدولية، تتقدمها منظمة الأمم المتحدة وهياكلها (الجمعية العامة، مجلس الأمن، الكتابة العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة العدل الدولية)، منحت فيها الدول المنتصرة سيطرة مطلقة، وأدوارا شكلية لبقية الأمم. ولتعزيز وتحصين سيطرة المنتصرين، تأسست منظمات

دولية متخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي. كما برزت حركات تحررية لمقاومة الاستعمار في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا. فتحررت عدة بلدان منها بلدان شمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا (الهند، فتنام، الصين..). وانخرطت مجموعة منها في حركة عدم الانحياز، والتي كانت تمثل ما سمي ب"العالم الثالث"، لتخلق التوازن الدولي عبر الاحتفاظ باستقلاليتها عن المعسكرين الشرقي (الاشتراكي) والغربي (الرأسمالي). ومن الشخصيات التي برزت في حركات التحرر محمد بن عبد الكريم الخطابي بالمغرب وهو شي منيه بالفيتنام. ومن مؤسسي حركة عدم الانحياز (1شتنبر 1955 ببلغراد) جواهر لال نيهرو وجوزيف بروز تيتو، جمال عبد الناصر.

3-2 الحرب الباردة: صراع ثنائي القطبية من أجل تقاسم مناطق النفوذ

كما أسهمت نتائج الحرب العالمية الأولى في شرارة اندلاع الحرب العالمية الثانية، فإن هذه الأخيرة، تسببت في اندلاع "الحرب الباردة"، بين المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي، والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وسعت كلتا القوتين إلى توسيع نصيبها من مناطق النفوذ عبر العالم. فاندلع سباق تسلح خطير. وأعلنت روسيا "السوفياتية" عن تجربتها الناجحة لقنبلتها النووية سنة 1949، مستعينة بما غنمته من وثائق وتقنيات واكتشافات نووية وأسر علماء ألمانيين.

وقد تسببت تخوفات كل طرف وغياب الثقة المتبادلة، في احتدام سباق التسلح، سواء تعلق الأمر بالأسلحة التقليدية، أو النووية أو الإستراتيجية، كأسلحة الدمار الشامل والصواريخ العابرة للقارات والأقمار الإصطناعية. وتنامت أنشطة التجسس في محاولة لاختراق صفوف الطرف الآخر وأنظمته.

لقد كان النعت الذي أطلقه الزعيم البريطاني ونستون تشرتشل "الستار الحديدي" سنة 1946، توصيفا دقيقا للشرخ العميق الذي أحدثته نتائج الحرب العالمية الثانية، والذي تحول فيما بعد لسلسلة من الجدران والأسوار وأبراج المراقبة، وحقول الألغام وانتشار القناصة والدوريات والتحصينات العسكرية، للفصل بين شرق الجدار (أوروبا

الشرقية والإتحاد السوفياتي) وبين غربه (أوروبا الغربية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، في محاولة من المعسكرين لقطع جميع سبل التواصل بينهما.

امتدت الأزمات الخطيرة بين القوتين المتصارعتين، منذ حصار برلين (1948-1949) لقطع الإمدادات عن القسم الغربي، مما دفع الحلفاء إلى فك الحصار عبر إحداث جسر جوي لتزويد السكان بالمواد الغذائية والاحتياجات الأساسية. واندلعت حرب كوريا سنة 1955 لتنتهي بتقسيم البلاد إلى دولتين «كوريا الشمالية» و«كوريا الجنوبية»، ليستمر الصراع بينهما إلى اليوم (2025)، وحرب فيتنام التي انهزمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وأزمة كوبا سنة 1962 التي سبقتها محاولة فاشلة للإطاحة بالرئيس الكوبي آنذاك فيديل كاسترو (عملية خليج الخنازير). وحرب أفغانستان التي خسرها الاتحاد السوفياتي (1979-1989).

هذه الأزمات الكبرى أوصلت العالم إلى صراعات إيديولوجية بين المعسكرين الشيوعي والغربي وإلى «اللايقين»، مما دفع المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تقوية النظام الرأسمالي المبني على حرية الملكية الخاصة وتحرير المبادلات التجارية و«تشجيع» الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

بلغت المواجهة المفتوحة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي أوجها في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ريغان، الذي أطلق مبادرة الدفاع الإستراتيجي "حرب النجوم"، والتي لوح ترامب بعد توليته الثانية رآسة الولايات المتحدة الأمريكية، بإحياء هذا البرنامج، الذي انتقدته الصين (2025). وكثف برامج دعم وتمويل المتمردين المناهضين للشيوعية في كل من أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية. ومع وصول ميخائيل غورباتشوف إلى هرم السلطة، واجه أزمة اقتصادية خانقة وأوضاعا اجتماعية متدهورة نتيجة ضخامة النفقات المخصصة لسباق التسلح وتمويل الحركات اليسارية الثورية، مما اضطر معه إلى الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية وتطبيق مجموعة من الإصلاحات (إعادة الإصلاح أو البريسترويكا : الشفافية "glasnost" و إعادة البناء "Perestoika") وتداعيات السياسة الجديدة التي جاءت متأخرة وانتهت بالفشل، وبانهيار الاتحاد السوفياتي بعد سقوط جدار برلين.

دخل العالم بعدها ضمن نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، التي سيطرت على أعالي المحيطات، وعلى مناطق إنتاج النفط بعد حرب الخليج الثانية، وانتشار قواعدها العسكرية بدول الخليج. واعتبرت "بمثابة شرطي العالم"، فاستخدمت عدة أوراق لإخضاع الأنظمة المخالفة لتوجهاتها بواسطة العقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية وحقوق الإنسان. وعملت على تطويق القوى المنافسة بتوسيع تحالفاتها الدولية ضد كل من العملاق الصيني وروسيا الاتحادية، وريثة الإتحاد السوفياتي.

3: بؤر التوتر العالمي والتطورات الجيواستراتيجية منذ مطلع الألفية الثالثة

1.3 الشرق الأوسط برميل بارود، في مرحلة انتقالية وتحول مستمر

- **صراع محتد ومستمر في الشرق الأوسط حول فلسطين وتداعياته على بلدان المنطقة.**

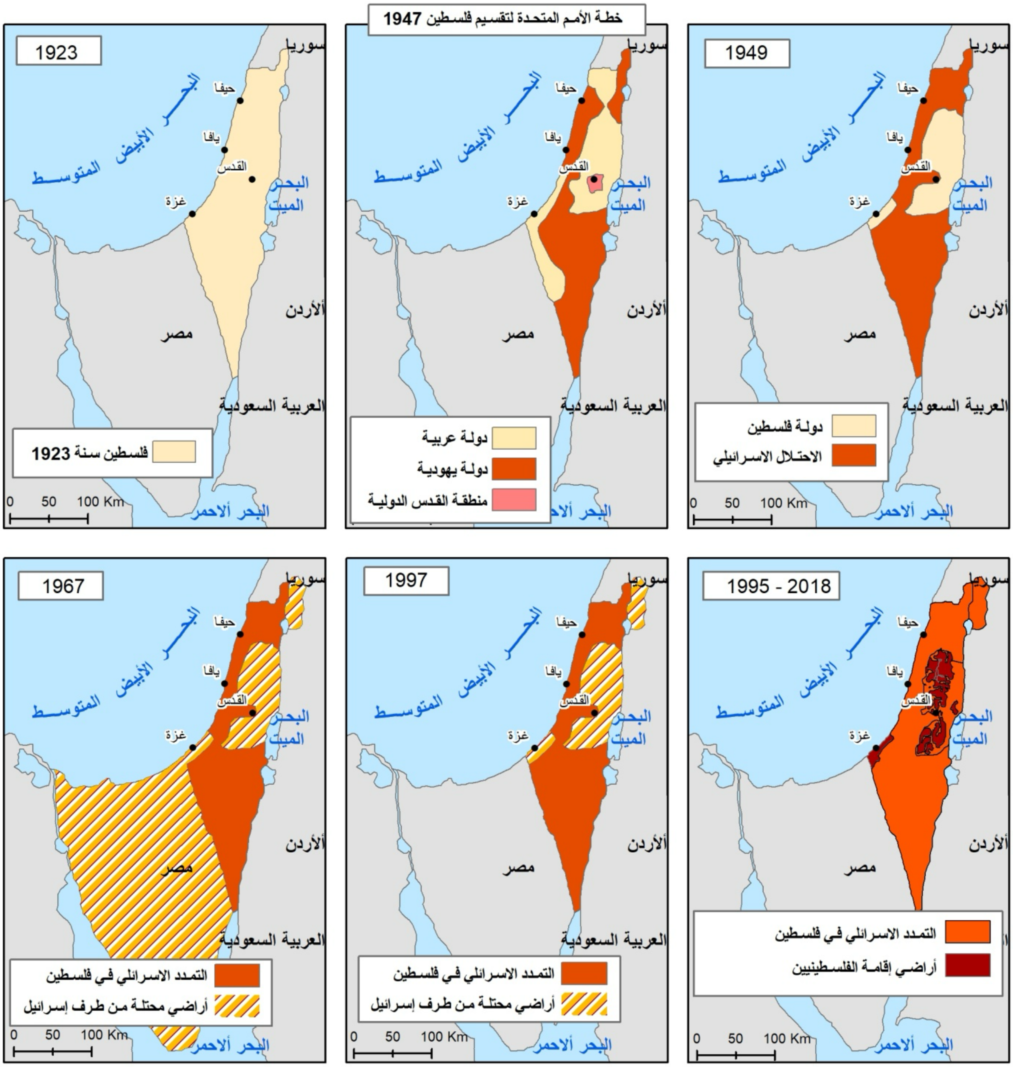
احتد الصراع منذ نهاية القرن 19 بين الفلسطينيين والاسرائليين على حيز ضيق بفلسطين، وانعكس على كل بلدان الشرق الأوسط، وأساسا البلدان العربية المجاورة (سوريا، لبنان، مصر، الأردن، العراق..) وبعض البلدان الإسلامية (إيران، تركيا). واستمر التوتر الشديد حول الأماكن المقدسة الإسلامية ورموزها الدينية بمدينة القدس، حيث يقع المسجد الأقصى الشريف وقبة الصخرة وبيت المقدس بالنسبة للمسلمين، وكنيسة القيامة بالنسبة للمسيحيين، وحائط المبكى بالنسبة لليهود. وتسبب ذلك في عدة اصطدامات واحتكاكات. احتد هذا الصراع منذ تنظيم أول مؤتمر صهيوني سنة 1897 الذي تمخض عنه تأسيس "المنظمة الصهيونية العالمية". وكان من نتائجها تصريح وعد بلفور سنة 1917 الذي يعد اليهود بوطن لهم. وانطلاقا من أفكار هذه الحركة الاستعمارية أصبح اعتقاد عدد من اليهود، بأن أرض فلسطين هي أرضهم، وقد أخذت منهم، ولذا من الواجب عليهم طرد من عليها والاستيلاء عليها كاملة. هذه الفكرة الصهيونية الاستعمارية القديمة، صرح بها عدد من وزراء الحكومة المتطرفة الإسرائيلية (سنة 2023) التي لا تعترف بحل الدولتين، ولا بقيام دولة فلسطينية كما تم الاتفاق

عليه سابقا (اتفاقية أوسلو..). وهذا ما يزيد الاحتقان على الأرض. مما ينبئ باستمرار الصراع، وفشل كل محاولات التطبيع مع الشعوب والبلدان العربية، بعد مآسي الشعب الفلسطيني في قطاع غزة التي اعتبرت مقبرة لسكانها بعد ازيد من 22 شهرا من الغارات والاجتياح البري للقطاع من قبل جيش الاحتلال في ظل حكومة ناتنياهو الأكثر تطرفا وبدعم أمريكي وغربي (من 07-10- 2023 إلى اليوم : 19-08-2025).

خضعت أرض فلسطين للانتداب البريطاني في فترة "عصبة الأمم"، سنة 1923. وبعد ذلك عرفت حدودها عدة تحولات وتغيرات نتيجة صراعات بين اليهود ومن ورائهم الحركة الصهيونية وامتداداتها الاستعمارية التوسعية من جهة، وبين الفلسطينيين والبلدان العربية من جهة أخرى، وما تمخض عنها من حروب ومآسي مستمرة إلى اليوم. فكان التقسيم الأممي لفلسطين بين اليهود والفلسطينيين سنة 1947، والذي رفض من قبل الطرفين المتنازعين. ثم حصل تقسيم كأمر واقع على الأرض بقوة السلاح، بعد حرب 1948 وقيام دولة إسرائيل (يوم النكبة)، وانبثاق وضع جديد زاد المنطقة تأزما وتوترا خاصة بعد حرب الستة أيام المندلعة يوم 5 يونيو 1967 والتي تمخض عنها احتلال إسرائيل لأراضي جديدة، منها الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السورية وسيناء. وبعد اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر في عهد الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر (1973- 1974)، أعيدت بموجبها منطقة سيناء لمصر، بينما ظلت الأراضي الأخرى العربية والفلسطينية خاضعة للاحتلال الإسرائيلي إلى اليوم 2025 (شكل1).

ويظل الصراع محتدما، بين شعب فلسطيني متشبث بأرضه وحقوقه، ويدافع عنها بكل الأشكال السلمية من "الانتفاضات المتكررة"، والمقاومة العسكرية في غزة والضفة الغربية منذ عقود، رغم عدم تكافؤ القوة بين شعب فلسطيني أعزل يقاوم، ومحتل إسرائيلي مدجج بأحدث الأسلحة الفتاكة، لا يراعي حقوق الإنسان ولا تطبيق قرارات مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، أصبحت سياسة الاستيطان والمراقبة المفروضة على أي تحرك فلسطيني في الضفة الغربية.

شكل (1): خريطة تطورحدود فلسطين خلال 100 عام: 1923-2023 (توسع الاحتلال الاسرائيلي في أرض فلسطين وبلدان عربية مجاورة)

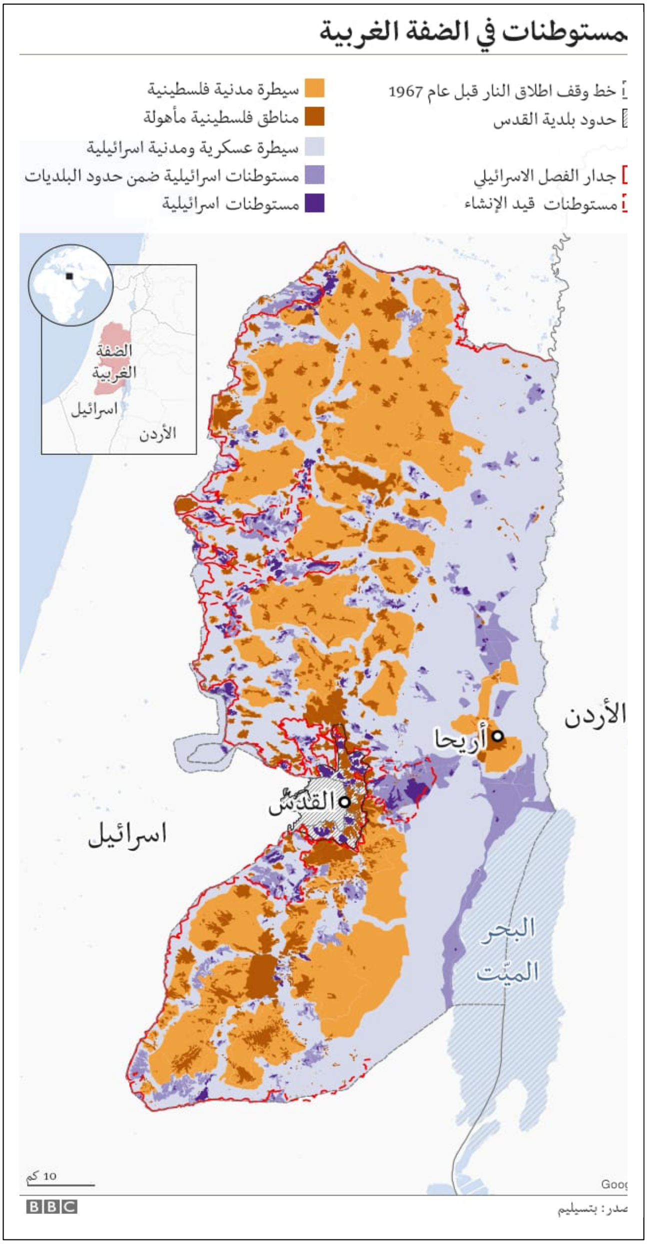


Paul. Knox & Sallie A. Marston, 2007, 2013 , Le Monde diplomatique ,n°157 ,Février-mars 2018

(المصدر: بتصرف وتحيين من مؤلفي الفصل)

وقد أضحى قطاع غزة واقعا لا يطاق، ينجم عنه ضحايا يوميا في صفوف الفلسطينيين، الذين تستبيح اسرائيل دمهم ومنازلهم، لأنها تعتبرهم "إرهابيين" في قاموسها السياسي الذي تستعمله لتبرير سياستها أمام دول العالم، وخاصة بعد بناء الجدار الإسمنتي العازل. ويحدث هذا مع استمرار سياسة إقامة المستوطنات بالضفة الغربية، رغم أنها خرق لقرارات مجلس الأمن، وقرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى حل الدولتين. فمراقبة واحتلال إسرائيل لكل التراب الفلسطيني أصبح شاملا على الأرض والبحر والجو (شكل2).

شكل (2): وضعية فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي (المستوطنات في الضفة الغربية)



المصدر: خريطة المستوطنات في الصفة الغربية 30 يناير 2020 BBC. Google.com/search ?q

ويجد هذا الكيان "تشجيعا مباشرا وقويا" من القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة (منع إدانة الجرائم الصهيونية في مجلس الأمن)، ومن يحوم حولها ويتبع سياستها. ولعل الانقسامات والتناحرات بين البلدان العربية، والاضطرابات الداخلية داخل عدة بلدان، وكذا صعوبة التفاهم بين الفصائل والمنظمات الفلسطينية وخاصة الخلافات بين منظمة فتح وحماس وعدم توصلهما إلى التوافق عمليا على الأرض بتكوين حكومة وبرلمان موحد، كلها عوامل ساهمت في تهميش القضية الفلسطينية، وهو ما ساعد إسرائيل في هذه الظروف الموسومة بالضعف العربي وهشاشة عدة أنظمة عربية، من تسريع سياسة التطبيع مع عدة دول عربية. في هذا الصدد فقد كشفت الحكومة اليمينية المتطرفة الحالية (2023) نيتها، صراحة بإلغاء حل الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية، رغم تنديد بلدان العالم والأمم المتحدة بهذه السياسية المنافية لقرارات مجلس الأمن الدولي وقرارات الأمم المتحدة. كما أعلنت إسرائيل منذ مطلع الثمانينيات رسميا، ضمها أراضي عربية "هضاب الجولان السورية" ضمن حدود دولة إسرائيل. ويبدو أن الإدارة الأميركية في عهد بايدن، (2021-2024)، حاولت ظاهريا ودبلوماسيا، العودة إلى المواقف السابقة لحل الدولتين، مع إيقاف الاستيطان. لكن مع عودة الرئيس ترامب، أصبح الاحتلال الإسرائيلي واقعا مدعما من أمريكا عسكريا وديبلوماسيا.

2.3 - معركة "طوفان الأقصى" 7 أكتوبر 2023 يعيد القضية الفلسطينية إلى الواجهة.

أمام الانحباس الدبلوماسي واليأس الفلسطيني في تحقيق حل الدولتين التي لا يعترف بها اليمين المتطرف، بما فيهم وزراء في حكومة ناتانياهو، وشعور الفلسطينيين بتجاهل العالم لقضيتهم، نفذت حركة حماس ما سمته معركة "طوفان الأقصى" يوم 7 أكتوبر 2023، ضد إسرائيل حيث أغرقتها "كتائب القسام" (الجناح العسكري لحركة حماس) بوابل من الصواريخ. واخترقت مليشيات تابعة لها الجدار الفاصل بينها وبين المستوطنات المحيطة بهوامش قطاع غزة. وقتلت مئات الإسرائيليين في المستوطنات (1400 شخص)، وأسرت ضباطا وجنودا كرهائن. واعتبر هذا الهجوم المباغث الأول من نوعه بعد حرب أكتوبر 1973 (منذ نصف قرن)، في تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائلي، الذي نفذ بدقة فائقة وأسفرت عنه خسائر كبيرة، أربكت الحكومة اليمينية الإسرائيلية المتشددة.

وأسقطت هذه المعركة المفاجئة كل حساباتها، التي كانت تعول على سياسة التطبيع مع معظم الدول العربية، في تجاهل دائم لقرارات مجلس الأمن وأساسا حل الدولتين على حدود ما قبل 5 يونيه 1967. وأعقب هذا الهجوم الفلسطيني انتقام شرس من جيش الاحتلال الإسرائيلي، في اليوم التالي لمعركة "طوفان الأقصى"، بتدمير وتخريب مدن قطاع غزة وضرب كل القطاعات الحيوية بها، وهدم المنازل والمدارس والمستشفيات، والمساجد والكنائس، مع ارتفاع عدد القتلى والجرحى في صفوف الفلسطينيين والصحفيين وموظفي التنظيمات التابعة للأمم المتحدة. ووفق التقرير الإحصائي اليومي لوزارة الصحة في قطاع غزة[1] تجاوز عدد عدد القتلى في قطاع غزة: أزيد من 76 ألف قتيل وبلغ عدد القتلى في صفوف الطواقم الطبية 1700 قتيل، و252 من صحفيين؛ أما مجموع الجرحى في قطاع غزة فقد بلغ 170 ألف جريح (70% من الضحايا هم من الأطفال والنساء). بتاريخ 12 أكتوبر 2025. وقد تم عقد اتفاقية لوقف إطلاق النار بغزة يوم 13 أكتوبر 2025 بمبادر أمريكية وقعتها كل من قطر وتركيا ومصر بشرم الشيخ. وبموجبها وقع تبادل الأسرى بين الطرفين. ورغم أهمية هذا الحدث الذي أوقف إبادة الشعب الفلسطيني بغزة فإن الاتفاقية لا تشير إلى جذور المشكل والصراع القائم بالشرق الأوسط المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي وعدم قيام دولة فليسطينية ليتحرر الشعب الفليسطيني من قبضة الاحتلال.

رغم مناشدات المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة (وفي مقدمتهم الأمين العام للأمم المتحدة، ومدير منظمة غوث اللاجئين "أونورا") بإيقاف قصف المستشفيات والمدارس التي التجأ اليها المدنيون، وإدخال الغذاء لإطعام سكان غزة والوقود لتشغيل آلات وتجهيزات العلاج. ولم تتوقف الغارات الجوية والبحرية والاجتياح البري، بسبب استعمال الفيتو الأمريكي ضد إيقاف الحرب على غزة، رغم ما لحق بالمنازل من خراب وهدم، وتشريد للأسر، ورغم المظاهرات المنددة عبر العالم بهذه الغارات الهمجية ضد المدنيين، في كل المدن الكبرى منها باريس، لندن، نيويورك، ومدن البلدان العربية والإسلامية (الرباط، القاهرة، عمان). اعتبرت عدة منظمات حقوقية العملية بأنها حرب إبادة للشعب الفلسطيني أمام أنظار العالم، بعد فشل مجلس الأمن والأمم المتحدة في إيقاف الحرب عبر هدنة دائمة، تقود إلى حل سياسي دائم ومستدام. تم الاعتراف بالدولة

[1] (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني www.pcbs.gov.ps؛ وزارة الصحة UN OCHA (01-08-2025)

الفلسطينية بالأمم المتحدة دورة شتنبر 2025 من خلال دعم تطبيق "حل الدولتين" إذ صوتت لصالح هذا القرار 142 دولة واعتراض عشر دول فقط منها الولايات المتحدة وامتناع 12 دولة. ولكن، في ذروة المأساة الإنسانية، فقد صرح وزير التراث في الحكومة اليمينية (نونبر 2023)، بموافقته على إلقاء "قنبلة نووية على قطاع غزة"، لمحو مقاتلي حماس. ويصر بنيمين نتانياهو على استمرار الحرب على غزة والضفة الغربية رغم طلب مبعوث ترامب البحث عن حل يعيد المختطفين الإسرائيليين ويوقف الحرب مع إدخال المساعدات ويعيد إعمار قطاع غزة في ظل إيقاف الحرب. وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية حكمها ضد التدخل العسكري الإسرائيلي، بلاهاي، بمبادرة من دعوى تقدمت بها دولة جنوب إفريقيا. ولم يتوقف القصف والقتل على غزة الذي استمر لأزيد من سنة ونصف، حتى مع إصدار قرار لمجلس الأمن بوقف إطلاق النار مارس 2024. وقد تم اعتراف إسبانيا وإيرلاندا بالدولة الفلسطينية، وصوتت معظم دول العالم بالجمعية العامة للأمم المتحدة (128 دولة) اعترافا بدولة فلسطين عضوا فيها (2024) باستثناء إسرائيل والولايات المتحدة التي اعترضت على القرار. وتطورت الأوضاع فأدت إلى فتح جبهة ضد لبنان واغتيال قيادة حزب الله بما فيهم قائد الحزب نصر الله (و20 من قادة تنظيم الحزب، السياسيين والعسكريين)، في غارات جوية على الضاحية الجنوبية لبيروت مطلع أكتوبر 2024، سبقه اغتيال إسماعيل هنية، زعيم حركة حماس بطهران، وقادة عسكريين إيرانيين بسوريا والعراق ولبنان؛ مما صعد من التوتر في منطقة الشرق الأوسط، وأدى إلى مواجهة مباشرة مع إيران التي ردت على هذه الاغتيالات والإبادة الجماعية بغزة، وهو ما ينذر بتوسيع الحرب لتصبح إقليمية بعد مرور أزيد من سنة على "طوفان الأقصى بتاريخ 07 أكتوبر 2024". وبعد فوز ترامب برآسة الولايات المتحدة الأمريكية، من الحزب الجمهوري، حدث ضغط من الرئيس بايدن في نهاية ولايته قبل تسليم السلطة إلى الرئيس الجديد، على حكومة إسرائيل، لتوقيع هدنة بينها وبين لبنان. وتم وقف إطلاق النار؛ لكنه، لايزال هشا. في انتظار عقد هدنة بغزة التي لا يزال القتال فيها مستمرا. واندلعت الحرب على الجبهة السورية فاستولت المعارضة على حلب وحماة في مطلع دجنبر 2024. واستولت على دمشق فانهار نظام حزب البعث السوري، ورحل الأسد إلى روسيا، وعين الشرع رئيسا مؤقتا للجمهورية في انتظار إعداد دستور جديد، وتنظيم انتخابات لتجديد هياكل الدولة، بعد توالي الاعترافات الدولية بالنظام الجديد،

في انتظار عودة المنفيين والهاربين من اللاجئين السوريين في تركيا وبلدان العالم (ألمانيا..). ولا زال الوضع في الشرق الأوسط متوترا، ويزداد معه الضحايا من المدنيين والخراب والموت تحت الأنقاض وفي الخيام بغزة والضفة الغربية إلى اليوم (يونيه 2025)، في غياب أفق لإحلال السلم الدائم عبر مفاوضات بين الأطراف المتصارعة، وخاصة إصرار اليمين المتطرف الإسرائيلي على استمرارالحرب والقتل والتشريد، ورفض الاعتراف بحل الدولتين وحقوق الشعب الفلسطيني، بل سعى إلى تهجيره عن وطنه. وآخر الوقائع في الميدان لا تنبئ بحل، خاصة بعد استعمال الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو على قرار مجلس الأمن (4 يونيه 2025)، الذي يدعو لوقف الحرب في غزة ودخول المساعدات والأدوية لإنقاذ مليوني فلسطيني من الموت المحقق جوعا، ومن تداعيات الحرب البرية والجوية والبحرية، على القطاع المحاصر والمدمر، إغلاق كل المعابر، رغم مناشدات المؤسسات الأممية (الأونروا) فتحها لتوزيع المساعدات وعلاج آلاف الجرحى والمعطوبين. وكان المندوب الأمريكي هو الوحيد التي عارض القرار الذي صوت عليه 14 عضو من مجموع 15 في مجلس الأمن، بما فيه فرنسا وابريطانيا؛ وهو الفيتو الذي انتقدته عدة دول ومنها الصين وباكستان وابريطانيا باعتباره يصدر عن دولة عظمى ضد حقوق الإنسان، ومنها الحق في الحياة. وقد اندلعت حرب مدمرة بين إسرائيل وإيران، بعد الهجوم الإسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية، لمدة 12 يوما. وانتهت بهدنة بعد هجوم أمريكي دمر اهم المنشآت النووية المحصنة التي لم تقو إسرائيل على تدميرها، في شهر يونيه 2025.

3.3 - الحرب الأكرانية الروسية بؤرة مستعصية الحل بأوربا

- **توالي الأزمات السياسية والتوترات العسكرية مع مطلع الألفية الثالثة**

طبعت سنة 2008 بعودة روسية قوية إلى المشهد الدولي، من خلال تدخلها العسكري الداعم للمقاطعتين الإنفصاليتين عن جورجيا (أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا)، بدعوى حماية المواطنين الأوسيتيين الذين يحمل أغلبهم جوازات سفر روسية، ضد الإعتداءات الجورجية. التدخل الروسي كان ردا مباشرا واستباقيا ضد اتجاه سلطات تبليسي للإنضمام لحلف شمال الأطلسي، كما هدد فعليا خط البترول الذي يربط بين أذربيجان وميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط مرورا بجورجيا، إمدادات البلدان الغربية من البترول والغاز.

وقد توسعت طموحات روسيا ورئيسها "بوتين" بعد اقتطاع جزيرة القرم من أوكرانيا بموجب استفتاء 16 مارس 2014 والتي تتمتع بموقع استراتيجي على واجهتي بحر آزوف والبحر الأسود، وتهيمن على تركيبتها السكانية الإثنية الروسية، وتضم مقر الأسطول البحري الروسي في سيفاستوبول. وحظي الانفصاليون في إقليم الدونباس جنوب شرق أوكرانيا، بدعم عسكري روسي موسع لتمردهم ضد سلطات كييف ونزعتهم الإنفصالية في إطار (جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك الشعبيتين)، وهو الدعم السياسي والإقتصادي والعسكري الذي سيتحول مطلع سنة 2022 إلى غزو روسي موسع لشمال وشرق وجنوب أوكرانيا، ولازالت العمليات العسكرية مستمرة إلى يومنا هذا (أكتوبر 2025) (شكل 8).

وقد دفعت "المغامرة الروسية" في أوكرانيا، إلى تنامي المخاوف من إقدام الصين على سلك نفس المسلك في ضم جزيرة تايوان باستعمال القوة المسلحة. ورغم أن حكومة تايبيه، غير معترف بها ضمن الأمم المتحدة، إلا أنها تحظى بدعم عسكري وسياسي واقتصادي من قبل جميع الحكومات الأمريكية المتعاقبة، وبالتزام أمريكي بحمايتها.

مع اندلاع الحرب الأكرانية الروسية، وتجند قادة المعسكر الغربي لمواجهتها إعلاميا وماليا وديبلوماسيا وعسكريا بالأسلحة المتطورة، تبين بأن هذا المعسكر الذي يسمي نفسه "العالم الحر والديموقراطي والليبرالي"، وينتقد سياسات عدة بلدان (الصين، روسيا، إيران، كوريا الشمالية..) معتبرا إياها تخترق حقوق الإنسان، هو في الواقع يتعامل مع الأحداث العالمية والإقليمية وفق مصالحه واستراتيجياته التوسعية ويساند أصدقائه وحلفائه، دون مراعاة حقوق الإنسان وكرامته في كل بقاع العالم. ويكيل بمكيالين في قضايا متشابهة (قضية فلسطين-قضية أكرانيا). في هذا الإطار، لاحظت شعوب ودول العالم، وخاصة القوى الديموقراطية الداعية إلى السلم والعدالة والحرية لكل الشعوب، بدون تمييز على أساس العرق أو الدين أو المصالح الخاصة، دعم أمريكا ومن يجري في فلكها للمحتل الإسرائيلي، وتجاهلها لقضايا الشعوب العادلة وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني[2]. ويستمر الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي في دعم القضية

[2] راجع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وقادة الاتحاد الأوروبي المؤيدة للمحتل الإسرائيلي باعتباره "يدافع عن نفسه" وهو يعاقب سكان قطاع غزة في ما أطلق عليه "إبادة جماعية لسكان غزة"، بعد معركة "طوفان الأقصى" 7 أكتوبر 2023). وحدث تراجع عدة رؤساء دول عن الدعم المطلق لحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي اليمينية والتنديد بمخططاتها اللانسانية لتماديها في خنق سكان غزة بتجويعهم وقتلهم وتشريدهم وقتل

الأوكرانية، بطريقة علنية وبدون شروط وبلا حساب، ضد ما يسميه "المحتل الروسي"؛ حيث أدان روسيا وفرض متابعة رئيسها بوتين، بينما زود حكومة أوكرانيا بالمال (عشرات ملايير الدولارات 2024) وبالأسلحة الجد متطورة والخبرة العسكرية والرقمية والتداريب في إطار الحلف الأطلسي. مما جعل عدة بلدان نامية إفريقية وأمريكية لاتينية وآسيوية، تنأى بنفسها عن هذه الحروب، التي لها أبعاد استراتيجية تخدم مصالح الكتل الرأسمالية أكثر مما تدافع عن أهداف نبيلة لنصرة الشعوب المستضعفة. وتستمر الحرب إلى اليوم "غشت 2025 " بدون تسوية سياسية. وبتولي ترامب رآسة الولايات المتحدة 2025، وقع تقارب بينه وبين بوتين. ويعملان على إيجاد تسوية وإيقاف الحرب. رغم استمرار التوتر بين الطرفين، خاصة ما بين دول أوربا وروسيا.

- **انتعاشة الحلف الأطلسي وتقوية الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الأكرانية الروسية**

تبرز الرهانات الجيو-استراتيجية خلف الحرب الأكرانية تبعية أوربا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بغرض عزلها عن القوة الروسية. فمن خلال تشخيص أوضاع الإتحاد الأوروبي، يتبين بأن القارة العجوز تعاني من ضعف كبير، نتيجة انقسامات دولها حول عدة قضايا، منها مسألة الهجرة، الشيء الذي أدى إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وبالمقابل يبدو تزايد النفوذ الأمريكي بأوروبا واضحا، وتبعية هذه الأخيرة لسياسية الولايات المتحدة، لكونها لا تتوفر على قوات مسلحة مستقلة عن الحلف الأطلسي قادرة على حماية حدودها. والهدف الاستراتيجي لأمريكا يكمن في إبعاد التعاون الاقتصادي والتنسيق العسكري والديبلوماسي، بين روسيا ودول أوروبا بصفة عامة. ولذا يتم تخويف بلدانها من غزو روسي وشيك لها، مثل ما حدث لجارتها أوكرانيا، وقبل ذلك التدخل العسكري في جورجيا. وهذا ما يفسر استمرار الحرب الروسية الأوكرانية،

الصحفيين وعدد من موظفي المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة (الأنورا)، واحتلال القطاع بالقوة ومعه الضفة الغربية وتوسيع المستوطنات، في إطار ما صرح به نتانياهو "تشبثه بما يسميه "تحقيق حلم إسرائيل الكبرى"؛ وهو التصريح الذي نددت به عدة دول ومنظمات دولية وبلدان عربية مجاورة، حيث طلبت مصر إيضاحات حول الموضوع من إسرائيل (تصريحه في منتصف غشت 2025).

وهي التي أعادت التلاحم للحلف الأطلسي، وأنعشت سوق بيع الأسلحة. ويتجسد هذا الانتعاش في إقبال عدة دول أوربية، كالسويد، "المحايدة"، على شراء الأسلحة وإعلان الالتحاق بهذا الحلف لضمان الدفاع عنها في حالة لجوء روسيا إلى غزوها. ومثلها فلندا التي طلبت الانضمام، لنفس الحلف، مما سيضع الناتو على حدود ممتدة مع روسيا. لقد بلغت الولايات المتحدة الأمريكية هدفها الاستراتيجي عندما أصبحت عدة دول أوروبية تتخوف من الهجوم الروسي على بلدانها. وهذا ما يبرر إقبال ألمانيا التي ضاعفت مبلغ ميزانيتها الدفاعية لصنع الصواريخ واقتناء أحدث الأسلحة. فالسباق نحو التسلح ساهم في تقوية لوبي بيع الأسلحة بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ومع صعود الرئيس ترامب إلى كرسي الرآسة الأمريكية، تغير التحالف الأمريكي - الأوربي، وفترت العلاقات بين الطرفين، مما جعل دول أوربا (خاصة فرنسا، ألمانيا) تستعد لخلق قوة عسكرية للدفاع عن نفسها بدون الاعتماد مستقبلا على الولايات المتحدة التي أصبح التقارب كبيرا بينها وبين روسيا (ترامب-بوتين). وقد توترت العلاقات بينهما بتباين المواقف من حرب أكرانيا. وكذا حرب الرسوم الجمركية التي أعلنها ترامب على أوربا وكندا والصين والمكسيك، ومطالبته الدول الأوربية بالزيادة في ميزانية الحلف الأطلسي، متهما إياها بأنها ظلت لعقود تستغل الولايات المتحدة الأمريكية. كما طالب أكرانيا باسترجاع الملايير التي تسلمتها من الإدراة الأمريكية سابقا (في عهد بايدن) لتمويل الحرب مع روسيا التي طالب بوقفها فورا. وتتم مفاوضات مباشرة لإيقاف الحرب الأكرانية في لقاء أمريكي-روسي عبر رئيسي الدولتين ترامب وبوتين، بألاسكا، منتصف غشت 2025. وبطريق غير مباشر، يحاول الاتحاد الأوروبي ومعه رئيس أكرانيا التنسيق مع ترامب لكسب دعمه تجاه قضية أكرانيا من خلال ترتيبات لوضع حد لهذه الحرب.

4.3 - عوامل التوترالإثنية والدينية والجنسية في بلدان العالم

في بلد معين أو في بعض جهاته قد تنتمي ساكنته إلى نفس الإثنية (تجانس)؛ أو إلى عدة إثنيات وديانات مختلفة (عدم تجانس). مثال بلجيكا، البلد الأروبي ذو المساحة الضيقة المحدودة، تتساكن فيه ثلاث إثنيات: "والونية" تستخدم في تواصلها اليومي وتعليمها وتدبير شؤونها الإدراية والاقتصادية والاجتماعية، اللغة الفرنسية. و"فلامانية"

تستعمل الفلامانية، و"جرمانية" تستعمل الألمانية. وفي لبنان يدين سكانه بديانات مختلفة: المسيحية والإسلام بمذاهب مختلفة؛ السنية بفروعها وتنتشر في معظم العالم الإسلامي: "المالكية"، و"الحنفية"، "الشافعية" والحنبلية"؛ والشيعة (بإيران، لبنان...)؛ ومسيحيون ينتمون لكنائس مختلفة: كاثوليكيين (بلدان أوربا الجنوبية، إسبانيا، إيطاليا...) وبروتستونتيين (ابريطانيا، وبلدان شمال أوربا..)، وأورتدوكسيين (روسيا...)، ومن مذاهب متنوعة (مارونيين.). وفي البلدان القارية المكونة من مساحات شاسعة كالهند والصين (هندوسيين وبوديين)، ودول "الإتحاد السوفياتي" و"يوغسلافيا" سابقا، وفي مصر (مسلمون وأقباط مسيحيون). هذه الفئات تتعايش في ظروف معينة وسياقات داخلية وخارجية، وتصطدم في عدة حالات لتخلف ضحايا، كما حدث ويحدث ببلدان إفريقيا، أو آسيا الوسطى. وقد تتجاوز الخلافات ليصبح الاختلاف غنى، بتدبيره عبر نظام ديموقراطي يولي الأهمية للمصلحة العامة ولما يقدمه الانسان من أسباب المنفعة (العلمانية).

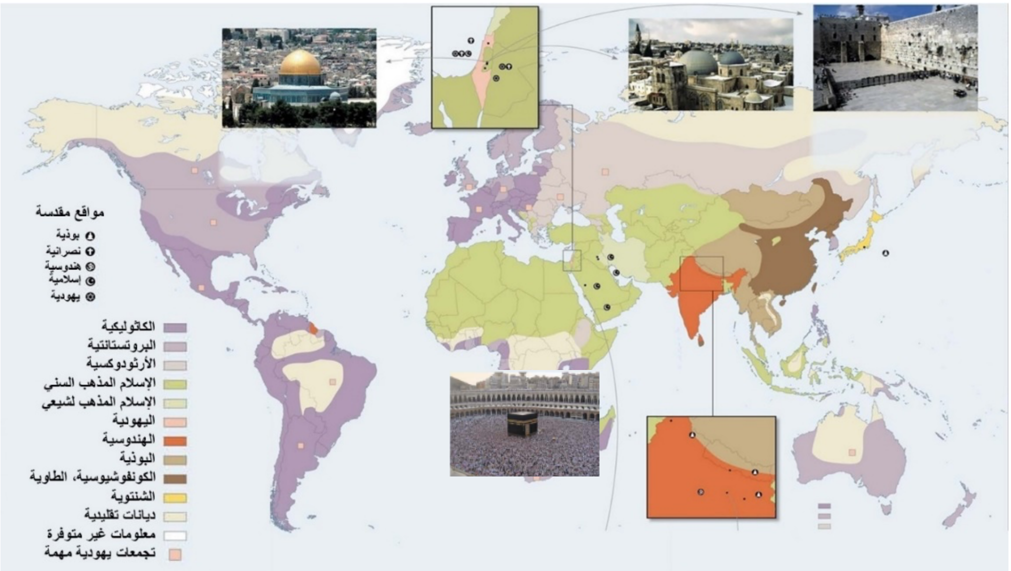
على هذا المستوى يصعب تحديد جغرافي مدقق لانتشار الديانات بين سكان بلدان العالم، مثلها مثل اللغات والإثنيات. ولكن، بحكم المعاينة، يختلف السكان في الاعتقاد؛ بحيث يمكن تعايش مجموعات وطوائف دينية معتنقة كل واحدة منها لدين أو معتقد معين، في نفس البلد. ويعتبر المغرب، نموذجا في التعايش الديني بالعالم العربي والإسلامي، حيث تعايش المغاربة فيما بينهم (مسلمون يهود ومسيحيون) في كل جهات البلاد، خلال عشرات القرون، في تساكن وسلم وسلام. وهذا ما أصبح يطلق عليه في الخطاب الأممي، "حوار الثقافات والحضارات"، لتشجيع تعايش مكونات البشرية المختلفة في أجناسها ومعتقداتها وثقافاتها، في ظل الاستقرار والأمن والسلام واحترام حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا، ومنها حقوق الأقلية.

وفي الواقع قد تختلف أحيانا مجموعة في المذهب رغم انتسابهما لنفس الدين (سنة وشيعة مسلمين بالبحرين..). وقد تنشب صراعات فيما بينها. وفي المجمل تنتشر أربعة أديان تمارسها وتدين بها أغلبية سكان العالم. وهي ثلاثة أديان سماوية كتابية توحيدية: المسيحية والإسلام واليهودية. ويظل عدد اليهود قليلا جدا في العالم، يقدر ببضعة ملايين يتركزون في إسرائيل والمستوطنات المحتلة من فلسطين. وهناك ديانات وضعية أهمها

"الهندوسية" المنتشرة في شبه الجزيرة الهندية؛ و"البوذية" و"الكنفوشية" المنتشرة في الصين وجنوب شرق آسيا ويدين بها ملايير السكان (شكل 3).

ويبدو الشرق الأوسط، منطقة خصبة لتوطن مراكز الإشعاع الديني للديانات الثلاث التوحيدية، ورموزها، وأساسا في فلسطين، بمدينة القدس. وبالسعودية تتوطن مكة المكرمة، قبلة الحجاج المسلمين والمدينة المنورة. وتنتشر معابد ديانات وضعية، أهمها البوذية والكنفوشية بالصين وبلدان جنوب شرق آسيا، والهندوسية بالهند المنتشرة، كما هو موضح بالصوروالرموز، بخريطة انتشار أهم الديانات بالعالم (شكل 03).

الشكل 03 : خريطة توزيع أهم الديانات بالعالم



(Sources : UNESCO et Atlas of the Word, National Geographic
Atlas de notre monde :(بتصرف)
François Fortin 2008 (pages 84- 85)

ورغم أن الأديان وجدت لحل المشاكل الإثنية واللغوية والعرقية عبر نشر السلم والأمن الروحي بين المجموعات البشرية المختلفة، فقد خلفت ضحايا في فترات مظلمة، نتيجة التعصب الديني والإثني والتخلف الثقافي، تمثلت في الحروب الصليبية التي شنها المسيحيون ضد المسلمين خلال القرون الوسطى بالشرق الأوسط. كما نفذت مذابح دموية بين المسيحيين أنفسهم لتصفية البروتستانتيين الذين اضطرو إلى الهجرة من

بريطانيا وجنوب أوروبا إلى أمريكا، نظرا لاضطهادهم في بلدانهم الأصلية، وطردهم من طرف المسيحيين الكاثوليكيين. وحدثت معارك بين المذاهب السنية والشيعية في بلدان الشرق الأوسط، ولا تزال آثارها بارزة إلى اليوم (2025)، رغم انتمائهم إلى الديانة الإسلامية الواحدة؛ فيما بينهم، وبينهم وبين المسيحيين، مما أدي إلى حروب أهلية مدمرة. ولعل التقارب السعودي الإيراني وربط علاقات ديبلوماسية بين البلدين بوساطة من الصين (2023)، قد يطفئ عدة بؤر توتر في الشرق الأوسط (اليمن، لبنان، سوريا، العراق...). ولا تزال مجازر البوسنة والهرسك وسراييفوا التي حدثت نتيجة التعصب الديني والتي ذهب ضحيتها مآت الآلاف من المسلمين في عقر دارهم، بعد انفجار الدولة اليوغزلافية، إلى عدة دويلات. كما أن مشكل إقليم "كشمير" بين الباكستان والهند لا زال قائما إلى اليوم، حيث تندلع حروب محلية مسلحة بين البلدين بين الحين الآخر، آخرها التراشق بالأسلحة بين الطرفين لفترة قصيرة في الإقليم المذكور سنة 2025 انتهى بالاتفاق على وقف الإقتتال بتدخل من الرئيس الأمريكي.

وتختلف تركيبة السكان حسب الجنسية. حيث ترد في بعض الإحصاءات السكانية بيانات عن الوطن الأصلي للمحصيين، لتمييزهم عن الأجانب، أي المواطنين الذي ولدوا بالخارج. وهناك دول تمنح الجنسية للأجانب، وكلما دعت الضرورة والحاجة إلى اليد العاملة أوانتقاء النخبة المهاجرة (ألمانيا وإسبانيا وفرنسا– والولايات المتحدة الأمريكية- كندا). ورغم حصول عدد من الأفراد على الجنسية في دول أوروبا، فهم يميزون سلبيا كأفراد من "جالية أجنبية" في التعامل البشري، وخاصة من قبل التيارات المتطرفة الصاعدة في هذه البلدان، بعد وصولها إلى الحكم كإيطاليا سنة 2022؛ وقبلها بالنمسا...؛ بل ويستمر التمييز حتى ضد الأجيال الناشئة في تلك الدول. وستتعقد أوضاع المهاجرين المستقرين بأوربا والجاليات الأجنبية ومنها المغاربية، مع بوادر وصول اليمين المتطرف بفرنسا إلى السيطرة على الحكم، عبر ما حققه من انتصارات بحصوله على أزيد من ثلث أصوات الناخبين بفرنسا في الانتخابات التشريعية (يوليوز 2024). وتغيير مكونات خريطة البرلمان الأوربي يتجه صوب تغليب كفة ونسبة النواب المنتمين للتيارات المتطرفة في بلدان الاتحاد الأوربي.

ويزداد الأمر تعقيدا بالنسبة للمهاجرين الذين يتشبثون بتقاليدهم وأعرافهم بعد حصولهم على الجنسية والاقامة القانونية ، كحالة المسلمين المغاربيين في بعض بلدان

أوربا. وقد زاد الوضع تعقيدا مع انتشار حركات دينية متطرفة كداعش، وبوكو حرام، والقاعدة، وقيامها بعمليات قتل وتخريب ببعض الدول (فرنسا، الدنمارك، إسبانيا). ولذلك تظهر بين الحين والآخر مشاكل ناتجة عن تعصب ديني أو عرقي أو ثقافي من الطرف الآخر لاستفزاز المسلمين. ويحدث تمييز عنصري على هذا الأساس، كما حدث بضواحي باريس في وسط الشباب من الجيل الثالث والرابع الذي ولد وترعرع في بلد الإقامة قبل سنوات. وكما كان الحال بجنوب إفريقيا ردحا من الزمن، في فترة سيادة سياسة الأبارتايد (الفصل العنصري) قبل التغيرات الجذرية التي حدثت بعد وصول حزب نلسون مانديلا إلى الحكم، والذي ألغى كل قوانين الفصل العنصري.

وكما يحدث خلال عقود بفلسطين وانتهاك المتعصبين اليهود لباحة المسجد الأقصى بمدينة القدس، في فترات الحكومات المتطرفة في عهد "شارون" سابقا، وحكومة "نتانياهو" الأكثر تطرفا حاليا (2025)، حيث يضطهد المتطرفون اليهود الفلسطينيين القاطنين بالضفة الغربية وبقطاع غزة، وتهدم مساكن العائلات بالقدس وتشيد المستوطنات على حساب مالكي الأرض أمام أنظار العالم، بدون ردع. حيث دعى المتطرفون من وزراء حكومة إسرائيل "بن غفير" إلى بناء كنيس يهودي، داخل حرم القدس الشريف.

رغم ما حققته الإنسانية من تقدم على مستوى ضمان حقوق الإنسان الفردية والسياسية والاقتصادية وما شرعته الأمم المتحدة وتنظيماتها المتخصصة، ومنه حق الأفراد والشعوب والأقليات، أينما وجدت، في الحياة وممارسة معتقداتهم والتمتع بما يخوله لها الدستور والقانون الدولي من حقوق، بتلازم مع الواجبات كمواطنين، تظل حقوق الأقليات في عدة حالات مهضومة بسبب التعصب العرقي أو الديني والتمييز العنصري؛ وتتواجد تيارات تقوم بالدفاع المستميت عن الأقليات لكونهم يؤمنون بحقوق الإنسان وحرية الاعتقاد، من أجل ممارسة حقوقهم كاملة غير منقوصة. ومنها حقهم في ممارسة أنشطتهم في أماكن عملهم، وعقائدهم وشعائرهم الدينية في أماكن العبادة بدون مضايقات، وكذا تعليم أبنائهم وحصولهم على مسكن يأوي أسرهم دون اضطهاد أو تمييز عنصري.

5-3 انقسامات واضطرابات وانقلابات ببلدان إفريقية وعربية

في إطار التطورات الجيوسياسية المتقلبة، تم تعويض نفوذ القوى التقليدية في بلدان غرب إفريقيا ودول الساحل كدولة مالي بقوى جديدة فاعلة في هذه الدول (روسيا، الصين..)، بعد انسحابات القوات الفرنسية التي ظلت لعقود من السنين مرابطة في دول إفريقية، ونفس الشيء حصل مع قادة انقلاب النيجر وبوركينافاصو، عندما أضحت مصالح فرنسا وامتيازاتها الموروثة عن حقبة الاستعمار مهددة.

المؤطر 3. الاتفاقيات المجحفة للمستعمر الفرنسي المفروضة على البلدان المستقلة من دول الساحل بإفريقيا

عند حصول المستعمرات الفرنسية لدول الساحل الإفريقية على استقلالها منذ بداية الستينات إلتزمت بتوقيع اتفاقيات مجحفة تقضي في مجملها ب:

- الأداء التدريجي لكلفة التجهيزات الأساسية المقامة في بلدانها؛
- ربط الاحتياطات المالية للمستعمرات السابقة بالبنوك الفرنسية؛
-إعطاء الأولوية لفرنسا في شراء موارد الأرض وفي الصفقات العمومية؛
- ربط المستعمرات السابقة بفرنسا في المجال الدفاعي والأمني وتوريد الأسلحة؛
-عدم الدخول في أحلاف خارجية دون موافقة فرنسا، ودعم هذه الأخيرة في الحروب والأزمات؛
-الارتباط اللغوي والثقافي بالفرونكفونية.

وسادت بحكم هذه الاتفاقيات، في جل هذه البلدان، نشاطات شركة طوطال في النفط والطاقة، وألستروم في النقل، وبويغ في البناء والعقار، وأورنج في الاتصالات. واحتكرت البنوك الفرنسية المعاملات المالية وتحكمت في العملة المحلية "CFA ". واحتكر الفرنسيون توريد الذهب من مالي، واليورانيوم من النيجر، والحديد من موريطانيا، والمعادن النفيسة من الكونغو والبترول والغاز من السنغال والغابون والخشب ، والكاكاو والبن من ساحل العاج.

المصدر: نص مركب وبتصرف (محمد جمال الدين) عن مركز الجزيرة للدراسات

- **انقلابات عسكرية بافريقيا وسقوط أنظمة بشمال إفريقيا**

انقلابات متتالية في إفريقيا : يعتبر المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، بأن الانقلابات الـ 82 التي شهدتها إفريقيا بين عامي 1960 و2000 مدمرةً للقارة. حيث

ساهمت في عدم الاستقرار والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب والفقر. وهي معدية في بلدان الجوار. وهذا يعني أن ما يقرب من 20 في المائة من البلدان الإفريقية قد استسلمت للانقلابات منذ عام 2013 (africacenter.org). وتتركز أغلب الإنقلابات بدول الساحل وسط وغرب إفريقيا. ويبرر قادة الانقلاب في عدة بلدان، بأنها انتفاضة ضد التبعية للقوى الاستعمارية للتحرر من سيطرتها ونفوذها وفي مقدمتها فرنسا (مالي – النيجر بوركينافاسو). غير أن التدخلات الأجنبية والولاءات المختلفة ورغبة بعض القوى الدولية (روسيا، فرنسا، الولايات المتحدة)، أو الإقليمية (مصر والسعودية إيران، الإمارات) يؤدي إلى فرض أنظمة موالية أو حليفة لها، عبر دعم طرف على حساب الطرف الآخر.

- **وكان من تداعيات الربيع العربي بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سقوط أنظمة واقتتال داخلي.**
- لقد انطلق ما سمي بالربيع العربي، بمطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية مشروعة، تهدف إلى إنهاء عهد الأنظمة الشمولية وتحسين مستوى عيش المواطن العربي في منطقة تزخر بالثروات الطاقية .. ، وسيتسبب في توالي أحداث سياسية غير منتظرة، كسقوط نظام امعمر القذافي بليبيا، ونظام زين العابدين بنعلي بتونس، ونظام حسني مبارك بمصر، وما تبع ذلك من انعكاسات سياسية على بقية الدول المغاربية، منها إقرار دستور جديد بالمغرب سنة 2011، وتنظيم مظاهرات حاشدة بمدن الجزائر تطالب بإنهاء الحكم العسكري بالبلاد بعد إعفاء الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. إلا أن قمع الإحتجاجات والمظاهرات، وتدخل أطراف إقليمية ودولية حولت مجريات الأحداث لخدمة أجندتها الخاصة. فتحول الربيع العربي إلى خريف. وظلت حالة عدم الاستقرار السياسي بتونس وليبيا مستمرة (2025).

وعلى المستوى الإفريقي، يبدو أن بوادر تحرر البلدان الإفريقية من هيمنة الاستعمار الفرنسي بدأت تترسخ مع الانقلابات العسكرية التي عرفتها بعض دول الساحل بإفريقيا، كمالي وبوركينا فاصو والنيجر، وانتخاب رئيس ذي توجه يساري بالسنغال (مارس 2024)

يدعوا إلى تحقيق الاستقلالية من التبعية الاقتصادية والسياسية للقوى الغربية (وأساسا فرنسا) ، على الرغم من عدم رضى القوة الاستعمارية والغرب عموما على هذه الصحوة والوعي الذي بدأ يتجذر في وجدان الشعوب المقهورة التي وجدت بعض الدول ملاذا حمائيا لها في روسيا وذراعها العسكري " فاغنر". عزز هذا التوجه بتضامن كل من مالي وبوركينا فاسو مع الحكومة الفتية للنيجر ضد التدخل العسكري لدول " الإكواس" المؤيد من قبل فرنسا (2023). وقد قامت مالي بإلغاء العمل بالاتفاقيات المجحفة الموقعة مع المستعمر السابق، حتى يتسنى لدولتها أن تتصرف بمعزل عن أية وصاية مفروضة، والتحالف مع الأطراف التي تخدم مصالحها وطموحها في تنمية بلادها.

وفي نفس الاتجاه، لم تكن المؤتمرات الصينية الإفريقية والعربية؛ والروسية الإفريقية والعربية، إلا انعكاسا لهذا التطور الجيوسياسي-الاقتصادي والاستراتيجي. وقد حظيت بقبول ورضى بلدان القارة الإفريقية والعربية، وبنوع من النفور من القوى الاستعمارية القديمة كفرنسا.

لاشك أن تحرك الصين الإيجابي في الشرق الأوسط، ومتابعته لحل بعض الأزمات المزمنة الشائكة في المنطقة المتوترة، بالطرق السلمية، كان له أثر إيجابي وصدى في العالم العربي (التقارب الإيراني السعودي). كما أن استقبال دولة الصين لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، واستعدادها للتدخل قصد حل مشكل الصراع العربي الإسرائيلي، مؤشر واعد، ببزوغ نظام عالمي جديد. وكان من النتائج المباشرة للتقارب السعودي الإيراني، عودة العلاقات الديبلوماسية بين سوريا وبلدان خليجية وعربية، ومعها عودة سوريا بقوة إلى الجامعة العربية خلال القمة العربية 32 المنعقدة بمدينة جدة السعودية (2023). وهذا ما سيساهم في إعادة السلم إلى المنطقة الشرق - أوسطية التي عانت شعوبها من ويلات الحرب (حرب الخليج الأولى والثانية؛ الحرب في اليمن، سوريا، العراق، لبنان، الحرب على الشعب الفلسطيني) وما أعقبها من فتن وصراعات داخلية. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى لبنان وأزمة الدولة الخانقة الممتدة إلى الاقتصاد الهش، واستحالة تدبير الصراعات بين القوى السياسية والاجتماعية؛ وكذلك سوريا وأزمة النظام وعدم التفاهم مع المعارضة والتدخلات الأجنبية وسقوط نظام الأسد لتصل المعارضة لسدة الحكم؛ وتونس وتراجع الديمقراطية وعودة الاضطرابات التي انعكست على الاقتصاد وما يتبعه من أزمات اجتماعية. والفوضى المنتشرة في السودان الذي

انفصل جنوبه في يناير 2011 عن شماله، وهو الذي كان يتمتع بحكم ذاتي. وبعد حروب أهلية عنيفة تم تنظيم استفتاء لسكان جنوبه تمخض عنه قرار الانفصال عن الشمال وتكوين دولة مستقلة. ورغم ذلك ظلت تداعيات التقسيم قائمة حول الحدود والنزاعات القبلية وكيفية اقتسام النفط. مما أدى إلى اندلاع اضطرابات جديدة بالسودان. وتطور الوضع إلى اندلاع حرب أهلية يتزعمها جنرالان، أدت إلى نزوح أزيد من مليونين ونصف لاجئ نحو البلدان المجاورة، وآلآف الجرحي والقتلى، وخاصة بإقليم دارفور والعاصمة "الخرطوم" بعد فشل تنفيذ الهدنة المتكررة بين القوى المتحاربة، رغم توسط عدة دول وهو ما قد يؤدي إلى تدويل القضية السودانية (يوليوز 2024). ولا زال الاقتتال بين الطرفين المتصارعين على أشده إلى اليوم، بدون آفاق حل سلمي واستقرار داخلي (غشت 2025).

ساهمت ظروف جائحة كوفيد 19 في إخماد الحراك بالجزائر، بدون بوادر بروز إقامة الدولة الديمقراطية. ولم تقم القوى المسيطرة بأي إصلاحات جذرية تسمح بانطلاقة تنموية بالبلاد. كما أصبحت ليبيا بدورها مجالا للصراعات القبلية وبؤرة للتوتر منذ القضاء على نظام معمر القذافي. ويسجل عدم التفاهم بين عناصر نخبتها البرلمانية والحكومية المنقسمة على نفسها بين شرق وغرب البلاد وجنوبه، وبالتالي عدم قدرتها على تقريب وجهات النظر والدخول إلى مرحلة استتباب الأمن، عبر إجراء إنتخابات نزيهة بشكل حضاري ينبذ استعمال العنف، لاختيار رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان، وحكومة وطنية تدبر شؤون البلد. ولا شك أن التدخلات الأجنبية في علاقتها بالقوى المتطاحنة لم تساعد على حل الخلافات بين الفرقاء. وقد تفضي الاجتماعات الدورية واللقاءات المتتالية بين القوى السياسية والبرلمانية، برعاية الأمم المتحدة، والبلدان الصديقة إلى حلول تضع حدا للعنف القبلي والديني والإقليمي، شريطة الانكباب على ما يوحد الليبيين؛ خاصة وأن هذا البلد النفطي، يوجد في موقع استراتيجي حساس، لعبور المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء، وتحدق به عدة أخطار، لجواره بدول الساحل، ومواقع الحركات المتطرفة والمافيات التي تتاجر في البشر وفي بيع السلاح والمخدرات، والمرتزقة المنخرطة في الحركات الانفصالية المستعملة لزعزعة استقرار الدول المجاورة. وقد تكون كارثة الفيضانات التي أغرقت مدينة درنة (شتنبر 2023)، سببا في

التعجيل بحل متوافق عليه بين الأطراف المتنازعة، لوضع البلاد في مأمن من المخاطر الطبيعية والبشرية.

6.3- ظاهرة الإرهاب فى القرن21: من أفغانستان والشرق الأوسط إلى بلدان الساحل وشمال إفريقيا (من تداعيات النظام العالمي الجديد ذي القطبية الواحدة)

تشغل أفغانستان جزء من الجبال الأرو-آسيوية الوعرة، مما ساهم في إفشال المغامرة التي دخل فيها الاتحاد السوفياتي عندما سارع إلى دعم الحزب الشعبي الديموقراطي الأفغاني بعد انقلابه ضد الشاه، حيث قاوم المجتمع الأفغاني المحافظ سنة 1979 محاولة قيام النظام الشيوعي بشراسة. وتلقت الحركة الإسلامية الملقبة ب "المجاهدين الأفغان" دعما من الولايات المتحدة الأمريكية، ومساعدات عسكرية من باكستان والسعودية سنة 1984. فتمكنت من محاصرة القوى الموالية للسوفيات إلى أن استولت على العاصمة كابول في نهاية 1989. وفرضت تطبيق الشريعة. مما حذى بالغرب إلى اعتبار أفغانستان قاعدة للإرهابيين المنتمين إلى"القاعدة" بزعامة "أسامة بلادن" السعودي الجنسية، الذي كان يتنقل بين حدود باكستان وتخوم أفغانستان إلى أن اغتيل سنة 2011، في باكستان. ونظرا للخسائر البشرية والمادية التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان ضد طالبان وفي غزو العراق خلال عقدين من الزمن، قررت سحب قواتها من أفغانستان في عهد الرئيس أوباما.

وقد استرجعت الحركة المتطرفة، السلطة لتحكم البلاد من جديد، والعودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، بدون مراعاة للتحولات الاجتماعية والثقافية وللسياقات المعاصرة (2023). وبذلك أعتبرت أفغانستان قاعدة للتطرف والحركات الإرهابية، حيث تنعدم حقوق الإنسان عامة و"المرأة" خاصة، مما فتح الباب من جديد لظهور حركات أكثر تطرفا في البلاد.

ورغم القضاء على الدولة الإسلامية ترابيا بسوريا والعراق المعروفة اختصارا بداعش، فإن خطرها لا يزال قائما في الشرق الأوسط بأطراف سوريا والعراق وبدول الساحل. ويفسر استمرارها بما تتلقاه من دعم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الموالية لها قصد اتخاذها درعا للحد من النفوذ السوفياتي، في إطار الحرب الباردة سابقا، وروسيا الاتحادية ضد أكرانيا لاحقا. وقد أدت الشعوب العربية ضريبة

هذه المناورات والاستراتيجيات الإقليمية والدولية، حيث تم غزو العراق وخرب البلد، وأضعفت الدولة السورية وتم غزو ليبيا وانتهكت حقوق الإنسان في إطار هذه الفوضى، ودمرت رموز حضارة ما بين النهرين وبلاد الشام. وقضي على آلاف الأبرياء في عمليات وغارات جوية عسكرية أمريكية بالنسبة للعراق، بدعوى امتلاك نظام صدام حسين للأسلحة الكيماوية الفتاكة. ودكت الغارات العسكرية للحلف الأطلسي الجماهيرية الليبية، وقضت على نظام معمر القذافي، وخربت المدن والبنيات التحتية. في انتظار ما يخطط له في البيت الأبيض والحلف الأطلسي وما يطلق عليه "الشرق الأوسط الكبير" (L'état du Monde en 2022).

ولنفس السبب وبالنظر لموقعها الاستراتيجي سقطت بلاد القرن الافريقي في دوامة القتل والانتقام، بقيادة "حركة الشباب الصومالية" المتطرفة، والتي أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة ونفذت عمليات هجومية ضد البلدان المجاورة والسفن المتجهة نحو البحر الأحمر، وجامعة غاريسا والعاصمة الكينية نيروبي. ومن تداعيات الحرب على غزة اندلعت الحرب ضد السفن الإسرائيلية والأمريكية في مضيق باب المندب من قبل الحوتيين، والمستمرة إلى اليوم (يونيه 2025)، تضامنا مع المقاومة الفلسطينية بقطاع غزة والضفة الغربية، رغم الغارات الجوية الأمريكية على مدن وقرى اليمن والقواعد العسكرية المكثفة لإيقاف الصواريخ الباليستية التي تضرب عمق إسرائل وكذا السفن الإسرائلية والمتحالفة معها التي تمر بخليج عدن وباب المندب. ورغم توقف ضرب السفن الأمريكية، عبر تفاهم مع امريكا، فإن الحوثيين لا زالوا يقصفون العمق الإسرائلي ومنها مطار بنكريون وتل أبيب.

4 تحولات جيوسياسية-اقتصادية استراتيجية هزت العالم المعاصر

- **طي صفحة من التاريخ المعاصر، وفتح أخرى**

في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات حدثت "زلازل" جيوسياسية-اقتصادية واستراتيجية فاجأت كل بلدان وأنظمة العالم. فلم يكن انهيار "الاتحاد السوفياتي" يتم بهذه السرعة، دون أن يثير تساؤلات سياسية عميقة، وهو الذي كان يشكل قارة ترابية غنية بمواردها المتنوعة، قسم منها في أوروبا، وقسم ثاني أوسع وأكبر يمتد في القارة

الآسيوية. هذا الاتحاد المتنوع من الشعوب والقوميات التي كانت تتعايش في إطاره جمهوريات سوفياتية متباينة الأعراق واللغات والديانات. وكان عمليا يقود حلفا عسكريا قويا يطلق عليه "حلف وارسو". وبالتوازي مع انهيار الاتحاد السوفياتي انهارت معه بالتدريج بلدان ما كان يطلق عليه "أوروبا الشرقية" ذات النظام الاشتراكي أو "الشيوعي"، التي كانت دولها متحالفة عسكريا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا مع الاتحاد السوفياتي في كتلة واحدة؛ في مقابل أوروبا الغربية التي تعيش نظاما رأسماليا وليبراليا مخالفا، ضمن تحالف عسكري واقتصادي وسياسي وثقافي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم أيضا الاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا.

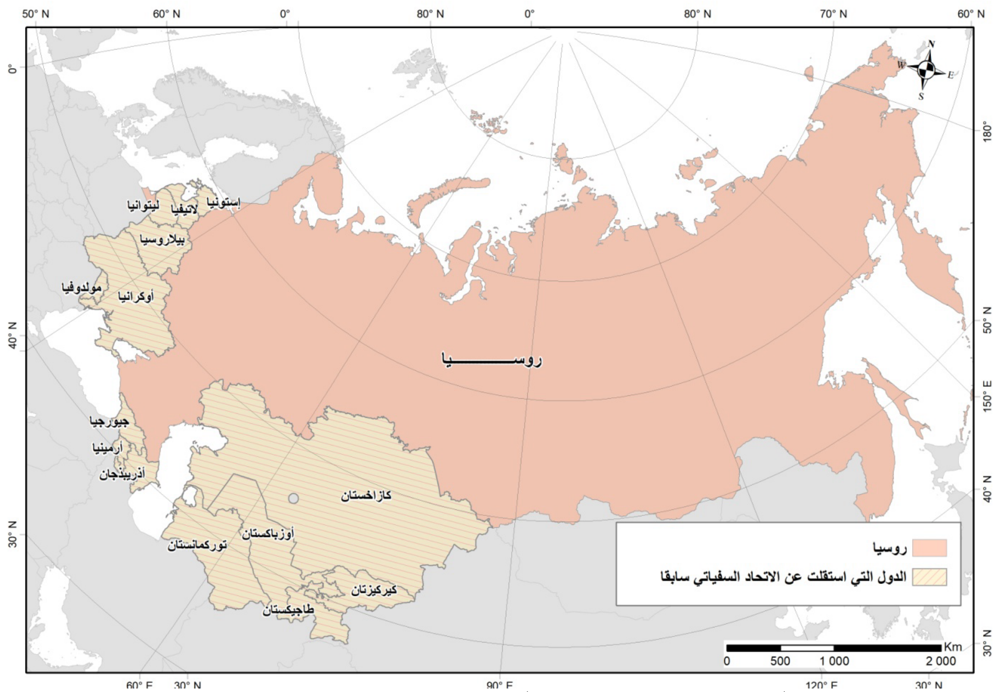
1.4- خرائط سياسية لدول مستقلة ، بعد انهيار جدار برلين (شكل 5)

من تداعيات الوضعية الجديدة "للزلزال" السياسي والجيوسياسي- اقتصادي، استقلال عدة جمهوريات كانت ضمن حدود الاتحاد السوفياتي سنة 1991 منها جمهوريات البلطيق (إيستونيا، لاتيفيا ليتوانيا)، وروسيا البيضاء وأوكرانيا ومولدافيا وجورجيا، والجمهوريات الإسلامية التي كانت ضمن الجمهوريات السوفياتية (شكل 5).

وتم اندماج ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الاتحادية في دولة ألمانية واحدة سنة 1990. ووقعت عدة تغيرات على حدود دول أوربا، حيث برزت دول جديدة واختفت دول أخرى منها: تشيكوسلوفاكيا التي أصحبت تشكل دولتين: التشيك والسلوفاك. وتم اختفاء دول كان لها وزنها السياسي والقاري في دول عدم الانحياز كيوغسلافيا في عهد الرئيس بروز تيتو، وحلت محلها دويلات قزمية متباينة في المساحة والثقل السكاني والوزن الاقتصادي والقوة العسكرية. وباختفاء هذه الدولة تم تقسيم مجالها الترابي إلى عدة دويلات وبلدان (صربيا، كوسوفو، سلوفينيا، مونتي نكرو، سراييفو، كرواتيا، البوسنة، مقدونيا). وهذا ما ساهم في إحياء القوميات ومعها أذكت النعرات العرقية وبرز التعصب العقائدي، فانزلقت شعوبها، نتيجة ذلك، في حروب أهلية، أدت إلى عنف ومحاولة إبادة بعض الفئات العرقية والدينية. وتم حل حلف وارسو الذي كان يوازي الحلف الأطلسي بالمعسكر الغربي، والذي كان يخلق توازنا عسكريا واستراتيجيا (توازن الرعب النووي) بين المعسكرين.

هذا الوضع تغير بشكل جذري في نهاية القرن 20، بانهيار "جدار برلين" رمز الانقسام الإيديولوجي والثقافي والاقتصادي والعسكري، ورمز "الحرب الباردة" بين الشرق والغرب. وربطت علاقات جديدة بين دول من أوربا الشرقية والمعسكر الغربي. بل انخرط قسم كبير منها في "الاتحاد الأوربي"، وحتى في "الحلف الأطلسي"، بعد حل "حلف وراسو". وبذلك، اختفت إلى حد كبير ملامح الحرب الباردة.

شكل (5) خريطة الحدود السياسية لروسيا والدول المستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي



المصدر:(بتصرف من مؤلفي الفصل) Paul. Knox & Sallie A. Marston, 2007 et 2013

2.4-الحدود والتخوم: تغيراتها وأهميتها في حماية البلد وأمن سكانه في علاقتة مع الجيران

للحدود ومناطق التخوم أهميتها. ويشكل اقتصاد الحدود موردا لقاطني البلدان المتجاورة، بفضل سلاسة التبادل وحركية السكان وسهولة التنقل بينهما. وتشكل الحدود أحيانا بؤر توتر مستمرة مشتعلة، ومنها الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك التي يفصلها جدار مبني محصن بالأسلاك الشائكة، وعليه حراسة مشددة لمنع تسرب المهاجرين من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية. في حين أن الحدود عادية وهادئة

بين الولايات المتحدة وكندا. وقد تتشكل الحدود للدول وفق حدود طبيعية (أودية، سلسلة جبلية، بحيرات). وقد تكون خطية بين بلدين أو ملتوية كما هو حال عدد من البلدان الإفريقية التي قسمها الاستعمار إلى أشكال هندسية، دون مراعاة الخصائص الطبيعية أو البشرية...

وبصفة عامة، عبر الحدود تتجسد سيادة الدول على ترابها، وتبسط سلطتها على المواطنين الذين يخضعون لقوانينها ومساطرها، وهو ما يطلق عليه "السيادة". ويعتبر السكان المنتمون إلى ترابها، مواطنون لهم حقوقهم وعليهم واجباتهم نحو الدولة. ذلك أن المواطنة تبنى على أساس الحقوق السياسية والاجتماعية والمسؤولية والواجبات. ورغم تنامي الشعور بالانتماء إلى الوطن **"الشعور الوطني"**، فإن الدولة لا تبنى على أساس العرق الواحد. بل قد تتقاسم عدة أجناس، بلغات وأديان مختلفة، وطنا معينا تتعايش فيه. وإن كان تنوع القوميات والأقليات، يتسبب في عدة حالات، في النزوع إلى الانفصال، وتكوين دول مستقلة خاصة بهم (قوميات الاتحاد السوفياتي سابقا، الأكراد بالعراق، والباسك، والكاتلان بإسبانيا، لبنان، القبايل بالجزائر...)

3.4- تغير جذري على طول الحدود السياسية بين الدول الناشئة وكذا في العلاقات الدولية

ببزوغ دول جديدة بعد انقسام البلدان الأصلية أو اختفائها (الاتحاد السوفياتي، يوغزلافيا وتشيكوسلوفاكيا..) يتم عمليا طي صفحة من التاريخ المعاصر، لتفتح أخرى.

ومن عواقب الوضع الجديد، تغير جذري في العلاقات الدولية، لتبرز أوضاع لم تكن متوقعة لا من طرف المحللين السياسيين ، ولا حتى من الخبراء الاستراتيجيين. منها، على سبيل المثال، ربط علاقات ديبلوماسية بين كوبا و جارتها الولايات المتحدة الأمريكية"، وهي التي كان يعتبرها وتعتبره، "العدو اللدود"، " ، حيث دام حصارها أزيد من نصف قرن من الزمن. وتوحدت دول كانت متنافرة إلى عهد قريب، وحلت محلها دول وطنية جمعت بين شطرين متصارعين ومتعادين، يحكمهما نظامان متباينان : منها فيتنام الشمالي والجنوبي؛ اليمن الشمالية والجنوبية، وألمانيا الموحدة لقسميها الغربي والشرقي. ويراقب العالم تقاربا بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية رغم التوترات القائمة بينهما، في ظل الانفراج النسبي الحذر، كما يراقب ضغط الصين لاسترجاع جزيرة تايوان، رغم

مناوشات واستفزازات وتدخلات الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا التي تربطها بتايوان علاقات اقتصادية متينة.

في نفس السياق، تسجل عودة العلاقات الرسمية بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران، بعد صراع مذهبي دام عدة عقود، وخلف استقطابات إقليمية خاصة ضمن دول الخليج، وأحيانا حروبا بالوكالة (حرب اليمن). ولابد أن تتمخض عن تجدد العلاقات، انعكاسات سياسية وأمنية ستعيد رسم التحالفات، كما تؤشر على بداية خروج السعودية من الهيمنة الأمريكية بشكل تدريجي، في مقابل توطيد علاقاتها مع كل من الصين وروسيا، وباقي دول البريكس.

4.4-الحرب الاقتصادية وسلاح الطاقة يعيد صياغة العلاقات الدولية

يوظف سلاح الطاقة بشكل متزايد وعلى مقاييس شديدة التفاوت، نظرا لارتهان اقتصاديات البلدان المصنعة والنامية بمدى توفر هذا المورد، وخاصة منها غير المنتجة للنفط. وقد مثلت الحرب الاقتصادية المفتوحة بين الغرب وروسيا، تجربة حية عن توظيف سلاح الطاقة من أجل الضغط على الطرف الآخر. وقد سارعت البلدان الغربية، إلى التركيز على الإستثمار في الطاقات النظيفة والمتجددة3. إن الحرب الاقتصادية التي يشهدها العالم، تجاوزت سلاح الطاقة، لتشمل الحرب التكنولوجية والتسابق على براءات الإختراع، و"التجسس التكنولوجي"، وحرب العملات، حيث يواجه كل من الدولار رمز القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، ونظيره "اليورو" الخاص بالإتحاد الأوروبي، مخاطر جمة إثر إقدام مجموعة "البريكس" إلى إقصاء الدولار عن جانب من مبادلاتها التجارية، واعتماد عملاتها المحلية سواء في تصدير مواد استراتيجية (الطاقة بالنسبة لروسيا)، أو في سداد جانب من ديونها.

[3] على سبيل المثال صادقت الحكومة السويدية بتاريخ 16 ماي 2023، على تطوير أحد أضخم مشاريع الطاقة الريحية في العالم على بحر البلطيق، كما تتجه لإدراج الطاقة النووية ضمن استراتيجيتها الطاقية الهادفة إلى الإستبدال التام للطاقات الأحفورية. وسيمكن مشروع الكابل البحري الرابط بين المغرب والمملكة المتحدة، من تزويد 7 ملايين منزل من الطاقات النظيفية بميزانية إجمالية تناهز 38 مليون دولار أمريكي.

5.4-جائجة كرونا وتداعياتها السلبية

صنف العالم وباء كورونا، كجائحة مثلت واحدة من أبرز التحديات التي واجهتها البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب اتساع رقعتها الجغرافية لتشمل أزيد من 180 دولة، وارتفاع حجم الخسائر الاقتصادية، والتفاعلات السياسية والعواقب الاجتماعية وتدني القيم الإنسانية. وقد تسبب الإنتشار السريع والكثيف للفيروس، بداية في عرقلة وتقليص حركة المبادلات التجارية وتنقل المسافرين. وشكل فيروس "كورونا"، صدمة للمنتظم الدولي، الذي يعتمد على "مسلمة" استمرارية حرية تنقل الأشخاص والبضائع، مما يجعل اقتصادياته جد متداخلة ومترابطة ومعتمدة بعضها على البعض الآخر. وسجل تراجع هائل على مستوى عائدات السياحة الدولية وحجوزات الفنادق وبرامج وكالات الأسفار. كما تضررت البورصات وتراجعت قيمة العديد من العملات وتضاعفت المخاطر والمخاوف الاقتصادية وفقدان مناصب الشغل. وتعتبر هذه الأزمة امتحانا عصيبا للنظام الرأسمالي ولعولمة الاقتصاد العالمي، الذي لم يضع في الحسبان بدائل مسبقة لسيناريو التوقف شبه الشامل للعديد من المعاملات، في مقابل تصاعد أهمية الأمن والاكتفاء الطاقي والغذائي والصحي والتصنيع الذاتي، وعودة مفاهيم السيادة في مختلف أبعادها وتجلياتها إلى الواجهة.

وينتظر أن تعيد تداعيات الأزمة، صياغة مجموعة من المفاهيم والمصطلحات والاتفاقيات والقوانين والنظريات التي ميزت "عالم ما قبل كورونا"، وأن تشمل التداعيات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والثقافية. كما سلطت الظاهرة الضوء على ارتباط مستقبل البشرية بمدى إحياء القيم الإنسانية، واحترام القوانين الكونية في استدامة استغلال الموارد الطبيعية للكوكب الأزرق الذي يعتبر الرابح الأبرز. حيث تسبب ضعف المعطيات وضبابية المشهد وغموض الفيروس (نظرية المؤامرة)، في انتشار الهلع بين صفوف المواطنين، وبروز الأنانية أحيانا (التسابق على الأسواق وتخزين المواد الغذائية والطبية)، والتضامن الاجتماعي في حالات أخرى. **وفاقمت التغيرات المناخية من تعقيد الوضع**، بتراجع التساقطات المطرية وعدم انتظامها، وتردد سنوات الجفاف، وزحف التصحر، وتوسع حرائق الغابات، وتعدد الأحداث المناخية الإستثنائية والكوارث الطبيعية (الفيضانات، العواصف)، التي تهدد

المحاصيل وتجعلها متذبذبة وغير مضمونة. وأصبحت **أزمة الغذاء تتسيد مطلع الألفية وتثير مخاوف سكان الكوكب الأزرق**؛ فقد دق تقرير منظمة الأغذية والزراعة **ناقوس الخطر حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم** سنة 2020. ويبقى الوضع معرضا للتفاقم بالقارة الإفريقية.

5. التوترات الإقليمية : الوضع الجيوسياسي-الاقتصادي الجهوي "المغاربي" في علاقته بالسياق الدولي

تتلخص دواعي البحث في المعطى الجيوسياسي والجيواقتصادي بالشمال الشرقي المغربي، والفضاء الإسباني عبر مضيق جبل طارق والمدن المحتلة (سبته ومليلية والجزر)، وعلى التخوم المغربية الجزائرية شرقا والوضع الذي ينذر بحرب ضروس بين البلدين المتلخصة في عدة أحداث منها : واقعة الكركرات سنة 2020 ؛ استفزازات ومناورات مستمرة لحكام الجزائر في المحافل الدولية لجاره المغرب؛ قطع العلاقات الديبلوماسية من جانب واحد سنة 2021، مناورات عسكرية روسية جزائرية على الحدود المغربية الجزائرية 2023، عمليات ارهابية "حادث أسمارة 2023"؛ يقابلها أيضا من الجانب المغربي مناورات الأسد الإفريقي العسكرية المنتظمة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قد تعتبرها الجزائر ضدها ... يحدث هذا رغم أن الوضع ظل جامدا أو شبه جامد لعقود طويلة (منذ حرب الرمال مطلع ستينيات القرن المنصرم)، دون التأثر بالتحولات العالمية الكبرى، وخاصة انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب. فقد وقعت "زلازل" سياسية وأيديولوجية واقتصادية على الصعيد الدولي، كانت آثارها عميقة في كل أصقاع المعمور، وخاصة بعد سقوط "جدار برلين" سنة 1989. ورغم ذلك لم تحرك ساكنا بشمال إفريقيا، بل تم عمليا إجهاض مبادرة تأسيس "اتحاد المغرب العربي".

1.5- شبه غياب الجغرافية المغاربية عن التطورات والتحولات الجيوسياسية-اقتصادية والاستراتيجية العالمية

إن تأثير التطورات المرتبطة بالدول القريبة والبعيدة، تكاد تكون شبه منعدمة على المستوى المغاربي. ففي هذا الفضاء الإفريقي، المجاور والمحتك مع أوروبا الجنوبية الغربية المتوسطية، بفعل الجوار والجغرافيا والتاريخ، يغيب الوعي، وتغيب النخبة المغاربية

القادرة على خلخلة الوضع في الإتجاه الإيجابي، رغم الأخطار المحيطة به، بل والمحدقة (الجزائر، تونس، ليبيا، موريطانيا والمغرب) والمتمثلة في الإرهاب الذي يجتاح بلدان العالم العربي والمغاربي، وأساسا دول الساحل (مالي، نيجيريا..) وتضرب في كل مكان من العالم، رغم أفولها في مواطنها التي احتلتها في العقد الأخير، كالقاعدة وداعش وبوكوحرام. وعلى مستوى آخر، تطفو المخاطر البيئية كالجفاف والقحط الذي يضرب دول الساحل بفعل انعكاسات التغيرات المناخية، وكذا مواجهة الجراد الذي يغزو من حين لآخر جنوب بلدان المغرب الكبير، وإشكالية الهجرة السرية وما يصاحبها من تهريب للبشر والاتجار فيه ومآسيه الإنسانية وأزماته السياسية، والأسلحة والمخدرات. في هذه الظرفية المتأزمة اقترح المغرب على ثلاث دول (هي مالي والنيجر وبوركينافسو) الاستفادة من المبادرة الأطلسية بالحصول على نافذة على المحيط الأطلسي باستخدام الموانئ المغربية في تسويق سلعها ونقل ركابها (2025)، مما عزز العلاقات بين هذه البلدان والمغرب في إطار استخدام سياسة القوة الناعمة، واحترام مبدأ التعامل رابح-رابح بدون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو دعم حركات انفصالية تهدد أمنها وحدودها.

رغم هذه الأخطار الواضحة فإن بلدان "اتحاد المغرب الكبير" لم تستخلص العبرة بعد. وخالفت مواعيد التاريخ في أكثر من مرة لترسم طريقها نحو التقدم الاقتصادي لبلدانها، والرفاه الاجتماعي والوعي الثقافي لشعوبها، ولتبلغ مستوى اقتصاد المعرفة. وهذا ما يفسر خريطة عالم عربي ومغاربي ممزق؛ انقسامات وتناحر بين الدول، والمذاهب، بل وغياب مفهوم الدولة في بعض الدول كليبيا[4]، نتيجة الانقسامات السياسية والتعصب القبلي والتطرف الديني، والتطاحنات بين أبناء البلد الواحد، بعد سقوط الأنظمة الدكتاتورية التي كانت تحكمها في السابق (ليبيا، تونس، مصر..).

تضاف إلى ذلك، القلاقل المستمرة في تونس رغم كفاحية قواه الحية لبناء الدولة الديمقراطية، وتجميد الرئيس لكل مؤسسات الدولة بعد حله البرلمان وإقالة الحكومة السابقة، قبل أن يعين (2021) حكومة برآسة أستاذة جامعية. وقد طفا مشكل الهجرة

---

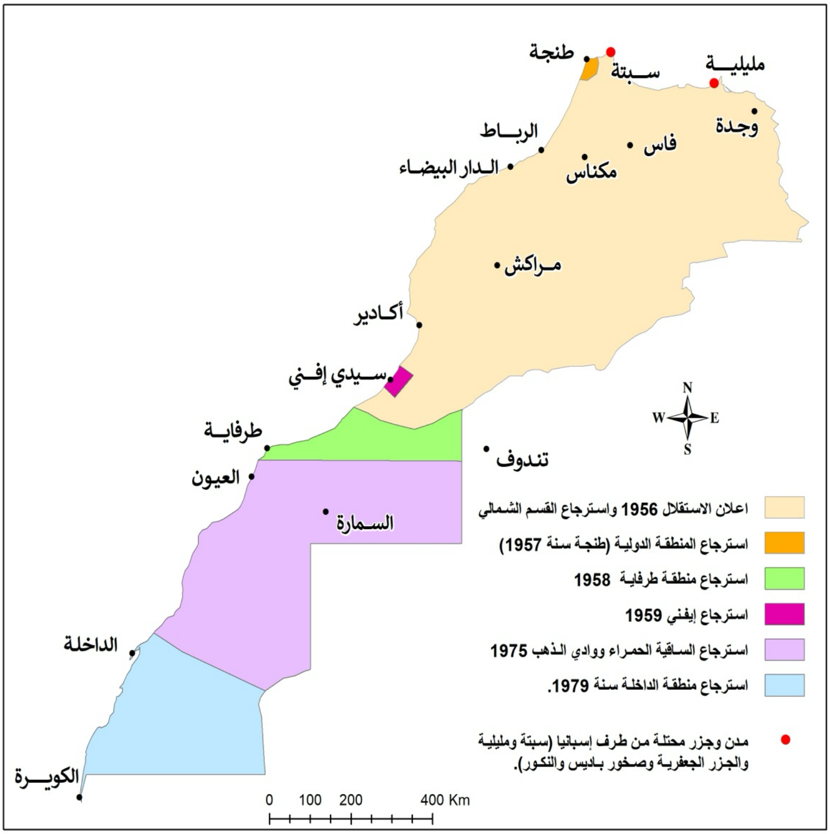
[4] ليبيا التي تحاول استرجاع سيادتها وعافيتها كدولة مغاربية عاشت الفوضى ردحا من الزمن، وتسعى اليوم للخروج منها، بالتحضير لانتخابات دجنبر 2021 ، الرآسية والتشريعية، التي تعثرت إلى يومنا (مارس 2025). والسودان الذي يعيش اضطرابات وتظاهرات في الشوارع لعدة شهور، تنادي بإقامة حكم مدني وابتعاد الجيش عن السلطة، وتندد بانقلاب الجيش رغم إعادة الحكومة المدنية التي كان ينسق معها قائد الجيش إلى شهر (يناير 2022)، وتناحر جنرالين بالإسلحة المتنوعة بما فيها الغارات بالطائرات وانزلاق البلد نحو حروب اهلية (2022-2025).

السرية الإفريقية على السطح وأخذ أبعادا دولية وحقوقية، خاصة بعد دعوة صريحة من الرئيس التونسي في خطاب له، بوقف تيار الهجرة الإفريقية التي تهدف تغيير "السلالة التونسية الأصلية" في خريطة البلاد. وما كان له من تداعيات سلبية على مختلف جهات البلاد وعلى علاقة تونس مع البلدان والشعوب الإفريقية.

2-5. ملف مدينتي سبتة ومليلية والجزر المحتلة من قبل إسبانيا (تصفية الاستعمار بالطرق السلمية)

بعد استقلال المغرب سنة 1956 ظلت بعض الأقاليم والمدن والجزر تحت النفوذ الإسباني، منها إقليم إيفني، والساقية الحمراء ووادي الذهب التي استرجعت على مراحل، خاصة بعد المسيرة الخضراء سنة 1975؛ بينما ظل المغرب يطالب باسترجاع بعض الجيوب المستعمرة (شكل 6) مع احتفاظه بالعلاقات الودية مع الجيران، سواء في الشمال أو الجنوب. وهذا يتطلب حلا سلميا سريعا ، بخلق "خلية تفكير" تبحث في طريقة سلمية لاسترجاع المدينتين والجزر التابعة لها إلى المغرب، بسلاسة، وبدون اصطدامات بين الجيران، وإعادة السيادة المغربية لاستكمال الوحدة الوطنية والترابية.

شكل (6) خريطة استقلال المغرب سنة 1956 واسترجاع أراضيه على مراحل



المصدر: مراجع متعددة من تاريخ المغرب.

هذا الاقتراح السلمي المنطقي، سبق لملك المغرب المرحوم الحسن الثاني أن عرضه على الحكومة الاسبانية ، بالاستفادة من حلول مماثلة و حالات مشابهة بين الصين وابريطانيا، عند استرجاعها لجزيرة ماكاو وهونكونغ، بطرق سلمية؛ خصوصا وأن هذه الأراضي مغربية أرضا وسكانا وتاريخيا، ومتوطنة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. وقد يسرع خروج ابريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بحل هذه المشكل إذاما طالبت اسبانيا من هذه الأخيرة تصفية مسألة جبل طارق باعتباره جزءا من أراضيها. ومع ذلك، لم يفتح بعد، ملف المستعمرات الاسبانية في المغرب رغم العلاقات الجيدة بين البلدين والتي يجسدها مستوى التبادل الاقتصادي بين البلدين كأول زبون للمغرب وأول مورد له، والتعاون المتين على ملفات حارقة واستراتيجية؛ ومنها مسألة الهجرة

السرية والأمن القومي وتهريب المخدرات والاتجار في الأسلحة. وبدون شك سيتعزز التعاون والشراكة أكثر بفضل التنسيق على المستوى الرياضي لتنظيم دورة كأس العالم لكرة القدم لسنة 2030 بمشاركة المغرب واسبانيا والبرتغال.
لقد تغيرت ملامح العالم، إيجابا وسلبا. ولكن الوضع في شرق المغرب وشماله وخاصة على الحدود المغربية الجزائرية لم يشهد أية حلحلة (كرزازي 2019).

3-5. جمود الوضع الجيوسياسي والاقتصادي على التخوم الجزائرية في عالم متغير

يعتبر الصراع الدائر بين المغرب والجزائر حول موضوع الصحراء من أعمق المشاكل المعرقلة لقيام الوحدة المغاربية؛ وذلك رغم مشروعية الوجود المغربي في صحرائه، ورغم ما يقوم به هذا الأخير من أوراش تنموية لصالح الساكنة والاقليم. علما بأن أراضي الصحراء الشرقية مغربية سكانا وأرضا وتاريخا (بشار، توات، لقناسة، تندوف العين الصفراء)، وهي تحت حكم الجزائر التي اعتبرتها إرثا عن الاستعمار الفرنسي ك"هدية لها"، ويرغب المغرب في حل النزاع بالطرق السلمية.

- **الصراع الجيوسياسي الاقتصادي الإقليمي بين المغرب والجزائر**

رغم أن وضع المغرب السياسي والاقتصادي والاجتماعي أخف حدة مقارنة بالبلدان المغاربية والعربية الأخرى، حيث استطاع اجتياز مرحلة كوفيد 19 العصيبة بأقل الأضرار (2020-2022)، وواجه بكل مكوناته زلزال الأطلس الكبير-الحوز بحرفية وتضامن وتآزر قل نظيره، بتجنيد طاقات المغاربة بالداخل والخارج (8 شتنبر 2023)، و أجرى انتخاباته الجماعية والتشريعية في أوانها ، انبثقت عنها حكومة لها أغلبية مريحة مما سيؤهلها مبدئيا لتنفيذ برامجها، وخاصة الحماية الاجتماعية وتطبيق النموذج التنموي الجديد وتفعيل بنود الجهوية المتقدمة. لكنه، لا زال يتعثر في عدة قضايا؛ وقد يتطلب منه تثمين النتائج المحققة ديبلوماسيا تحقيق ظفرة في الميدان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

إشكالية بناء اتحاد مغاربي كبير وقوي.

على الرغم من "اختفاء" الحرب الباردة وانهيار جدار برلين القائم بين الشرق والغرب، ورغم التطورات والتحولات العميقة التي عرفها العالم، فإن التوتر ظل قائما في سياق سياسة المواجهة وحرب الاستنزاف بين المغرب والجزائر لأزيد من نصف قرن (1963-2025) على الحدود المغربية الجزائرية، مع التذكير بأن حكام الجار الشرقي من أعلى هرم الدولة، يعترفون رسميا بأن بلادهم غير معنية بملف الصحراء المغربية. مما يطرح التساؤل حول كيف يمكن الخروج من هذا الوضع الذي لا يخدم الشعبين والبلدين؟ وما السبيل لبعث وتحقيق حلم بناء اتحاد مغاربي قوي وتفادي حماقة قيام حرب ضروس لن يستفيد منها أحد؟ **علما بأن معالجة الإشكالية قد تستند إلى مقاربة جيوسياسية-اقتصادية، موضوعية تعتمد على نظرية اقتصاد الحدود بين الدول المتجاورة والتعاون فيما بينها. خصوصا وأن أغلبية دول العالم تساند المقترح المغربي لفض النزاع بشكل سلمي، وفي إطار وحدة اقليمية مترابطة بمصالح مشتركة، ومن ضمنها الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدةالأمريكية** (كرزازي، 2022).

المؤطر رقم 6: معركة الخرائط تعزز جهود المغرب للدفاع عن وحدته الترابية

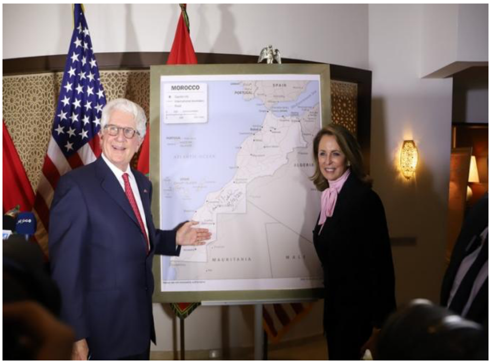
استغل النظام الجزائري ومعه ميليشيات البوليساريو، الخرائط المشوهة المبثوثة في وسائط متعددة بحدود مبتورة للمغرب أو خط وهمي يقسم ترابه الوطني، في الترويج للأطروحة الانفصالية والتشويش على مغربية الصحراء ومحاولة ترسيخها لدى الناشئة بمخيمات تندوف اللاإنسانية.

وقد أطلقت الجزائر رسميا حرب الخرائط ضد المغرب، من خلال إصدار وزارة خارجيتها، مراسلة رسمية موجهة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 28 فبراير 2021، تحثها فيها على التصدي لما سمته باستراتيجية خرائطية مغربية لخدمة وحدته الترابية، تحمل مسمى "دبلوماسية الخرائط في خدمة الوحدة الترابية" (موسى المالكي، 2022).

ونشرت العديد من المنظمات الإفريقية، الخريطة الكاملة للمغرب، يتقدمها الإتحاد الإفريقي لكرة القدم (الكاف)، ومثلها في ذلك أشهر المحركات البحثية العالمية ("Google Maps" و"Google Earth").

السفير الأمريكي بالرباط يوقع الخريطة الجديدة للمغرب المعتمدة من قبل بلاده





المصدر: عدسات وسائل الإعلام الوطنية والدولية، 12 دجنبر 2020.

ولتسهيل العملية، يمكن للمصالح المغربية الوصية على قطاع إنتاج الخرائط، توفير سيل غزير من الخرائط ذات الجودة العالية وبمقاييس واضحة ومختلفة، وبمعطيات محينة ومتجددة وذات مصداقية على مدار السنة، ونشرها بصيغتيها الورقية والرقمية على نطاق واسع، وتيسير وصول المواطنين والصحافة الوطنية والدولية والمنظمات الحكومية والمدنية بكل سهولة وتيسير. ويبقى مع ذلك، ضرورة الاعتراف الدولي الشامل من منظمة الأمم المتحدة لرفع اللبس وحل المشكل نهائيا بدون تردد. وقد حققت الديبلوماسية المغربية تقدما ملفتا للنظر بفضل سياسة المغرب المتوازنة مع القوى العظمى التي تربطها بها علاقات شراكة وتعاون، عندما اعترفت عدة دول وازنة بمغربية الصحراء واعتبار الحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية المغربية حلا ذي مصداقية، وفي مقدمتها أمريكا، وعدة دول أوربية منها إسبانيا وألمانيا وفرنسا وهولاندا والبرتغال والدنمارك (2024)، ودول الخليج ودول إفريقية فتحت لها قنصليات بالعيون والداخلة وسحبت اعترافاتها بالجمهورية الوهمية التي تحتضنها الجزائر ضدا على الوحدة الترابية والسيادة على صحرائه.

وقد أكد ملك البلاد في خطابه بمناسبة تخليد ذكرى 46 سنة على استرجاع الأقاليم الجنوبية (6 نونبر 2021)، بأن مسألة مغربية الصحراء لا نقاش فيها، ولن تطرح أبدا للتفاوض. بل يسعى المغرب لحل سلمي يعتمد على الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية والوحدة الترابية. وهو الحل الوحيد الممكن القابل للتطبيق (خطاب العرش 30-08-2025).

كما أكد على ذلك الأمين العام للأمم المتحدة الذي نوه في تقريره على الجهود السلمية التي يقوم بها الطرف المغربي، ويدعو صراحة الجزائر كطرف في النزاع إلى تحمل مسؤوليتها. وقد شرع ممثله الأممي في مباشرة الاتصال مع الأطرف المعنية بالصراع وفي مقدمتها الجزائر (يناير 2022) وفق قرار مجلس الأمن على اعتباره نزاعا إقليميا.

هذه الأوضاع المتوترة في حد ذاتها تمثل خسارة كبيرة لبلدان المغرب الكبير وشعوبه ولاقتصادياته امتدت لقرابة نصف قرن. وقد أجريت عدة بحوث ميدانية في العلوم الاجتماعية، ومنها الجغرافية حول التخوم المغربية الجزائرية، أبرزت مدى التداخل والتكامل الاقتصادي والتصاهر والامتداد الجغرافي والبشري والإنساني بين نفس القبائل والعناصر البشرية المتواجدة على طول الحدود، وما تعانيه هذه المجموعات البشرية في غرب الجزائر وشرق المغرب من جراء إغلاق الحدود (زروقي الميلود، 2004، كرزازي موسى، 2008، 2019، 2020، 2022). كما أن أبحاثا محينة ركزت على مدى الخسائر التي تكبدها سكان تخوم البلدين. ومنها تفشي ظاهرة البطالة وخاصة عطالة الشباب في شرق المغرب وفي غرب الجزائر. بل أدى ذلك إلى احتجاجات اجتماعية على طرفي الحدود تطالب بوضع حد لهذه الحالة الشاذة، وتنادي بفتح الحدود وعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين الجارين.

4.5.استشراف مستقبل تقارب وتعاون شعوب وبلدان المغرب الكبير عبر مقاربة التعاون والتكامل والتآزر

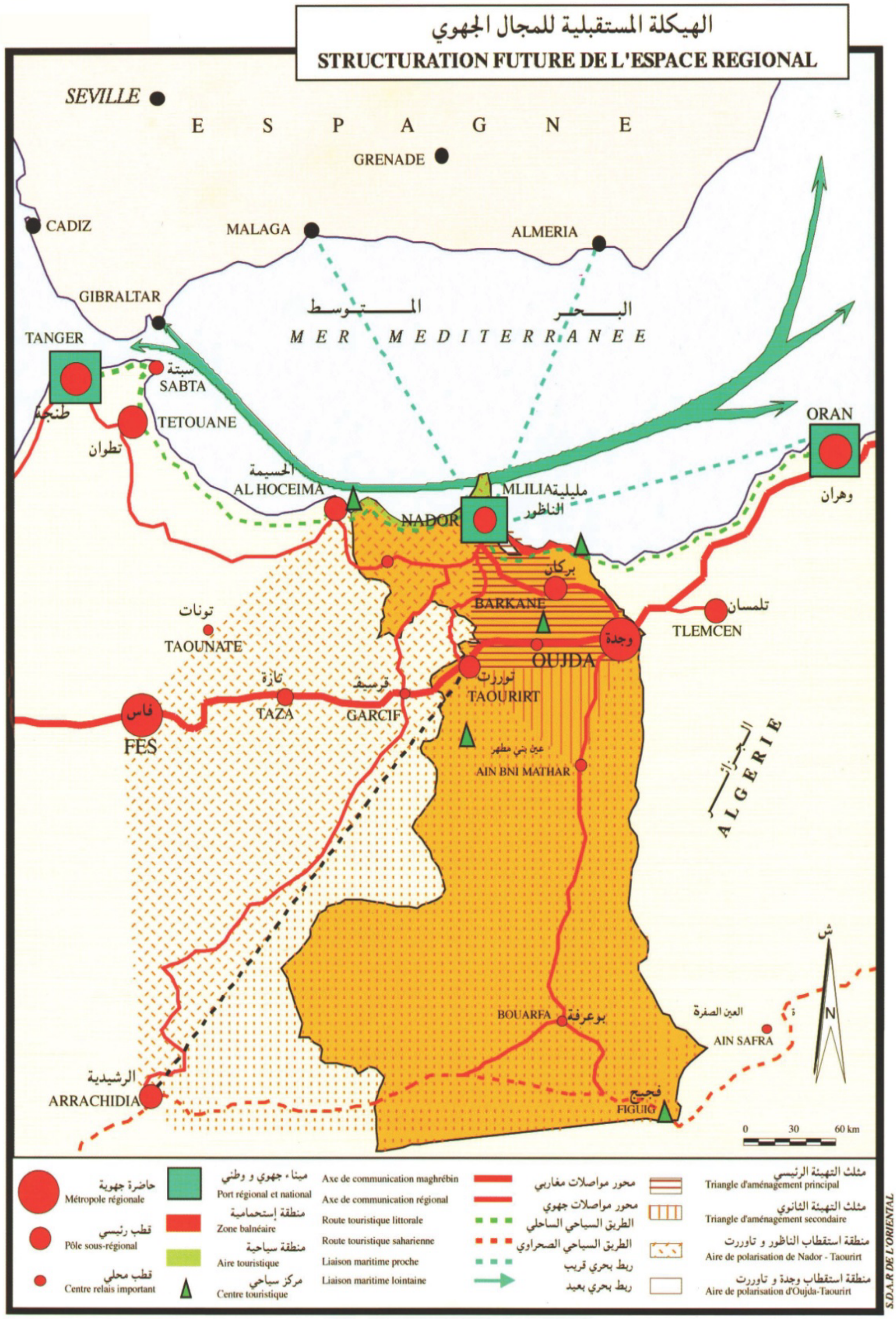
تبين بعض الأحداث، بما فيها المباريات الكروية (الحفل الكروي المغاربي والعربي الوحدوي بقطر)، مدى العلاقات الأخوية والوطيدة بين سكان التخوم المغربية الجزائرية، والتي برزت في الصور الرائعة لتآزر وتضامن واحتفالات سكان غرب الجزائر وسكان شرق المغرب في الموقع الحدودي "بين الأجراف" بمدخل مدينة السعيدية، عندما تأهل المنتخب الجزائري والتونسي كفرق مغاربية، إلى ثمن النهاية للبطولة الكروية الإفريقية يوليوز 2019؛ وكأس العرب 2021 الذي حصل عليه الفريق الجزائري في مبارة مع الفريق الوطني المغربي بقطر. وتأهل المغرب في قطر إلى ربع النهاية 2023، فكانت الفرحة عارمة وتلقائية مغاربيا وعربيا.

إلا أنه من خلال التحليل الجيوسياسي - الاستراتيجي والاقتصادي الجهوي الواقعي الحالي (2021-2025)، يتبين بأن الوضع جد معقد في البلدان المغاربية. ويقتضي **ظهور نخبة واعية وفعالة مؤمنة بالمشروع المغاربي**. ورغم الصعوبات المطروحة، ونفسية الحاكمين في كل

بلد، نظرا لاستمرار صراع طويل مفتعل، سمم الأجواء بين البلدين، **فإن التفاؤل كبير بانفراج الوضع لصالح الشعوب والبلدان، ويقتضى عمليا فقط، توفير شروط جوهرية، انطلاقا من نية صادقة وثقة متبادلة بين حكام الجارين، لتجاوز الوضع، بتهيئ نخبة مغاربية واعية بأهمية التكتل الإقليمي اقتصاديا وسياسيا وثقافيا،** لمواجهة التكتلات الأخرى "الند للند". كما يتطلب إرادة سياسية مغاربية، يسبقها تهيئ بيئة سليمة في مناخ الثقة بين البلدين الجارين، على أساس مقاربة رابح-رابح، بمساهمة فعالة للأحزاب والبرلمانيين والجامعيين والنقابيين والمجتمع المدني، بما فيها المنظمات الجماهيرية الشبابية في كلا البلدين؛ بل في كل البلدان المغاربية. فرغم هذه الأوضاع القاتمة في العلاقات المغربية الجزائرية فإن الحل " ممكن"، ويتم عبر تنفيذ مقاربة التحاور الجدي والتعاون والتكامل، بدل مقاربة المواجهة التي لا تجدي نفعا للبلدين الجارين وللشعوب المغاربية، لبلوغ هدف استراتيجي تحلم به كل شعوب المنطقة: بناء اتحاد مغاربي ديموقراطي واقتصادي قوي.

وعلى مستوى آخر، فرغم أن الأوضاع السياسية الرسمية الحالية لا تبشر بخير، فإن الرهان ممكن على تجاوز الوضع المتوتر، اعتمادا على القواسم المشتركة بين الشعوب والبلدان المغاربية، وخاصة بعد انطفاء الحرب الباردة التي كانت تغذي بؤر التوتر في العالم ومنها المغرب الكبير والتكامل بين البلدان المغاربية، والدعم الأمريكي لمغربية الصحراء، واعتبار الحركة الانفصالية المتورطة في دول الساحل بمشاركتها في عمليات إرهابية. على هذا الأساس تظل المقاربة الرزينة والحكيمة السلمية التنموية البديل العملي والاختيار الأنسب لحل إشكالية بناء مغرب كبير موحد وقوي؛ لكونها تعتمد على الثقة بين البلدان المغاربية على أساس مبدأ رابح-رابح. والتي ستعفي الشعوب والبلدان المغاربية من تبعات حرب استنزاف مستمرة، قد تؤدي إلى كوارث حرب حقيقية لا تبقي ولا تذر، خاصة بين المغرب والجزائر.

شكل 7. الفضاء المتوسطي الغربي الحيوي: التخوم المغربية الجزائرية والجوار الإيبيري



المصدر: *S.D.A.R de l'Oriental*

ففي حالة تنفيذ هذه المقاربة السلمية التنموية، التي تعتبر قرارا استراتيجيا وتاريخيا، سيتحقق بناء فضاء مغاربي متكامل يتعامل مع الفضاء المتوسطي (بما فيه الأوروبي) والعربي والإفريقي، لفائدة كل الأطراف المتجاورة المعنية، كما هو واضح في الخريطة (شكل 7). فضمان الاستقرار يشجع على الاستثمار والتعاون والتضامن، بعيدا عن النزاعات والحروب التي تخرب أركان دول قائمة، وتزرع الضغائن بين الشعوب المتجاورة، بل حتى تلك التي تشترك مع أخرى في الحضارة والتاريخ والجغرافيا ونمط العيش والمصير المشترك.

6. آفاق وملامح النظام العالمي الجديد

انفردت أمريكا لفترة زمنية بسلطة القرار في العالم، بدون منازع لقيادة العالم، بعد حل حلف وارسو، واستقلال عدة جمهوريات من قوميات مختلفة كانت ضمن الاتحاد السوفياتي سابقا، بعد انهيار منظومة كاملة، رغم تسميتها في البداية "مجموعة الدول المستقلة"، التي سرعان ما ذابت وقررت مصيرها، واختار معظمها الالتحاق بالإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي. ومع التطورات الجيوسياسية -اقتصادية العالمية ظهر فاعلون جدد ينافسون القيادة الأمريكية.

1.6- سياسة أمريكا لإضعاف الخصم واستمرار قيادتها للعالم

مع مطلع الألفية الثالثة، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا ضروسا على الإرهاب في عهد بوش الإبن، بعد الضربة الفريدة التي تعرض لها هذا البلد بتاريخ 11 شتنبر 2001. فتم غزو افغنستان والعراق وليبيا وتم تدمير هذه البلدان. ويعني ذلك انتصار واضح للنظام الرأسمالي مقابل انهيارالنظام الاشتراكي، حيث أصبح البعض يتحدث عن "نهاية التاريخ". هذا النظام الرأسمالي كان ولا زال يمتلك أدوات مالية قوية، منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لضبط اقتصاد العالم وتنظيمه وتوجيهه، وتحت تصرفه أداة عسكرية كقوة استراتيجية ضاربة، هي الحلف الأطلسي لاستعمالها عند الحاجة، مع "اختفاء" الحرب الباردة، بين المعسكرين الغربي والشرقي.

لذلك اعتبر سقوط جدار برلين بداية النهاية للمعسكر الشرقي الذي كان يقوده الاتحاد السوفياتي وامتداداته الجغرافية المكونة من دول أوربا الشرقية، وإعلانا رسميا لنهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وميلاد للقطبية الأحادية الأمريكية سنة 1990 في عهد

بوش الإبن الذي اعلن انطلاق النظام العالمي الجديد. وبذلك اصبحت هذه القوة ترى من حقها التدخل لاستتباب الأمن ونشر الحرية في العالم منذ سنة 1991 L’état du Monde en 2022). وتصادف ذلك مع أحداث حرب الخليج الأولى والثانية، ومع التحاق معظم بلدان المعسكر الشرقي بأوروبا اقتصاديا وسياسيا، لتنضوي عسكريا في الحلف الأطلسي. منها بولندا، بلغاريا، المجر، رومانيا، وجمهوريات البلطيق التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي. كما أعلنت دول أخرى طلبها الانضمام للحلف الأطلسي منها دولة فنلاندا التي لها حدود مباشرة طويلة مع روسيا. وكذلك دولة السويد. وهناك دول أخرى مرشحة للإلتحاق بالحلف المذكور، ومنها أكرانيا ومولدافيا وجورجيا التي تتخوف من أن يكون مصيرها هي الأخرى "الغزو الروسي" (شكل 6).

وإذا كان تاريخ أحداث 11 شتنبر 2001 هو بداية إعلان لحرب شاملة على الإرهاب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فإن حدث نشوب الحرب الأكرانية يؤرخ لبداية بروز قوى جديدة وفاعلين جدد منذ مطلع الألفية الثالثة وإلى اليوم (2022-2025)، وينبئ ببروز نظام عالمي جديد يلوح في الأفق. فهل هي حرب باردة جديدة تبرز في الأفق؟

في نهاية العشرية الأولى للألفية 2011، تعرض المعسكر الغربي للإهتزاز حيث نما الشعور الوطني المناهض للهيمنة الأمريكية ورفض النمط الغربي ومحاربته في عدة بلدان، وفي مقدمتها الصين الشعبية بقيادة زعمائها. وتقوت الحركات الدينية المتطرفة (القاعدة، داعش، بوكوحرام)، والمنظمات الغير حكومية المناهضة للرأسمالية المتوحشة وللعولمة الغير عادلة؛ مع تنامي العداء لأمريكا، وظهور قوى جديدة تنبئ بقيام نظام عالمي جديد.

واعتبرت الحرب الروسية الأوكرانية، فزاعة تنشرها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق عدة أهداف: منها عزل أوربا عن روسيا البلد الأوروبي الآسيوي الصاعد، كقوة يحسب لها حسابها، لضمان استمرارية تبعيتها لأمريكا عبر تخويف بلدانها من الغزو الروسي لها، والتهامه لها. والغرض هو إضعاف الخصم "روسيا ومن يتحالف معها كالصين"، باستنزافها اقتصاديا وديبلوماسيا وعسكريا. مع إبراز أنها قوة المعسكر الرأسمالي الليبرالي "الديموقراطي" التي تظل القوة الاقتصادية والعسكرية الضاربة في العالم، عبر الحلف الأطلسي. وهي التي تقود العالم "الحر"، وتعتبر الضامنة لسلامة الأراضي الأوربية. وبذلك، فهي تبرز قصدا جاذبية النظام "الديمقراطي" الأمريكي كنمط عيش لشعوب وبلدان كانت بالأمس القريب في معسكر الأنظمة "الشمولية". والهدف الاستراتيجي لأمريكا، هو احتواء

شعوب وبلدان كانت محايدة إلى عهد قريب، واقتصاديا بلدان منظمة البلدان الاشتراكية. هذا ما يمكن إدراجه في فلسفة كسب الصراعات الجيوسياسية-اقتصادية والاستراتيجية لصالح أمريكا، من أجل إضعاف الخصم، رغم اختفاء الحرب الباردة بعد انهيار جدار برلين.

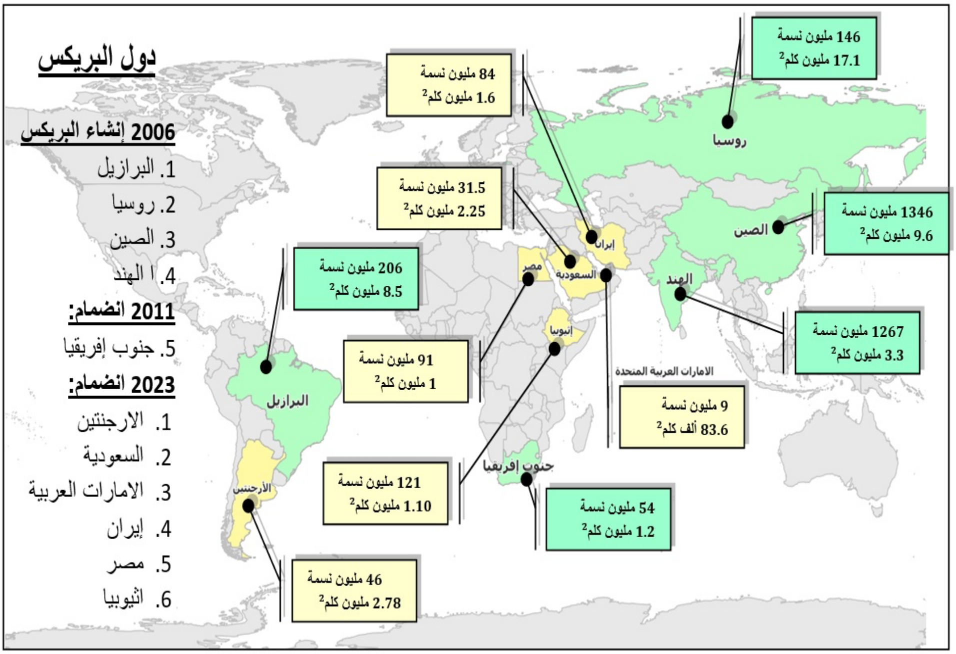
2.6 .التقارب الروسي - الصيني في حلف بارز للتعاون الاستراتيجي "بريكس"

دفعت الحرب الروسية الأوكرانية، التي جمعت بين أمريكا والاتحاد الأوربي واليابان وأستراليا، وكوريا الجنوبية الى ضخ دم جديد في الحلف الأطلسي، مما أدى في الجهة المقابلة إلى التقارب بين روسيا والصين أكثر، في حلف بارز للتعاون الاستراتيجي، لضمان أمن بلديهما. كما تقاربت معهما قوات لها ثقلها الديمغرافي والاقتصادي كالهند في آسيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية وجنوب افريقيا في القارة الافريقية في اتجاه نحو خلق تكتل جديد يعرف **بالبريكس Brics . (شكل 4.أ؛ 4.ب)**

وقد تعززت هذه المجموعة، بقبول انضمام بلدان وازنة ديمغرافيا أو طاقيا مكونة من مصر والسعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة وإثيوبيا والأرجنتين. ولديها ميول واضح للتخلي عن الدولار، والإرتكاز على عمولات وأشكال جديدة للتبادل التجاري.

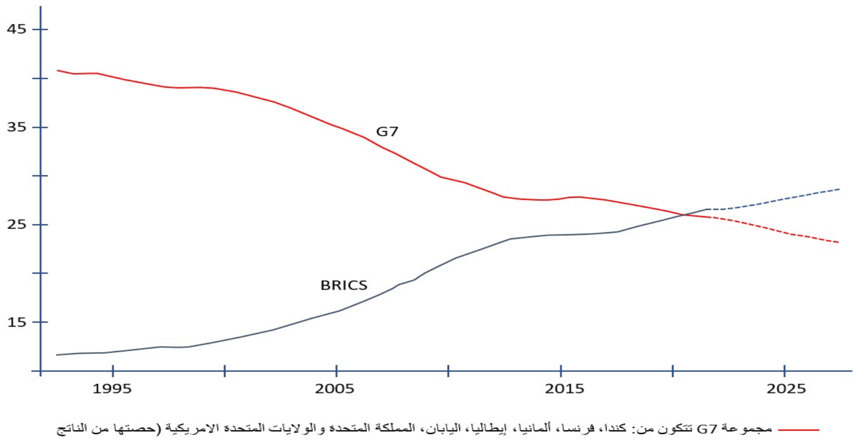
هذا الوضع ينذر العالم باندلاع حرب باردة جديدة قد تتطور إلى حرب عالمية ثالثة، وببزوغ نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، ببروز قوى جديدة في مقدمتها الصين التي ترفض سياسة الاحتواء التي تنهجها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، والمضايقات الاقتصادية التي تسببها لها على شركاتها العملاقة. وأخطر من كل ذلك، دعم أمريكا لتايوان التي تعتبرها الصين جزءا لا يتجزأ من ترابها الوطني، وأمرا داخليا ترفض أي تدخل فيه. مما كاد أن يسبب في اندلاع حرب بين العملاقين في بحر الصين، عند اقتراب، بل احتكاك سفن صينية بالغواصة الأمريكية منتصف 2023، وقبلها إثر الزيارة التي قامت بها رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي للجزيرة المتنازع حولها.

شكل 4. أ. خريطة دول البريكس ومجموعة الدول المنظمة إليها 2023



Source : International Monetary Fund, United Nations, The World Bank," TASS-Factbox"OPEC, FAO, World Gold Council, WIPO, USGS, 2023 (بتصرف)

شكل (4.ب) تطور الناتج الداخلي العام العالمي : مقارنة بين حصص مجموعة السبع الكبار (G7) ودول البريكس في الفترة 1995-*2025 (كتوقع)



مجموعة G7 تتكون من: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية (حصتها من الناتج الداخلي العام العالمي 30.7 %).

دول البريكس BRICS: البرازيل، روسيا، الهند، الصين جنوب إفريقيا (حصتها من الناتج الداخلي العام العالمي 30.5).

المصدر: ://www.silkroadbriefing.com/news/2023/03/27

3.6- ملامح بروز نظام عالمي جديد وصراع غربي (أمريكي)- روسي صيني

لعل انسحاب الولايات المتحدة من أفغنستان والعراق بعد كل هذه الحروب المدمرة للبلدان والشعوب، اعتبره عدد من المحللين الدوليين هزيمة لها بعد عشرين سنة على هذا الحادث. كما برزت قوى أخرى حلت محلها في الفترة اللاحقة، وفي مقدمتها روسيا في الشرق الأوسط، حيث أصبحت لها قواعد عسكرية بسوريا، و استرجعت قوتها تدريجيا، لتسمع صوتها وتسترجع ما فقدته في نهاية الثمانينيات. كما برزت اقطاب أخرى تتصدرها دولة الصين كقوة صاعدة أصبحت تضاهي الولايات المتحدة وتنافسها في عدة قطاعات تكنولوجية متطورة حساسة وحيوية. وتطالب باسترجاع تايوان باعتبارها إقليما صينيا. وشعرت، بعد أن تبوأت المرتبة الثانية عالميا كقوة اقتصادية، بالمضايقات والاستفزازت الأمريكية، ومحاولتها جذب قيادة تايوان لاحتضانها.

وبذلك، بدأت بوادر تشكيل نظام عالمي جديد بزعامة هذه القوى الصاعدة، **يلوح في الأفق، يتميز بتعدد الأقطاب بدل القطب الواحد.** فشرعت الصين وروسيا في مواجهة النفوذ الأمريكي بالتنسيق الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي فيما بينهما كبلدان صناعية لها ثقلها الديموغرافي ووزنها التجاري ونفوذها السياسي وقوتها العسكرية وترسانتها النووية. وتحظى أيضا كقوى عظمى بحق الفيتو، باعتبارهما عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي. وعلى مستوى ثاني أدى هذا التقارب الاستراتيجي الجيوسياسي اقتصادي ليشكل حلفا متراصا مع قوى إقليمية لها أهميتها وقوتها كالهند، وإيران بآسيا، والبرازيل بأمريكا الجنوبية؛ وإفريقيا الجنوبية بالقارة الإفريقية لمواجهة وخلق التوازن مع المعسكر الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وهي مبادرة فعالة للحد من التدخلات الأمريكية وتوابعها في كل بقاع العالم، ومنها التقارب الروسي الكوري الشمالي (2024)، نظرا لمعادتهما الخصم المشترك لهما، الولايات المتحدة الأمريكية.

4.6 .أهمية ودور المنظمات الدولية والعابرة للأوطان والشركات العملاقة في النظام العالمي الجديد

برزت **أهمية ودور المنظمات الدولية والعابرة للأوطان.** إذ أصبحت للتكتلات الإقليمية الاقتصادية والسياسية فعالية كبيرة، ومنها المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة البلدان

المصدرة للنفط، "اوبيك" المتحكمة في السوق الدولية للتجارة والتبادل وفي أسعار النفط وتنظيم الإنتاج درءا لانخفاض أسعاره. وعلى مستوى المنظمات الدولية والإقليمية نذكر بوزن **منظمات المجتمع المدني**، خاصة مع حيوية تحرك جمعياته ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان التي صادقت عليها الأمم المتحدة سنة 1948؛ وهي التي ترعى الحقوق الأساسية للإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتقوم بفضل فروعها في كل أنحاء العالم بمواجهة الأنظمة المستبدة الشمولية والرأسمالية المتوحشة وامتداداتها المتمثلة في الشركات العملاقة التي تعادل الواحدة منها قوة الدول الكبرى، باعتبارها شركات عابرة للقارات والأوطان، ولها كلمتها العليا في قرارات عدة دول، (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، الشركات المتعددة الجنسيات المنتشرة في القارات الإفريقية وأمريكا الجنوبية..). ولذا فقد اسست الأمم المتحدة سنة 1998 محكمة الجنايات الدولية الدائمة لحماية حقوق الإنسان والدفاع عن الضحايا ومعاقبة من يخرق حقوق الإنسان.

كما أن هناك **شركات عملاقة للتواصل الاجتماعي والاتصال الرقمي** منها شركات كوكل، أمازون، تويتر، علي بابا،.. التي لها تأثيراتها في عالم رقمي يتغير باستمرار. فهي تعتبر أدوات وقوة ناعمة يتعاظم دورها في بلوغ الأهداف الاقتصادية والتي كانت تعرقل تحقيقها الحدود الدولية. (راجع فصل العولمة والمدن المتروبولية). وتعتبر **المنظمات فوق وطنية**، كالمجموعة الاقتصادية الأوربية التي تأسست سنة 1967، والتي اندمجت في الاتحاد الأوربي، وهو التنظيم الذي تم تأسيسه بعد الحرب العالمية الثانية من طرف زعماء أوروبا كسوق مشتركة بين عدد محدود من بلدان مؤسسة (فرنسا- ألمانيا- إيطاليا-إسبانيا) نظرا لوعيهم المبكر بأهمية التكتل والذي ارتقى إلى "اتحاد أوروبي" سنة 1992، وظل يتوسع على مر الزمن. وقد أصبح نموذجا حيا لمثل التكتلات السياسية الاقتصادية ذات الهدف المشترك، التي تحتفظ كدول بسيادتها على ترابها وحدودها ومؤسساتها من حكومة وبرلمان ...مع الاستفادة من التكتل عبر المبادلات التجارية بأفضلية، وحرية التنقل السلس للبضائع والمواطنين وبدون جواز سفر أو طلب تأشيرة أو حواجز جمركية. والهدف الأساسي هو تسريع الاندماج الاقتصادي والتعاون بين أعضاء الاتحاد الذي اتخذ عملة موحدة تتداول بين أعضائه، وبرلمان أوربي وتنظيمات أخرى تجارية وخدماتية؛ رغم بعض المشاكل العويصة التي تخيم على تماسك بلدان الاتحاد كإشكالية الهجرة.

وتنتشر **منظمات دولية وإقليمية** في بقاع العالم وتقوم بأدوار فعالة لتمرير سلس للسلع والمعلومات وتسهيل التعاون واقتسام الموارد الطبيعية بدون عراقيل. ويمكن الإشارة إلى عدة تنظيمات ومنظمات دولية تعمل في إطار منظمة الأمم المتحدة للسهر على حل بعض المشاكل الدولية المتعلقة بتقسيم مياه الأنهار، والرعاية الصحية وتشجيع السياحة والسهر على تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولية. كما تعتبر **أقطاب الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي** حاسمة في صناعة الرأي العام العالمي والوطني. وهي بمثابة **قوى "ناعمة"** فاعلة ناجعة لصناعة الرأي والمواقف، في عالم معولم، يتزايد فيه تدخل المؤسسات الإستخباراتية ونفوذ الشركات الدولية الكبرى العابرة للقارات والأوطان، المتخصصة في الذكاء الاصطناعي ومستجداته التي أربكت العالم، وفي سياسات الدول وتوجيهها وفق مصالحها (راجع فصل العولمة والمتروبولية).

خاتمة عامة : استنتاجات وتوقعات

وقع إهمال لتخصص الجغرافيا السياسية والجيواقتصادية واستراتيجية، لعدة عقود بالجامعات المغربية. ومع التطورات المعاصرة المطبوعة بالصراعات على مواقع الثروات المعدنية وآبار النفط والغاز الطبيعي والمواقع الاستراتيجية على الواجهات البحرية والمضايق والقنوات الدولية، أصبح هذا الفرع من الجغرافية البشرية يفرض وجوده. والغرض من دراسته والبحث في مواضيعه، هو التعرف على أسباب وعواقب الصراعات والحروب بين البلدان حول الحدود، من أجل إعادة استتباب الأمن والسكينة والتعايش السلمي، وحماية أمن الشعوب وسيادة الدول، وحل المشاكل بالطرق السلمية دون استعمال العنف. مع ضرورة حماية ووقاية العالم من التطرف والعنف والعنصرية المقيتة. وفي هذا الإطار برز عدد من المفكرين الذين ساهموا بفكرهم قديما وحديثا في نشأة وتطور الجغرافيا السياسية ووضع أسسها ونظريات حول الدولة وتشكلها وأدوارها وأطوارها.

وعلى مستوى الصراعات الدولية حول مناطق النفوذ فإن الضغط الأمريكي ظل بارزا على الجانب العسكري بالإعتماد على الحلف الأطلسي وتقويته كأداة رادعة، وعلى الجانب الاقتصادي باستمالة عدة دول لتنضم إلى المعسكر الغربي، بعد سقوط جدار برلين وضعف المعسكر الشرقي. ولكن، رغم هذه الضغوطات القوية الأمريكية والغربية

بصفة عامة، فقد لاح في الأفق بروز ملامح نظام عالمي جديد تمثل في ظهور بلدان قوية صاعدة على الساحة الدولية، تحد من النفوذ الأمريكي وأتباعه، وتأخذ مكانه في المنظومة الأممية بفضل الطفح الاقتصادي والتقدم التكنولوجي وفي مقدمتها تكتل بريكسBRICS الذي يتزعمه العملاق الصيني والروسي ودول صاعدة أخرى إقليمية كالهند والبرازيل وجنوب افريقيا، تقوى بانضمام دول أخري صاعدة خلال مؤتمر جوهانسبورغ غشت 2023. وقد سجلت عدة دول إقليمية صاعدة أخرى، طفرة نوعية على المستوى الدولي فاقت مستوى عدة دول كانت تحتل نفس الرتب على سلم النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مقدمتها كوريا الجنوبية، البرازيل، وسنغفورة وتركيا. بل إن دولا إفريقية هي الأخرى خرجت من حروب إثنية قاسية، ومع ذلك، بفضل بروز نخبة وطنية واعية تحملت مسؤوليتها لتقود الإصلاح وبناء الدولة الوطنية المستقلة. وتسجل اليوم تقدما متصاعدا على المستوى الديمقراطي والحكامة الجيدة والتقدم الاجتماعي والعلمي التنموي، وكمثال قوي الدلالة دولة رواندا.

في خضم الصراع الدولي بين القوى الكبرى، لم تحظ القضية الفلسطينية بما تستحقه من عناية من المنتظم الدولى وقواه الفاعلة. وبذلك يعتبر الشعب الفلسطيني ضحية حركة صهيونية من صنع الاستعمار ، تحتل أرضه وتدمر بنيته التحتية وسكناه، وتحرق أراضيه الفلاحية، مع ما ينجم عنها من ضحايا مادية وبشرية يومية لأزيد من 75 سنة بعد قرار التقسيم الأممي لأرض فلسطين سنة 1947، وخلق دولة إسرائيل سنة 1948؛ بينما العالم "الديموقراطي" الليبرالي الذي تتزعمه أمريكا، الذي يناصر الشعب الأكراني ويدعم أكرانيا، دبلوماسيا وماليا ولوجسيتيكيا وبالأسلحة الجد متطورة، ضد الغزو الروسي، فإنه يشجع علنا المحتل الإسرائيلي على ارتكاب جرائمه عبر عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن ومبدأ حل الدولتين وهو ما يعني الكيل بمكيالين. وإن كان بصيص من الأمل، يتمثل في تبني بلدان أوربية وعربية وإسلامية حل الدولتين، من خلال مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط، إثر حرب الإبادة التي اقترفها اليمين الإسرائلي ضد الشعب الفلسطني في قطاع غزة والضفة الغربية.

ويبرز عند تفحص الخريطة الجيوسياسية -اقتصادية والاستراتيجية العالمية، بشكل واضح **تأسيس تكتلات جهوية وإقليمية**، وهي كتل متجددة، ولكنها متباينة في حيويتها وثقلها الاقتصادي وتأثيرها السياسي والجيواستراتيجي والاقتصادي: منها "الاتحاد

الإفريقي" الذي شغل مكان ما كان يسمى ب" منظمة الوحدة الإفريقية". كما حل "الاتحاد الأوروبي" مكان ما كان يدعى ب"السوق الأوربية المشتركة". إلا أنه في المقابل، يلاحظ جمود أو **أفول كتل أخرى** في مقدمتها "اتحاد المغرب العربي" الذي علقت عليه شعوب المغرب الكبير آمالا عريضة عند تأسيسه قبل عدة عقود بمراكش (فبراير 1989). ونفس الجمود عمليا يسجل على أنشطة "الجامعة العربية" التي لم تعد لاجتماعاتها ومواقفها المحتشمة أي أهمية في ظل الانقسامات العربية -عربية التي بلغت ذروتها. على مستوى شمال إفريقا فقد برز المغرب كقوة إقليمية منفتحة على إفريقيا وطد علاقاته مع بلدانها عبر شراكات متنوعة وتعاون "رابح-رابح" في خدمة التنمية والسلم، إذ اعتبر صلة وصل بين أوربا وإفريقيا عبر منصته بأقاليمه الجنوبية؛ ومنفتح على العالم العربي وعلى القارة الأمريكية بفضل واجهته المحيطية. ونظرا لمصداقيته على الصعيد الدولي، فقد نال ثقة المجموعة الدولية عبر قوته الناعمة ودوره الفاعل إقليميا ودوليا.

ورغم التقدم التكنولوجي والاقتصادي العالمي، تواجه البشرية عدة تحديات طبيعية مرتبطة **بالتغيرات المناخية** والارتفاع الحراري على مستوى الكرة الأرضية، وتداعياتها السلبية، من جفاف حاد قاسي متكرر بعدة مناطق، وفيضانات وعواصف مدمرة. وعلى مستوى آخر تواجه عدة بقاع في العالم اندلاع **حروب دامية غير متوازنة وحروب إثنية وأهلية داخلية وبين البلدان** المجاورة، تضاف إلى **الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية** التي هزت كل بلدان العالم خلال انتشار عدة أمراض وأوبئة خطيرة، وأهمها جائحة كوفيد 19 وأصنافها التي عجزت منظمة الصحة العالمية والأمم على مواجهتها خلال سنتين متتاليتين. وكانت لهذه الجائحة تداعيات خطيرة حتى بعد انتهائها، اقتصادية واجتماعية وصحية. كما أن الحرب الأكرانية الروسية عقدت أوضاع البشرية وسبل العيش خاصة في البلدان النامية في مقدمتها الإفريقية؛ مما أدخل العالم في **دوامة الاضطرابات السياسية والاجتماعية واللايقين** الذي ينذر بأخطار داهمة وبمستقبل غامض رغم التقدم العلمي والاختراعات والتطورات والابتكارت العلمية والتكنولوجية. ويعتبر **الذكاء الاصطناعي** نعمة ونقمة في نفس الوقت. فالعالم الرقمي يهم "العملة الرقمية" التي ستقضي على العملة النقدية والورقية، و"الهوية الرقمية" التي تهم الأشخاص فيما يخص الشراء، والمراقبة عند المرور من الحدود. ورغم جهود الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها لاستتباب الأمن والسكينة في بقاع العالم والقضاء على

بؤر التوتر المشتعلة، برزت **حروب جديدة تعتمد على الحرب النفسية والحروب السيبيرية والتهديد باستعمال السلاح النووي**، واحتلال أراضي بلدان مستقلة، أو قنوات وممرات مائية دولية (كندا، قناة بنما؛ كريلاندا)، تذكرنا بالمجال الحيوي الذي فكر فيه حكام ألمانيا قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية. وانهيار قيم التسامح وحقوق الإنسان أمام استعمال القوة المفرطة أو التلويح بها جهارا، لتحقيق مكاسب ترابية واقتصادية وتوسيع نفوذ استراتيجي –عسكري؛ وتوازيها إيجابيا **القوى الناعمة** التي تحاول أن تصل إلى أهدافها بطرق ثقافية وتكنولوجية وتربوية، ورياضية، وديبلوماسية، دون استخدام العنف والتصادم.

استنتاج أساسي لاستشراف المستقبل.

ونحن نعالج موضوع الجغرافيا السياسية في ربوع العالم الذي نعيش فيه، فرادى وجماعات ودول وأمم، وتنظيمات، يطرح تساؤل كبير للمنحى الذي يتجه فيه العالم : إتجاه نحو المجهول "اللايقين" و"قانون الغاب"، الذي يتمثل في سلوكات وتصرفات دولية تتسم بعدم الاكتراث بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومنظماتها الإنسانية، والتمادي في استخدام العنف والقوة لحل المشاكل بين الدول، بل التلويح باحتلال بلدان أخرى من طرف قوى كبرى، يفترض فيها الخضوع للقانون الدولي، واحترام منظماته الأممية، والمساهمة الفعالة في برامج التنمية البشرية والتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة لفائدة البشرية. مما يطرح ضرورة التعبئة الشاملة للرأي العام الدولي في اتجاه الامتثال للقانون الدولي، قصد إعادة القيم الإنسانية وكرامة الإنسان، عبر صيانة حقوقه وفي مقدمتها الحق في الحياة، وحرياته والعيش في أمن وسلام ورخاء. وهذا يتطلب ترسيخ قيم ومبادي التعايش السلمي بين الشعوب والأمم والدول.

مفاهيم ومصطلحات مهيكلة لفصل الجغرافيا السياسية (بالعربية وما يقابلها بالإنجليزية والفرنسية)

العربية	الفرنسية	الإنجليزية
الجغرافيا	Géographie	Geography
الجغرافيا البشرية	Géographie humaine ..	Human geography ..
الجغرافيا السياسية	Géographie politique ..	Political Geography
الجيوبوليتيك	Géopolitique	Geopolitics
الجيواستراتيجيا	Géostratégie	Geostrategy
الجغرافيا العسكرية	Géographie militaire	Military Geography.
الجغرافيا الاقتصادية	Géographie économique	Economic Geography
الدولة	état 'L	the state
النظام السياسي	Système politique	Political system
الحدود	Frontières	Borders
العلاقات الدولية	Relations internationale	International relations
السلم	Paix	Peace
الحرب	Guerre	War
التعايش السلمي	Peaceful coexistence	Coexistence pacifique
الحرب الباردة	Cold War	Guerre froide

- **المراجع وأهم المصادر الأساسية المستعملة في الفصل**

أوراق من زمن الجائحة، دفاتر مركز الدراسات والأبحاث عزيز بلال (تنسيق موسى كرزازي)، دار النشر حنظلة.

- بحوث ملتقى الجغرافيين العرب، 1998 : المجلدات 1 و 2 و 3. جامعة صنعاء. اليمن. 1056 ص.
- -ياض (محمد) ، 2014: الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، منشورات مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية.

- زروقي (الميلود)، 2022، الحدود وتنظيم المجال المحلي والجهوي بالمغرب الشرقي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات 2022/28، جامعة محمد الأول. وجدة (606 ص).
- عبد السلام (محمد) ، 2020: الجغرافيا السياسية، دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مكتبة نور.
- كرزازي (موسى)، 2022، "في أفق بعث حلم إتحاد مغاربي قوي"، مجلة العلوم السياسية والاجتماعية، الرباط (مجلة رقمية) http://www.sciencepo.ma/2022/01/blog-post.html
- كلاوس دودز، وديفيد أتكنسون 2010، الجغرافيا السياسية في مائة عام (التطور الجيوبوليتكي العالمي) (الجزء 1 و 2)، ترجمة : عاطف معتمد، وعزت زيان، الطبعة االأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة (208 ص.).

- **مراجع باللغات الأجنبية (مستعملة في الفصل)**

-Amaël Cattaruzza, 2017, Atlas des guerres et conflits (Un tour du monde géopolitique), 3 édition, Editions Autrement, Paris

-https://boutique.monde-diplomatique.fr/?marketing=RMDNA1301WRZ001)

-Guibourg Delamotte et Cédric Tellenne (Sous la Direction), 2021 : Géopolitique et géoéconomie du monde contemporain, Puissance et conflits, La Découverte, 534 p.

-Hérodote : Revue de Géographie et de Géopolitique (https://www.herodote.org/)

-Jeune afrique (Revue) n°3122 ; Mars 2023

-Le Maroc : les contours d'une nouvelle puissance (dir. Manon Chemel, Alexandre Negrus, Institut d'études de géopolitique appliquée, (EGA), Revue Diplomatique, n°21, (Juin 2023), Paris,

-Le Monde (Hors série), La géopolitique mondiale en 40 cartes, 2022 ; -Le Monde diplomatique ; Avril mai 2024, Mars 2023 ;-Le Monde diplomatique, Manière de Voir : PALESTINE, Un peuple, une colonisation, n° 157, Bimensuel - mars-février 2018

-Pascal Boniface, 2011, La géopolitique: Les relations internationales, Eyrolles Pratique, Paris.

-Pascal BONIFACE, 2023, La géopolitique/ 50 fichiers pour comprendre l'actualiité, Ed. EYROLLES, 9ème édition, Paris.

- Paul L. Knox ; Sallie A. Marston, Human Geography, Places and regions in global context, Sixth Edition, Pearson, 2013.

-Revue marocaine des sciences politiques et sociales (http://www.sciencepo.ma/)

-Stéphanie Beucher Annette Ciattoni (Direction), 2021: Dictionnaire de Géopolitique, HATIER, Paris.

-Yves Lacoste, (1976, et 2012) *La géographie, ça sert, d'abord, à faire la guerre, La Découverte, 254 pages.*

الفصل 13:

جغرافية العولمة والمدن المتروبولية الكبرى

محمد أنفلوس[1]

مقدمة عامة

إذا كان مصطلح العولمة* (Mondialisation, Globalization) في حد ذاته شائع الاستخدام منذ ثمانينيات القرن العشرين إلى درجة أنه أصبح يتخذ أبعادا متعددة، فمن المؤكد أن العولمة أصبحت مفتاحا أساسيا لتحليل الديناميات المعاصرة من أجل فهم أكثر عمقا ودقة لعالمنا المعاصر، وشرطا ضروريا لتحديد وتعريف طبيعته وهياكله وفاعليته ودينامياته بوضوح أكثر (Carroué, L., 2019). وفي هذا الصدد، تظل المتروبولات* والمدن الكبرى بصفة عامة، مركز الثقل الاقتصادي والديمغرافي والجيوسياسي العالمي، ومدخلا استراتيجيا مهما لفهم العولمة في مختلف أبعادها الجغرافية. ففي العقود الأخيرة، أصبحت العديد من المدن الكبرى في جميع أنحاء العالم مترابطة مع بعضها البعض بشكل متزايد وسريع عن طريق التجارة، والرساميل، وتكنولوجيا المعلومات، والسياسة الدولية، والهجرة العابرة للقارات، وثقافة الاستهلاك الجماعية الواسعة. ومع التبعية المتبادلة والمتزايدة فيما بينها على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أصبح العالم اليوم يعاني من تفاوتات كبيرة على مستويات جغرافية متعددة، أخذت تتسع معها الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب، وبين المجالات المركزية* والمجالات الهامشية*.

منذ سنة 1990، شكلت أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، وشرق آسيا، ثالوثا قطبيا يهيمن على التجارة العالمية والمبادلات في شتى المجالات، مما أنتج نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ظل تأثيره ينتشر في بقية انحاء العالم. ومع مرور الزمن، تطورت هذه المنظومة أكثر فأكثر نحو التعددية القطبية*، بسبب الاندماج التدريجي للدول التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا مصحوبا بعملية تصنيع متفاوتة الأهمية. وتتجلى هذه القطبية في ظاهرة الدول الصاعدة* أو الناشئة (les pays émergents) وظهور تكتلات اقتصادية جديدة على

[1] أستاذ التعليم العالي؛ جامعة الحسن الثاني، المحمدية

غرار منظمة "البريكس" (BRICS). علما بأن جميع مناطق العالم لا تتأثر بنفس الحدة، إلى درجة قد يصح معها القول بأن العولمة ليست بالضرورة ظاهرة "عالمية".

ومن الناحية التاريخية، فإن عملية البناء الجغرافي لموضوع العولمة، قد تكون متناسبة مع السياقات الفكرية والأيديولوجية والسياسية التقليدية القديمة. لكنها تطرح اليوم تساؤلات كبرى حول استقلالية الجغرافيا كعلم بشري واجتماعي، ودورها في تحديد موضوعات الدراسة الخاصة بها، مثل دراسة العولمة الذي لا يمكن أن تتم دون الإحاطة بكل ما هو سياسي، أو على الأقل، الإلمام بالمدخل الجيوسياسي.

يهدف هذا الفصل إلى تحديد الأسس المعرفية والمفاهيمية والدلالية لموضوع العولمة، وبسط أساسيات المفاهيم المرتبطة بقضاياها وعناصرها المؤطرة للمدن المتروبولية الكبرى، مع محاولة رسم صورة تقريبية عن تنظيم المناطق الجغرافية في العالم، بالاستناد على معايير الاندماج في العولمة ودور المتروبولية* (la métropolisation) في ذلك. فالأقطاب والمجالات المركزية للعولمة تشكل متروبولات متعددة الأقطاب* ومجالات أقطاب ناشئة شبه مندمجة في العولمة. وهي مناسبة كذلك للتطرق لمختلف "التُرُبٌ" (جمع تراب* "le territoire ") والمجتمعات الموجودة على هوامش العولمة. وأخيرا، تبرز المجالات البحرية الساحلية، كفضاءات حيوية للاقتصاد العالمي، إذ توجد في قلب القضايا الجيوستراتيجية للعولمة.

وهي محاولة لمعرفة ما هو تأثير عملية العولمة في الأحياز الترابية على النطاق العالمي؟

كما يقدم هذا الفصل بعض المفاهيم والديناميات الرئيسية للجغرافيا الحضرية، ولا سيما داخل المدن الكبرى. بدأ من تعريف أنواع المدن الكبرى في سياق العولمة. وتحضر العالم وفق نموذج الانتقال الحضري* (la Transition Urbaine). إلى ضرورة فهم العلاقة بين المدينة والبيئة، ومنطق تنظيم المجال الحضري العالمي، وتطور أشكاله المختلفة. وصولا إلى التأكيد على المدينة كترجمة حضرية للمرحلة الجديدة من العولمة. وقد تبنينا عند فحص كل هذه الظواهر ومعالجتها، مقاربة منهجية تحليلية تعتمد مجموعة الأدوات الجغرافية المتعددة الأبعاد للجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقمنا بتوظيف مجموعة من الخرئط[2] والرسوم البيانية.

---

2 - أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للزميل سعيد المواق أستاذ بشعبة الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، على تفضله بوضع خرائط هذا الفصل.

ومن بين أهم **أهداف هذا الفصل**

- وضع اللمسات الجغرافية على العديد من المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالعولمة والمتروبولية ومعايير التصنيفات الحضرية المعاصرة؛
- تجديد مقاربات الهياكل الحضرية وفق نظرة جغرافية أكثر شمولية تعيد النظر في منطق التراتبيات الهرمية لنموذج كريستالير (نظرية المكان المركزي)؛
- التمييز بين المقاييس المختلفة والمستويات الترابية لدراسة الظواهر الجغرافية للعولمة: محلية وطنية أو عالمية أو مقياس الدول أو المجموعات الإقليمية على نطاق قاري؛
- تبسيط الفهم لبعض قضايا العولمة في مختلف أبعادها الجغرافية. وتوضيح درجة الترابط الكبير والسريع بين المدن الكبرى في جميع أنحاء العالم عن طريق التجارة والرساميل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والسياسة الدولية والهجرة العابرة للقارات وثقافة الاستهلاك الجماعية الواسعة.
- التمييز بين أنواع المجالات الوظيفية المركزية للعولمة، والمجالات الانتقالية والهامشية، حيث تصبح المدينة وحدة حضرية تتجاوز حدودها، وتنتج أشكالا جديدة من التنافسية الترابية اتجاه أشكال التدبير التقليدية السائدة؛
- التفكير في آليات تنظيم المجال الجغرافي العالمي من حيث التحكم والتبعية وميكانيزمات الانتقال من مفهوم المدينة الكلاسيكي إلى أشكال متعددة من المدن المتروبولية: فهم مسلسل التوسع العمراني بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ومعايير التصنيف الحضري ومنطق التطور والهيمنة؛
- إبراز مكانة تأثير العولمة على الجغرافيا الاجتماعية، والسياقات الجديدة للتنمية الترابية الحضرية الدامجة والمستدامة، وبسط معالم الثقافة الجديدة للمدينة في عصر العولمة؛
- تقديم بعض المقترحات والنماذج للتأمل والدراسة حول العولمة (العمل الشخصي الخاضع للإشراف والتاطير)؛

بناء على هذه الأهداف عملنا على **هيكلة هذا الفصل حسب المحاور التالية**:

المحور الأول: مفاهيم حول قضايا العولمة (وتناولنا فيه عدة مفاهيم ومختلف أبعاد العولمة: العولمة في الاقتصاد والمالية، دور العولمة والتجارة بين المدن في تلاقح الثقافات، العولمة والتكنولوجيا، العولمة والصحة، عولمة الأديان، عولمة التجارة والمبادلات والبيئة، والسياحة الدولية كرهان كبير للعولمة، حقوق الانسان والأبعاد الجديدة للتحضر العادل، المرن، الأخضر والمستدام؛ علاوة على أمثلة أخرى).

المحور الثاني: وتناولنا فيه المفاهيم المتداولة والعناصر المؤطرة لقضايا المدن المتروبولية (مدن متروبولية عالمية ذات وزن متزايد وغير متساوي، التعمير الساحلي والمتروبولية في العالم، عوامل التحضر السريع، المتروبولات والانتقال العمراني، المسلسل العالمي المتباين للمدن المتروبولية، المدن المتروبولية العملاقة "الميغالوبوليس").

كما حاولنا التمييز بين مجالات مناطق متفاوتة الاندماج في العولمة والمتروبولية (مجالات مهيمنة، مجالات صاعدة، مجالات ومجتمعات هامشية، تباينات إقليمية بين الدول المتقدمة والدول النامية)

وانتهينا بخلاصة عامة مع لائحة المصطلحات المستعملة في النص.

المحور الأول: مفاهيم حول قضايا العولمة

على عكس المدن، تعد العولمة* (La Mondialisation) من أكثر الموضوعات التي نوقشت على نطاق واسع في الجغرافيا والعلوم الاجتماعية. وتشير إلى الحركة الجغرافية المتزايدة العابرة للحدود الوطنية للسلع، والأشخاص، والراسميل، والمعرفة، والقيم الثقافية، والملوثات البيئية. وبالنظر إلى السيل العارم للإنتاجات الفكرية والمعرفية حول العولمة، من أبحاث ودراسات ومناقشات وخلافات، بحيث أصبحت العولمة موضوعا شبه أسطوري بكل ما في الكلمة من معنى، لأنه يثير كثيرا من الآمال والمخاوف في نفس الوقت.

وفي هذا الصدد، يجب إبداء ملاحظة رئيسية: ذلك أن الاستخدام المفرط لمصطلح "العولمة" (Globalization)، كمصطلح "شامل"، وخاصة لدى العالم الناطق باللغة

الإنجليزية، قد أدى إلى زيادة الجدل الأكاديمي. فهو يفتقر في كثير من الأحيان إلى الدقة، حيث يمكن إدراج كل شيء تحت غطاء العولمة؛ وفي النهاية، تتم المبالغة في استخدام المصطلح دون تقديره وتعريفه بكيفية دقيقة ومنهجية، فيظل إما غير معروف إلى حد كبير، أو يتم تعريفه بشكل سيئ للغاية أو التقليل من شأنه تماما. ومن المقبول الآن أن المصطلح يشير إلى تطور التأثير المتبادل على الصعيد العالمي. وبناءً على هذا التعريف العام، يؤكد كل تيار أكاديمي رئيسي على البعد الذي يبدو أنه أكثر صلة باهتماماته. في حين، يبدو أن استخدامه يعتمد على مفارقة واضحة غالبا ما تكون متميزة في أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية.

1- ما هي العولمة؟ المفهوم والتعاريف

تتضمن العولمة تعاريف متعددة ومتداخلة مع بعضها البعض:

- اول تعريف بسيط ل "العولمة" وهو تسارع حركات ومبادلات السكان والسلع والخدمات والراسميل والتقنيات أو الممارسات الثقافية في جميع أنحاء كوكب الأرض. وتؤدي العولمة إلى مستوى متزايد من التفاعل بين مختلف المناطق والسكان في جميع أنحاء العالم.

- وتُعرف العولمة في الجغرافيا، بأنها مجموعة من المسلسلات (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والمؤسسية) التي تساهم في التواصل بين المجتمعات والأفراد في جميع أنحاء العالم. وتقود إلى مستوى من التفاعل التدريجي المتبادل لتكثيف المبادلات والتدفقات* بين مختلف مناطق العالم.

- العولمة تعني إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول ليصبح العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي (عبد المطلب عبد الحميد، ص 49).

- ويشير محمد عابد الجابري إلى لفظ العولمة باعتباره ترجمة للكلمة الفرنسية « Mondialisation » التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي؛ بمعنى الانتقال من سيادة الدولة القومية وحدودها إلى الكرة الأرضية جميعا، وقد تسمى العولمة بالكونية أو الأمركة. والمقصود بالأمركة هو محاولة إضفاء الثقافة الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية على جميع ثقافات العالم. وقد اهتم صندوق النقد الدولي بشرح مفهوم العولمة، حيث اعتبرها تعاونا

ماليا واقتصاديا مجتمعا لكل دول العالم، بقصد الاستفادة من الأنشطة الإنتاجية والخدماتية وتطويرهما.

- وحسب المهدي المنجرة (عولمة العولمة،2011) فإن العولمة ماهي إلا مرحلة من مراحل الاستعمار الجديد. ويمكن أن نضعها في إطار مفهوم ما بعد الاستعمار التي تعمل الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، على الترويج له على جميع المستويات. إنها ذلك النمط من التفكير والقيم التي تريد دول الشمال فرضه على دول الجنوب، بتزكية ومباركة من النخب التي تتحكم في هذه الأخيرة.

لغويا: العولمة كلمة مشتقة من عالم؛ ومصطلح العولمة بالعربية هو ترجمة للكلمة الإنجليزية « Globalization » والتي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. وهي كلمة مشتقة من كلمة Globe أي الكون أو كوكب الأرض (فلاح كاظم المحنة، ص 8).

اصطلاحا: يختلف معنى العولمة باختلاف التخصصات، مما يجعلنا نركز على اهتمام الحقل الجغرافي بالأبعاد الترابية والمجالية للعولمة أكثر من غيرها.

2-البعد الترابي لجغرافية العولمة بين المحلي والعالمي

من بين الأهداف الرئيسية لهذا الفصل، تجاوز المنطق الاقتصادي العابر-للمجال* (Trans-spatial) الذي لا يزال سائدا من خلال تشخيص الظواهر والعمليات الاقتصادية، وإبراز دور الفاعلين (ولا سيما الشركات المتعددة الجنسيات والدول والسلطات المحلية أو الجهوية)، وأهمية المسارات الجهوية على أساس فكرة بسيطة، وهي أن "العولمة لها علاقة أولا وقبل كل شيء بالتُرُبِّ". أي أنها تتم على مساحات مجالية شاسعة، لكنها تجد لها انعكاسات محلية عميقة. وتطرح هنا إشكالية جديدة قديمة تتعلق بكلمتين مفتاحيتين في القاموس الجغرافي، ألا وهما المجال* (Espace) والتراب* (Territoire). ويقدم الجغرافي "كي دي ميو" (Guy Di Méo, 1998) هذين المفهومين من خلال معالجة موضوعه المفضل حول "التشكيلات الاجتماعية-المجالية للنظم الترابية"، وكيفية فهمها والتعامل معها. كما يشرح مسلسل عملية الانتقال "من مفهوم المجال إلى مفهوم التراب".

فالمجال كمفهوم ظل موضوعا لمناقشات لا حصر لها، لأن معانيه تتعدد حسب السياقات التاريخية لتطور الفكر الجغرافي. فالمجال هو منتوج اجتماعي تم تشييده مع مر الزمن، حيث

انتقل المجال الجغرافي من المفهوم الكسموغرافي المطلق* (l'espace Absolu) الذي هو عبارة عن أشكال هندسية تتكون من نقط (أماكن) وخطوط (مسافات) ومساحات. إلى المجال النسبي* (l'espace Relatif) الذي يتضمن مجموعة من العناصر وعدة مصفوفات طبيعية وبشرية، وهو قابل للتوطين والتمثيل الخرائطي، إلى مفهوم المجال المدرك* أو المحسوس* (l'espace Conçu, perçu) أو المجال المعاش* (l'espace vécu) ماديا واجتماعيا... وهو منتوج تنظيم اجتماعي يمكن استقراؤه كسجل تاريخي لتطور المجتمعات وفهم ماضيها وتحليل حاضرها وبناء مستقبلها. ثم تم الانتقال إلى مفهوم المجال الإفتراضي* (l'espace virtuel) الذي تتقلص معه المسافات وعامل الزمن بفضل الثورة التكنولوجية للمواصلات، وننتقل معه من القياس المادي للظواهر الجغرافبة إلى أدوات القياس اللامادي. والملاحظ أن جميع المجالات الجغرافية تلتقي حول عدة صفات مشتركة؛ فهي جميعها قابلة للتوطين، والقياس، والتغير، والتميز، والتجانس... وبهذا المعنى لا نكاد نتبين بأن هناك وجودا للمجال بمفهومه الطبيعي، بل عدة أنواع من المجالات، وليس مجالا واحدا؛ مع العلم أنه في كل الحالات "لا يمكن التهرب من المواجهة الحتمية مع صلابة المجال الطبيعي "، حسب تعبير"دي ميو" (Guy DI MEO, 1998, p27).

وليس من السهل تعريف التراب* (le Territoire) أيضا، حيث ينطبق هذا المفهوم على كل من المجتمعات البشرية والحيوانات. وهو يضيف إلى المجال الجغرافي معاني أخرى مرتبطة بالهوية الجماعية والمرجعيات الثقافية، ونمط التقسيم الذي يعرفه، وطرق السيطرة عليه، وطبيعة القيم التراثية، والتاريخ الطويل الذي مر به. لذلك يحيل مفهوم التراب إلى بعدين: البعد المادي الفزيائي والبعد الإنساني. وهذا البعد الأخير هو بعد مركزي في فلسفة التنمية الترابية*، لأنه يشكل الرأسمال الاجتماعي الذي يمكن أن يتحمل التنمية إما بصفتها محركا للفاعلين حول مشاريع مشتركة من أجل ضبط مآل ومستقبل ترابهم، داخل تصور قوامه الانفتاح والمنافسة، وإما من أجل تقييم التراب اقتصاديا انطلاقا من الموروث المادي والروحي المشترك (C. COURIET, 2010, p: 36).

وبالمعنى الجغرافي، الذي يربط دائما بين البعد المادي والبعد المعنوي، يظل التراب بالمعنى الجغرافي منفتحا ومتغيرا ومرنا، إذ يختلف بذلك عن المجال بالمعنى السياسي أو ما يعرف بالمجال السياسي* الذي يميل إلى الانغلاق، لأنه يعكس تلك العلاقة الثلاثية بين السلطة والمجال والمجتمع. وتجدر الإشارة بالفعل إلى أن العولمة هي منظومة تقوم أساسا على الربط

المنهجي الكامل، وبشكل متزايد، بين مختلف الأحياز الترابية والأقاليم والمجموعات الجغرافية التي تغطي "المجال" العالمي.

ويمكن تعريف "التراب" على أنه بناء وكيان جغرافي مشيد من لدن الفاعلين المحليين، وناتج عن مسلسل احتلال، وتملك، وتثمين طويل الأمد، لجزء معين من المجال من قبل دولة أو مجتمع أو مجموعة بشرية. وذلك في علاقات جيو-سياسية، وجيو-اقتصادية وثقافية/دينية خاصة بمجال معين يندرج ضمن مقاييس مختلفة من التفاعلات المجالية.

منذ مطلع ثمانينيات القرن 20، توجهت التنمية نحو استغلال الطاقات والموارد الذاتية الطبيعية والبشرية المحلية الداخلية للتراب، لتساهم فيها جميع الفئات الاجتماعية وتستجيب لحاجيات السكان. هكذا أصبح "التراب" يعوض أكثر "المجال". وبدورها تنوعت وتعددت المرجعية الترابية* "La territorialité" حتى أصبحنا نتحدث عن ترابيات* " des territorialités" تبعا لتعدد المرجعيات والأبعاد والمقاييس حتى وجدنا أنفسنا أمام تعدد دلالات مركزية لمفهوم التراب. ومن المؤكد أنه لا يمكن وضع مشاريع تنموية على تراب معين إلا من خلال إرادة السكان الذين يعيشون فيه. وإذا حدث أن خضع التراب للعولمة، فيمكنهم الانتقال إلى التكيف عبر بناء تراب جديد بالاعتماد على موارد محددة، وإمكانيات ظلت دائما متوفرة (موارد طبيعية، وموارد تراثية، ومناطق ذات الإمكانات السياحية العالية...). لكن في هذه الحالة، يجب تغيير النظرة لإعادة ابتكار "ترابيات" بناء على هذه الإمكانات، لأن مساءلة النموذج الاقتصادي السائد، من لدن مختلف الدارسين لا تعتبر التنمية الترابية خارج السوق الاقتصادية التي تترك عادة للفاعلين المحليين حرية المبادرة لتطوير الموارد التي يختارونها. لكن هؤلاء الفاعلين (جمعيات، وسلطات محلية، وجماعات ترابية) يمكنهم لوحدهم صياغة المورد وتنظيم تنميته.

وفي هذا الصدد، يكشف " إيمانويل نيجرييه" (Négrier, Emmanuel, 2023) عن قواعد التبادل السياسي، التي تتجاوز الطبيعة النفعية لتندرج في منظور التمثلات الترابية. ويعرّف التبادل السياسي بأنه "صفقة، أو سلسلة من المعاملات بين عدة متدخلين وفاعلين يجمعهم رهان العمل الجماعي داخل تُرابٍ معين و/ أو بين عدة تُرُبٍ. وتخضع هذه المعاملات إلى رهانات سياسية، وهي جزء من التمثلات الترابية، تساهم بشكل جدلي في إعادة إنتاجها وتغييرها " (Négrier, Emmanuel 2023, p. 214)

مؤطر 1 : تاريخ العولمة

ولدت العولمة غداة اكتشاف أمريكا بازدهار التجارة عبر المحيط الأطلنتي، وتطورت خلال القرن التاسع عشر حيث وصلت إلى مرحلة الذروة الأولى بين 1880 و1914 تحت زخم القوى الأوروبية العظمى التي أصبح إشعاعها كونيا. عرفت العولمة، التي اهتزت بفعل الحرب العالمية الأولى انهيارا إبان ثلاثينيات القرن العشرين، التي تميزت بانتصار استراتيجيات التراجع والانغلاق. لقد شهدت العولمة، التي أعادت الولايات المتحدة إطلاقها بعد الحرب العالمية الثانية، تسارعًا جديدًا في نهاية القرن العشرين. ومع ذلك، يظل غير مكتمل حتى اليوم، لأن مساحات شاسعة لم يتم دمجها بعد في السوق العالمية، وهو ما يغذي، أكثر من أي وقت مضى، آمال وحماس البعض ومخاوف ورفض البعض الآخر.

Régis Bénichi, 2008.

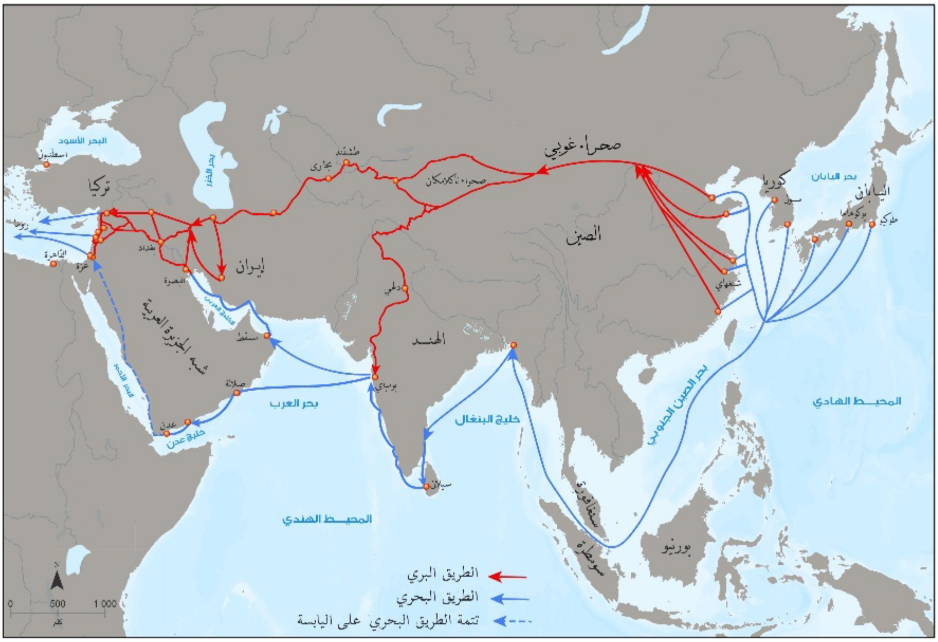
3-العولمة ظاهرة تاريخية بامتياز

يرتكز المجال العالمي* تاريخيا على العلاقات بين الدول التي تتجسد قوتها على التراب. والجدير بالذكر أن العولمة ليست ظاهرة جديدة. بل كان السكان والشركات منذ آلاف السنين يتاجرون عبر مسافات شاسعة، مثل طريق الحرير وعبر الطرق البرية بآسيا الوسطى والطرق البحرية بين الصين وأوروبا مرورا بالشرق الأوسط في العصور الوسطى.. واستثمر الأشخاص والشركات لقرون عدة في مقاولات خارج بلدانهم. وتشبه العولمة في العديد من خصائصها الحالية تلك التي كانت سائدة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى في سنة 1914. فإذا كان لفظ العولمة جديدا، فإن الديناميات التي تعكسها غالبا ما كانت ذات جذور ضاربة في التاريخ. لكنها اتخذت إيقاعات متغيرة على مر الزمن.

وتعد مبادرة الحزام والطريق* العملاقة، المعروفة أيضا باسم "طريق الحرير الجديد"، مبادرة صينية طموحة لإعادة إحياء طريق الحرير التاريخي. وتهدف إلى ربط الصين بالعالم، وجعلها محورا للعلاقات الاقتصادية العالمية، عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها مع آسيا وأوروبا. بل يتسع ليضم أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي، وجنوب المحيط الهادي، ليكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ

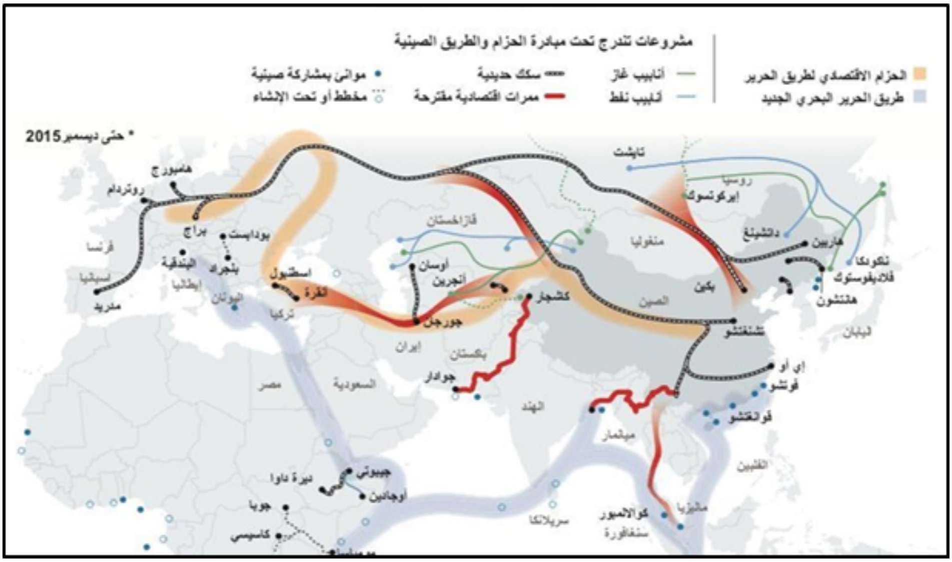
البشرية، ويشمل بناء مرافئ وطرقات وسككا حديدية ومناطق صناعية. حيث وقعت على ميثاق التعاون مع الصين أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية فى إطار "مبادرة الحزام والطريق"، حتى يوليوز 2018. (خريطة.1).

خريطة.1: طريق الحرير الشهير الذي ربط الصين وأوروبا عبر آسيا الوسطى في العصور الوسطى.



المصدر: وكالة أنباء شينخوا

خريطة.2: الدول الأعضاء في مبادرة الحزام والطريق



Source: Portail BRI Chine :المصدر

4-العولمة هي نمو اقتصادي على نطاق عالمي

تعتبر العولمة الاقتصادية المحور الأساسي للظاهرة التي تنصب عليها معظم التعاريف، لأنها تؤثر على باقي المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية... والعولمة هي أصلا عملية نمو اقتصادي متواصل على نطاق عالمي واسع، لأنها مسلسل علاقات متبادلة تنبني على التكامل والتأثير الدولي للاقتصاديات والثقافات. ويبدو بأنها ليست مجرد تبادل للبضائع والسلع، بل هي أيضا تبادل للأفكار والقيم وحتى وسائل الحماية ضد الإرهاب والأوبئة والأمراض. وكلما زاد التقدم التكنولوجي وتحسنت وسائل النقل والمواصلات، إلا وتم الكشف عن المزيد من الفرص العالمية وتسهيل نمو العولمة؛ حيث انتقل الناس بفضلها إلى وظائف أفضل وحياة أفضل. كما فر المهاجرون من مخاطر الحروب والاضطهاد والأزمات الصحية والإيكولوجية. بل يمكن للنا نظريا في أي وقت حزم كل أمتعتهم وشحنها إلى أي مكان في العالم. ويعد النقل الجوي أسرع وأكثر تواترا، حيث غالبا ما يكون ميسر التكلفة.

حدد صندوق النقد الدولي (IMF)، عام 2000 ، أربعة جوانب أساسية للعولمة:

- التجارة والمعاملات

- حركة رؤوس الأموال والاستثمارات
- الهجرة وحركة السكان
- نشر المعرفة

وقسمها الجامعيون إلى ثلاثة فروع: العولمة الاقتصادية -العولمة السياسية -العولمة الثقافية.

ولتسليط الضوء على الطرق العديدة التي يتقدم بها العالم بواسطة العولمة، نستدل بأمثلة في الاقتصاد، وتلاقح الثقافات، والتكنولوجيا، والصحة، والبيئة.

1.4. -العولمة في الاقتصاد أو العولمة الاقتصادية

تكمن العولمة الاقتصادية في مسلسل فتح غالبية الاقتصادات الوطنية على السوق العالمية حتى يستفيد من الترابط بين الأشخاص والشركات، وإلغاء القيود التنظيمية وتحرير التجارة، وتطوير وسائل النقل والاتصالات، ورقمنة التمويل، وما إلى ذلك...

وتقترن فكرة العولمة الاقتصادية إلى حد كبير بفكرة الليبرالية واقتصاد السوق. ويعد الاعتماد المتبادل والمشترك بين الاقتصادات الدولية مدخلا هاما ونقطة انطلاق ممتازة من أجل فهم العولمة الاقتصادية التي تقوم بدورها على العولمة الإنتاجية، والعولمة المالية، والاعتماد المتبادل في الميدان الاقتصادي. وفي ظل الرأسمالية، يمكن تداول المزيد من السلع والخدمات وتحسين وسائل الإنتاج التي جعلت كل القرارات في مجال الاستثمار والإنتاج تتخذ على المستوى العالمي. وترافقها عادة العولمة المالية والتجارية، وهي من أكثر النشاطات الاقتصادية عالمية، التي تجسدت بفضل التحرير النقدي والمالي العالمي وإجراءات رفع الحواجز الجمركية في إطار منظمة التجارة العالمية (OMC) واتفاقيات التبادل الحر.

بعض مظاهر العولمة الاقتصادية

إن المظهر الأكثر وضوحا للعولمة هو النمو الهائل في التدفقات* (les Flux) الدولية التي لوحظت منذ عام 1945: فقد ارتفعت التدفقات التجارية، وتدفقات الاستثمار، والتدفقات المالية بمعدل أعلى بكثير من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وهكذا أصبحت الاقتصادات الوطنية مترابطة بشكل متزايد، مما يؤدي إلى تداعيات: مثل الأزمة النقدية

(الصرف) عام 1997 في الشرق الأقصى. وتميل الشركات المتعددة الجنسيات على نحو متزايد إلى إهمال الحدود الوطنية، وإلى النظر إلى العالم باعتباره مجالا اقتصاديا موحدا، تنشر فيه استراتيجياتها التجارية والإنتاجية. كما يؤدي توطين مواقع الإنتاج في نقاط بعيدة عن أماكن الاستهلاك، بدوره، إلى تغذية نمو التدفقات* التجارية والمالية.

ومن العوامل التي تساعد على انتشار* العولمة الاقتصادية ما يلي:

- البحث عن أقل تكلفة للإنتاج (العمالة المؤهلة...)؛
- ظهور الملاذات الضريبية*؛
- تسريع تدويل*[3] (Internationalisation) التجارة؛
- ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر*(IDE) ؛
- ثورة النقل والاتصالات؛
- تعدد الاتفاقيات التجارية: اتفاقيات التجارة الحرة؛

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته العولمة، فمن الخطأ الاعتقاد أن الاقتصاد العالمي مندمج وموحد كما قد يكون عليه الاقتصاد الوطني؛ ذلك أن التحليل الدقيق يبرز وجود عقبات كبيرة قائمة أمام التجارة الدولية. الدليل على ذلك هو "التأثيرات الحدودية" القوية ووجود قطاعات بعيدة عن المنافسة الدولية.

وهذه بعض الأمثلة عن العولمة والاقتصاد:

مثال 1: تعمل الشركات متعددة الجنسيات على مستوى العالم، ولها مكاتب جهوية وفروع ثانوية في العديد من المواقع. وهذا يعني أنها يمكن أن تظل مفتوحة على مدار الساعة لخدمة الزبناء، بغض النظر عن مكان تواجدهم.

مثال 2: يمكن أن تساعد العولمة في التنمية الاقتصادية لأي بلد يواجه صعوبات في الاستثمارات، بخلق فرص الشغل والأنشطة. فإذا كانت الشركات منظمة وقوية قادرة على مساعدة دولة نامية، فإنها تخلق فئة جديدة من الوظائف للأشخاص الذين لم تتح لهم هذه الفرصة لولا تلك المساعدة.

3 فى العلاقات الاقتصادية يجب عدم الخلط بين "العولمة" و"التدويل"* وهو المسلسل الذى يشير إلى تطور العلاقات الاقتصادية بين الدول.

مثال 3: تستخدم بعض السيارات قطع غيار من دول أخرى، حيث يجوز لسيارة يتم تجميعها مثلا في الولايات المتحدة استيراد قطع غيار من اليابان أو ألمانيا أو كوريا... وهذا يخلق طريقا جديدا للتجارة، عندما يتعين على الولايات المتحدة أن تدفع مقابل أجزاء معينة من جميع أنحاء العالم، وتنتظر حتى يتم شحنها واستلامها لكي تستأنف الإنتاج المحلي.

مثال 4: الاتحاد الأوروبي هو تكتل اقتصادي وسياسي يضم 28 دولة أصبحت قوية بعد تجميع مواردها البشرية والمالية، وسهلت حركة السكان والسواح بتوحيد الخدمات والعملات والقوانين.

مثال 5: قميص يباع في الولايات المتحدة يمكن أن يكون قد صنع من القطن الصيني من لدن عمال في تايلاندا. ومن هناك، ربما تم شحن نفس القميص على متن سفينة فرنسية يقودها طاقم إسباني. نرى إذن أن أشخاصا من أربعة بلدان مختلفة شاركوا في عملية الإنتاج قبل أن يصل إلى دولة خامسة لبيعه.

2.4.- دور العولمة والتجارة بين المدن في تلاقح الثقافات

مؤطر.3: هيكلة المجال الاقتصادي العالمي

أدى توسع الاقتصاد العالمي الأوروبي منذ القرن السادس عشر إلى تشكيل شبكة تبادل ذات أبعاد عالمية، تم دمج القارات الأخرى فيها تدريجيًا، وفي أغلب الأحيان بالقوة. إن المجال الاقتصادي الدولي الذي يتشكل في أعقاب الانفتاح العالمي الكبير هو منذ البداية مجال هرمي بقوة. إن توسعها لا ينفصل عن المنافسة التي تعارض الآن الدول القومية الغربية....

في عام 1800، كانت أوروبا الغربية وامتداداتها الخارجية (أمريكا الشمالية) تسيطر سياسيًا على ثلث الكرة الأرضية. أدت الموجة الاستعمارية الثانية، التي بدأت في سبعينيات القرن التاسع عشر، إلى رفع هذه النسبة بأربعة أخماس عشية الحرب العالمية الأولى. وهي معاصرة لظهور قوى جديدة على الساحة الدولية (ألمانيا والولايات المتحدة واليابان). إن مفهوم الاقتصاد العالمي، الذي صاغه بروديل، سلط الضوء على الطابع السياسي التعددي والهرمي للمجال الدولي الذي يحدث فيه التبادل

Jacques ADDA (2012)

مع استفادة الاقتصادات العالمية من العولمة، أصبح انتشار الأخبار والمعلومات أمرا مشجعا في نفس الوقت. ويمكن القاء نظرة على أهمية دور العولمة والتجارة بين المدن في تلاقح الثقافات. فانتشار الثقافة اليونانية عبر إفريقيا وأوروبا وآسيا في عهد الإسكندر الأكبر كان سببا في وجود عشرات المدن في مختلف دول العالم التي سميت باسم الإسكندر، بما في ذلك مصر وتركيا وإيران وباكستان. كما انتشرت العلوم والمعارف والتقنيات التي اكتسبها المسلمون في الغرب الإسلامي ونقلوا معهم الثقافة اليونانية إلى الغرب من خلال العلاقات التجارية إبان الوجود العربي في الأندلس وصقيلية، ثم من خلال الاتصالات مع الصليبيين في بلاد الشام. وهكذا، تم من خلالهم نقل اختراعات البوصلة (ذات الأصل الصيني) ودفة قيادة التحكم للملاحة إلى الغرب. كما أن المدينة الإسلامية ليست مجرد مكان للتبادل، بل هي أيضا مركز إنتاج السلع والبضائع، حيث يعمل بها الحرفيون في أوراش صغيرة مفتوحة على الشارع، مجمعة حسب التخصصات التجارية في نفس الحي (جلود، معادن، أقمشة، خشب، معادن، نحاس...). لقد تعلموا عن طريق الاتصالات مع السكان المجاورين تقنيات جديدة، مثل صناعة الورق، وهي تقنية من الصين. وقاموا في العصور الوسطى بنشرها خاصة في الغرب، ويقوم ازدهار الحضارة العربية الإسلامية على مفترق طرق التبادل بين المدن، تبهر المسافرين القادمين من الغرب بروعتها وضخامتها. كانت المدن الإسلامية تعد من بين أكبر المدن في العالم، حيث كان عدد سكان بغداد مثلا في القرن العاشر مليون نسمة، وقرطبة 300.000 نسمة. وفي ضواحي المدن توجد الأسواق التي تتم فيها مختلف المعاملات التجارية. كما يتضح من المفردات العربية الكثيرة الدخيلة على اللغات الغربية والتي اوردتها المستشرقة الألمانية "زيغريد هونكة " في كتاب "شمس العرب تسطع على الغرب، 1993" مثال:

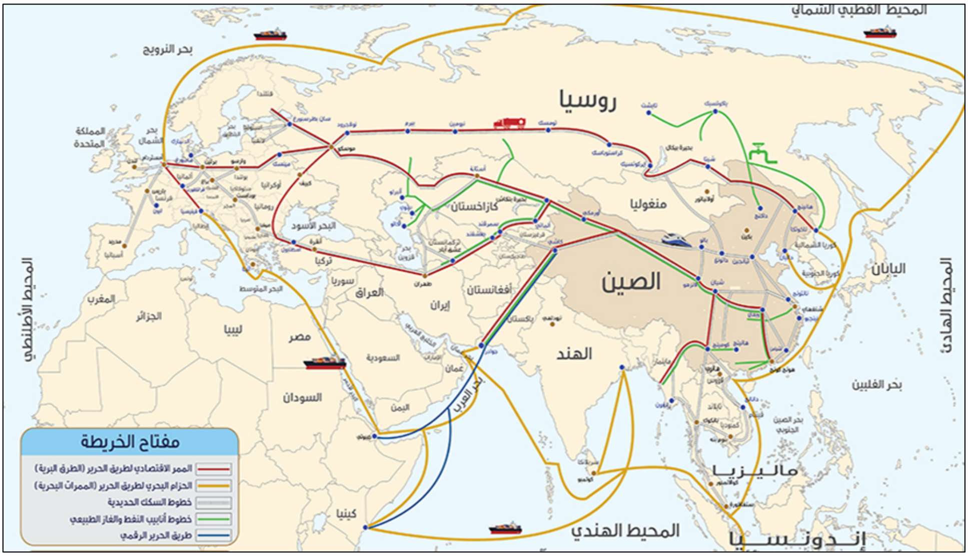
- *Cordonnier* : (نسبة إلى مدينة قرطبة)،
- *Maroquinerie* : (مصنوعات جلدية نسبة الى المغرب)،
- *Mousseline* : (قماش الموصل البديع)،
- *Damasquinage* ou *damassure* : (دمشقي).

طريق الحرير كممر للمبادلات التجارية وملتقى للثقافات

مكن طريق الحرير للتجارة بين الصين ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، من عملية تبادل واسعة ليس فقط للسلع، ولكن أيضا لثقافات الشعوب والمعارف. حيث تعلم التجار الثقافة الصينية من خلال تجارتهم، وبدأت هذه الأخيرة في الازدهار خارج حدود الصين. وبواسطة هذا الطريق، كانت تتم مبادلات واسعة النطاق بين مختلف المناطق والقوميات في مجالات مختلفة كالسياسة والاقتصاد والثقافة؛ مما كان له تأثير كبير على ازدهار كثير من الحضارات القديمة، مثل الحضارة الصينية والمصرية والهندية والرومانية. كما كانت المبادلات التجارية والثقافية تتم بين الصين في اتجاه مائة دولة ومنطقة في العالم، حيث تبدأ التجارة البحرية من مدينة "تشيوان تشو" الصينية وتمتد إلى اليابان وإلى جنوب شرق آسيا وبلاد فارس والدول العربية وإفريقيا. وكانت صادرات الصين تشمل الحرير والفخار، والخزف والشاي والحديد والصلب وغيرها. بينما كانت وارداتها تشمل التوابل والفلفل والأدوية واللؤلؤ وغيرها. وعزز هذا الطريق من قوة الصين وسيطرتها؛ حيث ازدادت ثرواتها ومخزونها من الذهب، كما نشطت وازدهرت حركة التجارة في العديد من الدول كمصر والهند.

لعب طريق الحرير دورا كبيرا في انتشار الإسلام الذي خلف إرثا كبيرا يتمثل في تلاقي الثقافات والشعوب وتيسير المبادلات بينها؛ حيث كان التجار يتعلمون لغات وتقاليد البلدان التي يسافرون عبرها كي ينجحوا في عقد مفاوضاتهم؛ فكان التفاعل الثقافي مكسبا بجانب المبادلات المادية. وشهدت هذه الطرق تبادلا للمعارف العلمية والفنية والأدبية فضلا عن الحرف اليدوية والأدوات التقنية، فازدهرت اللغات والثقافات وتمازجت. وتعد تقنية صناعة الورق، وتطور تقنية الصحافة المطبوعة من أبرز الإنجازات التقنية التي خرجت من طرق الحرير إلى العالم، واستمرت حتى نهاية حروب الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية؛ حيث أغلقت كل الطرق التجارية الموصلة لأوروبا.

خريطة.3: الحزام والطريق المتعدد الوسائط (الطرقي والسككي والرقمي...)



المصدر: حيدر حسين طعمة (https://fcdrs.com/economical/1734)

3.4.-عولمة الأديان

عولمة الأديان ظاهرة لا شك فيها، لأن الكاثوليكية والبروتستانتية والإسلام واليهودية، بل حتى الديانة البوذية تنتشر في جميع أنحاء العالم علاوة على نطاقها الخاص. في حين أن الهندوسية تنتشر في قارات مختلفة. لكن وتيرة وشكل هذه العولمة تتغير حسب كل معتقد.

لقد بدأت أحيانا داخل أكبر الإمبراطوريات القديمة، دون أن تتأثر بالمد والجزر الذي عرفته هذه الأخيرة. وانتشرت في كثير من الأحيان على طول طرق التجارة البعيدة، منذ القرن الخامس عشر، دون أن تكون لها روابط وثيقة ببناء اقتصاد عالمي موحد بشكل خاص. ذلك أن التوسعات الدينية في القرون الماضية لم تشارك بشكل مباشر في تعميم العولمة، ربما لعوامل تقنية واقتصادية وسياسية محددة. تتأثر مختلف الديانات، بالتأكيد، بالتحولات الهائلة التي تسببها هذه العوامل، تبعا لديناميكيتها الخاصة والتي ينبغي أن تسلط عليها الأضوء. إن الأنظمة الدينية ممزقة بسبب الخلافات العقائدية (التي كانت تسمى سابقا "الهرطقات") والخلافات التنظيمية والمذهبية (الطائفية)، وهما حركتان غالبا ما تحافظان

على نوع من الارتباط ببعضهما البعض، ولا تخلوان من الارتباط بكيفية أو بأخرى مع الأزمات الاجتماعية المختلفة، مما يتطلب طرق تعامل متباينة على أساس كل حالة على حدة.

إذا كان الدين كله مؤسسا على الروحانيات (la spiritualité)، فإن كل روحانية ليست بالضرورة ديانة. فحسب بعض المؤلفين، يمكن التمييز بين المنظور الجماعي للدين، والروحانية كأسلوب أكثر فردانية. وإلى جانب الروحانية التي كانت تهم جزءا كبيرا من البشرية، فقد استمرت الهياكل الدينية الأولى التي أخذت في التنوع، مما أعطى صورة هيكل شجرة من المذاهب والهياكل التنظيمية المنتشرة في الزمان والمكان منذ البداية. بعبارة أخرى، لا يوجد تقدم خطي في مستقبل الأديان. وخير مثال على ذلك الهندوسية، التي تركت مهدها، في الهند، خلال العصور القديمة، لتنتشر في جنوب شرق آسيا وإندونيسيا الحالية. لتتحول معظم الممالك الهندوسية في آسيا، بعد ذلك، إما إلى البوذية أو إلى الإسلام. مما لم يسمح بتراكم في هذا المجال.

ويعتبر "الإسلام في عظمته الأولى" حسب عنوان كتاب لموريس لومبارد (Maurice LOMBARD , 1971) نموذجا لعولمة حديثة متوقعة. فقد انبثق من الحجازكدين جديد، ثم انتشر عبر الطرق التجارية التي أنشئت منذ العصور القديمة. رغم الانقسامات بسبب الاختلاف حول الخلافة الاسلامية، لتصل فتوحاته إلى الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية الفارسية، فحوض البحر الأبيض المتوسط، حتى أبواب العالم الغربي، وعبر حوض البحر الأسود والعالم الفارسي-الهندي على طول الطرق التجارية نحو المحيط الهندي.

أصول العولمة الحالية للأديان

كانت الحدود الغربية لانتشار الإسلام مستقرة تقريبا، مع الإمبراطورية العثمانية والمملكة المغربية، بينما واصل الإسلام توسعه التجاري-الديني في آسيا وعلى الساحل الشرقي لأوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. واشترك في السيطرة على المحيط الهندي مع الملاحين الهنود والماليزيين والصينيين، لفترة من الزمن، دون اشتباكات خطيرة مع الدول أو الأديان المستقرة على أطرافها. رغم أن الفترة عرفت حركة التوسع البرتغالي والإسباني، وما

تبعها من الدول الأوروبية الأخرى نحو السواحل الغربية لإفريقيا، والاستيلاء على الأمريكتين، وأخيرا الخروج إلى المحيط الهندي حيث سيستمر وجودهم بشكل متنامي ومتواصل، من القرن 17 إلى أوائل القرن العشرين. ويحمل هؤلاء القادمون الجدد في أمتعتهم جميع المتغيرات الدينية للمسيحية، وجهزوا الدول التي يبنونها أو يغزونها بكنائس كاثوليكية قوية، كلما كان حكامها ينتمون إلى هذا الطائفة (THUAL François, 2003).

لم يخل التاريخ الديني من العنف أبدا حتى في عشرينيات القرن الذي هيمنت عليه الإيديولوجيات العلمانية. فهو حقيقة تاريخية وليست جديدة، وهناك أمثلة عديدة على ذلك في التاريخ، مثل ثورة التايبينغ في الصين في نهاية القرن التاسع عشر وثورة الكريستروس في المكسيك في عشرينيات القرن الماضي.. بل وسمحت نهاية الحرب الباردة بعودة ظهوره. ومع نهاية التقسيم السياسي للعالم إلى كتلتين، انهارت البنية الإيديولوجية والإقليمية للنظام الدولي بأكملها ولم تعد كما كانت عليه في سبعينيات القرن الماضي. ومنذ ذلك الحين، استمرت الموجة الدينية باستمرار القطبية الهيكلية الجديدة، مثل الاستقطاب الناشئ حاليا بين الصين والولايات المتحدة، الذي أعاد خلط الأوراق من خلال تحديد منطق جديد للتأثير، من شأنه في نهاية المطاف نزع الشرعية عن المتغير الديني. عندها فقط ستفقد "المسألة"

مؤطر.4: تواجد الديانات في النظام العالمي

توجد "ترسانة قانونية مهيبة" تضمن حرية الدين والمعتقد المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحرية التعبير المنصوص عليها في المادة 10 من إعلان وزارة الخارجية الفرنسية لعام 1789، وأعيد تأكيدها في المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. ويدافع قانون الأمم المتحدة عن هذا المبدأ، وتكمله المادة 9 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (1950)، وهو مبدأ منصوص عليه أيضًا في المادة 10 من ميثاق الحقوق والمبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي سنة 2000، وكذلك في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981، وما إلى ذلك...

Blandine CHELINI-PONTet autres, 2019, 176.

الدينية حدتها وتصبح مرة أخرى زائلة مثل الإيديولوجيات التي كانت متوقدة بالأمس. ففي نهاية السبعينيات، توافقت الأشكال الجديدة من العنف الديني مع إعادة النظر في الثنائية

القطبية المبنية على توزيع مناطق النفوذ والتحالفات والهيمنة التي كانت تمارسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (CEPI[4] 2022, p. 11).

وتتميز الأديان التاريخية العظيمة التي ولدت أو تطورت خلال "الفترة المحورية" للبشرية (من القرن الخامس قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي، وهي الفترة التي شهدت تعريف الأديان والفلسفات العظيمة التي نعيش معها اليوم) بنزعتها الكونية. لقد كانت رسالتها ولا تزال موجهة، بشكل صريح أو ضمني، إلى البشرية جمعاء، ولو أنها ساهمت في تشكيل حضارات وثقافات معينة. وبالتالي، فإن العولمة الحالية للأديان ليست جديدة في حد ذاتها، حتى ولو كانت تمثل بعض الخصوصيات.

فخريطة توزيع الأديان في العالم اليوم، تشعرنا بالصدمة من انتشار المسيحية عبر القارات الخمس. وفقا للأرقام الصادرة عن مركز بيو للأبحاث (Pew Research Center)، التي تبرز أن لهذا الدين أتباع يزيد عددهم عن 2.2 مليار شخص سنة 2010، في أوروبا وأمريكا وإفريقيا وإلى حد ما في آسيا وأوقيانوسيا. بينما تزداد الديانة الإسلامية انتشارا بين المجتمعات العربية.

ولدت المسيحية في القرن الأول في الشرق الأدنى، وانتشرت أولا في البحر الأبيض المتوسط ثم في أوروبا كجزء من توسع الإمبراطورية الرومانية. ثم رافقت الكاثوليكية والبروتستانتية، بعد ذلك، الفتوحات الاستعمارية للغرب، كما امتدت الأرثوذكسية إلى شرق القارة الأوروبية. بينما يمتد الإسلام على جزء من نطاق جغرافي كبير بين المغرب وإندونيسيا، ويضم 1.6 مليار مسلم (CHELINI-PONT Blandine et autres, 2019, p. 49-67).

4.4.- عولمة التكنولوجيا الرقمية

من السهل أن نعتبر التكنولوجيا أداة لنقل العولمة وانتشار الثقافات واختصار المسافات. ولقد فتحت العولمة القدرة على الوصول إلى سيل عارم من المعلومات عبر الإنترنت، أبوابا لا حصر لها. لقد فهمت اليابان أهمية التكنولوجيا وجعلتها متكيفة مع حضارتها ومناخها ولغتها، بحيث أن اليابان حسمت مسألة التبعية اللغوية والتكنولوجية، واعتمدت لغتها القومية معتبرة إياها ركنا أساسيا من أركان الاستقلال الثقافي ودعامة هامة في التنمية لا مفر منها.

---

4. CEPI = Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations internationales.

وفيما يلي بعض الأمثلة على العولمة التي نتجت عن موهبة التكنولوجيا:

وزن الشركات الخمس GAFAM في التركز القوي للاقتصاد الرقمي العالمي:

اختصارات GAFAM) Google, Apple, Facebook, Amazon, Microsoft: خمس شركات متألقة في وادي السيليكون في كاليفورنيا غزت حياتنا اليومية. لقد صنعت جيلا جديدا من الشركات الناشئة مع Netflix و Airbnb و Tesla وUbe والتي نجحت في تجديد أسطورة البحث عن الذهب الأمريكية وأصبحت تشكل أكبر رأسمال في السوق العالمية. ويعد رؤساؤها مرجعية مبدعة وأيقونات لرواد الأعمال الناجحين. ومع ذلك، فإنهم يتعرضون لانتقادات متزايدة بسبب سيطرتهم الممتدة على الاقتصاد العالمي وممارستهم للقرصنة الضريبية المهددة لسيادة الدول.

• يبلغ عمر هذه الشركات في بعض الأحيان 20 سنة تقريبا (تم إنشاء Facebook في 2004 و Google في 1998) ومع ذلك فإن رأس مال كل منها يتجاوز 1000 مليار دولار. ولإعطاء ترتيب من حيث الحجم، (على الرغم من أنه لا يمكن مقارنته بشكل مباشر)، فهو يعادل الناتج المحلي الإجمالي لبلد مثل هولندا، والذي يظهر مع ذلك في المرتبة 17 في ترتيب أغنى البلدان في العالم. هذا التركز المخيف للاقتصاد الرقمي العالمي يشكل نموذجا للعمل الجديد مباشرة في الساحة العالمية دون المرور عبر التراب الوطني، كما ألغيت معه جميع قواعد المنافسة، وفي نفس الوقت نشأت احتكارات حقيقية. ونتيجة لذلك، أصبحت الأرقام مذهلة مقارنة بالشركات التقليدية.

• تمثل Google لوحدها أكثر من 90٪ من استفسارات الإنترنت في جميع أنحاء العالم. وتعد الإنترنت المساهم الرئيسي في العولمة، ليس فقط من الناحية التكنولوجية، ولكن أيضا في مجالات أخرى، مثل التبادل الثقافي. ويكفي أن نعلم بأن هذا الوسيط يمكننا من التسجيل في البرامج التعليمية ومتابعة الدراسة عبر أي مكان في العالم، ومن الوصول إلى معلومات جديدة حول أي موضوع تقريبا، وفي زمن قياسي.

• تساهم شبكات المعلومات العالمية، مثل CNN، في نشر المعرفة، حيث يتم الإبلاغ عن الأخبار من جميع أنحاء العالم بشكل فوري تقريبا، إن لم يكن عن طريق البث المباشر. كما تمكن إحداث التحديثات المستمرة على وسائل الإعلام عبر الإنترنت.

• الهواتف المحمولة تربط مجمل السكان حول العالم بشكل لم يسبق له مثيل. هناك مجموعة من الأنظمة الأساسية التي يمكن للأشخاص التواصل من خلالها أيضا، بما في ذلك Facebook Messengerو WhatsApp و Instagram و Snapchat ... بينما تتيح منصات الذكاء الاصطناعي تطبيقات متنوعة وهائلة في شتى المجالات..

• يضيف التعاون العسكري بين الدول إلى العولمة بعدا آخر، حيث تمثل معاهدة الحد من الأسلحة أو اتفاقيات مكافحة الإرهاب قوة دولية عملاقة، مثلا.

• يشكل المجال البيئي أيضا مجالا للتعاون الدولي، مثلا للتقليل من انبعاثات مركبات الكربون الكلورية فلورية قصد إبطاء استنفاد طبقة الأوزون. فمنذ أن اجتمعت الولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي ودول أخرى معا للتوصل إلى توقيع البروتوكول في هذا الشأن، بدأ ثقب الأوزون في القطب الجنوبي للكرة الأرضية في التعافي.

5-العولمة والصحة

لقد أظهر تاريخ الأوبئة والأمراض أن سفر الأشخاص ونقل البضائع عبر مناطق العالم قد ساهم في انتشار الأمراض المعدية، وذلك لفترة طويلة قبل تصور أي شخص للعولمة. وفي الواقع، نلاحظ أن الكثير من التاريخ البشري كتب عن طريق الأمراض. ففي القرن الثاني الميلادي، انتشرت الحصبة بين روما وآسيا على طول طرق القوافل. وفي القرن الموالي، كانت هذه الطرق التجارية نفسها مسؤولة عن نقل الجدري، الذي قضى على ما يقارب من ثلث سكان المناطق المتضررة. ليس من الصعب تخيل كيف يمكن أن تؤثر التجارة الدولية المتزايدة وحركة السكان (وهما خاصيتان محددتان للعولمة) على الصحة. أما اليوم، فتنتقل البضائع إلى أماكن بعيدة أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. ويزداد عدد الأشخاص الذين يسافرون لمسافات أطول بشكل متكرر، ويتواصلون مع المزيد من الأشخاص ويناولون البضائع أكثر من ذي قبل.

• هذه الحركة المتزايدة للبضائع والأشخاص تزيد من احتمالات انتشار الأمراض حول العالم. ولا يقتصر الأمر على السلع والخدمات التي يمكنها السفر عبر المحيطات وحدود الدول، مثلها مثل أمراض الإيدز أو الملاريا أو السل. إن انتشار مرض جنون البقر في العديد من البلدان الأوروبية هو مجرد مثال واحد على كيف يمكن للتجارة أن تساعد في انتشار الأمراض

الخطيرة. تم العثور على البعوض الحامل للملاريا على متن الطائرات على بعد آلاف الأميال من موطنه الأساسي، وتم شحن المأكولات البحرية المصابة التي تحمل بكتيريا الكوليرا من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة وأوروبا.

• ولكن مثلما تزيد العولمة من تواتر وسهولة انتقال الأمراض حول العالم، يمكنها أيضا تحسين الوصول إلى الأدوية والمعلومات الطبية والتداريب التي يمكن أن تساعد في التخفيف من هذه الأمراض أو علاجها.

•شركات الأدوية والحكومات لديها الآن القدرة على شحن الأدوية إلى المناطق النائية من العالم المتأثرة بتفشي الأمراض. المؤسسات والمهنيون الذين يسعون إلى وضع الأدوية أو أي علاج آخر في متناول المحتاجين، يمكنهم الآن استخدام شبكات توزيع المنتجات وتقنيات الاتصال وتقنيات النقل التي عززت العولمة على مدى العقد الماضي.

•أدى تفشي فيروس كورونا المعروف باسم COVID-19 إلى تعطيل الاقتصاد على مستوى العالم. وكان تطور الوباء وتأثيره الاقتصادي والجيوسياسي مهم للغاية، مما يجعل من الصعب على صانعي السياسات صياغة استجابة مناسبة لسياسة اقتصادية عامة. تعتمد الآثار الاقتصادية للجائحة بشكل حاسم على مدى ارتباط البلدان بشبكات الإنتاج العالمية. كما نلاحظ أن لصدمة COVID-19 تأثيرا هائلا على معظم الاقتصاديات حول العالم، خاصة عندما يتم عزل جزء من السكان العاملين في الحجر الصحي. علاوة على ذلك، تلعب روابط الإنتاج العالمية دورا واضحا في تضخيم تأثير صدمة الإنتاج. وأخيرا، فإن الآثار الاقتصادية لصدمة COVID-19 غير متجانسة بين القطاعات والمناطق والبلدان.

الأوبئة التي غيرت مجرى التاريخ من الموت الأسود إلى فيروس كورونا

كشف تفشي فيروس كورونا الجديد عن نقاط ضعف في الاستجابة العالمية لتفشي الفيروسات، في ظل تزايد الإصابات المؤكدة بالفيروس، إلى جانب حالات الوفاة. وعلى مر التاريخ البشري، أثرت الأوبئة على الحضارات منذ أول تفش معروف عام 430 قبل الميلاد خلال الحرب البيلوبونيسية (بين حلفاء أثينا وحلفاء إسبرطة). وكان للعديد من هذه الأوبئة تداعيات كبيرة على المجتمع البشري العالمي، بداية من قتل أعداد كبيرة من سكان العالم، وصولا إلى جعل البشر يفكرون في أسئلة أكبر حول الحياة والوجود. وكشف تقرير للكاتب

رايدر كيمبول (Ryder Kimball, 2020) نشره موقع "بيزنس إنسايدر" الأميركي، عن عشرة أوبئة غيرت مجرى التاريخ البشري وكانت لها انعكاسات عالمية وهي:

1. طاعون جستنيان (541 – 750م)
2. الموت الأسود (1347 – 1351م) الجدري (القرنين 15 و17):
3. وباء الكوليرا (1817 – 1823) الإنفلونزا الإسبانية (1918 – 1919)
4. إنفلونزا هونغ كونغ أو الإنفلوانزا الآسيوية (1968 – 1970)
5. المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (2002 – 2003)
6. إنفلونزا الخنازير (2009 – 2010) إيبولا (2014 – 2016)
7. وباء كورونا المستجد، كورونا (2019-2022 COVID-19)

وقد درس الجغرافيون بعمق التأثير المجالي للأزمة الصحية الأخيرة لكوفيد-19من خلال أبعادها المختلفة: الصحية والاقتصادية والاجتماعية والمجالية والجيوسياسية... وحاولوا تقديم نظرة عامة شاملة لأبعادها الترابية. وبعيدا عن التنافس بين الولايات المتحدة والصين، فإن أحادية قطبية العالم فرضت نفسها لبضعة أشهر على الأقل، حيث كان غياب أي قيادة واضحا. لكن الحرب الروسية الأوكرانية التي سرعان ما أنست العالم فيروس كورونا، أفرزت عالما لما بعد الأزمة الصحية، يسير بخطى حثيثة نحو تشكيل تكتلات جديدة متعدد الأقطاب (البريكس).

6- عواقب عولمة التجارة والمبادلات على البيئة

تساعد عولمة التجارة على التصنيع والتنمية الاقتصادية لبعض المناطق، وهو أمر لا يخلو من عواقب على الاوضاع البيئية في المناطق المعنية. فالعولمة قد تحد من قدرة الدولة على تنظيم الأنشطة الاقتصادية بطريقة تساعد على حماية البيئة.

•بروتوكول مونتريال: لا يمكن لأي دولة أن تحمي نفسها من العواقب الصحية لظاهرة الأوزون من خلال إجراءات أحادية، ولا يمكنها أن تدعي حل المشكلة من خلال إجراءات معزولة. لذلك في سنة 1987، صادقت 24 دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، على بروتوكول مونتريال. ويهدف هذا الأخير الى الحد من المواد

المستنفِدة للأوزون، بما في ذلك انبعاثات مركبات الكربون الكلورية فلورية (CFC) والقضاء عليها في نهاية المطاف. وقد بلغ عدد الموقعين على البروتوكول 198 طرفا، ونسبة إيقاف انبعاث 98.6٪ من المواد المستنفدة للأوزون.

•تأثير اتفاقية التجارة الحرة: منذ دراسة "غروسمان وكروجر" (G. Grossman et A. Krueger, 1993) حول تأثير اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على البيئة، أصبح من المعتاد التمييز بين سيناريوهين:

السيناريو الأول، يفترض أن التخصص يعتمد على دعم عوامل الإنتاج التقليدية؛ سيكون تأثير التركيب بعد ذلك مؤاتيا للبيئة إذا كانت الأنشطة الملوثة موجودة بكثرة في البلدان التي تكون فيها قوانين البيئة صارمة، وستكون غير مواتية بخلاف ذلك .

السيناريو الثاني، نحتفظ بافتراض أن التخصص يعتمد على الاختلافات في التشريعات البيئية، وفي هذه الحالة، ستتوطن الأنشطة الأكثر تلويثا دائما في البلدان ذات قوانين بيئية أقل صرامة، حيث تستفيد تلك الأنشطة من بعض الامتيازات النسبية. وستكون الحصيلة العامة للبيئة العالمية سلبية.

ولتقييم أثر العولمة على البيئة، من الضروري تقييم ما إذا كانت اختلافات الأنظمة والقوانين البيئية توفر بالفعل بعض الامتيازات مقارنة ببعض الدول، وما إذا كانت العولمة مصحوبة بعمليات ترحيل واسعة النطاق للصناعات الملوثة. وهذا يحيل على أهمية تأثيرزيادة الإنتاج على البيئة والضغط على الموارد. ضمنيا، يعتبر"غروسمان وكروجر" أن الانفتاح على التجارة على نطاق أوسع عادة ما يعزز النمو. فالزيادة في الإنتاج تكون مصحوبة بزيادة في انبعاث الملوثات والاقتطاع من البيئة الطبيعية، وهو أمر لا يناسب التوازنات البيئية.

وتثير بعض الدراسات النظرية مخاوف من أن العولمة يمكن أن تكون سببا في ترحيل الصناعات الرئيسة، ويمكنها أن تعيق السياسات البيئية الوطنية. وفي هذا الصدد نورد آثار التجارة الحرة على البيئة وفقا لنموذج بومول وأوتس (*Baumol et Oates, 1988*)

مؤطر.5: آثار التجارة الحرة على البيئة حسب نموذج بومول وأوتس

فرضيات النموذج:
دولتان، متقدمة ونامية، منتجتان لنفس السلعة؛ تتوفر تقنيتان لإنتاج هذه السلعة: إحداهما صديقة للبيئة، والأخرى أكثر تلويثًا؛ فالبلد الفقير يستخدم عملية إنتاج ملوثة، بينما يستخدم البلد الغني عملية "نظيفة" وهي أكثر تكلفة.
نتائج النموذج:
إن إنشاء نظام التجارة الحرة بين البلدين يؤدي إلى النتائج التالية:
(1) استخدام عملية الإنتاج الملوثة في البلد الفقير له أثر في خفض سعر السلعة على المستوى العالمي، وبالتالي زيادة الطلب على هذه السلعة؛ و لزيادة الطلب على السلعة ونمو إنتاجها في الدولة الفقيرة، تزداد الانبعاثات الملوثة؛
(2) استخدام عملية التلويث يضمن للدولة الفقيرة مستوى أعلى من الإنتاج الوطني؛
(3) على المدى الطويل، إذا استمرت الدولة الفقيرة في استخدام العملية الملوثة، فسوف تعزز ميزتها النسبية في إنتاج السلعة المعنية، وسوف تتخصص الدولة الغنية في إنتاجات أخرى.
ويشير هذا الطرح الذي تقدم به بومول وأوتس إلى أن تطبيق المعايير البيئية في البلدان المتقدمة من شأنه أن يحول البلدان النامية إلى مواقع "مضيفة للأنشطة الملوثة". وبذلك تصبح البلدان النامية، وفقاً لهذا النموذج، "ملاذات للتلوث". وسوف تفقد السياسات البيئية الوطنية جدواها بسبب نقل الأنشطة. وسيكون تأثير التجارة الحرة على التلوث متباينا جغرافيا: حيث ستنخفض الانبعاثات الملوثة في الشمال، ولكنها ستزداد في الجنوب. إلا أن التأثير الإجمالي سيكون سلبيا على البيئة، بسبب التخلي عن التكنولوجيات النظيفة، وزيادة الطلب على المنتجات منخفضة التكلفة المصنعة في بلدان الجنوب.

W.J. Baumol et W.E. Oates, 1988.

تغير المناخ والكوارث الطبيعية

تعد المدن المتروبولية مصدرا لكثير من العوامل المساهمة في تغير المناخ، نتيجة الاستهلاك الكبير للطاقة وإنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون والملوثات التي تساهم في تدهور البيئة الحضرية. وذلك بفعل تزايد عوامل التهديد وفي مقدمتها تدهور جودة الماء والهواء، والكوارث الطبيعية الناتجة عن الحالات المتيورولوجية المتطرفة، مثل الفيضانات والجزر الحرارية الحضرية* وموجات الحرارة أو القيظ والعواصف... وعلاوة على تلك المخاطر المترتبة عن التأثيرات السلبية لتغير المناخ، فإن التحولات العميقة التي طرأت على نمط الحياة الحضرية بالمدن المتروبولية، جعلتها مصدر العديد من المشاكل البيئية. فهي تعد سببا في المشكلة، وفي

نفس الوقت جزءا من الحلول والصمود* أمام تأثيرات التغير المناخي، مما يتطلب دمج سياسات التكيف في استراتيجيات التنمية الحضرية. بتفادي تزايد المجالات الهشة للنمو الحضري، ووضع الضوابط للحفاظ على الفراغات الداخلية بتركها فضاءات خضراء تلعب دور المتنفس لسكان المدن الكبرى عموما، والمتروبولات على وجه الخصوص، وذلك بتنمية الزراعات الحضرية لدرء مخاطر ارتفاع درجات الحرارة والتكيف مع موجات الحرارة. ووضع مخططات الإنقاذ لتنظيم عمليات التدخل وتقديم الإسعافات الصحية وتقييم الخسائر وأشكال التعويض عند الطوارئ.

يمكن لمنظمات الإغاثة، مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الاستجابة بسرعة أكبر للكوارث في جميع أنحاء العالم، إذا توفرت لديهم شبكة أوسع، ومزيدا من المكاتب والموظفين القابلين للإستنفار، أو حتى الانتقال بعد الكوارث الطبيعية.

7- السياحة الدولية، رهان كبير للعولمة

السياحة الدولية هي ظاهرة تحددها حركة السكان إلى أماكن خارج بيئتهم لأغراض ترفيهية. مدة الإقامة متغيرة لتبلغ بين ليلة واحدة وثلاثة أشهر (أكثر من ذلك نتحدث عن الهجرة).

تسجل السياحة الدولية نتائج قياسية كل سنة. وقد تجاوز عدد السواح نسبة 6٪ في جميع أنحاء العالم سنة 2018، حيث وصل إلى 1.4 مليار زائر. وشكلت أزمة فيروس كورونا عائقا حقيقيا للسياحة الدولية، حيث انخفض هذا العدد سنة 2020، إلى 400 مليون، ليستأنف نموه بعد ذلك بمعدل كلاسيكي بلغ 4٪. وليبلغ العدد من جديد، سنة 2021 حوالي 415 مليون سائح.

وتمثل السياحة 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و7٪ من التجارة الدولية، و30٪ من صادرات الخدمات، وفقا لمنظمة السياحة العالمية. ويأتي واحد من كل 11 منصب شغل في جميع أنحاء العالم من السياحة، إذا أخذنا بعين الاعتبار الوظائف المباشرة وغير المباشرة والمستحدثة في الاعتبار؛ حيث تم توظيف 319 مليون شخص في القطاع في سنة 2019، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 420 مليون بحلول سنة 2030. وتساهم السياحة بشكل كبير في الوظائف، خاصة بالنسبة للنساء والشباب والعمال المهاجرين والمجتمعات الريفية

والسكان الأصليين، ولها روابط عديدة مع قطاعات أخرى (النقل والبناء والاتصالات السلكية واللاسلكية...).

وتسمح السياحة للناس بالاستكشاف بشكل أكبر وأوسع من أي وقت مضى. ويتيح السفر والسياحة عولمة أشياء كثيرة، مثل تبادل الأموال والثقافات والأفكار وبعض المهارات والمعرفة. وهناك خيارات لا حصر لها لجعل السفر ميسور التكلفة، بما في ذلك شركات الطيران ومآوي الشباب، منخفضة التكلفة.

وقد مكنت العولمة من توفير وسائل التنمية السياحية عبر فتح الحدود لتسهيل السياحة وتطور وسائل النقل البري والجوي والسككي. وفي هذا الصدد، يعد النقل الجوي أكبر ناقل رئيسي يمكن من الوصول إلى أبعد نقطة في العالم. كما استفادت السياحة من تطور وسائل الاتصال: الإنترنيت (مواقع الحجز مثل Booking، أو مواقع استئجار الشقق مثل AirBnb). وبذلك تلعب السياحة دورا قويا في دمج العديد من المواقع والمناطق السياحية في النظام العالمي.

تعتبر السياحة بالفعل وجها من الأوجه المشرقة للعولمة بالنظر لصبغتها السلمية والأمنية. فهي إثبات لوحدة الكرة الأرضية، لأنها تمنح المتعة للتنقل الحر، واكتشاف أماكن مجهولة، وصرف مدخرات تراكمت بصبر على مدى أشهر طويلة، دون أي ضرورة أخرى غير الرغبة في السفر. إنها تجسد ما يصفه الجغرافي "ريمي كنافو" (Rémy Knafou) بالعولمة السلمية اللينة.

8- كونية حقوق الانسان والأبعاد الجديدة للتمدن العادل والمرن والأخضر والمستدام

هذه مجموعة من القيم والمبادئ التي تم وضعها في إطار الأمم المتحدة من شأنها أن تعزز التعاون في العديد من المجالات، بما في ذلك حقوق الإنسان والسلام والتنمية الاقتصادية المستدامة. وتعتبر حقوق الإنسان أساسية للنهوض بالتوسع الحضري المستدام والدامج اجتماعيا، وتطويره بما يعزز المساواة ويناهض التمييز بجميع أشكاله، ويضمن التمكين للأفراد والمجتمعات، إذ من خلال مكالمة هاتفية أو بريد إلكتروني واحد فقط، يمكن للسكان في جميع أنحاء العالم أن يجتمعوا معا لضمان حماية حقوقهم الأساسية.

هذه هي الرؤية الواردة في خطة التنمية المستدامة* (ODD) لسنة 2030 (الهدف 11)، والتي تلتزم فيها الحكومات "بجعل المدن والمستوطنات البشرية دامجة وآمنة ومرنة ومستدامة". وتلتزم كذلك بإدماج الجميع من دون أي استثناء، متصورة "عالمًا يسوده الاحترام العالمي للمساواة وعدم التمييز"، بما في ذلك المساواة بين الجنسين. كما تعيد فيه تأكيد مسؤوليات جميع الدول، في "احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، بدون تمييز أو تفرقة من أي نوع." إن من شأن نماذج التحضر المستدام والعادل، التي تتوافق مع هذه الرؤية وتسترشد بمبادئ حقوق الإنسان، أن تضمن:

المشاركة الحرة والنشيطة والهادفة لجميع السكان، ولا سيما الأكثر تهميشا؛

محاسبة الجهات المسؤولة عن احترام وتعزيز حقوق جميع السكان؛ كما يجب أن تكون القرارات والعمليات في المدن التي قد تؤثر على حقوق الناس شفافة وخاضعة للتدقيق العام. ويجب أن تتضمن آليات لحل النزاعات ورفع الشكوى حرة وعادلة؛

معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات مبادئ عدم التمييز والمساواة، لا على أساس النوع الاجتماعي والموقع الجغرافي فحسب، بل أيضا على أساس العرق والثقافة والدين والعمر والإعاقة والوضع الاجتماعي والاقتصادي؛

أنّ جميع أنشطة التنمية الحضرية تتبنى استراتيجيات التمكين* (empowerment) السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجميع.

إن اعتماد توجه قائم على حقوق الإنسان مبدأ أساسي، لكي تعمل المدن من أجل الارتقاء بجودة الحياة اليومية لسكانها، وتسمح للجميع بأن يعيشوا بأمان وسلام وكرامة. فهي مجال لإنتاج الثروة وتوفير تكافؤ الفرص للجميع ومحط آمال لملايين الريفيين الذين يتوقون إلى حياة أفضل. إن إشاعة حقوق الإنسان في المدن المتروبولية، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يعد إسهاما في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة* لعام 2030. (تقرير مفوض الأمم المتّحدة السامي بشأن التحضّر وحقوق الإنسان، 2018).

وبحسب المهدي المنجرة فإن للعولمة دلالة سيميائية مضللة؛ فهي ليست إلا فرصة لفرض نمط معين من القيم من لدن دول الشمال على الجنوب. ويدعو المهدي المنجرة في كتابه "عولمة العولمة" إلى مبدإ تعدد القيم الثقافية والحضارية، وهو المبدأ الذي من المفروض أن

يحكم أنساق القيم ومنظومة القانون الدولي، عوض إنشائها على مبدأ لَبْرَلَة* (Libéralisation) سياسة القوة، وخصخصة* (Privatisation) العلاقات بين الدول والشعوب. فالشمال يجب أن يعمل على تحقيق التواصل الحضاري الحقيقي المبني على احترام القيم الإنسانية من كرامة وحرية.

خلاصة حول العولمة

من الصعب جدا رؤية مساوئ عالم مُعَوْلَم، يتم فيه تبادل البضائع والسلع والمعلومات على نطاق أوسع وأكثر من أي وقت مضى. عالم أصبح فيه الناس أكثر تعليما، مما يعزز تقدير الثقافات التي تبعد عدة آلاف من الكيلومترات. كل هذا بفضل التكنولوجيا والنقل والتعاون بين المسؤولين والجهات الدولية الفاعلة. وبناء على كل ما سبق، تتطلب دراسة العولمة كموضوع علمي مقاربة متعددة التخصصات بمساهمة مختلف العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي يجب أن تلعب فيها الجغرافيا دورا رياديا. وفي هذا السياق، وتبعا لعمل العديد من المؤرخين أو الاقتصاديين (فرناند بروديل، إيمانويل واليرشتاين، بول بايروش، كارل بولاني، إلخ)، يمكن تعريف العولمة وتحليلها جغرافيا باعتبارها مسلسلا يستدعي مقاربة في الجغرافية التاريخية، ترصد عناصر متعددة للتطور التدريجي لنظام تجاري عالمي نحو نظام رأسمالي في المجال الجغرافي العالمي، مما أدى إلى بناء النظام العالمي الحالي (روجر برونيه، أوليفييه دولفوس...). وهذا لا يعني أن عولمة أخرى لا يمكن أن تظهر في المستقبل، لكننا لا نريد الدخول في نقاش ذي طبيعة سياسية أو أيديولوجية أو فلسفية . (Campagne, P. et Pecqueur, B., 2014).

وحسب المهدي المنجرة فإن العولمة لديها بعد اقتصادي إقصائي، فهي تتمركز على الدول الغربية ذات المكون الحضاري والثقافي المسيحي/اليهودي، وتطلعها لصهر كل ثقافات العالم والهيمنة عليها وتكريسها بقوة الحديد والنار كما وقع في الاحتلال الأمريكي/الأطلسي للعراق. هذا كله معناه رفض التعدد والتنوع الثقافي اللذَيْن لا مستقبل للبشرية بدونهما.

المحور الثاني: العولمة والمتروبولات والمتروبولية

تمثل المدن في العصر الحاضر مركزا للقوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأماكن لسيطرة الإستثمار الضخم والإبداع. وتشهد المدن المعاصرة، معدلات نمو عالية وغير

مسبوقة، مما يتطلب سهولة الوصول إلى المعلومات والاستفادة من الخبرات. وبما أن التعامل مع المعلومات وتبادلها، يحتاج إلى تجمعات اقتصادية ومباني وشبكات للمواصلات والاتصالات ومصادر للمعلومات التي تتوافر أصلا في المدن بصفة عامة، والمدن الكبرى بصفة خاصة، فإن المؤسسات الكبرى تفضل إقامة إداراتها داخل هذه التجمعات.

وقد ظل تعدد دلالات المدن المتروبولية الكبرى موضوع نقاش في أوروبا أكثر من أي مكان آخر. لكن مشكلة الخروج بنموذج محدد للمدينة المتروبولية ظل قائما. بالنظر لوجود أشكال مختلفة من المتروبولات، منها المتروبولات العملاقة، والمتروبولات المكتملة* وغير المكتملة* أو مدن كبرى عبارة عن متروبولات وطنية أو جهوية أو محلية، ومنها ما هو بدائي في طور التشكل. وهناك أيضا العديد من التعريفات للمدن المتروبولية الكبرى حسب مناهج الدراسة. ويتعلق كل تعريف بالمنهج المتبع وطرق اشتغاله وأدوات عمله وأنواع بياناته، وتعدد المقاربات المنهجية والنماذج، حيث يسعى كل منهج حسب منطقه الخاص، وتفسيراته لمسلسل ظهور المناطق الحضرية* في المجموعة المنهجية التي يدعو إليها والنظريات التي تكمن وراءها. وهذا ما يتطلب إعادة صياغة المفاهيم (راجع فصل جغرافية المدن).

1 -حول إعادة التعريف لمفهوم المتروبول* و"المتروبولية*

الأسئلة الرئيسية المطروحة هي شرح كيف تعزز المدن المتروبولية ذلك التراتب الهرمي الحضري العالمي؟ وكيف تعيد تشكيل المجالات المتروبولية، على نطاق عالمي وجهوي أو محلي؟ وما هي المكانة التي يحتلها المتروبول في سياق التحضر والعولمة؟

1.1-مفهوم المتروبوليس* أو المدينة الأم* Métropolis

هو مصطلح متعدد المعاني، عبارة عن كلمة مركبة من الجذر الهند-الأوروبي "Mater "، أعطت الكلمة " meter"، وتعني الأم باليونانية، ثم "بوليس" وتعني المدينة، والتأليف بينهما أعطى "المدينة الأم"، و"الوطن الأم" بالنسبة للبلد الذي ينشئ المستعمرات في مناطق أخرى. وعندما لا يكون لها هذا المعنى للوطن الأم، فإن المدينة تفقد إلى حد ما معناها الأصلي المرتبط بعلم الأنساب، وبالأقدمية، وتعني مدينة كبرى، تهيمن بوزنها وامتداد تأثيرها الترابي الجهوي أو الوطني. وبالتالي فإن المدينة هي عاصمة، وعادة ما يكون عرضها للخدمات المتنوعة كافيا

لمنطقة بأكملها (Denise Pumain, 2006.). وحسب التمثلات الجماعية، فإن المدينة، التي كانت مخيفة إلى حد ما في القرن التاسع عشر بسبب توسعها المترامي الأطراف، قد أصبحت اليوم تحظى بتقدير كبير، خاصة بالنسبة لكفاءتها الاقتصادية وخدماتها. رغم أنها ماتزال موضوع انتقادات أحيانا بسبب الصعوبات المرتبطة بنوعية الحياة اليومية .

في بلدان الجنوب، لا ينبغي الخلط بين مصطلح "المتروبوليس"، وبين ما يعرف بمدن التوازن* (les métropoles d'équilibre [5]). وهو يعني مدينة كبيرة تعرف تركزا كبيرا للسكان والأنشطة والثروة. وتأتي على رأس الشبكات المتعددة على مستويات مختلفة: جهوية وطنية وعالمية. وتبسط نفوذها على مناطق واسعة. كما تعد عقدة تواصل* بين مناطق قوة الدفع* المركزية للعولمة ومختلف أنحاء العالم، أو بمثابة "بوابة" مفتوحة للعولمة.

2.1-مفهوم المتروبول* والمتروبولية* والميغابول* والميغالوبول*

ظهر مفهوم "المتروبول" في أوائل ثمانينيات القرن 20. وتعرَف "المتروبول" على أنها مركب مديني ومرحلة معينة للنمو الحضري، كمسلسل لإعادة تشكيل المجالات والتراتب الهرمي للترُب. وقد برزت أهمية المصطلح في سياق العولمة المعاصرة، كعملية لتركز الأنشطة القيادية والسكان، في شكل "مسلسل من التحولات، الوظيفية والمورفولوجية والديموغرافية والشبكية -التي تشكل شبكة- للمنظومات الحضرية ." ولكنها تثير أيضا مسألة الأشكال الحضرية ويستأنف الجدل التقليدي المتعلق بالحجم الأمثل للمدن. كما أن المفهوم يحيل على فكرة المدينة المستدامة، ومفهوم الحكامة الحضرية، والتراتبية الحضرية ايضا. وكثيرا ما يؤدي إلى التساؤل حول التحولات وعمق التباينات التي تعرفها المجتمعات المعاصرة. لذلك تكشف الدراسات حول المدينة عن التنوع والتعقيد الكبيرين في السياقات الحضرية لتشكيل المتروبولات، مما يتطلب وضع تصورات ثقافية وعلمية متعددة. ويطرح السؤال العريض: بناء

5-مدينة التوازن : Métropole d'équilibre تكتل حضري دعمته السلطات العمومية الفرنسية (1960 و 1970) فى سياق التخطيط المجالى لتخفيف الهيمنة المفرطة للمنطقة البارسية على باق التراب الفرنسى. وهو مفهوم أصبح اليوم أقل استخداما على الرغم من أن إعادة التوازن بين بارس وباق التراب لايزال قائما. ثمانية مدن للتوازن (ليل، نانسى، ستراسبورغ، ليون، نانت، بوردو، تولوز ومرسيليا) تطورت بفضل دينامية مناطقها والمنطق الاقتصادى أكثر من التدبير الحكومى. وبعد التخلى النسبى لصالح" المدن الصغيرة "و" البلدان "، يبدو أن سياسة " متروبولات التوازن" أصبحت ذات راهنية من جديد فى سياق المتروبولية. لكن فى السياق الأوروبى، لم تعد الشبكة الحضرية للمتروبولات الإقليمية كافية مقارنة مع ما هو عليه الأمر في ألمانيا وإيطاليا.

على أية معايير يمكن اعتبار مدينة ما مؤهلة لوظائف المتروبول؟ وماهو الفرق بين المتروبول والميغابول والميغالوبول؟

وتوفر المساهمات العلمية المختلفة حول أسس المدينة أفكارا ونظريات معمقة إلى حد ما. كما تنظر بعض الدراسات الأخرى، الأكثر منهجية، إلى المدينة على أنها أكبر "ترجمة حضرية للعولمة". لكن الجميع يتفق على أهمية التحولات العميقة التي تطال نموذج الأداء الوظيفي للمدينة، ولا سيما دورها في بروز أنوية حضرية متعددة* على النطاق الحضري الداخلي للمتروبول، مع التأكيد على خطر الاختلالات المجالية والاجتماعية للتُرُبِ -جمع تراب- الحضرية وطبيعة المجالات المترتبة عن هذا المسلسل (Céline VACCHIANI-MARCUZZO, 1999).

ولتحديد دور المدن المتروبولية الكبرى في العولمة، فإن أحدث الاتجاهات الفكرية تركز في مقارباتها المنهجية للمتروبول على ثلاثة مستويات. المستوى الأول يركز على تحليل الوظائف الحضرية (التنسيق والقيادة والتحكم). والمستوى الثاني يعطي الأولوية لاقتصاد المعرفة، والثالث يستكشف جغرافية العولمة الحضرية، ويركز على انتقائية ديناميات المتروبولات الكبرى على النطاق العالمي وتحولاتها الحديثة (Lise BOURDEAU-LEPAGE et al, 2011)

يحيل مفهوم "متروبول" و "المدن المتروبولية"، منذ بداية القرن 20، على المدن الأكثر دينامية أو التجمعات الحضرية الممتدة في صورة تكتل حضري لعدد من المدن الفلكية في الضواحي حول "المدينة الأم"، ويتميز هذا التكتل المتروبولي بالحداثة والقوة الاقتصادية والسياسية والهيمنة والنفوذ الدولي، وذلك من خلال جودة جامعاته ومراكزه البحثية، وتركز الأنشطة القيادية* وخدمات القطاع الثالث النادرة* به، مع ارتباطه التكنولوجي العالمي* (La connectivité à l'international) بمختلف شبكات التواصل العالمية.

إذا احتفظنا بالتعاريف المقترحة في مقدمة عمل "بيرديس وآخرون" (Burdése et al. 1998) الذي يرى أن "المتروبولية" تعني حركة التركز الاقتصادي والمالي مصحوبة بشبكة هرمية للتجمعات الحضرية الكبرى، فإن مصطلح الميغابولية* (Mégapolisation)، الذي اقترحه "هيرينجر" (P. Haeringer) يشير إلى التاكيد على استقلالية النمو الديموغرافي عن التنمية الاقتصادية، وإلى ذلك المسلسل الذي يدفع سكان العالم بأسره للتوجه نحو الأحواض الحضرية. وهو ينظر إلى الميغابولية* أو المتروبولية* (Métropolisation) على أنها

مسلسل دينامية اجتماعية واقتصادية وترابية يؤدي إلى ظهور تراب متروبولي للمناطق الحضرية*، وعلى أنها دليل على طفرات من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشكل جزءا من المجال الجغرافي المُعولم.

إنها أيضا، بالمعنى "المجالي"، عملية تحضر تؤدي إلى تحول يعزز هرمية التراتبية الحضرية عند القمة للتُرُب التي تشكل مجال المتروبول، مع ميل السكان إلى التجمع بداخل أكبر المدن أو العواصم والمتروبولات فيما بينها على عدة مستويات وفي المجالات التي حولها. وبهذا المعنى المجالي يتجسد طابع المتروبولية في استقطاب مجالي حول المتروبولات التي تحتكر النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولها قوة جذب للتدفقات* المتعددة والتيارات المختلفة، وبالتالي بسط الهيمنة على المناطق الريفية النائية والمدن الصغيرة في المنطقة.

وبالمعنى "الوظيفي" فإن المتروبولية هي نزعة نحو تركز الأنشطة الثالثية الراقية* والأنشطة القيادية (الوظائف الحضرية) وأنظمة التواصل المتعددة الوسائط في المدن الكبرى أو المتروبولات.

3.1-المتروبولات، وزن متزايد على نطاق عالمي ولكنه غير متكافئ

تتمتع المدن الكبرى أو المتروبولات بوزن ديمغرافي واقتصادي كبير ومتزايد على نطاق عالمي. ويمكن تفسير ذلك بظاهرة التحضر المتزايدة والمستمرة التي لا تخلو من انعكاسات. إلى جانب هذه الاستمرارية، يجب أن يحفز مصطلح المتروبولية على التفكير في الموضوعات المتعلقة بالعولمة والتواصل والتخطيط الترابي. ومع ذلك، فإن واقع المدينة اليوم لا يقتصر على مسلسل تطور المناطق الحضرية* للمتروبولات، بل إن استخدام كلمة المدينة بالمعنى "الكلاسيكي للمدينة" يذكرنا بأنه أصبح الآن، بعد التمدد[6]* والانتشار* والتضخم، يقوم بإعادة تشكيل العديد من المناطق الحضرية* التي تنتظم حول عدة مراكز وأنوية متفاوتة الأهمية من حيث الأحجام والوظائف. وتحتل بذلك المدن الكبرى أو المتروبولات مكانة متقدمة على المستوى العالمي، فهي تستحوذ على جميع الوظائف المهمة والخدمات النادرة.

في مختلف مناطق العالم، ينعكس النمو الحضري على تطور وتكاثر المدن المتروبولية الكبرى. ومع ذلك، تبدو عدة اختلافات تخلق هوة كبيرة بين بلدان الشمال والجنوب؛ فعملية

6 (التمدد العمراني، التوسع أو الزحف العمرانيّ هو مفهوم عام متعدد الوُجوه يُشير إلى توسع مدينة ما وضواحيها على حساب الأراضي والمناطق المحيطة بها).

التحضر في البلدان النامية تتميز بتركز متزايد للسكان في المدن الكبرى -مدن مليونية إلى متعددة الملايين-، بينما تشهد البلدان الصناعية ضعف أو عدم تركز سكانها الحضريين. من خلال اعتماد معدلات نمو السكان الحضريين، فإن الوضع يتجه نحو الاستقرار في بلدان الشمال. بينما في دول الجنوب، يؤثر النمو الديمغرافي القوي على المدن الكبرى، مع اختلافات كبيرة في معدلات وإيقاعات التحضر حسب القارات. ومهما كانت هذه الاختلافات، فخلال السنوات العشرين المقبلة، ستعيش الغالبية العظمى من سكان المدن في دول الجنوب. وسيزيد عدد سكان معظم المدن الكبرى في هذه البلدان عن خمسة ملايين نسمة. فالتحضر ظاهرة مهمة جدا في العالم، ولم يعد من الممكن اعتبار الحضرنة* عملية مجزأة مكانيا، بل من الواضح أنها ظاهرة عالمية (Françoise DUREAU et all., 2000, p 6)، ترتبط أساسا بالانتقال الحضري* المتسارع منذ القرن 19. وبتزايد المدن، يتزايد عدد السكان الحضريين، ويميل ميزان القوى الديمغرافي باستمرار لصالح المدن على حساب الأرياف. وهناك عدة عوامل تفسر هذه الجاذبية التي تمارسها المدن .

4.1- عوامل التحضر والمتروبولية في العالم

يشير التحضر إلى كل من الزيادة في عدد السكان الذين يعيشون في المدن بفضل النمو الطبيعي وحركة الهجرة من جهة، وإلى توسيع المدن على حساب المناطق الريفية من جهة أخرى. ونتحدث عن الانتقال الحضري أو العمراني* للإشارة إلى العملية التي يصبح خلالها السكان الحضريون أكثر عددا من سكان الارياف. ويرتبط التحول الحضري، الذي تغذيه إلى حد كبير حركة النزوح من الريف، بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وبالتالي، فإن التحضر والانتقال الحضري يشمل بالدرجة الأولى جميع المدن الكبرى في العالم ولو بدرجات متفاوتة الأهمية.

هناك عدة عوامل تفسر ظاهرة التحضر المتزايدة والمتسارعة، وعلى رأسها تركز الوظائف وتوفر العديد من فرص العمل والزيادة الطبيعية والزحف العمراني. كما أن للمدن كمجال انتشار الحداثة، جاذبية. وقد يزداد عدد السكان الحضريين تحت تأثير النمو الطبيعي كما هو الشأن في البلدان النامية، خاصة، حيث يحفز النمو السريع للسكان وارتفاع معدل المواليد واتساع قاعدة الهرم السكاني ونسبة الشباب على حركية السكان والهجرة. وتختلف

العوامل الديموغرافية المرتبطة بهذه الديناميات حسب البلدان والمناطق الجغرافية والقارات، مما يكشف عن وجود انتقال حضري* غير متساو:

- في الدول الغربية، يعكس المعدل المنخفض الحالي للنمو الحضري مستوى الركود الديموغرافي والامتداد خارج المحيط الإداري؛

- في شرق آسيا، يفسر النزوح الريفي قوة النمو الحضري، خاصة في الصين؛

- في أفريقيا، يغذي النمو الديموغرافي المرتفع والسريع للسكان الريفيين أشكالا من الهجرات التي تساهم في إفراغ الأرياف. ولا يزال دمج الوافدين الجدد في المدينة يمثل تحديا كبيرا، بين التضامن وممارسة الأنشطة غير المهيكلة وانتشار السكن غير اللائق.

- في المغرب العربي والشرق الأوسط، حيث النمو الديموغرافي الحضري والريفي متوازيان، لا يزال دور الهجرة الريفية إلى المدن الكبرى، وخاصة الساحلية منها، مهما للغاية.

- في أمريكا اللاتينية، القارة الأكثر تحضرا في بلدان الجنوب، حيث بلغ الانتقال الديمغرافي مرحلة متقدمة وعمت التحولات الحضرية كل مكان تقريبا، يؤثر النمو الحضري بشكل رئيسي على المدن الصغرى والمتوسطة الحجم. (راجع فصول السكان ، والهجرات، والتمدن).

5.1-العواصم الكبرى والانتقال الحضري*

في سياق المنافسة الترابية المتزايدة، فإن بعض العواصم الوطنية لا تلعب دورا أساسيا في الهيكلة الترابية والتماسك المجالي الذي يمكن تأهيله وتصنيفه على أنه يخضع لهيمنة "مدن متروبولية" محلية. ولكن ماذا عن هذه العواصم الوطنية؟ وأي دور للعواصم الوسيطة؟ يشير دور الوساطة هذا، الذي تحتفظ به بعض المدن في التسلسل الهرمي الحضري للتراب الوطني، إلى تحديد مواقع هذه المدن: القرب من أكبر منطقة نفوذ، والعلاقة المميزة في كثير من الأحيان مع المدن الصغيرة والمتوسطة والبيئة الريفية المحيطة. ويشير أيضا إلى الوظائف المتطورة والموجودة فيما يتعلق بهذين النوعين من المجالات: الدعم والتوزيع والشبكات وما إلى ذلك. وغالبا ما يتم تقديم العواصم الوطنية لدول الجنوب على أنها أقطاب للاقتصاد العالمي، حيث تعد بمثابة متروبولات تستجيب للتحديات التي يفرضها الانفتاح على العولمة.

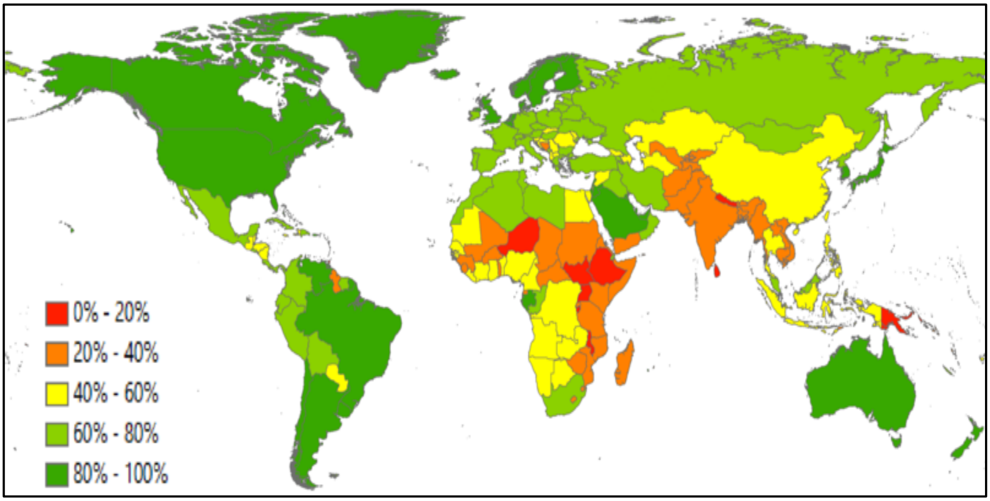
ويتطلب عدم وجود تعريف دقيق وثابت للمتروبول، قبل كل شيء، التحقيق فيما إذا كان الترسيم الإحصائي و/ أو الديموغرافي سيلقي بعض الأضواء، قبل أن نرى، من خلال المعايير الوظيفية والتمييزية، ما هي أشكال وجود المدن المتروبولية؟

يعيش غالبية سكان العالم، منذ سنة 2007، في المدن، حيث عرف العالم تطورا كبيرا على شكل "انفجار حضري"؛ أي أن عدد السكان الحضريين في العالم ينمو بوتيرة أسرع من نمو سكان العالم. ويمثل السكان الحضريون حوالي 55 ٪ من سكان العالم (2019)، بينما لم تتجاوز هذه النسبة، 15 ٪ فقط من سكان العالم. وتقدر توقعات سنة 2050 أن تكون نسبة سكان العالم الذين يقطنون في المدن حوالي 70٪ (أخبار الأمم المتحدة)[7]، وبالتالي فإن التحضر هو عملية رئيسية مكنت من ظهور ظاهرة الانتقال من مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الحضري. لكن هذا المسلسل يتم بطريقة غير متساوية، لا من حيث الحجم الديمغرافي ولا من حيث الأبعاد العمرانية والوظيفية والبيئية للمدن.

انحازت المدن المتروبولية نحو الأنشطة والوظائف في القطاعات التي تتطلب مهارة أكثر. بينما استقبلت المناطق المحيطة بها والريفية تلكم الأنشطة الأقل قيمة، ولا سيما الصناعية الملوثة أو الأقل نظيفة حسب الدول. وبذلك اجتذبت المهن الفكرية والأطر العليا. وقد تقطن هذه الفئات مساكن في أحياء شعبية نظرا لارتفاع أسعار الأراضي بالمدن الكبرى. وتؤثر عملية تحسين أحياء الطبقة العاملة هذه، على جميع المدن الفرنسية الكبرى، بما في ذلك باريس وليون ومؤخرا مرسيليا. وتصل الحركة الآن إلى أقرب الضواحي، ولا سيما في باريس وليون. وتُظهر هذه الدينامية تفوق مركز المدن الكبرى على "وسط المدينة". وبسبب الزحف العمراني المستمر، تجد بلديات الضواحي القريبة نفسها أكثر الأماكن مركزية للمناطق الحضرية*. وبالتالي، فإن هذه المركزية* الجديدة تجعل جميع البلديات في الضواحي المجاورة أكثر جاذبية، حتى عندما تكون فقيرة (Christophe Guilluy,2007).

7 تشير التوقعات إلى أن التوسع الحضري، والتحول التدريجي في الإقامة للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يمكن أن يضيف نموا يقدر بحوالى 2.5 مليار شخص آخر إلى المناطق الحضرية بحلول عام 2050، وأن ما يقرب من 90% من هذه الزيادة تحدث في آسيا وأفريقيا (الهند والصين ونيجيريا معاً 35%).

خريطة.4 : نسبة التحضر (حجم سكان المدن حسب الدول سنة 2015)

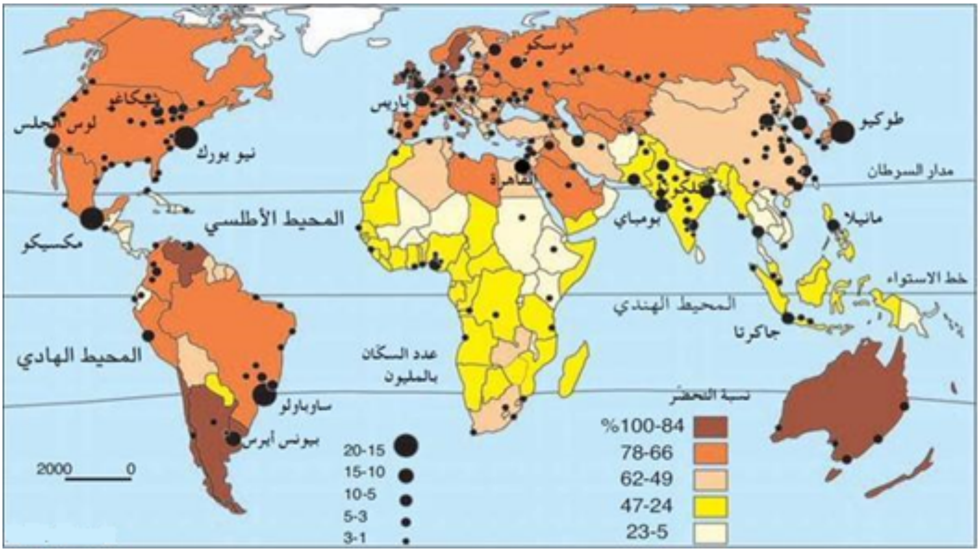


المصدر: الأمم المتحدة آفاق التحضر في العالم 2018

6.1-تحولات المدن الكبرى إلى متروبولات عالمية

أدى النمو الحضري إلى التمدد* المجالي المتزايد للمدن. وأصبحت ديناميات التحضر أكثر انتشارا مع زيادة مدة التنقل، وارتفاع معدلات التلوث وتدمير الأراضي الزراعية. وكنتيجة لعملية التحضر، ظهرت مدن كبيرة جدا: في سنة 2019، بلغ عدد التجمعات الحضرية التي يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة، في العالم 570 وحدة، من بينها تجمعات تضم أكثر من 10 ملايين نسمة تسمى المتروبولات، وتقع بشكل رئيسي في 30 بلدا من بلدان الشمال:

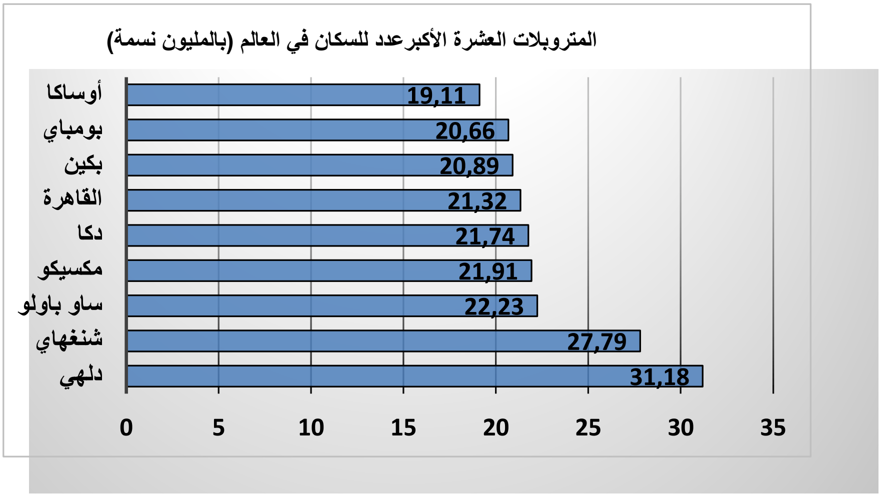
خريطة.5 : تصنيف 10 متروبولات في العالم يزيد عدد سكانها عن 20 مليون نسمة سنة 2021



المصدر: تقرير الأمم المتحدة (2021)

وتمثل طوكيو حسب تقرير أممي حديث (2021) أكبر مدينة في العالم حيث يبلغ تعداد سكانها 37 مليون نسمة، تليها نيودلهي بـ 31 مليون نسمة، وشانغهاي بـ 27 مليون نسمة، ومكسيكو سيتي وساو باولو، ب 22 مليون نسمة لكل منهما. فيما يبلغ عدد سكان القاهرة وبومباي وبكين ودكا أزيد من 21 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يبدأ سكان طوكيو بالانخفاض، في الوقت الذي ستستمر دلهي في النمو لتصبح أكبر مدينة من حيث عدد السكان في العالم حوالي سنة 2028.

مبيان.1: أكبر 10 مدن في العالم من حيث عدد السكان سنة 2021 (بالمليون نسمة)



للمقارنة، تعد باريس ولندن، أكبر مدن أوروبا حيث يبلغ عدد سكان كل منهما حوالي 11 مليون نسمة. وتطرح قضايا البيئة والنقل والبنية التحتية والعمالة، بهذه المدن الكبرى، بحدة مما يلد عدم المساواة بينها.

تحقق الانتقال الحضري في دول الشمال، خصوصا في أمريكا، في وقت مبكر، وأصبحت تعرف فيها المتروبولات معدل نمو ضعيف. بينما في البلدان أقل نموا فلا يزال سكان الحضر يشكلون أقلية بمعدلات تقل أحيانا عن 40٪. إذ لا يتجاوز 30 ٪ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال. بينما يرتفع بولاياتها بفعل النزوح الجماعي الكبير للسكان من الريف ومعدل النمو الديموغرافي المرتفع.

ويعتبر الوضع غير متكافئ للغاية، ففي الصين توجد أغلبية السكان في المدن، بينما لا تزال الأغلبية ريفية بالهند.

يؤدي التوسع الحضري السريع في دول الجنوب إلى تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة، وتباطؤ البنيات التحتية والخدمات (مثل جمع النفايات، وأنظمة المياه والصرف الصحي، والطرق والنقل)، مما يزيد الوضع سوءا بالنسبة لتلوث الهواء والتمدد* الحضري غير المخطط له. وتشير بعض التقديرات إلى أن ثلث السكان الحضر، يعيشون في مناطق عشوائية

ببعض المدن الكبرى: لاغوس، جاكرتا، بوغوتا، مدن الصفيح (favelas) في ريو دي جانيرو والجسيكندو (gecekondu)[8] باستنبول.

II. مسلسل تنامي المتروبولات

تعرف المتروبولات تركزا قويا للأنشطة والثروة الحضرية المنتجة (الناتج الحضري الإجمالي) التي تمكن من حساب الثروة المنتجة في التجمعات الحضرية، ويسلط الضوء على قوة بعض المدن المتروبولية التي تنتج ثروة أكثر من الدول. أما التطور اللافت فهو المساهمة المرتفعة للمدن المتروبولية في الناتج العالمي الإجمالي. وثمة تطور آخر يشير إلى أن تأثير المدن المتروبولية قد تجاوز البعد الاقتصادي والتجاري ودوائر صنع القرار، لينتقل إلى الأنماط الثقافية والحياتية التي تصدرها هذه المدن إلى الخارج، إلى درجة باتت معها بعض المدن تقدم نفسها "نموذجا" لما ينبغي أن يكون عليه تأسيس المدينة المتروبولية، ومثال ذلك نيويورك وطوكيو ودبي. وهكذا، فمدينة طوكيو، التي تمثل أول ناتج حضري إجمالي سنة 2017 بما قدره 1.900 مليون دولار، تنتج ثروة أكثر من إيطاليا بأكملها.

أكبر المتروبولات في العالم، تضم أهم الوظائف الاقتصادية والمالية مثل:

- مقر الشركات عبر-الوطنية*، والبورصات الرئيسية التي تتركز في المناطق التجارية مثل مدينة لندن.

- تتركز بها أيضا الأنشطة الثقافية والعلمية مثل الجامعات ومراكز البحوث أو حتى المتاحف.

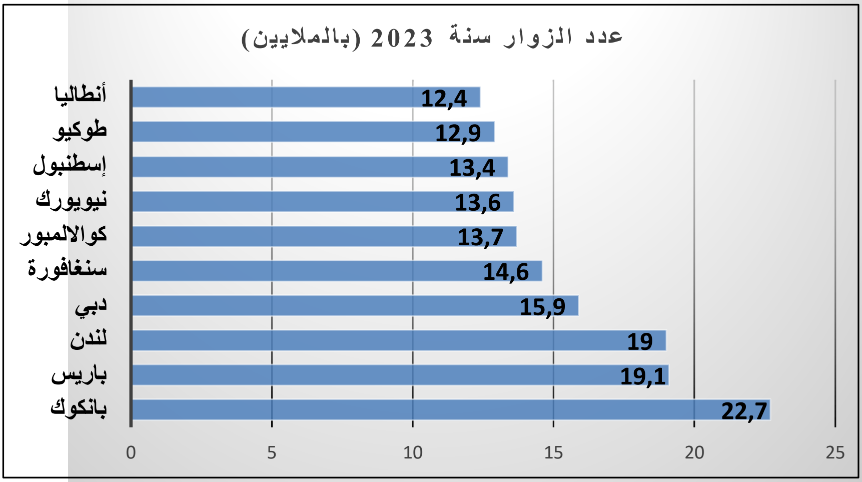
- كما تتألق أيضا في المجالات السياسية والثقافية .

- معظم المتروبولات هي عواصم سياسية تتركز بها مقرات الوزارات والجمعيات وسفارات الدول الأجنبية مثل باريس، ومكسيكو سيتي، ودلهي. ويمكنها أيضا استضافة مقرات المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي في نيويورك، واليونسكو في باريس، والهيئات الدبلوماسية: السفارات والقنصليات على وجه الخصوص .

8 أطلق على السكن الذي يبنى بمواد بناء هشة في ليلة واحدة، ليصبح في اليوم التالي سكنا قصديريا أو عشوائيا

- كما تركز المتروبولات على الأحداث العالمية مثل كأس العالم والألعاب الأولمبية والمعارض العالمية. فالألعاب الأولمبية بدأت في اليونان القديمة وتستمر حتى اليوم. حيث يجتمع الناس من جميع أنحاء العالم للمشاركة في مجموعة واسعة من الرياضات والألعاب؛ ويحظى كأس العالم لكرة القدم بمشاهدين أكثر من أي حدث رياضي آخر في العالم. وعلى الرغم من أن عددا قليلا فقط من الدول تلعب حتى المباراة النهائية، فمشاهدة هذه المبارات تتم في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي. وهي أيضا وجهات مهمة للسياحة الدولية: نيويورك، شانغهاي، باريس...

مبيان.2 : أكثر 10 مدن سياحية في العالم سنة 2023 (بالملايين)



"Euromonitc

1- المدن العملاقة*، الميغالوبوليس* Mégalopolis: فرص ومخاطر كبيرة

مصطلح الميغالوبوليس*، مشتق من اليونانية، ليعني شبكة من المدن المليونية تمتد على مساحة شاسعة وتتصل بشبكة كثيفة من محاور النقل والمواصلات. وقد تم إطلاقه لأول مرة في عام 1961 على المتروبولات الكبرى في أمريكا الشمالية من لدن "ج. جوتمان" (.J Gottmann). ويشير المصطلح إلى تضخم المتروبولات التي تتمدد باستمرار (Dureau F. et autres, 2000)، حتى أن بعضها ينتهي بالانضمام إلى بعضها البعض لتشكيل مناطق حضرية* (Méga-city regions) شاسعة متصلة وظيفيا بشبكات كثيفة ومتعددة للنقل والاتصالات.

فهي ليست مدنا كبرى كسائر المتروبولات، بل عبارة عن مجموعة من المدن الكبرى يتم تنظيمها من خلال شبكات النقل الحديثة، والخطوط عالية السرعة للمطارات الدولية والموانئ سهلة الولوج، والسكك الحديدية والقنوات التي تعمل على نقل الأشخاص والبضائع. وتشكل هذه المدن مجموعة مكتظة بالسكان، مع تركز العديد من الأنشطة الاقتصادية (Géoconfluences, 2000).

المدينة العملاقة "الميغالوبوليس" هي مدينة كبيرة جدا يفوق عدد سكانها عادة 10 ملايين نسمة. وغالبا ما يتم الخلط بينها وبين الميغابول* الذي يشير إلى أي مدينة عملاقة ذات كثافة سكانية عالية. ويعتمد تعريف المدينة العملاقة على عدد السكان، أكثر من الوظائف الحضرية أو الدور الاقتصادي.

كما أنها تختلف عن المجمع المدني* "la conurbation" وهو مجموعة من المدن المتلاصقة الأطراف وتحقق فيما بينها نوعا من التكامل وتوزيع الوظائف (Géoconfluences, 2000). على سبيل المثال: في المغرب المجمع المدني الأطلنتي القنيطرة، الرباط-سلا تمارة، الصخيرات، بوزنيقة، المحمدية، الدار البيضاء، الجديدة. وفي فرنسا، مجمع "ليل-روبيه-توركوان". هذا المجمع بأبعاده المجالية ووزنه الديموغرافي، لا يتخذ التعمير به بالضرورة شكل تمدد مستمر حيث تتخلله مناطق ريفية ومناطق طبيعية (الغابات والأراضي الرطبة) وجيوب هامشية. وقد استفادت المدن العملاقة بشكل خاص من مسلسل العولمة إبان العقدين الأخيرين، حيث أحصيت اعتبارا من سنة 2017، 37 مدينة عملاقة* (Mégacities) عبر العالم. ويتركز أغلبها في قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية. وأكبرها المناطق الحضرية* في طوكيو وشنغهاي، ويبلغ عدد سكانها على التوالي 38.8 مليون نسمة و35.5 مليون نسمة. طوكيو وهي أكبر منطقة حضرية في العالم، في حين أن شنغهاي لديها أكبر مدينة سكانية في العالم. وتتوقع الأمم المتحدة أن يبلغ العدد 41 مدينة عملاقة بحلول سنة 2030.

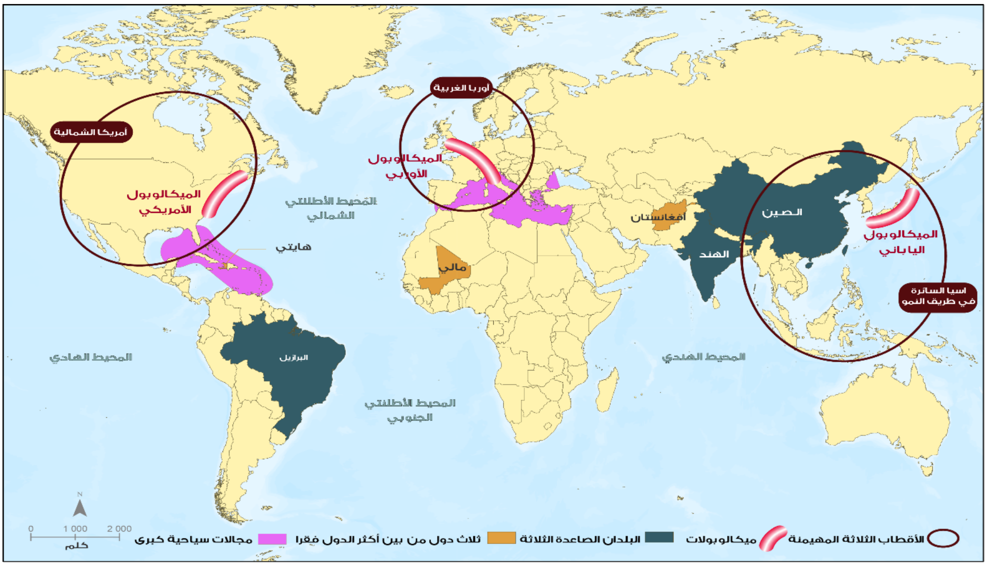
وعلى عكس المتروبول، لم تعد المدن العملاقة تحت الإدارة المحلية وسياسة القرب. فهي تطرح تساؤلات عدة، وتحديات كبرى حول كيفية إدارة تكتلات هائلة من البشر، وكيف يمكن تفادي مخاطر هذه المدن وكيف يمكن الاستفادة من الإمكانيات الواعدة المستترة خلف الزحام والعديد من المظاهر السلبية أحيانا.

2. الأرخبيل الميغالوبولي العالمي* L'archipel mégalopolitain mondial

تنتظم مدن العالم في شبكة، يطلق عليها الجغرافي الفرنسي "أوليفييه دولفوس" (Olivier DOLLFUS) " الأرخبيل العالمي الضخم" أو الأرخبيل الميغالوبولي العالمي*، المكون من ثلاث مجموعات من المدن العملاقة. الأولى شمال شرق الولايات المتحدة (من بوسطن إلى نيويورك وواشنطن). والثانية وهي الميغالوبول الأوروبية (المدن الكبرى الأوروبية بين لندن وميلانو والتي أضيفت إليها باريس). والثالثة هي الميغالوبول اليابانية (طوكيو-أوساكا-كوبي).

ويستحوذ هذا الثالوث المتروبولي القوي* (La triade) على الثروة والقوة والابتكار وعلى أهم التدفقات* المالية والمبادلات التجارية والمعلوماتية، حيث تمثل 92٪ من المعاملات المالية، و65٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وثلثي التجارة لـ 11٪ من سكان العالم. ويشار إليها غالبا باسم "بلدان الشمال" لأنها تقع في نصف الكرة الشمالي. وزن هذا الثالوث يخلق ما يعرف بظاهرة الإشعاع الجغرافي للاقتصاد العالمي.

خريطة.6 : ميغالوبولات أغنى المناطق في العالم المعروفة بالثالوث المتروبولي العالمي القوي



المصدر: Blogue du Maitre: http://leblogdumaitre.eklablog.com/les-3-megalopoles-mondiales-a117638674

وهناك متروبولات أخرى قيد التشكل:"Main Street America " (ميغالوبوليس البحيرات الكبرى حول شيكاغو)، ومتروبول المحيط الهادئ حول لوس أنجولس، وغيره...

-الميغابول* أو المدن الضخمة* "Mégacities" في مصطلحات الأمم المتحدة. وهي التجمعات الحضرية التي يتركز بها عدد من السكان يساوي أو يزيد عن 10 ملايين نسمة. وقد اعتمد الجغرافيون، حسب مجال اهتماماتهم، عتبات دنيا أخرى لتحديدهم (8 ملايين، وأحيانا 5 ملايين). ويستخدم أحيانا مصطلح المدن الضخمة* "Mégaville " أيضا لتسميتها.

وفي عام 2021، وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، تجاوز عدد سكان 49 مدينة ضخمة، العشرة ملايين نسمة (بما في ذلك 31 في آسيا، و6 في أمريكا اللاتينية، و4 في أفريقيا، و5 في أوروبا، و3 في أمريكا الشمالية).

3- المدينة العالمية*: متروبولية غير متكافئة

المدينة العالمية* (Ville Mondiale, Ville Globale) أو المدينة الأولى/الرئيسية (Alpha-city)... وتشكل عددا محدودا من المتروبولات التي تهيمن على المبادلات العالمية؛ نيويورك ولندن وطوكيو وباريس وسنغافورة وهونكونغ وشنغهاي. ويحتدم سباق حضري محموم بين هذه المتروبولات، من أجل جذب الباحثين، والوظائف القيادية من خلال وضع سياسات طموحة للتهيئة الحضرية، وإطلاق المشاريع المعمارية الجريئة مثل الأبراج في دبي، وتنظيم المسابقات الرياضية مثل الألعاب الأولمبية، وكرة القدم أو كأس العالم للريغبي، مما يجعلها تطالب بالاستفادة من وضعية المتروبول العالمي.

تم تطوير مفهوم "المدينة العالمية" من قبل عالم الاجتماع الأمريكي "ساسكيا ساسن" (Saskia SASSEN) سنة 1991. وتقع جميع مدن العالم الأكثر أهمية في المستوى الأول في مجالات تسمى مناطق القوة المهيمنة على العالم: أمريكا الشمالية (مدينة نيويورك، شيكاغو، لوس أنجليس)، والاتحاد الأوروبي (لندن وباريس)، وشرق آسيا (طوكيو، وهونغ كونغ، وسنغافورة)، والتي يجب أن تضاف إليها بكين وشنغهاي وفقا لترتيب 2008). وأضيفت إليها سيدني سنة 2008، في أستراليا، وهي واحدة من الدول المتقدمة التي تتمتع بمستوى معيشة مرتفع. وقد جاء ترتيب جامعة لوبورو (المملكة المتحدة) سنة 2011 للمتروبولات العالمية على

النحو التالي: (1.لندن 2. نيويورك 3.شيكاغو 4.دبي 5.هونغ كونغ 6.باريس 7.شنغهاي 8.سنغافورة 9.سيدني 10طوكيو).

وتظهر المدن العالمية أيضا خارج مناطق القوة الثلاثة المذكورة: ساو باولو (البرازيل) وجوهانسبرغ (جنوب إفريقيا) وبومباي ودلهي (الهند). وتأتي هذه الظاهرة نتيجة المتروبولية* (la Métropolisation). التي يقصد بها تمركز السكان في المدن الكبيرة بشكل متزايد. وهذه المدن الكبيرة عبارة عن تكتلات عمرانية عملاقة (يزيد سكانها عن 10 ملايين نسمة)، لا ينبغي الخلط بينها وبين المدن العملاقة* "les mégalopoles "، وهي مناطق حضرية شاسعة تضم تجمعات تركز القوة، وبينها علاقات وثيقة.

إلى جانب المتروبول العالمي، نجد متروبولات غير مكتملة*، تمثل عددا قليلا من المدن التي تجمع بين وظائف قيادية في جميع المجالات. ومعظمها غير مكتملة، لأن الأنشطة القيادية بها لا تتركز إلا في منطقة واحدة أو منطقتين. وبالتالي فإن مدينة "أوطاوا" مثلا، تعتبر عاصمة إدارية لكندا، تتركز بها وظائف القيادة السياسية والإدارية، بينما مدينة "ترونتو" تعتبر عاصمة اقتصادية للبلاد. ومدينة البندقية بإيطاليا، مدينة سياحية معروفة في جميع أنحاء العالم وجذابة للغاية، إلا أنها لا تملك وظائف سياسية واقتصادية.

هكذا فإن عددا كبيرا من المتروبولات لا يتعدى إشعاعها المستوى الوطني، مثل سائر العواصم الوطنية لدول الجنوب، أو مدن فرنسا مثل "ليل" و"نانت" و"تولوز"؛ فهي تظل متروبولات إقليمية.

في بلدان الجنوب التي تعرف تنمية غير متكافئة للغاية، تسعى المدن الكبرى وخاصة العواصم الوطنية إلى أن تكون جذابة وبعضها يطمح للعالمية. لكن نظرا للصعوبات المرتبطة بالتوسع الحضري العشوائي، وعجز البنية التحتية في مجالات النقل والعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية من الماء والكهرباء على وجه الخصوص، فهي تشكل عقبات رئيسية أمام تنميتها. لذلك لا تزال بعض العواصم مثل مدينة "دكا" عاصمة دولة بنجلاديش، التي تحتل المركز السادس في قائمة أكبر مدن العالم من حيث عدد السكان حيث قدرت الأمم المتحدة عدد سكانها بـ 21 مليون نسمة، لكنها لا تشع خارج حدودها. ومدينة الدار البيضاء التي تتطلع إلى دور العالمية لكن إشعاعها لا يتعدى المستوى الوطني.

وعلى الرغم من تعدد واختلاف الخصائص والمعايير التي تستخدم عادة بهدف تصنيف

مؤطر رقم.6: متروبولية العواصم الإقليمية

منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدى تدويل الاقتصاد وإضفاء الطابع الإقليمي على النظام العالمي إلى تغيير مظهر مدن الدرجة الثانية في جنوب شرق آسيا. وتوجد عواصم إقليمية كبيرة، مثل بينانج (ماليزيا)، أو دانانج (فيتنام)، أو سورابايا (إندونيسيا)، أو عواصم وطنية صغيرة، مثل فينتيان (لاوس) أو بنوم بنه (كمبوديا)، أو مراكز سياحية دولية مثل دينباسار (إندونيسيا)، تشهد عمليات تحضر سريعة، مكنتها من التغلب في بعض الأحيان على عوائق متجذرة؛ فهي تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الكبير، الذي تدعمه وتشرف عليه سياسات استباقية تقودها منظمات وطنية أو دولية.

Charles Goldblum, Christian Taillard, Manuelle Franck (2019).

أي مدينة ضمن المدن "الكونية" أو "العالمية"، فإن هناك شبه اتفاق حول بعض المؤشرات، أبرزها: توفر تسهيلات مهمة ومتنوعة في مجال الخدمات المالية الدولية، ووجود المقرات الرئيسية لأهم وأكبر الشركات العالمية والمؤسسات المالية والبورصات والمصانع الكبرى ومراكز الابتكارات والاختراعات الحديثة في مجالات الاقتصاد والمعرفة والثقافة والإعلام والتواصل العالمي، والقدرة على التحكم في حركة التجارة والاقتصاد بدائرة الجوار وتسهيل حركة التجارة، وقدرة التأثير في اتخاذ القرار على المستوى العالمي. وعلاوة على ذلك، تعمل نسبة كبيرة من سكانها في قطاع الخدمات والمعلوميات، ولديها مؤسسات تعليمية ذات جودة عالية، وجامعات تجذب طلاباً من جميع أنحاء العالم، وتصدر عنها الأبحاث العلمية المتقدمة.

وتمتلك المدن العالمية العديد من مواقع القوة التي تسمح لها بالتألق في العالم وأهمها:

1. تركيز الوظائف القيادية* الاقتصادية والخدمات النادرة (مقرات الشركات الكبرى عبر-الوطنية* والشركات المتعددة الجنسيات* (Firmes , Firmes Multinationale-FMNs) Transnationales-FTNs، ومقرات المؤسسات الدولية المسؤولة عن الحكامة العالمية، الحكومات أو مؤسسات الدولة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي؛

2. القدرة على استقطاب التدفقات* المالية والتجارية (البورصات والأسواق الدولية)؛

3. نظام النقل والمواصلات المتعدد الوسائط يسمح بالإشعاع في العالم وتسهيل التنقلات الحضرية؛

4. تركز الأنشطة الفكرية (مراكز البحوث وشركات الابتكار، والجامعات المشهورة، وأماكن الإبداع الفني أو الأدبي، ومجموعات الوسائط الرئيسية، وملتقى الاتصال عبر الإنترنت)؛

3- 1- مجالات وتُرُبٌ غير متكافئة الاندماج في العولمة

العولمة هي مسلسل يؤدي إلى تكثيف الحركة التجارية على نطاق عالمي. ولذلك فإن لها تأثيرا قويا على مختلف المجالات والتُرُبٌ، حيث تخلق ترابطا قويا فيما بينها. ولكنها تعرف أيضا عدة تباينات وعدم المساواة. فعلى مستوى جميع أنحاء العالم، تفرض بعض المجالات نفسها على أنها مجالات مركزية للعولمة، بينما بعضها الآخر يظهر بمثابة أطراف تابعة لهذه المجالات، بل حتى هوامش لها. فمنذ سنة 1990، شكلت أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشرق آسيا الثالوث المهيمن* على التجارة العالمية في جميع المجالات، وتنتج نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ينتشر بعد ذلك إلى بقية العالم. وهذا التنظيم يتطور بشكل متزايد نحو نموذج متعدد الأقطاب، بسبب الاندماج التدريجي للبلدان التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا مصحوبا بعملية تصنيع، وهي البلدان الناشئة أو الصاعدة، رغم أنها لا تتأثر بالعولمة بنفس الحدة (Manuel Hatier Hist Géo 2014 TS). وتعمل العولمة على دمج العديد من المجالات أو استبعادها.

في مستوى أول توجد المجالات الرئيسية للعولمة التي تشكل مجالات مندمجة كليا في العولمة. تليها المجالات الصاعدة المتعددة الأقطاب، وهي مجالات مندمجة جزئيا في العولمة. وبعد ذلك، نجد الأقاليم والمجتمعات التي تعيش على هامش العولمة. بالإضافة الى مجالات ساحلية، تعتبر حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي، وهي تدخل في صميم القضايا الجيوستراتيجية للعولمة والمتروبولات الكبرى على جميع المستويات (العالمية والإقليمية والمحلية)، فما هي إذن المجالات والتُرُبٌ المدمجة في العولمة؟ وما هي الأقطاب الرئيسة التي تشكل قوة الدفع؟ وما هي المراكز العاجزة على أن تكون جزءا من العولمة؟

2.3-المجالات المركزية المندمجة في العولمة أو الثالوث المهيمن

من خصائص المجالات المركزية المندمجة في العولمة أو ما يسمى بالمجالات المتكاملة، أنها تشكل قوة الدفع* الرئيسة ومحركا للعولمة، لأنها قادرة على جلب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة. كما تمارس الشركات عبر-الوطنية* (FTNs) من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر*، تأثيرا حقيقيا على سياسات الدول وقدراتها التنافسية. وتعمل على اختيار أماكن توطين فروعها وفقا للخصائص الاقتصادية حسب ما تقدمه من امتيازات في بيئة الأعمال، من حيث أهمية الأسواق الداخلية، ومستوى الأجور، والنظام الضريبي أكثر أو أقل فائدة... وحسب السياسات التجارية وسياسات الدعم المالي للمقاولات. فالشركات المتعددة الجنسيات تحدد خياراتها الاستراتيجية (الموقع، والإمدادات، والتمويل، وقنوات التسويق، والتوظيف، والمنافذ، والاستثمارات، وما إلى ذلك) على نطاق عالمي، من خلال مقارنة الامتيازات والعيوب التي توفرها لها الحلول الوطنية المختلفة للدول (Mondialisation Guide, 2022).

ولكي يتم دمج مجال ما في إطار العولمة، يجب أن يكون الوصول إليه سهلا عن طريق الجو أو البحر. كما يجب أن يكون في قلب شبكات النقل البري وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية الفعالة.

وتتوفر المناطق المندمجة على مجالات تلعب دور الواجهة البينية* (interface) التي تعد مكانا متميزا للمبادلات العالمية. ويمكن أن تكون هذه الواجهة البينية إما :

- خطية: مثل المناطق الحدودية التي تنشطها العولمة (مثل الحدود بين المكسيك و الولايات المتحدة) أو الواجهة البحرية (الخطوط الساحلية التي يتركز بها عدد كبير من المدن المينائية المفتوحة للتجارة العالمية والمرتبطة بمناطق نائية شاسعة).

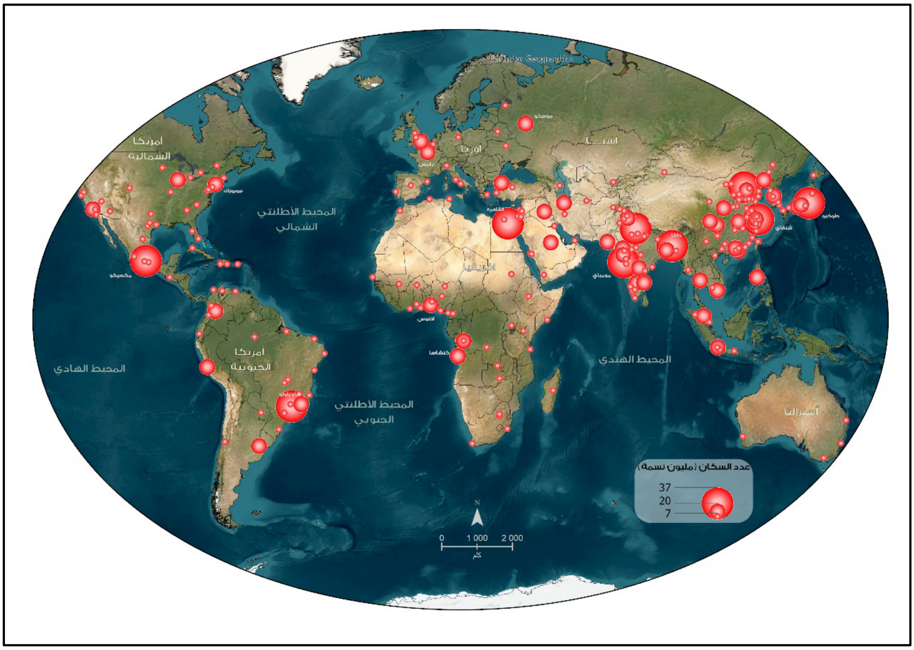
- نقطية: مثل الموانئ والمطارات وما إلى ذلك.

- المناطق التي تتعدد فيها أنشطة البحث والمشاريع، حيث تكون القوى العاملة مؤهلة تأهيلا عاليا بفضل توفر الجامعات ومراكز البحث ومراكز الابتكار والتكنولوجيا...

وتضم هذه المجالات المندمجة في العولمة، الثالوث الحضري القوى*، حيث اندمجت معظم دول الكتلة الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية تدريجيا إلى الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2004. وفي شرق آسيا، تم تبني نموذج التنمية الياباني من قبل الدول الصناعية الجديدة والصاعدة (كوريا الجنوبية وتايوان، وهونغ-كونغ، وسنغافورة)، ويشهد شرق الصين تنمية اقتصادية مذهلة بكيفية تجعل المنطقة بأكملها تميل إلى الاندماج في الثالوث الحضري المهيمن.

على المستوى الجهوي: توجد بعض المدن المتروبولية المندمجة في العولمة، حيث يتم تنفيذ 90٪ من العمليات المالية للكرة الأرضية بين المدن الثلاث الكبرى للثالوث الحضري القوي، ويتم بها إنتاج 80٪ من المعارف العلمية. هذه المجالات تخترقها محاور تحقق جزءا كبيرا من الإنتاج العالمي. لنأخذ مثال توكايدو المدينة اليابانية هي المسؤولة عن 85٪ من الإنتاج الياباني وبورصة طوكيو هي ثاني أكبر بورصة في العالم. وتوجد في هذه المدينة 8 مراكز تجارية وأيضا مطار دولي عرف عبور 62 مليون مسافر في سنة 2011.

خريطة.7 : الأرخبيل الميغالوبولي العالمي



DOLLFUS Olivier, 1996:المصدر/

وهناك أيضا ثلاث متروبولات كبرى قيد التشكل: واحدة على الساحل الغربي للولايات المتحدة (بتعبير أدق المنطقة الحضرية التي تمتد من سان فرانسيسكو إلى سان دييغو عبر لوس أنجولس)، وأخرى على الساحل الشرقي لأمريكا الجنوبية (منطقة ساحلية بين ريو دي جانيرو وبوينس آيرس) وآخر في شرق آسيا (و يمتد من سيول إلى هونغ كونغ).

هذا الثالوث يجمع بين المجالات المذكورة، ولكنه يختزل المجالات الآسيوية في اليابان. لذلك تطورت الرؤيا العامة لهذا المجال الريادي، حيث تظهر أمريكا الشمالية كمنطقة

مهيمنة، والاتحاد الأوروبي كمنطقة تخضع لإعادة الهيكلة، وشرق آسيا كمنطقة صاعدة ومتنامية. بينما تظل بعض المجالات والترب تحتل مكانة انتقالية وأخرى تعيش على الهامش.

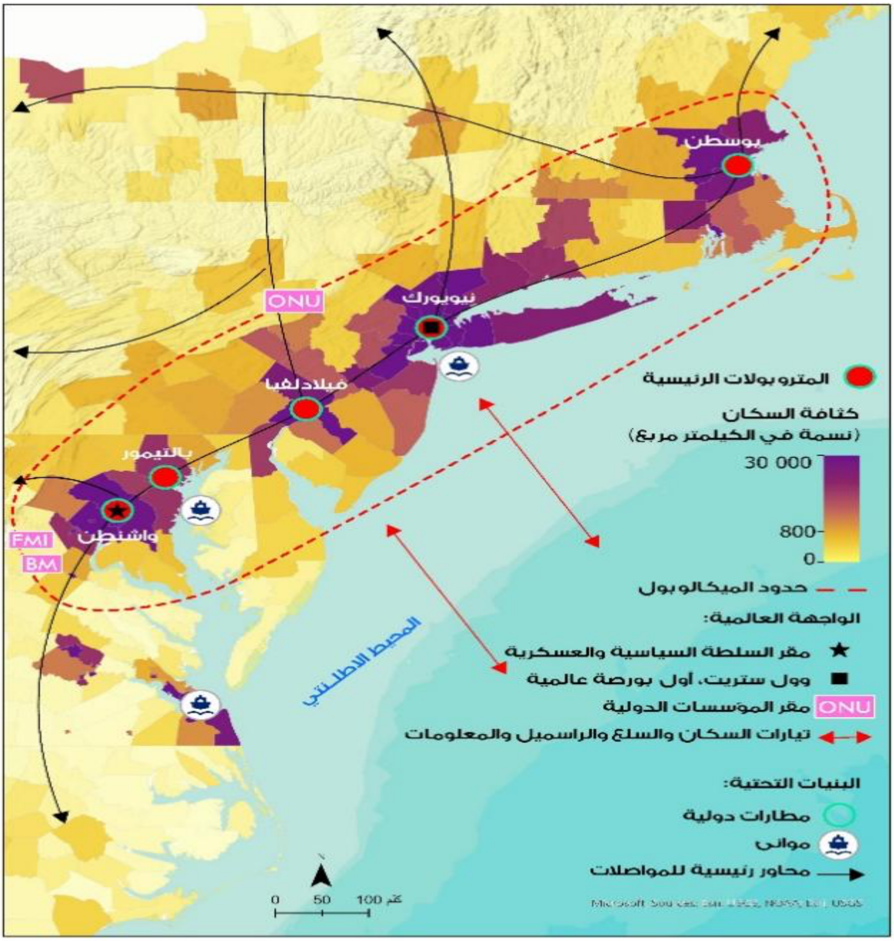
3.3-مجالات عالمية صاعدة متعددة الأقطاب

ثلاثة مجالات رئيسية مهيمنة، تحتكر معظم مراكز صنع القرار في العالم: أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة، القوة الاقتصادية الرائدة في العالم، وكندا)، الاتحاد الأوروبي (28 بلدا) بما في ذلك ألمانيا القوة الاقتصادية العالمية الرابعة، وفرنسا القوة الاقتصادية العالمية السادسة، المملكة المتحدة القوة الاقتصادية العالمية الخامسة، وإيطاليا القوة الاقتصادية العالمية التاسعة)، شرق آسيا (الصين الثانية، اليابان القوة الاقتصادية العالمية الثالثة، كوريا الجنوبية، تايوان، وسنغافورة).

في ثمانينيات القرن العشرين، اخترع الياباني "كينيتشي أومای" (Kenichi Ohmae) تعبير " ثالوث" لتعيين مراكز النمو الاقتصادي العالمي هذه. وبالمقابل، نجد أن المجالات الأخرى تحاول أن تتجاوز هذه الهيمنة. ومن بينها دول البريكس (BRICS) (البرازيل، القوة الاقتصادية العالمية السابعة، روسيا القوة الاقتصادية العالمية العاشرة، الهند، القوة الاقتصادية العالمية الثامنة، الصين ثاني قوة اقتصادية عالمية، وجنوب إفريقيا. وقد قبلت قمة جوهانسبورغ (2023) عضوية كل من مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، والأرجنتين، وأثيوبيا، ابتداء من يناير 2024). وتتنافس هذه الدول الصاعدة على ثقل المركز الثلاثي في الحكامة العالمية، وقد تم إنشاء مجموعة العشرين مؤخرا (11 دولة شمالية بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي + 9 دول جنوبية)، بينما تجمع مجموعة الثماني دول الشمال فقط. (راجع فصل الجغرافية السياسية والجيواستراتيجية)

وهناك متروبولات صاعدة قد ترقى إلى المرتبة المتروبولية من الدرجة الثانية في العالم، مثل شنغهاي وبومباي بالهند ودبي والقاهرة ولاغوس وساوبولو.

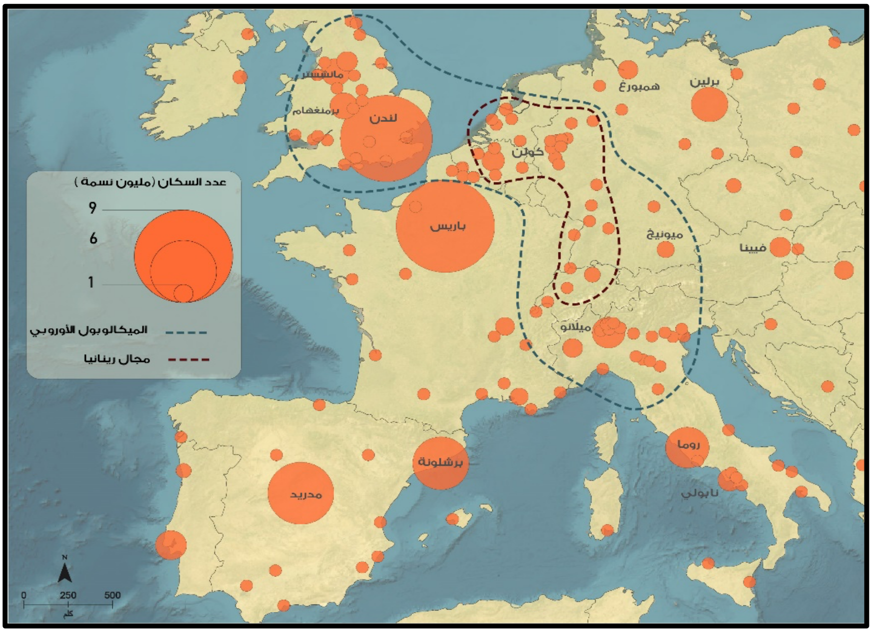
خريطة.8 : ميغالوبول شمال-شرق الولايات المتحدة



المصدر:

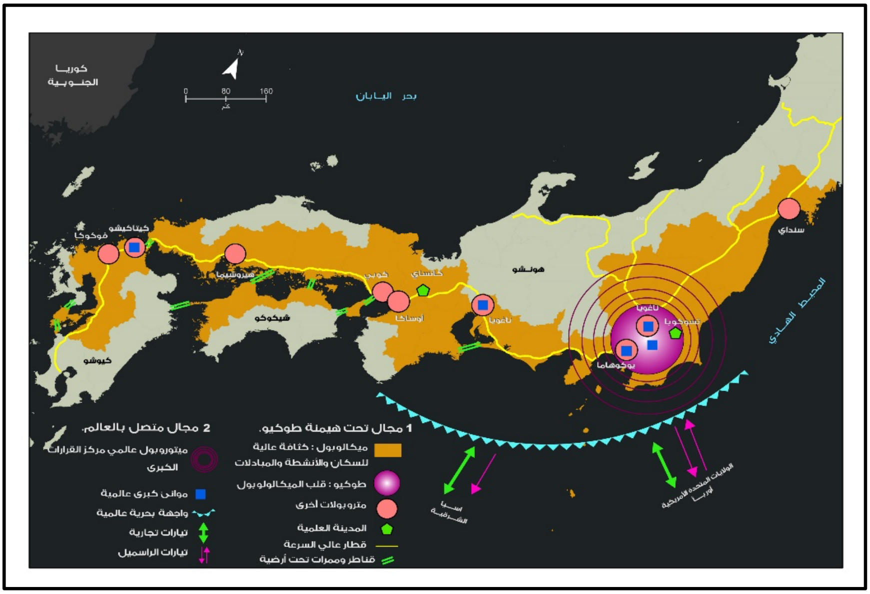
Blogue du Maitre : http://leblogdumaitre.eklablog.com/les-3-megalopoles-mondiales-a117638674

خريطة.9 : ميغالوبول أوروبا الغربية



المصدر: DATAR/DF, 2003

خريطة.10 : الميغالوبول الياباني



المصدر: Blogue du Maitre: http://leblogdumaitre.eklablog.com/les-3-megalopoles-mondiales-a117638674

4.3-الواجهات البحرية الساحلية مجالات مفتوحة للعولمة

تساهم السواحل، وهي مناطق شاسعة تضم الموانئ الرئيسية المرتبطة بالتجارة العالمية، في دينامية مدن العالم عن طريق السوحلة* (la littoralisation) أو التعمير الساحلي الذي يشير إلى عملية إنشاء البنية التحتية والتجهيزات التي تصاحب إقامة المجتمعات البشرية في المنطقة المجاورة مباشرة للشاطئ. الواجهات البحرية هي مجالات جغرافية تتميز بعلاقات مكثفة بين المدن المينائية، وتشمل الخط الساحلي، والمحيط المفتوح (أرض بحرية، مع وجود واجهة بحرية رئيسية) والأراضي التي تشيد فوقها الموانئ الساحلية (الأرض القارية وهي متسعة بما فيه الكفاية). لتعزيز الأنشطة الساحلية أو المناطق النائية. تهيمن ثلاث سواحل رئيسية على التجارة العالمية: الواجهة الآسيوية، والواجهة الأطلنطية من الولايات المتحدة، والواجهة الشمالية الأوروبية من ميناء لوهافر الفرنسي إلى هامبورغ في ألمانيا. بدورها، تعمل المتربولات على هيكلة المجال المعولم*، وإن لازالت بعض المجالات البحرية منفلتة من العولمة، حيث أصبحت الهيمنة على المحيطات قضية رئيسية للحكامة العالمية.

وتثير مسألة المتروبولية الساحلية في البلدان النامية، إشكاليات كبرى في علاقتها بالجهوية وإعداد التراب الوطني وتخطيط استخدام الأراضي والتنمية المستدامة. فأهمية الواجهات البحرية في عملية إعداد التراب الوطني ليست دائما عملية سهلة، حيث أدت الزيادة الحادة في التدفقات* الدولية إلى زيادة المساحة المجالية المخصصة للأنشطة والمعدات الصناعية. مما جعل السواحل مناطق أكثر تضررا من تركز حركة التعمير واستقطاب السكان النازحين، وتطوير البنى التحتية لسياحة الموانئ. وقد أدى نمو هذه الأنشطة إلى التوسع الحضري الهائل لهذه المناطق، والتي لا تزال تمارس جاذبية قوية لآلاف الأشخاص وللمزيد من التركز الديمغرافي والأنشطة والتجهيزات وارتفاع الكثافة الحضرية، كما هو عليه الأمر بالنسبة للمجال الحضري للدار البيضاء مقارنة مع بعض المتروبولات الأخرى (شكل رقم1).

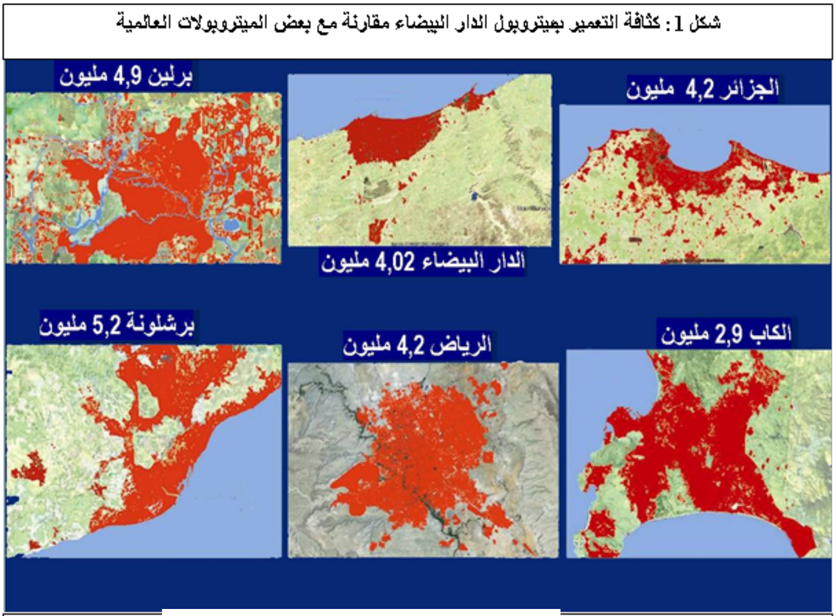
ساهمت هذه الحركة الواسعة لنزوح سكان الارياف نحو المدن الساحلية في تضخم هذه المدن وانفتاح التراب الوطني نحو الخارج* وترييف المدن*، مما دفع الباحث محمد الناصري إلى القول إنه: "كلما زاد عدد سكان المدن، كلما مال عدد الحضريين نحو الانخفاض ". (M. Naciri , Urbama., 1985). هذا الوعي المبكر بأهمية السوحلة العامة للعواصم الوطنية لدول غرب أفريقيا، دفعت المغرب حاليا لقيادة أكبر تكتل ناشئ للدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلنتي كمجال يزخر بالعديد من الطاقات والفرص (أنبوب الغاز نيجريا-المغرب)،

ومجابهة تحديات يتعين الاشتغال عليها (جيواستراتيجية وبشرية واقتصادية وبيئية). وعلى هذه الدول التحدث بصوت واحد، لتوحيد مرجعياتها وبرنامج عملها وأولوياتها ضمانا للاستقرار والتنمية. وربما تطور هذا التصور الجديد إلى مجموعة اقتصادية وجيوسياسية أقوى من الاتحاد الأوربي على المدى البعيد.

3 .5- مجالات ومجتمعات على هامش العولمة

تعتبر العديد من دول الجنوب مجالات تابعة وغير مندمجة بالكامل في العولمة. بل يحاول جلها أن يتخلص من تأثيرات العولمة بدون جدوى لبعده كل البعد عن مراكز صنع القرار، وافتقاره إلى وسائل النقل وإلى بنيات الاتصالات المتطورة. وهو حال العديد من مناطق الجزر المنعزلة، ولا سيما في المحيط الهادئ. ومناطق أخرى غير ساحلية لأسباب سياسية ككوريا الشمالية في شرق آسيا، على الرغم من تطور تجارتها الدولية. فالحدود النظرية بين الشمال الغني والمتقدم والجنوب النامي لا زالت قائمة، ونفس الشيء ينطبق على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، وبين دول شرق وجنوب البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي

شكل.1 : مقارنة الكثافة العمرانية للمتروبول البيضاوي مع بعض المتروبولات العالمية.



المصدر: الوكالة الحضرية للدار البيضاء

ماتزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتغاضى عن مناطق جغرافية شاسعة. ويبدو أن أقل البلدان نموا (مجموعة البلدان التي حددتها الأمم المتحدة على أساس 3 معايير، الدخل الفردي، حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي، معدل معرفة القراءة والكتابة) قد أهملت بسبب العولمة، على الرغم من أنها تساهم في التجارة الدولية. وتعاني البلدان الأقل نموا-وعددها 48 بلدا-من عدم توازن تنمية اقتصادياتها، مما يزيد من ضعفها هيمنة النشاط الزراعي، ونقص الاستثمار الأجنبي المباشر*، وخاصة بسبب عدم الاستقرار السياسي، كما هو الحال مؤخرا في بوركينا فاسو ومالي والنيجر والكونغو التي قلبت ظهر المجن للدولة الفرنسية. وتنصح وكالات التصنيف بعدم الاستثمار في هذه الدول.

وعلى المستوى القاري يمكن أن نستدل على ضعف الاندماج في العولمة بالقارة الأفريقية كأكبر حلقة ضعيفة، حيث لا يمكن فصل الجغرافيا السياسية للقارة الأفريقية عن تاريخ اندماجها غير المتكافئ في العولمة، خاصة في إطار العولمة الأولى وتجارة الرقيق في العصر الحديث (MAGRIN Géraud, 2021,). وفقا لبعض المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية، فإن مستويات التنمية بمختلف مكوناتها، ليست متجانسة: فئة من الدول تعيش على هامش العولمة رغم توفرها على موارد طبيعية هامة وطاقات سياحية هائلة مثل بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وتنزانيا وكينيا والكونغو وافريقيا الوسطى. فئة من الدول الأفريقية تمكنت من تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي، مثل دول شمال وجنوب القارة الإفريقية (مصر، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، ونيجريا، وأنغولا، وجنوب أفريقيا) حيث عرفت بعض الأجزاء من ترابها اندماجا في العولمة، خاصة التي تتوفر على الثروة البترولية والغاز الطبيعي كأهم عوامل اندماج جزئي لترابها في العولمة، خاصة ليبيا والجزائر ونيجيريا وأنغولا والعراق وسوريا وإيران في آسيا.

لذلك، فإن الدول الأفريقية لديها أصول وثروة طبيعية وفرص تجعلها في قلب الصراع الجيوسياسي للاستثمارات الخارجية المباشرة للقوى العظمى وفي مقدمتها الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية... وللخروج من هذه المعضلة على المدى القصير والمتوسط، يجب على النخبة الواعية والمختصة والمدنية وذات المصداقية في كل بلد أن تقوم بتنفيذ الإصلاحات الضرورية من أجل تنمية بشرية مستدامة.

6.3 -"المناطق الرمادية" للعولمة

باستثناء دول شمال أفريقيا وبعض دول جنوبها، يمكن القول إن معظم البلدان الأفريقية الأخرى -ولا سيما تلك الواقعة في وسط أفريقيا ومنطقة الساحل- هي دول متخلفة اقتصاديا واجتماعيا (مثل السودان بشقيها وتشاد ومالي والنيجر وموريتانيا والصومال...)، حيث كان لهذا الوضع انعكاسات سلبية على شعوبها. كما تعيش جل جهاتها وضعية هشاشة وفقر، مما جعل تيارات الهجرة تتجه نحو بلدان أخرى أكثر استقرارا (الهجرة الداخلية والخارجية).

جل "المناطق الرمادية" في هذه الدول هي مجالات منفلتة من سيطرة الدولة، كما هو الحال في منطقة الساحل الإفريقي أو الصومال، حيث مازال القطاع غير المهيكل يحتل مكانة أساسية في النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى إبطاء النمو (الاتجار بالمنتجات غير المشروعة، والتزوير، والتهريب، والقرصنة، والسرقة). وتحاول القوى العظمى احتواء هذه المجالات من الفوضى وظروف عدم الاستقرار طمعا في استغلال ثرواتها الطبيعية، دون أن تحاول دائما حل مشاكل سكانها.

استنادا إلى ظهور مفاهيم عديدة مرتبطة بالأنظمة الحضرية المعاصرة، مثل المشترك الحضري، والابتكار الاجتماعي*، وحركات المطالبة بحقوق جديدة في المدينة، وتطوير الاقتصاد الاجتماعي* والتضامني* والاقتصاد الدائري*، وظهور مخططات حضرية جديدة ذات بعد زمني، وظهور أشكال جديدة من التنظيمات البلدية والسياسية على مستويات ترابية مختلفة، يمكن التفكير في إعادة تكوين رؤية جديدة ومختلفة للمدينة في تصنيعها وإنتاجها ووظائفها، واستخدامها.

بناء عليه، تعرض مسلسل التحضر الذي كرسته المتروبولية إلى انتقادات لاذعة تثبت عدم حتمية النموذج الحضري الوحيد، لأنه يعتمد أساسا على التنافسية واقتصاد السوق، ويدعي وجود حيوية سياسة معينة، مما دفع العديد من الخبراء نحو الاعتقاد أنها لم تعد صالحة. هذا في الوقت الذي تعرف فيه الديمقراطية في المجتمعات الغربية تراجعا مخيفا، مما يجعل التحولات المتروبولية جزءا من عملية إعادة تسييس المدينة وإعادة تقييم الحسابات.

ومن خلال ضرورة تجاوز تلك الرؤية النفعية والتجارية الضيقة، طرح "ألكسندر غروندو" (Alexandre Grondeau, 2022) سلسلة من الأسئلة جاء في بعضها: هل تسليع مجتمعاتنا ومدننا أمر لا مفر منه؟ هل التفاوتات المجالية والاجتماعية، والتلوث، وانعدام الأمن، والتمييز الحضري، هي مواصفات قدر محتوم لا يمكن التغلب عليها؟ وهل تعتبر التنافسية والجاذبية الأفق الوحيد للتطور الحضري؟ هل التقوقع والانعزالية الطائفية لا ينفصلان عن السياسات الحضرية؟ هل العزلة والتشرذم الاجتماعيان هما الثمن الذي يجب دفعه مقابل التقدم التكنولوجي وعلى حساب الراحة الجماعية والرفاهية؟ هل علاقات القوة والتوترات الحضرية ليس لها منفذ آخر غير تكريس ظاهرة العنف؟ المؤلف لا يعتقد ذلك، ويدعو إلى إعادة التفكير في الأداء الحضري من خلال إعطاء وزن كبير لأبعاده الأخلاقية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والبيئية.

خاتمة

أحدث التطور الكبير الذي عرفته العولمة إبان القرن العشرين نموا سريعا وشاملا ساعد على اتخاذ الاقتصاد العالمي كوسيلة لتحقيق مجتمعات مزدهرة ودامجة أكثر. عرف العالم خلال ثلاثة إلى أربعة عقود نموا مطردا للتجارة والاستثمارات العالمية اعتبرها الجميع نجاحا باهرا للعولمة وفر كثيرا من فرص العمل في المجتمعات بالدول المتقدمة. فكانت أحسن فترة للعولمة. ولكن بعد 1990 أصبحت العولمة هدفا في حد ذاته، حيث كان لزاما على الاقتصاديات الوطنية أن تتكيف مع العولمة. وتجسد هذا التحول في العقليات في إطار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي شكلت أول قطيعة عملية سنة 1994. حيث تمكنت هذه الاتفاقية، ولأول مرة ، من التدخل في السياسات الوطنية من حيث تنظيم الاستثمارات والملكية الفكرية ودعم الخدمات والفلاحة بشكل أفضى إلى ما يسميه "Dani Rodrik" بالعولمة المفرطة*[9] (l'Hyper-Mondialisation) التي تترجم تحولات الرأسمالية التي تحررت من الإطار الوطني وأصبحت معولمة ومالية بفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. هذا النوع من العولمة جعل الاقتصادات الوطنية في خدمة العولمة بدل العولمة في خدمة الاقتصادات الوطنية. وهذا ما ساهم في نزع الشرعية عن العولمة، ليس لأن هذه الأخيرة سيئة في حد

9 العولمة المفرطة هى التغيير الجذري فى حجم ونطاق وسرعة العولمة الذى بدأ فى أواخر التسعينيات وبستمر حتى أوائل القرن الحادى والعشرين. وبغطى الأبعاد الثلاثة الرئيسية للعولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة السياسية.

ذاتها، ولكن بسبب المنحى الذي اختارت أن تتخذه، ولأن الوسائل المستعملة تخضع لمصالح المقاولات الكبرى والمؤسسات المالية والتكنولوجيا العملاقة والصناعات الدوائية. وأصبحت بذلك في خدمة مصالح مجموعة صغيرة استطاعت النفوذ من "الباب الصغير" للاتفاقيات الدولية واتفاقيات التبادل الحر. ونعيش اليوم بصفة عامة نتائج هذا النوع من العولمة. فالعولمة لا تغني الجميع ولها انعكاسات اقتصادية متباينة على الأشخاص والمقاولات والكفاءات والشبكات التي بإمكانها الاستفادة من السوق وتحقيق النجاح.

يطرح التطور التكنولوجي الهائل والتحديث السريع للعالم المعاصر خيارات واسعة أمام البشرية. ولا يقتصر الأمر على التطبيقات التكنولوجية الخاصة بمجال محدد كالخدمات الإلكترونية والطاقات المتجددة وغيرها، بل يتجاوز إمكانيات استغلال التكنولوجيا لإيجاد خيارات واسعة أمام مستقبل التحضر عبر إمكانية توفير نماذج أكثر تعقيدا مما عرفته الإنسانية في تأسيس المدن التي بدأت تتحول من مساراتها التقليدية المعروفة، مثل المدن العملاقة والمدن العالمية التي تعتبر المحرك الرئيسي للعولمة، إلى نماذج جديدة لمناطق حضرية ضخمة ماتزال قيد التشكل. كما ظهرت نماذج أخرى من المدن المتروبولية أبرزها المدن الذكية والمدن المستدامة أو الخضراء.

وفي سياق العولمة، اتضح أن حركة نمو وتطوير المتروبولات لم تتوقف عند نمط محدد، لكنها تشهد تحولات هائلة نتيجة تطور التكنولوجيا والتحديث المستمر، ولهذا فإن تأثير دور المدن المتروبولية على المستوى الدولي في تزايد مستمر، وسيزداد حدة خلال السنوات القليلة المقبلة، لدرجة أن الكثير من المتخصصين الاقتصاديين والاجتماعيين وحتى دارسي العلاقات الدولية يرشحون العديد من المتروبولات لترتقي إلى منزلة مراكز لقيادة العالم إلى جانب الدول. وخير دليل على هذا التطور أن أنواع المدن الحديثة لا تقتصر فقط على أي من الأنماط السابقة التي تم تناولها، بل إن هناك مدنا ناشئة لها ميزاتها الخاصة، حيث أصبحت مكانا للتبادل الثقافي بين جنسيات متعددة فيما يطلق عليه المدن المتعددة الجنسيات* (Cosmopolitan Cities)، والتي تعيش تحت لوائها جنسيات وانتماءات وثقافات متعددة فرضت على من يعيش فيها التشبع بقيم التسامح والحرية لضمان استمرار التعايش بسلام في المدينة.

وأخيرا يمكن القول إنه لا توجد حدود فاصلة وحاسمة للتمييز بين أنماط المدن، بل هناك تداخل بين كثير منها؛ أي أن هناك مدنا عملاقة وعالمية وذكية في آن واحد، وهو ما

يعمل من أجله عادة القائمون على شؤون المدينة من خلال مشروعات خدمية، وخطط استراتيجية تحديثية تهدف إلى تحويل المدينة إلى مركز ثقل عالمي في مجالات مختلفة، اقتصادية وسياسية وتكنولوجية وثقافية وعلمية وبيئية.

غير أن كافة هذه النماذج من المدن تطرح مشكلات كبرى مثلما تطرح كذلك فرصا واعدة. فمعظم المدن العملاقة لاتزال تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية. وتطغى على سكانها كثافة العمل على حساب العلاقات المجتمعية أحيانا. كما يغلب على البعض ولاؤه للمدينة على حساب ولائه للدولة ذاتها. فيما تطرح المدن الذكية في حالة انتقالها الكامل إلى هذا النمط الناشئ تخوفات مجتمعية ومخاطر الانعزال والفردانية والإقصاء والتهميش. ويبقى هدف المدن المستدامة بذاتها تحديا كبيرا قد يواجه كثيرا من الصعوبات لتحقيق التحول الأخضر المنشود، وبناء إطار حضري مبني على الحرية وقيم التضامن والعيش المشترك والتساكن وضمان الأمن الإنساني.

مفاهيم ومصطلحات مهيكلة للفصل 13 (بالعربية وما يقابلها بالإنجليزية والفرنسية)

العربية	الفرنسية	الإنجليزية
العولمة	Mondialisation	Globalization
العولمة المفرطة	Hyper-mondialisation	Hyper-globalization
ابتكار اجتماعي	Innovation Sociale	Social innovation
ارتباط تكنولوجي عالمي	Connectivité à l'international	International connectivity
الأرخبيل الميغالوبولي العالمي	Archipel Mégalopolitain Mondial	Global Megalopolitan Archipelago

Foreign Direct Investment (FDI)	Investissement Etranger Direct (IDE)	استثمار أجنبي مباشر
Solidarity Economy	Economie Solidaire	اقتصاد تضامني
Circular Economy	Economie Circulaire	اقتصاد دائري
Diffusion	Diffusion	انتشار حضري
Urban Transition	Transition Urbaine	انتقال حضري/عمراني
Noble Tertiary Activities	Activités Tertiaires Nobles	أنشطة ثالثية راقية
Tertiary Command	Tertiaire de Commandement	أنشطة ثالثية قيادية
Extroverted Territory	Territoire Extraverti	انفتاح التراب الوطني على الخارج
Sustainable Development Goals (SDGs)	Objectifs de Développement Durable(ODD)	أهداف التنمية المستدامة
Urban Sprawl	Déversement Urbain	تدفق حضري
Flows	Les Flux	تدفقات
Internationalization	Internatinalisation	تدويل

Territory	Territoire	تراب
Territorialities	Territorialités	ترابيات
Ruralization of Cities	Ruralisation de Villes	ترييف المدن
Urban Extension	Extension Urbaine	تمدد حضري
Empowerment	Autonomisation	تمكين
Territorial development	Développement Territorial	تنمية ترابية
Urban Triade	Triade Urbaine	الثالوث الحضري
Polycentric urbanization	Urbanisation Polycentrique	حضرنة متعددة الأنوية
Urbanization	Urbanisation	حضرنة/ تمدن
Rare Tertiary Services	Services Tertiaire Rare	خدمات القطاع الثالث النادرة
Privatisation	Privatisation	خصخصة
Emerging countries	émergents Pays	دول صاعدة/ناشئة
Littoralization	Littoralisation	سوحلة
Multinational Firms-MNCs	Firmes Multinationale-FMNs	شركات عبر-الوطنية

Transnational Firms-FTNs	Firmes Transnationales-FTNs	شركات متعددة الجنسيات
Trans-spatial	Trans-spatial	عابر-المجالي
Communication node	Nœud de communication	عقدة تواصل
Polarization	Polarisation	قطبية
Impulse force	Force d’impulsion	قوة الدفع
Liberalization	Libéralisation	لَبْرَلة
Belt and road initiative	Initiative la Ceinture et la Route	مبادرة الحزام والطريق
Metropolis	Métropole	متروبول
Unfinished metropolis	Métropole inachevée	متروبولات غير مكتملة
Completed Métropolization	Métropole achevée	متروبولات مكتملة
Metropolization	Métropolisation	متروبولية
Virtual space	Espace virtuel	مجال إفتراضي
Political space	Espace politique	مجال سياسي
World Space	Espace-Monde	مجال عالمي
Designed Space	Espace Conçu	مجال محسوس

Perceived space	Espace Perçu	مجال مدرك
Absolute Space	Espace Absolu	مجال مطلق
Lived space	Espace vécu	مجال معاش
Relative space	Espace relatif	مجال نسبي
Conurbation	Conurbation	مجمع مدني
Cosmopolitan Cities	Ville Cosmopolite	مدن متعددة الجنسيات
Metropolis of balance	Métropole d'équilibre	مدينة التوازن
Global City/Alpha-city	Ville Mondiale	مدينة عالمية؛ مدينة أولى/رئيسية
Mega-Cities	Mégalopole	مدينة عملاقة
Tax havens	Paradis fiscaux	ملاذات ضريبية
Territoriality	Territorialité	مرجعية ترابية
Urbanity	Urbanité	مرجعية حضرية
Urban Centrality	Centralité Urbaine	مركزية حضرية
Multipolar	Multipolaire	متعددة القطبية
Urban Region	Région Urbaine	منطقة حضرية
Megacity	Mégapole	ميغابول

ميغالوبول/مدينة ضخمة	Mégaville	Megalopolis
واجهة بينية	Interface	Interface
وظائف قيادية	Fonction de Commandement	Command Function

المراجع والمصادر باللغة العربية

المهدي المنجرة،2011، عولمة العولمة من أجل التنوع الحضاري، منشورات الزمن الطبعة الثانية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها-شركاتها-تداعيها، الدار الجامعية، الأسكندرية، 2006، الطبعة الأولى

فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، الطبعة الأولى ص 11-15.

زيغريد هونكة: شمس العرب تسطع على الغرب " أثر الحضارة العربية في أوروبة"، نقله عن الألمانية فاروق بيضون كمال دسوقي، دار الجيل بيروت، الطبعة الثامنة 1993.

تقرير مفوض الأمم المتّحدة السامي بشأن التحضر وحقوق الإنسان الصادر في سنة 2018 الوثيقة A/75/174

المراجع والمصادر باللغة الأجنبية

- BAUMOL, W.J. et OATES W.E., 1988, The Theory of Environmental Policy, Cambridge University Press.

- BENICHI, R., 2008, Histoire de la mondialisation, 3ème édition, Vuiber, Paris.

- BOURDEAU-LEPAGE Lise, GASCHET Frédéric LACOUR Claude PUISSANT Sylvette, La métropolisation 15 ans après, CNRS, UMR 5113, *Cahiers du GREThA* n° 2011-13.

- BURDESE, J.C, ROUSSEL M.J., SPECTOR T., THEYS J. (ss dir.) 1998, De la ville à la mégapole : essor ou déclin des villes au XXIe siècle ? Paris, Ministère de l'Équipe¬ ment, des

Transports et du Logement (Coll. Prospective sciences sociales, Dossier Techniques, Territoires et Sociétés, n° 35) ; Lacour C, Puissant S. 1999, La métropolisation, Paris, Anthropos.

– CAMPAGNE, P. et PECQUEUR B., 2014. Le développement territorial. Une réponse émergente à la mondialisation. Éditions Charles Léopold Mayer, Paris

– *Centre d'études prospectives et d'informations internationales* (CEPII) , L'économie mondiale 2023, une véritable réussite, repères économiques, La Découverte, Paris, 2022, p. 11)

– COURIET, C.: "Territoire et région: les grands oubliés du développement économique", édition L'Harmattan, REMAPP, n°6, 2010, p: 36.

– DI MEO, Guy, Géographie sociale et territoires, Paris, 1998, Nathan, 320 p., coll. Fac-géographie.

– DOLLFUS, Olivier, 1996, « L'Archipel Mégalopolitain Mondial (AMM). », FICHE TECHNIQUE, La mondialisation, Paris, Presses de Sciences Po, 3e édition.

– DUREAU, F., DUPONT V., LELIEVRE E., LEVY J.P., LULLE T., 2000, Métropoles en mouvement, une comparaison internationale, Anthropos.

– GRONDEAU, A., 2022, *Altermétropolisation une autre ville est possible*, Hic et Nunc Collection, LST Editions.

– GROSSMAN, G. et KRUEGER A., 1993, Environmental impacts of a North American Free trade Agreement, in P. Garber, The Mexico US Free Trade Agreement, (MIT Press, Cambridge, Massachusetts).

– GUILLUY, C., 2007, La nouvelle géographie sociale à l'assaut de la carte électorale, CEVIPOF, [archive]

– Histoire Géographie 6e éd. 2014 TS, manuel élève

– LOMBARD, M., 1971, L'Islam dans sa première grandeur, VIIIe -XIe siècle, Flammarion, Paris.

– PUMAIN, D., PAQUOT, T. et KLEINSCHMAGER R., Extraits du « Dictionnaire La ville et l'urbain » Anthropos-Economica, 2006.

– SASSEN, Saskia, 1996, *La ville globale : New York, Londres, Tōkyō*, Paris, Descartes et C[ie].

Webographie : ويبوغرافيا

– *ADDA J. 2012: La structuration de l'espace économique international, dans : La mondialisation de l'économie, de la genèse à la crise. Collection Repères. Édit. La découverte. (Consulté le 03/04/2023) URL: https://www.cairn.info/la-mondialisation-de-l-economie--9782707171443-page-47.htm*

– *BLANDINE Chélini-Pont, Roland Dubertrand, Valentine Zuber, 2019, Géopolitique des religions. Un nouveau rôle du religieux dans les relations internationales ? Editions Le Cavalier Bleu, 2019, 176 p. URL : https://clio-cr.clionautes.org/geopolitique-des-religions-un-nouveau-role-du-religieux-dans-les-relations-internationales.html*

– *CARROUE, L. 2019. Chapitre 1. La mondialisation, une clé d'analyse des dynamiques contemporaines. Dans : L. Carroué, Géographie de la mondialisation : Crises et basculements du monde (pp. 13-36). Paris : Armand Colin. Consulté le 18 juillet 2023. URL : https://www.cairn.info/geographie-de-la-mondialisation--9782200285999-page-13.htm*

– *CHELINI-PONT B., DUBERTRAND R., ZUBER V., (sous la direction de) « La reconfiguration globale des religions dans la mondialisation », dans : Géopolitique des religions. Un nouveau rôle du religieux dans les relations internationales, Paris, Le Cavalier Bleu, 2019, p. 49-67. consulté le 18 juillet 2023.URL : https://www.cairn.info/geopolitique-des-religions--9791031803708-page-49.htm.*

– *GEOCONFLUENCE* : Dossier de villes en métropole, vocabulaire et notions générales, consulté le 18 juillet 2023. consulté le 18 juillet 2023. URL: http://geoconfluences.ens-lyon.fr/informations-scientifiques/dossiers-thematiques/de-villes-en-metropoles/vocabulaire-et-notions-generales

– Guide Mondialisation , 2022, Dico de l'Eco, URL : https://www.pourleco.com/le-dico-de-l-eco/mondialisation

– KIMBALL R. (30 sept. 2020): Comment 11 des pandémies les plus importantes au monde ont changé le cours de l'histoire humaine, consulté le 18 juillet 2023.

URL :https://www.businessinsider.com/pandemics-that-changed-the-course-of-human-history-coronavirus-flu-aids-plague?r=US&IR=T#black-death-1347-1351-2

– MAGRIN Géraud, « 28 / Afrique : maillon faible de la mondialisation ou puissance en puissance ? », dans : Guibourg Delamotte éd., *Géopolitique et géoéconomie du monde contemporain. Puissance et conflits.* Paris, La Découverte, « Repères », 2021, p. 569-585. consulté le 18 juillet 2023.URL : https://www.cairn.info/geopolitique-et-geoeconomie-du-monde-contemporain--9782348070037-page-569.htm

– MARIONA TOMAS FORNES, NEGRIER E., « La question métropolitaine. Les politiques à l'épreuve du changement d'échelle territoriale », *Métropoles*, 3 | 2008, mis en ligne le 25 septembre 2008, consulté le 18 juillet 2023. Consulté le 18 juillet 2023. URL : http://journals.openedition.org/metropoles/2652

– THUAL F., « La mondialisation des religions, toujours recommencée ? », *Hérodote*, 2003/1 (N°108), p. 189-205. DOI : 10.3917/her.108.0189. consulté le 18 juillet 2023.URL : https://www.cairn.info/revue-herodote-2003-1-page-189.htm

– VACCHIANI-MARCUZZO C., « LACOUR C., PUISSANT S. (eds), 1999, La métropolisation, croissance, diversité et fractures, Paris, Anthropos-Economica, Collection Villes. », *Cybergeo : European Journal of Geography* [En ligne], Revue de livres, mis en ligne le 24 mars 2000, consulté le 18 juillet 2023. URL: http://cybergeo.revues.org/988

.

الفصل الرابع عشر:

جغرافية إعداد التراب وتدبير المجال

محمد أنفلوس[1]؛ مارية بوجداين[2]؛ محمد حنزاز[3]

مقدمة

يشكل الانتقال المجتمعي مسلسلا تاريخيا انطلق مع تدشين المجتمعات الأوربية للمرحلة الصناعية بين القرنين السادس عشر والسابع عشر، والتي أدت إلى تغيرات كبرى على مستوى التحول في نمط الإنتاج، من نمط إنتاج فلاحي كان الانسان فيه جزءا من وسائل الانتاج، إلى نمط إنتاج صناعي يعتمد على الطبقة العاملة التي أصبحت جزءا فاعلا في تنشيط الحركة الاقتصادية؛ ومن ثمة التحول في نمط العيش من البادية والأرياف إلى تجمعات عمرانية هائلة تشكلت منها الحواضر والمدن الكبرى، ونشأت بداخلها كتل عمرانية لاستيعاب الأعداد المتزايدة للعمال والمهاجرين من القرى والأرياف.

وفي ظل غياب سياسة تنظيمية تخطيطية، ورؤية مستقبلية استباقية لتهيئة المجال، بدأت تظهر مجموعة من الاختلالات المجالية والاجتماعية والتباينات الصارخة بين مختلف الأقاليم والجهات الجغرافية، وعلى مستوى تدبير وحكامة المدن، وخاصة الكبرى منها. وللحد من هذه المشاكل، بدأت الدول والحكومات تهتم بتنظيم وإعداد التراب، باعتباره أساس التنمية الترابية. وأصبح هذا الشأن موضوعا محوريا في الدراسات بحقولها العلمية المختلفة (اقتصاد، قانون، سياسة، إدارة، اجتماع، جغرافيا، تاريخ...)، ويهتم ببحث علاقة الإنسان بمحيطه؛ مما جعل موضوع تدبير المجال وإعداد التراب يشكل نقطة تقاطع والتقاء بين كل هذه الحقول المعرفية، وهذا ما يفسر تعدد المقاربات التي حاولت تحديد مفهومه، كل حسب المنطلق العلمي الذي ينتمي إليه وميدان اهتمامه (رشيد البكر، 2001، ص. 10).

---

[1] أستاذ التعليم العالي؛ جامعة الحسن الثاني، المحمدية
[2] أستاذة التعليم العالي بجامعة عبد المالك السعدي
[3] أستاذ التعليم العالي بالمعهد الوطني للتهيئة والتعمير

إن إعداد التراب ليس موضوعا وليد اليوم، بل هو نتاج لتطور الحضارات القديمة[4]، خاصة بعد الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في القرن الثامن عشر. فهو يتغير ويتطور خلافا لباقي المجالات؛ أي أنه فاعل ومتفاعل مع المحيط الذي يعاصره، وهذه الصفة المتغيرة التي يتميز بها موضوع إعداد التراب هي التي جعلت "دولوبادير" يعتبر أنه: "من السهل تكوين فكرة عما تعنيه عبارة إعداد التراب الوطني، ومن الصعب في نفس الوقت، إن لم يكن مستحيلا اعطاؤها تعريفا أكيدا ومتكاملا" (André de Laubadère 1979, p. 511)

شهد موضوع إعداد التراب النور، كسياسة لتنظيم المجال، بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف إعادة بناء ما هدمته الحرب، وعقلنة استغلال المجال (مناطق السكن، مناطق الإنتاج...)، رغم بوادر سابقة ارتبطت ببرامج ومخططات الخروج من الأزمة الاقتصادية لسنة 1929. حيث اهتم، في مرحلة موالية، بتنمية مختلف جهات التراب، وبإقامة التوازن، وتصحيح الاختلالات بين المناطق. كما تهدف سياسة إعداد التراب وتدبير المجال إلى توزيع متساوي للأشخاص والموارد والأنشطة الاقتصادية وتحسين ظروف عيش الإنسان في بيئة سليمة ومتوازنة، بشكل يساهم في تدعيم اللامركزية، للتخفيف من العبء الثقيل على الأجهزة المركزية. كما تعد أسلوبا فعالا من أجل تفعيل الديمقراطية المحلية، وذلك بترك المجال مفتوحا للمبادرة المحلية قصد الحث على تحمل المسؤولية في عملية اتخاذ القرار التنموي، إذ يعتبر المحلي أكثر إلماما وإحساسا بحاجيات محيطه ووعيا بمشاكله وإدراكا لحجم الإمكانات المتاحة وطبيعة العوامل المعيقة لمشاريع التنمية.

يهدف هذا الفصل إلى إحاطة الطلاب والباحثين والمهتمين بمختلف الأبعاد الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإعداد التراب الوطني وقضايا تدبير المجال، من خلال طرح مجموعة من المفاهيم النظرية والمصطلحات التطبيقية الغنية والموظفة في الخطابات الجغرافية والعمرانية والقانونية والاقتصادية والإدارية التي تتقاطع مع بعضها في موضوع سياسة إعداد التراب وتدبير المجال. وذلك قصد فهمها وتمييز مضامين توظيفها في مختلف التخصصات المهتمة بهذه السياسة، ولا سيما جغرافية إعداد التراب والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

---

4 لقد حظيت مسألة التخطيط الحضري بأهمية واضحة عند قدماء اليونان والرومان، ونجح المهندس المعماري اليوناني هبوداموس ميلى Hypodamos Millet فى وضع التصاميم لأهم المدن اليونانية. واستعمل فيها القلع الدينية والإدارية لإضفاء نوع من التوازن الجمالى عليها. للمزيد، راجع أحمد أجعون والمصطفى معمر، إعداد التراب الوطني والتعمير، الطبعة الأولى، 2005.

ومن أجل دراسة وفهم موضوع جغرافية إعداد التراب وتدبير المجال، والذي أصبح يحظى باهتمام السياسات العمومية كمعيار أساسي لقياس تقدم الأمم، لابد في البداية من تقديم الأسس النظرية والمفاهيمية بشكل شامل ودقيق لهذا العنوان (المحور الأول)؛ والإحاطة بتطوره النظري والتاريخي على ضوء بعض التجارب (المحور الثاني)؛ وكذا السياقات الوطنية والجهوية والمحلية لوضع وتنفيذ وتتبع سياسة الإعداد ودور الأجهزة والمؤسسات الفاعلة والمعنية بتدبير المجال على المستويين المركزي والترابي، علاوة على الوسائل والأدوات القانونية والمالية التي يعتمد عليها (المحور الثالث).

1. الإطار المفاهيمي لإعداد التراب وتدبير المجال

لا شك أن مسألة التحديد المعرفي والمفاهيمي لهذا النوع من الموضوعات على الخصوص يكتسي أهمية قصوى، إذ يعتبر بمثابة المدخل الضروري الذي يمكن الطالب أو القارئ من ضبط مجموعة من الأسس النظرية والآليات والوسائل التي يتضمنها الموضوع، مما يسهل عملية الاستئناس مع مناهجه وموضوعاته. كما يمكن من ضبط الانتماء المعرفي العام لموضوع جغرافية إعداد التراب، وبالتالي القدرة على فهم منطلقاته الفلسفية التي يسعى إلى تطبيقها على أرض الواقع. ولهذا كان من الضروري البحث في مفهوم إعداد التراب الوطني، وإبراز أهميته في تحقيق العدالة المجالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شكل موضوع إعداد التراب وتدبير المجال جزءا كبيرا من انشغالات الدول، بمختلف مشاربها الإيديولوجية (اشتراكية أو رأسمالية)، أو مدى تقدمها (دول متقدمة، دول نامية)، فأصبح من بين الاهتمامات الأولى للعديد من الحكومات التي أخذت تعمل على إعادة بناء مجالاتها والحفاظ على البيئة داخلها، لتضمن للمواطنين أنجع السبل للعيش الكريم، ووسيلة لعملية تحديد الأهداف ورسم الخطوط العريضة للتطورات المستقبلية.

لم يكن الجغرافيون الجامعيون يهتمون بتدريس هذا التخصص، لطبيعته الإجرائية ودوره التطبيقي في مشاريع التنمية ودرء مخاطر الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية وتدهور البيئة، إلى أن فرضته حدة الاختلالات المجالية والاجتماعية، فأصبح يدرس في الكليات والمعاهد والمدارس العليا (الجغرافيا ورسم الخرائط، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والإحصاء والنمذجة، وما إلى ذلك.)، حيث عرفت هذه المؤسسات تخرج أفواج من الطلاب والأطر من مهندسين معماريين وجغرافيين ومخططي المدن وإداريين...

1.1. مفهوم إعداد التراب وتطوره التاريخي

حاولت العديد من التعاريف الاحاطة بمفهوم اعداد التراب وقضايا تدبير المجال، على الأقل من الناحية النظرية، مما ساهم في إعطاء أهمية كبرى للموضوع. هذه التعاريف لم تأت من فراغ، بل كانت لها سياقاتها وأسبابها الموضوعية التي ساهمت في نشأة وتطور هذا الحقل العلمي والعملي وإخراجه إلى الوجود عبر فترات ممتدة من التاريخ، وتكمن صعوبة الموضوع في كيفية التوفيق بين كل التعاريف وتحديد مفهوم متكامل ودقيق (رشيد البكر، 2001).

نلاحظ أن العنوان يتكون من شقين: "إعداد التراب" و"تدبير المجال". ولدينا كلمات إعداد* Aménagement وترابTerritoire * ومجالEspace *.

بالنسبة للشق الأول من العنوان، فإن كلمة إعداد، وهي مشتقة من فعل أَعَدَّ يُعِدُّ إعدادا، بمعنى نظم وهيأ ورتب. وهو نفس المعنى الوارد في كثير من المعاجم والقواميس اللاتينية. وكلها تستدعي وجود رؤيا مستقبلية قريبة أو بعيدة، رؤيا تأخذ بعين الاعتبار الماضي والحاضر. وتنطبق هذه الرؤيا على التعريف الدقيق لكلمة إعداد* Aménagement، وهو التعريف الوارد في كثير من المعاجم والدراسات: أي التعريف الذي يأخذ بعين الاعتبار ما هو موجود قصد تحسينه في المستقبل.

ثم عندنا كلمة المجال* L'espace أو التراب* le territoire وهو المكان الذي تتم فيه مختلف الأنشطة والذي يعتبر فيه الإنسان نقطة البداية والنهاية، لأنه هو الذي أنتج هذا المجال، وهو الذي يقوم بإعداده وتنظيمه وتهيئته. وأول شيء يجب توضيحه هو الاختلاف الموجود بين مفهومي "المجال" و"التراب". عادة ما تستخدم الكتابات السوسيولوجية أو الأدبية كلمة "فضاء" كترجمة للمصطلح الأجنبي "Espace, Space". لكن كلمة فضاء اصطلاحا حسب ابن منظور (لسان العرب، ص: 3431)، تعني "المكان الخالي والواسع من الأرض". وهذا إن كان يتطابق مع مفهوم "المجال المطلق" لدى الجغرافيين الأوائل، فهو يتناقض مع مدلول كلمة "Espace " لدى الجغرافية الوضعية الجديدة، والذي هو قبل كل شيء تراب منظم يعرف تعميرا مسبقا، وله خصائص ومكونات، وبه عدة مركبات طبيعية وبشرية. فالإرادة البشرية والاجتماعية والسياسية هي التي تكون دائما وراء عملية تنظيم المجال. وبالتالي بات من الملائم استعمال كلمة "مجال" بدل "فضاء"، وهو المقصود جغرافيا.

أما "التراب" هنا، فيجب أن نأخذه بمفهومه الجغرافي الواسع[5] ليشمل مجموع الوحدات أو الأقاليم التي يتكون منها تراب دولة معينة أو "جهة" جغرافية أو إقليم أو منطقة معروفة بحدودها الواضحة، أي التراب الذي تشغله هذه الدولة أو تلك بكل ما يحتويه من عناصر طبيعية وبشرية، وكل ما له من خصائص ومميزات. ويتم تعريف التراب على أنه "إسقاط نظام من النوايا الإنسانية على جزء من سطح الأرض"(Raffestin, C., 1986) من لدن مختلف الفاعلين الموجودين وفقا لوضعهم ومكانتهم واستراتيجياتهم، نتيجة للربط بين المشاريع والنوايا والإنجازات. وهو جزء من المجال في علاقاته مع المجتمع الذي يقطنه ويعمل على تنظيمه واستغلاله بهدف إشباع احتياجاته. فالتراب هو "جزء من سطح الأرض تستولي عليه مجموعة اجتماعية لضمان تكاثرها وإشباع احتياجاتها الحيوية (Le Berre, M., 1992) ". وهو بهذا المعنى يتضمن ثلاثة شروط، وهي "التملك" (المادي والقانوني والرمزي)، و"الانتماء" المزدوج: المادي والهوياتي.

ويقدم الجغرافي دي ميو (.G. Di Méo, 1998)، نظرة عامة ورائعة على هذه المسألة، على الرغم من أنه يرفض إعطاء تعريف فوري. ويمكننا الاحتفاظ ببعض النقاط الأساسية: "التراب شاهد على التملك الاقتصادي والأيديولوجي والسياسي (إذن التملك الاجتماعي) للمجال، من لدن مجموعات تعطي تمثلاً خاصًا ومتميزا لنفسها، ولتاريخها، وتفردها. وبالتالي، ليس كل مجال يعد ترابا، ومعظم التُّرُبِ (جمع تراب) المعاصرة هي اليوم في طور إعادة التشكيل".

وقبل أن نعطي مفهوما عند جمع الكلمتين "إعداد التراب"، نشير إلى أن هناك تعددا في المفاهيم والعبارات المستعملة، من قبيل: إعداد المجال*، تنظيم المجال*، والتهيئة المجالية*، تهيئة التراب*، التنمية الترابية* التخطيط المجالي*... لكنها تؤدي كلها نفس المعنى. ويستعمل العديد من الباحثين في كتاباتهم مفهومي تنظيم المجال، وإعداد التراب، أو هما معا نظرا لتطابقهما في الدلالة، وهو مجموع السياسات القطاعية والتدخلات الإرادية التي تقوم بها الدولة بإشراك مختلف الفاعلين الاداريين والاقتصاديين والاجتماعيين، من أجل الحصول على أفضل توزيع للسكان والأنشطة فوق مجال معين. فهو إذن يهتم بكل ما يتعلق بصيانة التراب والحفاظ عليه، دون أن تفهم كلمة "تراب" بمعناها الضيق المحدد في الأرض، لأن الأمر

5 من وجهة نظر جغرافية، يحيل التراب على وجود مساحة مرجعية للإقليم أو البلد تقع ضمن حدود طبيعية (الجغرافيا الطبيعية) و/أو تسمح لمجموعة بشرية بالعيش داخل حدود معينة ومعروفة (الجغرافيا البشرية، حيث يكون هناك شكل من أشكال التملك والانتماء الهوياتي).

لا يتعلق فقط بإعداد سطح الأرضية وبنيته، بقدر ما يتعلق بحسن تهيئته واستعماله وتنظيم المنشآت التي تقام أو ستقام عليه من لدن الإنسان (رشيد البكر، 2001).

ويرتبط هذا التنوع في التسميات أيضا بظهور سياسة إعداد التراب الوطني نفسها، وهي سياسة شابها نوع من الغموض في البداية، ليس فقط حول المضمون بل أيضا حول الأهداف المتوخاة منها والإطار والآليات. فمن سياسة كانت تهتم بتنظيم وحل مشاكل مجال ضيق، كما هو عليه الحال بالنسبة للمجال الحضري، بات يعرف عدة اختلالات نتيجة النمو وكثافة السكان والأنشطة والشبكات المتعددة؛ أي تهيئة المدينة* L'aménagement urbain تنظيم المدينة* L'organisation urbaine، إلى سياسة أصبحت تهتم بمجال الجهة أو الإقليم " La région"؛ على اعتبار أن حل مشاكل المدينة لا يمكن تصوره خارج الاهتمام بحل مشاكل المجال الريفي والجهوي المرتبط به. لذلك ظهرت أيضا مفاهيم التخطيط الجهوي*، التنمية الجهوية*، والتنظيم الجهوي* والاستصلاح الجهوي* والتنمية المحلية*. ثم سرعان ما تبين أن معالجة مشاكل التعمير داخل الجهة، ينبغي أن تحل داخل المجموعة الوطنية. هكذا انتقلنا في مرحلة ثالثة إلى مفهوم أوسع وأشمل إطارا ومضمونا وهدفا، أي سياسة أوسع ، تهم بلدا ما أو أكثر، أو إقليما جغرافيا بكامله، مع الاحتفاظ بخصائص ومميزات كل مجال على حدة. وقد حصل إجماع أيضا على أن إعداد التراب ليس مجرد تقنية أو وسيلة فحسب، بل سياسة متكاملة ذات أهداف ووسائل وآليات.

2.1.1. مفهوم جغرافية إعداد التراب

أما بالنسبة ل"جغرافية إعداد التراب"، فلا يمكن أن نتصور اليوم، سياسة في هذا الميدان دون وضعها في إطار جغرافي وجيو-سياسي عالمي وإقليمي ومحلي متميز وخاضع لتأثيرات العولمة، حسب البلدان والأقاليم في العالم. وذلك نظرا لأهمية الأبعاد المجالية للتحولات العالمية المعاصرة، والاستراتيجيات التي تكرس هيمنة القوى العظمى في العلاقات الدولية، وتدفع نحو تعميق هوة التفاوتات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتجعل الاقتصاد والثقافة والإعلام والبيئة وحقوق الإنسان، تتخذ منحى شموليا يستحيل معه تحقيق أهداف هذه السياسة دون الانخراط في هذه التحولات للاستفادة منها أقصى ما يمكن.

وقد أكد "بيير مرلان وفرانسواز شووي" (P. Merlin et F. Choay, 2010) على أن إعداد التراب هو "نظام يهدف إلى تخطيط وتنظيم استخدام المجال من أجل تعزيز التنمية المتوازنة

والمستدامة. ويشمل تنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتلبية احتياجات السكان الحالية والمستقبلية بهدف تدبير الموارد والبنيات التحتية بطريقة أمثل، مع ضمان توزيع عادل للخدمات وفرص التنمية بمختلف مناطق البلاد".

ويرى " لويس رولان" Rollan Louis أن "إعداد التراب الوطني هو علم وفن يهدف إلى تنظيم المجال الجهوي والوطني وتوزيع مختلف الأنشطة البشرية حسب حاجات الفرد والجماعة".

ويأتي، بذلك، مفهوم سياسة إعداد التراب كتدخل إرادي واستشرافي للدولة بهدف " تحسين مستوى عيش جميع السكان، عبر تحقيق توزيع جغرافي متوازن نسبيا ومتناسق في المجال، للسكان والثروات والتجهيزات والأنشطة، مع الحيلولة دون إلحاق ضرر بالبيئة". وهو التعريف الجغرافي لإعداد التراب.

إن سياسة إعداد التراب هي سياسة تخطط للمستقبل انطلاقا من الحاضر، اعتمادا على الماضي، وتعتبر بذلك بمثابة "إسقاط جغرافي لمجتمع المستقبل"، كما عبر عن ذلك بيير ماصي (.Pierre Massé , 1964). هذه السياسة "لا يجب ولا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها، فهي ليست سوى جزءا من السياسة العامة التي تهدف إلى تحقيق تنظيم أحسن للأنشطة الاقتصادية"، وتنظيم أمثل للمجال والمجتمع في المستقبل.

ويتوافق البعد الزمني المجالي المستقبلي المنشود من لدن سياسة إعداد التراب، مع مستوى تطور الفكر الجغرافي وخاصة الاتجاه الجغرافي الحديث وهو اتجاه المجال المدرك* (L'espace perçu)، أو المجال المعاش* (l'Espace Vécu). فحسب هذا الاتجاه، الإنسان لا يستطيع أن يدرك من المجال إلا ما يحسه ويتصوره في ذاكرته، أي الصورة التي يضعها في ذهنه لهذا المجال من خلال معايشته. وبالطبع تتحكم هذه الصورة أو التمثل* (La perception) الذي يسوغه الإنسان للمجال في مخيلته، في عدة عوامل متشابهة، منها ما يدخل في تكوين شخصية هذا الإنسان من تربية وتكوين وعادات إلخ... ومنها ما هو مرتبط بمحيطه العام أي المحيط الطبيعي والبشري والبيئي. بمعنى آخر كل العوامل المرتبطة بالمحيط باعتبار الإنسان ابن بيئته، يؤثر فيها ويتأثر بها؛ ونعني هنا السلوك الذي يتحكم في تعامل الإنسان مع محيطه المباشر (الجغرافية السلوكية*)[6]. لذلك "فالمجال كما يدركه الخيال لا

6 - الجغرافية السلوكية تبحث وتدرس سلوكيّات وتصرّفات الناس والمجتمعات في حيّز جغرافي معيّن.

يمكنه أن يكون محايدا، بل يخضع لقياسات المهندس الطبغرافي وانطباعاته. إنه معاش بشكل إيجابي لكن مع الانحياز الذي تفرضه المخيلة" (Bachelard, G., 1961, p.17) . والصورة التي يتخيلها الإنسان في ذهنه، بناء على إدراكه لماضي هذا المجال ولحاضره، هي التي تساعده على بناء نظرة مستقبلية سليمة وبراغماتية عن كيفية تعامله مع محيطه. وانطلاقا من هذا، فهي التي توجه قراراته وتصرفاته المجالية؛ وبعبارة أخرى تملي عليه نوع القرارات والاختيارات، أو الكيفية التي يريد من خلالها تنظيم هذا المجال وتهيئته.

وإذا كان الهدف من قيام سياسة إعداد التراب هو التخفيف من حدة الاختلالات المجالية، فيجدر بنا أن نوضح ما نقصده بالاختلالات المجالية؟ وما هي المقاييس التي تبرز لنا وجود التوازن أو الاختلال في المجال؟ لذلك يتوجب الوقوف عند الإشكالية الإبستمولوجية للمجال الجغرافي ومختلف الصفات والدلالات الجغرافية التي يتصف بها كمجال مطلق* (Espace Absolu) قابل للتوطين والتمثيل الخرائطي، ومتجانس(Homogène) * ومتميز* (Différencié) وله أبعاد جغرافية ومستويات تشترك كلها في المقياس الجغرافي وأبعاده الترابية. وكلها عوامل تأتي في صلب السياسات المجالية لإعداد التراب.

فعندما نقول إن سياسة إعداد التراب تهدف إلى تحقيق "تنظيم أمثل" أو "توزيع متوازن في المجال"، ينبغي أن نأخذ هذا الهدف بشيء من التحفظ. لماذا؟

أولا، لأن التوزيع الجغرافي "المتكافئ" هو توزيع نسبي فقط، إذ لا يوجد توازن في توزيع الظروف الطبيعية على الإطلاق (المناخ والمعادن والموارد الطبيعية من تربة وماء ونبات...). بل إن الطبيعة نفسها مبنية على الاختلاف والتنوع. وترجع هذه النسبية في التوزيع إلى صفة التنوع التي تميز المجال. وما دام المجال متنوعا فإن توزيع السكان والأنشطة والتجهيزات سيعرف هو الآخر تنوعا. فتنوع العوامل يؤدي إلى اختلافات في المجال وتنوعه، أي أننا في الحقيقة أمام أنواع متعددة من المجالات؛ وبالتالي، يجب نهج سياسات مجالية مختلفة، لأن الإنسان يستطيع أن يتحكم في كل ما يتصل بالسكان والاقتصاد والسياسة، لكنه يقف عاجزا أمام الظواهر الطبيعية، لا يستطيع تغيير المناخ أو التحكم في خلق وتوزيع الثروات المنجمية والموارد. وهي ملاحظتان كفيلتان باستمرار الفروقات المجالية، مما لا يمنع من مساهمة الإنسان في تعميق أو التخفيف من حدة هذه التفاوتات.

في المغرب، تعتبر سياسة إعداد التراب الوطني حديثة العهد، حيث ورد ذكرها لأول مرة إبان التحضير للمخطط الخماسي 1968-1972، وهو مخطط جاء كامتداد للاختيارات والمبادئ التي ميزت المخطط السابق، مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي، والفلاحة التصديرية وتحديث وسائل الإنتاج. وقد عرَّف إعداد التراب على أنه "إعطاء بعد جغرافي للعمليات التنموية اقتصاديا واجتماعيا بهدف الوصول إلى تحقيق توزيع مجالي للأنشطة، كفيل بإنعاش عملية التنمية الاقتصادية".

ويشير المفهوم الأكثر تداولا لإعداد التراب إلى أنه "تلك السياسة الإرادية والعقلانية للتدخلات الاقتصادية والاجتماعية، التي يتبعها الإنسان (الدولة) لاستغلال الموارد الطبيعية وتحسين جودة الوظائف المجالية أو الوسط الترابي الذي يمارس فيه مختلف أنشطته". إن مفهوم المجال أو التراب* مفهوم واسع، تدمج فيه كل الأبعاد التي يهتم بها تنظيم التراب، ومن بينها:

- البعد الجغرافي الذي يقصد به المجال المادي المحدد بخطوط العرض والطول والارتفاع والإطار الجغرافي للتدخل؛

- البعد البيئي الذي يأخذ بعين الاعتبار استدامة الموارد الطبيعية وحماية البيئة؛

- البعد الاقتصادي؛ أي كل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية من علاقات مالية واجتماعية وتقنية وتجارية؛

- البعد الاجتماعي والثقافي الذي يتعلق بالتنمية الاجتماعية والسلوك أو أنماطه المعبرة عن الجماعة في منطقة معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار الثقافة والتقاليد والأعراف، ثم الهوية والمجال السياسي.

هكذا، وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي تتضمنها جغرافية إعداد التراب وتنظيم المجال، يبقى الرابط المشترك بينها هو أنها سياسة تهدف إلى الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف جهات البلد الواحد، وإلى تحقيق التوازن المجالي والعدالة الاجتماعية والمجالية، من خلال توزيع أفضل للسكان والأنشطة والتجهيزات على مستوى التراب الوطني، من أجل التغلب على مجموعة من التحديات الديمغرافية والاقتصادية والبيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وإمكانات كل منطقة أو جهة جغرافية وظروفها الطبيعية والبشرية والبيئية.

2.1. آليات وأساليب إعداد التراب

بصفة عامة، فإن سياسة إعداد التراب، ترمي وبالأساس إلى التقليل من حدة الفروقات المجالية بين مختلف جهات البلاد، بناء على شروط يمكن حصرها في ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: وهو تحديد الأهداف والاختيارات المراد تحقيقها: هذه الاختيارات تتم حسب نوعية المجالات المراد إعدادها ونوعية الظروف المرتبطة بهذا المجال اقتصاديا واجتماعيا وبشريا؛

المستوى الثاني: وهو التطبيق الفعلي لتلك الاختيارات، وذلك برصد كل ما من شأنه أن يعرقل سير ومتابعة وتنفيذ تلك الاختيارات، ثم البحث عن وسائل مواجهة هذه العراقيل لحلها أو التخفيف من وطأتها؛

المستوى الثالث ويكمن في توفير الآليات المؤسساتية الكفيلة بتطبيق تلك الاختيارات، ونقصد بها التنسيق بين الأجهزة والمصالح المكلفة ومختلف الفاعلين، والوسائل التقنية والمالية والتشريعية وغيرها؛

كما أن من أهداف عملية إعداد التراب تحقيق التوزيع المتجانس للسكان والأنشطة والشبكات عبر المجال باستعمال وسائل وآليات، ينبغي التمييز فيها بين أربعة أنواع (Desjardins, X., 2021) وهي:

- الرؤيا الاستشرافية* لصورة التراب مستقبلا، حيث لا يمكن تصور إعداد التراب دون الحديث عن المستقبل. والاستشراف هو من أنواع الخطابات المستعملة منذ خمسينيات القرن الماضي من لدن الفيلسوف الفرنسي غاستون بيرغر (Gaston Berger)؛

- التشريعات والقوانين التي تحدد الصلاحيات والاختصاصات والمهام لمختلف الفاعلين الترابيين* والمتدخلين؛

- التمويل أو الترابية* (la territorialité) ويعني الاستثمارات أو التوزيع الترابي للموارد، إما على شكل استثمارات محلية، أو مساعدات "مشروطة" للجهات الفاعلة، أو تمويل مشاريع أو برامج تعاقدية(Contrat Programme)*، أو رصد مصادر تمويل مبتكرة؛

- الأدوات التقنية من خلال عملية التنطيق ووضع التصاميم والمخططات وبرامج التنمية؛

- الآليات المؤسساتية ضرورية لفهم كيفية الجمع بين مختلف هذه الأدوار الدامجة* Intégrative عبر التنسيق والمواءمة (* l'adéquation) ، والالتقائية * (La Convergence)، والانفتاح. وبواسطة أدوات وأجهزة لتنظيم الفاعلين الترابيين، لوجوب توقع وجود تأثيرات مرتبطة إما بالمستويات الترابية للتدخل أو بتراتبية معينة للجهات الفاعلة؛

3.1. البعد الزمني-المجالي لجغرافية إعداد التراب

من خصائص المجال الجغرافي أنه متميز* (Différencié) ومتجانس* (Homogène) ومتغيير* (Changeant) باستمرار عبر مختلف المراحل والحقب التاريخية، وهذه الاستمرارية ماهي إلا انعكاس لمستوى تطور الإنسان وقدرته على التأثير في بنية المجال وتنظيمه. إذ عندما نتدخل في إعداد تراب معين، نعلم أن هذا التراب قد خضع لتغيير وتنظيم مسبق (في الزمن الماضي). وعندما نبني سياسة إعداد التراب يكون ذلك مبنيا على تشخيص الحاضر لوضع رؤيا مستقبلية، فإننا نضع هذه السياسة أيضا في سياق زمني ممتد، يبدأ مسلسله بإنجاز الدراسات الإثباتية ووضع المخططات، وتحديد الاختيارات والتوجهات والمصادقة عليها، ثم تأتي عملية تنزيلها عبر مراحل. وهذه الإيقاعات الزمنية المتواترة بين الماضي والحاضر والمستقبل الذي نتوخى أن يكون عليه تراب منطقة أو بلد معين، هو الذي يفترض تشخيصا تطوريا لأساليب الإعداد التي يتطلبه ذلك التراب.

مؤطر 1. البعد الزمني للمجال الجغرافي

لقد شهدت الجغرافية أعظم تحول لها خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ومن أبرز هذه التحولات، التطور الكبير الذي طرأ على مفهوم المجال كعامل من عوامل الجغرافية الحديثة. فبدل أن يكون المجال مجرد إطار طبيعي أصبح منتوجا اجتماعيا. وهذا التطور كان له أثر كبير على تعامل الجغرافيا مع الزمن. هذا البعد الزمني للمجال* L'espace-temps فرض نفسه خاصة بعد التطور الذي عرفته وسائل النقل والمواصلات السريعة، وأصبح يشكل نقطة مهمة في دراسة وتحليل التنقلات والتيارات الجغرافية للسكان والبضائع، وفي توجيه الكثير من أنواع التنظيم المجالي الذي يهتم بحركة ظاهرة من الظواهر الجغرافية. هذه الحركة أو التنقل لا يدخل فيه البعد الهندسي الطبوغرافي الكيلومتري فقط كما هو الشأن بالنسبة لاتجاه المجال النسبي، بل تدخل فيه أيضا وأساسا المدة الزمنية التي يستغرقها، وبالتالي التكاليف التي يتطلبها، والتي يستطيع الجغرافي تمثيلها بواسطة خطوط تساوي البعد* Équidistante des

courbes وخطوط تساوي التواقيت* Les Isochrones أو خطوط تساوي التكاليف* Les Isocoûts.
إضافة عامل الزمن ومعه التكاليف إلى مفهوم المجال، زاد هذا الأخير تعقيدا وتنوعا، ذلك أن العلاقة بين المسافة المقطوعة وبين الوقت الذي يتطلبه ذلك، ليست هي نفس العلاقة في كل زمان ومكان، إذ لا يوجد مجال مثالي خال من العراقيل، ومن تم تطرح أهمية المؤهلات المساعدة، طبيعية كانت أم بشرية أم تقنية، أو الحواجز التي قد تعوق سهولة التنقل. وهذه العلاقة تتغير أيضا زمنيا، نظرا لما يعرفه المجال من تغير مستمر
.(J.E.CHARRON,1961)

وهنا لابد من التوقف لتوضيح كيفية تعامل الجغرافية مع الزمن ومكانة الإنسان.

1.3.1. الزمن في الجغرافية الكلاسيكية

لإعطاء تصور الجغرافية الكلاسيكية للزمن نورد استدلال أحد الجغرافيين بقوله:" إن المنهج الجغرافي يعطي في كل المجالات والدراسات المكانة العظمى لكل ما هو آني..." (Jean Brunhes, 1947, p.82-4). وهذا يعني أن التصور الجغرافي للمكان والزمن يجعل الجغرافية تهتم بما هو آني أي حالي. وهو تصور مرتبط بتصور الجغرافية الكلاسيكية للمجال، ويتخلص في دراسة الطبيعة بشكل سكوني، وقد يعني هذا أنه بإمكاننا الاستغناء عن البعد الزمني للمجال.

هذا التصور أدى إلى الاعتقاد بأن أي تحقيب للزمن لا يمكن أن يكون إلا طبيعيا ومرتبطا بالظواهر الكونية* (Les phénomènes cosmiques). وأهم خلفية لهذا التصور هو الحتمية الطبيعية [7]. فالزمن حسب هذا المنظور لا يستعمل إلا من أجل التوطين، والتوطين هنا له استدلال زمني، والزمن يصبح مجرد محطات نستدل بها لتمييز الحاضر من الماضي. وقد يؤدي هذا إلى استغلال الماضي لتبرير الواقع السكوني وكأن الظواهر في الماضي ليست متفردة*

7 - الحتمية الجغرافية le déterminisme naturel، يرى هذا الاتجاه أن البيئة هى التى تتحكم فى الإنسان ونشاطه وسلوكه وأن لها تأثيرا كبيرا على الإنسان. وأن دراسة البيئة الجغرافية وتأثير الظروف الطبيعية على السكان والنشاط البشري هى الجغرافية الحقيقة.
- على عكس المدرسة الاحتمالية* أو الإمكانية La géographie positiviste التى تؤمن بأن الإنسان سيد ما حوله، وأنه يملك إمكانات التغيير فى بيئته متى يشاء، وبالقدر الذى يسمح له به مستواه الحضاري. والإنسان عامل جغرافى ايجابى، يساهم فى تعديل مظهر سطح الأرض.

(Uniques)، نهرب إذن من الحتمية الطبيعية* إلى الحتمية التاريخية، لأن التغييب الكلي أو الجزئي للزمن هو تغييب للإنسان.

2.3.1. الزمن في الجغرافية الحديثة

تمنح الجغرافية الحديثة للإنسان مكانته المركزية باعتبار المجال منتوجا إنسانيا وليس طبيعيا. هذا التطور في مفهوم المجال أملته التطورات التي عرفتها العلوم الأخرى. وهذا أمر فرض نفسه على العلوم الاجتماعية، لأن الواقع عرف تحولات عميقة، وعلى العلوم أن تساير هذا الواقع. وانفتاح الجغرافية على العلوم الاجتماعية، جعلها تستبدل الزمن الكوني بالزمن الاجتماعي، لأن نظام الحياة العصرية فرض تعاملا جديدا للوقت (الزمن)، وهذا التعامل يمليه الواقع الاقتصادي. تصور الزمن كقيمة اقتصادية وكثروة يدبرها الإنسان وليست الطبيعة. فالزمن المعاش عبارة عن نسق اجتماعي للظواهر، إذ أصبح الزمن جزءا من الحياة، وهذا التعامل يملى شمولية المكان وشمولية الزمن. هذه الشمولية في الرؤيا تعد عاملا رئيسيا ليس فقط لتحديد العوامل المباشرة وغير المباشرة، ولكن ككل لا يقبل فصل عوامله عن أخرى. وهذا الربط في الرؤيا الشمولية، يفرز منظومات زمجالية (زمانية-مجالية)، والإحاطة بها داخل محيطها العام (كمنتوج اجتماعي مر عبر عدة مراحل) وليس خارجه.

الإنسان مثلا، استطاع إخضاع الطبيعة لصالحه رغم استثنائية بعض الظواهر كالمناخ والزلازل... قصد تحقيق غايات متنوعة، ويتم ذلك عبر مراحل متتابعة. لذا ظل المجال عرضة لتحولات مستمرة نستطيع من خلال قراءتنا له استقراء الماضي قصد وصفه وتحليله أو تفسيره. فالمجال يعتبر بحق بمثابة سجل للأحداث. يقول ملتون سونطوس (Milton SONTOS, 1984, p. 128.) " إن أشكال الإنتاج تعرف تغيرا، وعلاقات الإنسان بالطبيعة تتغير، والتوزيع المجالي للأشياء التي صنعها الإنسان بهدف الإنتاج ومن أجل إعادة إنتاج حياته الخاصة، قابل للتغيير أيضا. وعندما يتغير الزمن الاجتماعي يعرف معه المجال تغيرا أيضا".

3.3.1. الزمن والمجال في الجغرافية المعاصرة

يلعب عامل الزمن بالنسبة للجغرافيا المعاصرة، دورا حاسما في سرعة تنقل الأخبار والقرارات، حيث يؤدي إلى ظهور توجهات جديدة منحت للمجال الجغرافي بعدا جديدا. ويتمثل هذا البعد في السير الحثيث نحو لا مادية الإنتاج والمبادلات، وأهم معالم هذا التحول

هو انتقاد السياسات المبتكرة التي تعود أصولها إلى إضعاف الإيقاعات الفوردية* للمجتمعات الصناعية من خلال ظهور مجتمع الخدمات، والانتقال من تبادل السلع المادية التقليدية إلى تبادل المعلومات وبيع الاستشارة والخبرات وتنقل الرساميل والمعرفة.

وتعتبر الأشكال الجديدة ل"السياسات الزمنية"، التي ظهرت في إيطاليا إبان تسعينيات القرن الماضي، أن التفاوتات الترابية لا تأتي فقط من تفاوت توزيع الديناميات المجالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ولكن أيضا من الاختلافات في وتيرة "الإيقاعات" الزمنية. ومن ثم، تركز هذه السياسات على بُعد من أبعاد التنمية الترابية غالبا ما يتم تجاهله لصالح المجال-الزمني. مما يؤكد على المقاربة التشاركية والإمكانات البديلة لهذه السياسات التي تسعى مثلا إلى بناء مدينة أكثر مرونة لمواجهة جمود قوانين التخطيط الحضري (Ch. Beyer et D. Royoux, 2015). وهذا ما يجعل وتيرة الإنجاز ومسلسل تنفيذ سياسة التهيئة وإعداد التراب بطيئة ومكلفة.

4.1. البعد الجغرافي لإعداد التراب وتدبير المجال

يكتسي مفهوم تدبير المجال وإعداد التراب أهمية كبرى، وراهنية على المستوى الوطني والدولي، وذلك راجع للأدوار المنوطة به كرافعة لتحقيق التنمية الترابية المستدامة. إذا سلمنا بصحة النظريات التي تؤكد على العلاقة العضوية بين التمدن والتنمية، باعتبار أن المدن أصبحت عنصرا أساسيا في البنيات المجالية لإنتاج الثروة وهيكلة التراب (مؤلف جماعي، 2020)، علاوة على دور إعداد التراب في تحقيق نوع من التوازن العادل بين الأقاليم والجهات، عن طريق التوزيع العادل والمتساوي للسكان والموارد والأنشطة، دون إغفال الخصوصيات المحلية والإمكانات المادية لكل جهة؛ فمنطقة صناعية مثلا، لا يمكن أن تخضع لنفس تصميم التهيئة الخاص بمنطقة ذات نشاط زراعي.

ويجب التركيز أيضا على الأهمية التي يحظى بها إعداد التراب لكونه عملية ذات وجهين متقابلين، فقد تكون عامل اقلاع للتنمية، أو عاملا لتكريس التخلف إذا ساهم في تعميق الفوارق المجالية (رشيد البكر، 2001، ص 14)، كما تجدر الإشارة الى الدور الرئيسي للمقاربة التشاركية للمواطنين في اعداد البرامج والمشاريع المتعلقة بتدبير المجال، خاصة في عملية اتخاذ القرار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فالمواطن هو المعني الأول والأخير بتنمية المجال الترابي الذي يعيش فيه.

أما التدبير، فيقصد به مجموعة من التقنيات التي تستعملها مؤسسة أو منظمة أو مقاولة لتحقيق أهدافها العامة والخاصة "Gestion-Management". وتتمثل هذه التقنيات في التخطيط والتنظيم والتنسيق والقيادة والمراقبة. ويهدف تدبير المجال الى وضع المخططات التنموية انطلاقا من التوجهات العامة للتنمية على الصعيد الوطني، وتلبية حاجيات كل جهة. وتتجلى أهميته في العلاقة التي تربطه بمجال التعمير. ولا يختلف اثنان في العلاقة والتمفصلات بين وثائق إعداد التراب (التصميم الوطني لإعداد التراب SNAT أو التصميم الجهوي لإعداد التراب) ووثائق التعمير (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وتصميم التهيئة، وتصميم نمو التكتلات القروية). وتلتقي التصاميم المذكورة في النظرة المستقبلية لوضعية المجال والاهتمام بالوسطين الحضري والريفي على حد سواء. لذلك يجب ألا تُعَدَّ عملية إعداد هذه الوثائق ومعها عملية إعداد التراب ككل، مجرد إجراء تقني وشكلي، بل يجب اعتبارها رافعة حقيقية للاندماج والتنسيق والنهوض بالمقاربة التشاركية.

إن الفكرة الأساسية التي تتمحور عليها دراسة تدبير المجال هي مشكل التفاوتات التي عرفها المجال منذ القدم، بفعل استفحال العامل الصناعي الذي ساهم في تسارع وتيرة النسيج الحضري بشكل غير مضبوط وغير متحكم فيه. هذه التفاوتات والاختلالات أسست لبروز وتطور فكر يهتم بتدبير المجال، ليصبح بعد ذلك محور كل النظريات المتعاقبة التي استطاعت أن تبرزه للوجود مع تبيان مدى خطورة هذه التفاوتات بين المجالات داخل تراب وطني واحد أو بين دول متباينة، كما أبانت عن ذلك الحرب العالمية الثانية التي شهدها العالم.

ولعل أهم عامل يجعلنا نطرح دور الجغرافيا في تدبير المجال وإعداد التراب، هو ذلك التحول الكبير الذي عرفته الجغرافية في العديد من الدول بفعل انفتاحها على أحدث ما حققته التكنولوجيا الحديثة في ميدان الكرطوغرافيا (نظم المعلومات الجغرافية) والاستفادة من تقنيات الاستشعار البعدي (صور الأقمار الاصطناعية) في رصد بعض الظواهر ومراقبة نشاط الإنسان وآثاره على تدبير الأوساط الطبيعية من تغيرات مناخية، وانزلاق التربة، وتعرية السفوح، وتطور الموارد المائية والغابوية والترابية، ورفع مستوى المعرفة حول وضعية الأحواض النهرية، وتدبير البيئة والمنظومات الساحلية والتغيرات المناخية والتصحر، ودراسة وتتبع توسع المجالات الحضرية وشبه الحضرية. إلى غير ذلك من الموضوعات.

كما يعتبر استغلال نظم المعلومات الجغرافية (SIG) في مراقبة تلك المعلومات عن طريق استعمال شبكات الاتصال المتعدد الأنظمة والبرامج أداة تسخر في ربح الوقت والتحكم في مراقبة وتدبير المجال، مما يشكل بداية لتحول عميق في الجانب التطبيقي للجغرافيا بسبب ظهور ازدواجية جديدة للمجال "مجال مادي ملموس ومجال لا مرئي". وتظهر الانعكاسات المترتبة عن هذه الازدواجية للمجال الجغرافي على مستوى التحولات الكبرى بخصوص تقليص المسافة ومعها تقليص عامل الزمن في تنقلات الأشخاص إما للشغل أو للحصول على المعرفة والدراسة.

5.1. التطور النظري والتاريخي لإعداد التراب وتدبير المجال من خلال بعض التجارب

سياسة إعداد التراب هي سياسة حديثة العهد ترجع إلى ثلاثينيات القرن الماضي، إذ ارتبط ظهورها بالأزمة الاقتصادية لسنة 1929، من خلال خطة روزفلت مع مشروع إعداد حوض التينيسي (Tennessee Valley Agreement-TVA) بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد تزامن المشروع مع أول مناظرة دولية للمعمار العصري التي وضعت الإطار الأولي لإعداد المدن العتيقة سنة 1928. ومناظرة الإعداد الجهوي بباريس سنة 1939. ووضع تصاميم إقليمية ودراستها من لدن 130 جماعة بريطانية في نفس السنة. لكن هذه السياسة لم تحدد معالمها بوضوح إلا بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تظافر عدة عوامل من بينها:

- حدة الفوارق الجهوية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو التباينات بين مختلف أجزاء الدولة الواحدة؛
- النمو الديمغرافي السريع والهجرات المتزايدة؛
- ارتفاع وتيرة النمو الحضري واستفحال ظاهرة البطالة؛
- ندرة وتدهور الموارد والثروات المعدنية والطبيعية...

لقد شكل الإنسان مركز اهتمام مشترك بين السياسات التي استهدفت إعداد التراب في مختلف الدول، وذلك بغية تحقيق سعادته وتمكينه من سبل الراحة والاكتفاء في الوسط الذي يحتضنه، والخروج من أزمة التهميش والفقر والبؤس الذي ساد في أوروبا منذ الثورة الصناعية، وهو السبب الذي كان وراء العديد من الأعمال الإبداعية الأدبية المؤثرة، مؤرخة

بذلك لتلك المرحلة العصيبة من تاريخ الإنسان المعاصر (مثل إبداعات شارلي شابلن والبؤساء (Les Misérables) لفكتور هيجو، والمدن المتمددة (Villes tentaculaires) لإمبل فير هايرنن إلى غير ذلك).

هذه الأوضاع كانت بمثابة اللبنة الأولى لبروز فكر يهتم بتنظيم المجال وعقلنة استغلال ثرواته، والذي أصبح محور النظريات المتعاقبة، التي استطاعت أن تبرزه للوجود. وهذا ما يؤكد أن بداية ظهور تدبير المجال وإعداد التراب، كان عبارة عن رد فعل إصلاحي ضد عملية الإفساد التي اكتسحت المجال الترابي. هكذا شقت الفكرة طريقها، بعد أن كانت أمريكية إلى النجاح، فأصبح إعداد التراب انتاجا أوروبيا خالصا، له امتداد في عمق تاريخ النهضة الأوروبية.

ومن بين النماذج الأوروبية التي اهتمت بإعداد التراب في البداية كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأجمع أغلب الباحثين على سبقها وريادتها في الاهتمام بالموضوع نذكر أهمها.

أ-النموذج الألماني

برزت ألمانيا، منذ الثورة الصناعية، كإحدى البلدان الصناعية الكبرى بأوروبا، وانطلقت منها الكثير من الحركات المناضلة من أجل حماية المجال الترابي والحفاظ على ثرواته، من التقدم المفرط واللاعقلاني للنمو الصناعي، مُعلنة بذلك ميلاد أول عمل فكري رائد ومؤسس لعملية دراسة وتحليل المجال، بمنهجية دقيقة ومضبوطة، كتاب "الدولة المنعزلة" (L'état isolé) لصاحبه "فون تونن" Van Thünen سنة 1926، الذي وضح أهمية الموقع والموضع الجغرافيين في توطين الأنشطة الاقتصادية. وهي الفكرة التي دشنت انطلاق العديد من التنظيرات المواكبة، والتي تناسلت بغزارة على أيدي "ولتر كريستالر " (W. Chistaller) ومن بعده "أوغيست لوش" (A. Losch). اللذان طورا نظرية الأماكن المركزية.

وشكلت هذه الأعمال وغيرها ورقة ضغط على الدولة الألمانية آنذاك، لتوجيه نظرها نحو خطورة الوضع الناجم عن فوضى التصنيع وما نتج عنه من عدم التحكم في التوزيع الترابي للمقاولات، وتنمية جهوية غير متوازنة؛ "اكتظاظ" المدن وتشوه عمرانها، وضعف بنياتها التحتية، واستفحال الهجرة والفقر والبطالة والأمراض والأمية. مما دفع بالأنظمة والسلطات، في البداية، إلى إحداث جمعيات شراكة بين الجماعة المحلية أوكلت لها سلطة التدبير في

ميدان إعداد التراب مثل: جمعية «تدبير برلين الكبرى»، انطلقت في ممارسة مهامها سنة 1911. كما تم العمل أيضا على تجميع العمل والمقاطعات القروية والإدارات الكبرى «الرور Ruhr» في إطار جمعية مشتركة أسندت إليها مهمة تدبير المجال عبر كل الجماعات، فأصبحت بذلك نموذجا لسياسة إعداد التراب.

ب-النموذج الفرنسي

كان كتاب الجغرافي فرونسوا كرافيي «Jean François Gravier» الذي يحمل عنوان «باريس والصحراء الفرنسية "Paris et le désert Français" سنة 1947، إنذارا صريحا بخطورة الوضع الجهوي في البلد، حيث اشتغل هذا الكاتب في جمع إحصاءات مرعبة، تظهر بصورة جلية خطورة المشكل، وحاول أن يبين على أن جل الصناعات والأنشطة متمركزة في منطقة باريس، في حين باقي الجهات تنمو ببطء، لهذا كان من الضروري التفكير في تدارك الوضع وتصحيحه. وهذا ما دفع بالدولة سنة 1950 إلى إنشاء اللجنة الوزارية لإعداد التراب الوطني، وتم الاعلان في سنة 1954 عن سياسة لإعداد التراب، وإحداث مندوبية إعداد التراب والعمل الجهوي سنة 1963 (Délégation à l'Aménagement du Territoire et à l'Action DATAR-Régionale).

توجت كل هذه الإجراءات، التي تم الأخذ بها والاعتماد عليها لمراجعة الوضع غير المتوازن بين الجهات وتصحيحه، بالمشروع الذي لقي نجاحا منذ إحداثه سنة 1981 تحت اسم مخطط الدولة-الجهة Plan Etat – Région، الذي خول للجهة نوعا من التدبير، مع الاحتفاظ للدولة بدور التنسيق على المستوى الوطني.

ج- النموذج الأمريكي

عرفت سياسة إعداد التراب وتدبير المجال طريقها مبكرا نحو التطبيق الفعلي في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد نجاح أول تجربة لإعداد التراب تم تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 بحوض نهر تينسي Tennessee. وهو عبارة عن تنظيم فيدرالي لتطوير حوض نهر تينسي، تحت إدارة لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص معينين من طرف رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، عهد إليها بالإشراف على بناء سدود لمقاومة فيضانات مياه النهر وروافده، وإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية، ثم الاستعمال الجيد للأسمدة الكيماوية للزيادة في الإنتاج الزراعي، وتشييد عدد من القرى والطرقات.

ولم تنجح المعارضة التي عرفتها السياسة الترابية، في هذا البلد ذي الأصول الليبرالية، للتراجع عن خيارها هذا، بل استمرت في تكريس تجربتها التي كللت بنجاح باهر، حتى أصبحت اليوم نموذجا فريدا يمكن الاقتداء به (Zouhir Miloud, 1984 pp 7-8) . فكانت سببا في ظهور العديد من الدراسات لمجموعة من الباحثين الأمريكيين، الذين ساهموا في إغناء هذا الجزء الهام من العالم بإصدار كتب وكتابات عديدة أهمها وأشهرها على الإطلاق كتاب صدر في نيويورك لصاحبه "رايموند فيرمون "(Raymond Vermon) سنة 1959.

د- النموذج البريطاني

كانت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، السبب في إدراك الحكومة البريطانية للاختلالات الموجودة بين الجهات وتداعياتها السلبية على التنمية الاقتصادية. وللحد من هذه التفاوتات الجهوية واستعادة نوع من التوازن بينها، حرص المخططون في إنجلترا على التمييز بين أربع جهات في التراب الوطني البريطاني، وضرورة إعداد تراب وطني بكيفية تستجيب للخصوصيات الجهوية، وتتماشى مع طبيعة هذا التمييز، وهي كالتالي:

- جهات للتنمية: تضم جهات أو مناطق ذات موارد طبيعية أو زراعية لم تستغل بعد.
- جهات للإنعاش: تضم المناطق الوسيطة، أي المدن الواقعة بين المدن الجهوية الصناعية والمناطق التي تعرف توسعا عشوائيا.
- جهات للتصحيح: وتضم المدن التي احتضنت التصنيع لمدة طويلة، فاقتضت الضرورة إعادة تجديدها، والعمل على إعادتها إلى وضع أكثر تنظيما.
- جهات للتخفيف: جهات تعرف تركزا وكثافة على عدة مستويات، ولهذا وجب التنفيس عليها عن طريق التقليص من حدة الكثافة في قطاعات التجارة، الخدمات، التأمينات... وكذا مراقبة وتيرتها المفرطة على مستوى النمو الديمغرافي، وضبط تضخمها العمراني.

2. تطور اعداد التراب وتدبير المجال في المغرب

شكل المخطط الاقتصادي الخامس لسنة (1968 – 1972) أول انطلاقة لسياسة خاصة بإعداد التراب بالمغرب، وكان موضوعه إعطاء بعد جغرافي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي الوصول إلى توزيع مجالي للأنشطة، بهدف إنعاش عملية التنمية

الاقتصادية. إلا أن الأشكال الأولى لتدبير المجال التي اتبعها المغرب تميزت بثلاث محطات أساسية: مرحلة ما قبل الحماية، ومرحلة الحماية، ومرحلة ما بعد الاستقلال.

1.2. مراحل نشأة وتطور تنظيم التراب المغربي

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل هامة لسياسة إعداد التراب الوطني.

1.1.2. مرحلة ما قبل الحماية

شهد المغرب على امتداد فترات تاريخية طويلة منذ العهد الروماني إلى بداية القرن العشرين، تنظيمات مجالية متعددة اتخذت كمجالات للحياة ولتدخل الدولة المركزية التي لم تكن تتحكم أحيانا في سائر التراب، خصوصا مع صعود قوة بعض القبائل خلال فترات ضعف السلطة، وإبان الأزمات. كما عرف أشكالا مختلفة في تدبير المجال منذ تاريخه القديم، وكان ذلك مرتبطا بمبدأ التقسيم الإداري، إلا أن مضمونه وتطبيقه يختلفان في ذلك التاريخ عن ما هو عليه الآن، حيث كان تدبير المجال آنذاك يقوم على أساس قبلي، أو على بعض المدن الساحلية، قبل الفتح الإسلامي، أو القريبة من الساحل (سلا، ليكسوس، طنجة، سبتة، وليلي)، والتي كانت تتمركز أساسا في شمال المغرب ومطلة على الخارج.

مع الفتح الإسلامي، وازدهار التجارة الصحراوية، نشأت روابط متينة بين شمال وجنوب البلاد. وأصبح تنظيم المجال يتحول تدريجيا نحو الداخل تحت تأثير البنية الحضرية الداخلية. وشرع بذلك المغرب في مسلسل نمو داخلي طبع ببصماته تنظيم المجال. وبإنشاء مدينة فاس، بدأت بوادر مركز اقتصادي ترسم وتعطي نوعا من التماسك للاندماج الترابي. ولهذا سجلت الفترة الممتدة من القرن 16 إلى القرن 18، فقدان التوازن في بنية المبادلات التجارية المغربية، حيث كانت ثلاثة قطاعات تتكامل فيما بينها، القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي التقليدي، والقطاع التجاري، وكانت كلها موجهة للاستهلاك الخارجي. هذا التكامل هو الذي حاولت الحماية الفرنسية زعزعته، لتحدث اختلالا في توزيع السكان ومركزة الأنشطة الاقتصادية في جهة معينة، على حساب الجهات الأخرى.

2.1.2. مرحلة الحماية

ارتبط مفهوم تدبير المجال في عهد الحماية بإيلاء الأهمية القصوى للمسألة الأمنية، حيث قام بتقسيم جهوي أحدثت بموجبه جهات عسكرية وجهات مدنية. وهو تقسيم غاب عنه

المنظور التنموي الشامل، بل انتصر للمسألة الأمنية ومراقبة أرجاء البلاد واستغلال خيراته، حيث استعملت الجهة كإطار لعدم التركز وتشديد الخناق والمراقبة على كل أجزاء التراب الوطني، خاصة المناطق الخارجة عن السيطرة والتي تعتبر مصدر التوتر[8].

ولتسهيل احتلال البلاد وتمكين السلطات الفرنسية من فرض رقابتها على المغرب، قامت سلطات الحماية بتقسيم مجال نفوذها بالمغرب إلى عدة أقاليم ومناطق، إلى ثلاث أقاليم مدنية ضمت الدار البيضاء، الرباط ووجدة، ثم أربع أقاليم عسكرية هي فاس، مكناس، مراكش وأكادير (أنور أحمد ارسلان، 1979، ص 75).

ابتداء من سنة 1922، عرف المجال المغربي عدة تقسيمات جهوية، ساهم بعض الجغرافيين الفرنسيين في بعضها، أمثال (J. Cellerier, J. Despois, R. Raynal, D. Noin, G. Hardy, H. Beguin ...). وقد جاءت معظم التقسيمات التي شرعوها لتخدم أهداف المستعمر كما عبر عن ذلك Cellerier، إشارة إلى إغفال المقومات التاريخية للبلاد وإهمال العنصر البشري بالاعتماد فقط على المعطيات الطبيعية. فكانت خلفية تلك التقسيمات مبنية على أهداف عسكرية- سياسية واقتصادية مصلحية، بحيث تم استغلالها بشكل ينمي المصالح الاقتصادية للمستعمر على حساب المصالح الوطنية. ويتجلى ذلك في التركيز على السواحل والمناطق الفلاحية الغنية وذات الإمكانيات الاقتصادية المهمة، أو ما كان يعرف في أدبيات إدارة الحماية ب" المغرب النافع" على حساب المناطق المعزولة، التي تتمثل في المناطق الجبلية والمناطق الجافة وشبه الجافة، والمجالات الهامشية (البورقادي فاطمة وكتاني امال، 1998، ص 17).

لقد خلق هذا التقسيم إشكالا حقيقيا على مستوى اللاتوازنات الترابية والمجالية وما صاحبها من مشاكل، دفعت بالسلطات الفرنسية الى اتخاذ مجموعة من التدابير نذكر منها:

---

8 مثل قبائل السيبة التى هى أجزاء من التراب الوطنى تضم فى أغلبيتها قبائل ناطقة باللغة الأمازيغية فى المناطق الجبلية. وكانت تشكل بذلك الحد الفاصل بين بلاد المخزن وبلاد السيبة. ولهذا فقد ظلت فى عصيان مستمر وتمرد دائم. فى حين تميزت قبائل «بلاد المخزن» بالخضوع للمخزن. فقبائل «بلاد السيبة» أو المناطق غير الخاضعة لنفوذ وحكم أو سيطرة المخزن لا تعترف إلا بالسلطة الروحية للسلطان، وترفض سلطته الدنيوية. ويتجلى هذا الرفض فى السهر على تدبير شؤون القبيلة بواسطة رجالها المنظمين فى إطار مؤسسة "الجماعة"، إضافة إلى الامتناع عن تأدية الضرائب للخزينة السلطانية، والخضوع للخدمة العسكرية وكل ما من شأنه أن يخدم مصالح المخزن. للمزيد راجع "الملكية والنخبة السياسية فى المغرب"، جون واتربورى، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة للطباعة والنشر بيروت 1982.

- نقل العاصمة السياسية من فاس إلى الرباط، وذلك بغرض إبعاد النخبة العلمية والسياسية من مركز اتخاذ القرار، وما يمكن أن تمارس من تأثير على السكان في مناهضة الاستعمار.

- بناء ميناء بمدينة الدار البيضاء كأكبر الموانئ الإفريقية، مما سيجعل هذه المدينة تستأثر بالريادة في مجال استقطاب الاستثمارات العامة والخاصة. كما استقطب ترابها أغلب التجهيزات ذات البعد الوطني.

- تكوين شبكة من المدن سوف تتحكم في النشاط الاقتصادي للبلاد، فتم بذلك تأسيس مدينة "بور ليوطي" (القنيطرة) بالقرب من مصب نهر سبو لتشرف على سهول الغرب الخصبة، وجعل منها المحور الحيوي للاقتصاد المغربي.

3.1.2. مرحلة ما بعد الاستقلال

وجد المغرب نفسه بعد الاستقلال، أمام تركة استعمارية جسيمة، ليس على صعيد الفوارق الجهوية فحسب، بل شملت كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (رشيد البكر، 2001، ص 173.)، فحاول إيلاء مسألة التوازن الترابي الجهوي كل اهتمامه قصد تجاوز ازدواجية "المغرب النافع" والمغرب غير النافع.

لكن أهمية سياسة إعداد التراب الوطني في المغرب لم تظهر إلا في أواخر ستينيات القرن الماضي، بسبب استفحال الاختلالات بين مختلف مناطق البلاد. فحينما طرحت مسألة الجهوية في المغرب خلال التحضير للمخطط الثلاثي 1965-1967، تبلورت لأول مرة فكرة إعداد التراب الوطني وأهمية اتخاذ تدابير وإجراءات بهدف التخفيف من حدة تمركز القطاعات الإنتاجية، وتنظيم النمو الديمغرافي المتزايد والمستمر، خصوصا في الجزء الثالث من المخطط الذي خصص الفصل الأول منه لجهوية التخطيط. بينما خصص الفصل الثاني لدراسة الحالة التي يوجد عليها كل إقليم على حدة، ووضع برنامج لكل إقليم حسب القطاعات. وقد حدد المخطط في هذين الفصلين أقاليم المغرب في سبعة عشر إقليما وهي: أكادير الحسيمة، بني ملال البيضاء، فاس، قصر السوق(الرشيدية)، مراكش، آسفي، مكناس، الناضور، ورزازات، وجدة، القنيطرة، الرباط/ سلا، طنجة، طرفاية، تازة، تطوان.

ونقرأ في مقدمة هذا الجزء ما يلي: " في المخططات السابقة كانت مجهودات الدولة (في برنامجها الاقتصادي والاجتماعي) مركزة على المستوى الوطني، غير أن معرفة واقع أجزاء هذا

الوطن (أي الواقع المحلي) كانت تحول دون تحقيق الاختيارات التي يأتي بها البرنامج، وبالتالي دون تحقيق الأهداف المسطرة بداخله. من جهة أخرى، فإن الاختلالات الاقتصادية التي توجد بين مختلف أقاليم المملكة كانت تستدعي دراسة خاصة حتى تسهل عملية البحث عن الحلول التي يمكن بواسطتها تجاوز هذه التباينات التي تحول دون تنمية البلاد" (المخطط الثلاثي 1965- 1967).

هكذا أصبح من الضروري إدخال البعد المجالي للتنمية في ميدان التخطيط. لكن غياب الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانعدام الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بتطبيق هذه السياسة حالا دون بلوغ الأهداف المسطرة.

2.2. إعداد التراب الوطني والحاجة إلى جهوية التخطيط

وهكذا بموازاة مع البرامج الاقتصادية التي تحدد الأهداف المراد تحقيقها على الصعيد الوطني داخل القطاعات المختلفة (الإنتاج، الاستهلاك، الشغل، الاستثمار...)، فإن العنصر المجالي للجهة سيخلق لهذه البرمجة، ومن خلالها لهذه الأهداف، إطارا إداريا وجغرافيا وبشريا واضحا، مما سيعتبر خطوة أولى نحو التنمية الاقتصادية والجهوية. ويمكن القول: بأن الجهة ما هي إلا إطارا جغرافيا إحصائيا وإعلاميا، لتحقيق المخطط الوطني على مستوى الإقليم، وليست شريكا للسلطة المركزية بمفهومها السياسي، ما دامت المجالس الجهوية تتوفر على صلاحيات استشارية، وبدون اختصاصات فعلية. فهي لا تتوفر على هياكل قائمة وحية، الشيء الذي لا يمكن أن يتم إلا بمراعاة الحاجيات المحلية، وكذلك إرادة المؤسسات والجماعات المحلية، وهما أمران مشروطان بمسألة التشاور بين الهيئات المكلفة بالتخطيط والجماعات المحلية لمعرفة الحاجيات، والإمكانيات المالية والبشرية على صعيد كل جهة. من هنا جاء مفهوم اللامركزية* للدلالة على رمزية وعدم التركز* كمفهوم لفك التناقض الحاصل.

وللتخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين جهات المملكة، تبلورت الجهوية في ظل المخطط الخماسي 1973-1977، حيث اعتبر تهيئة المجال من الأمور الضرورية لتحقيق التنمية وإنجاح الجهوية بالمغرب؛ ثم المخطط الثلاثي 1978-1980 الذي ركز على ضرورة وضع سياسة لإعداد التراب الوطني بالموازاة مع تصميم لتهيئة تحقق التنمية؛ وعزز المخطط الخماسي 1981-1985 هذا التوجه، حيث أنجزت تصاميم الهيكلة القروية للحد من المشاكل التي استفحلت في المجال الريفي؛ وتلاه المخطط الخماسي 88-92 الذي

أطلق عليه اسم مسار التنمية، والذي ركز بدوره على تهيئة المجال الحضري والقروي والجهوي، لضمان الاستقرار والتوازن على مستوى توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية وتوزيع الثروات والإدارة وتدبير المجال.

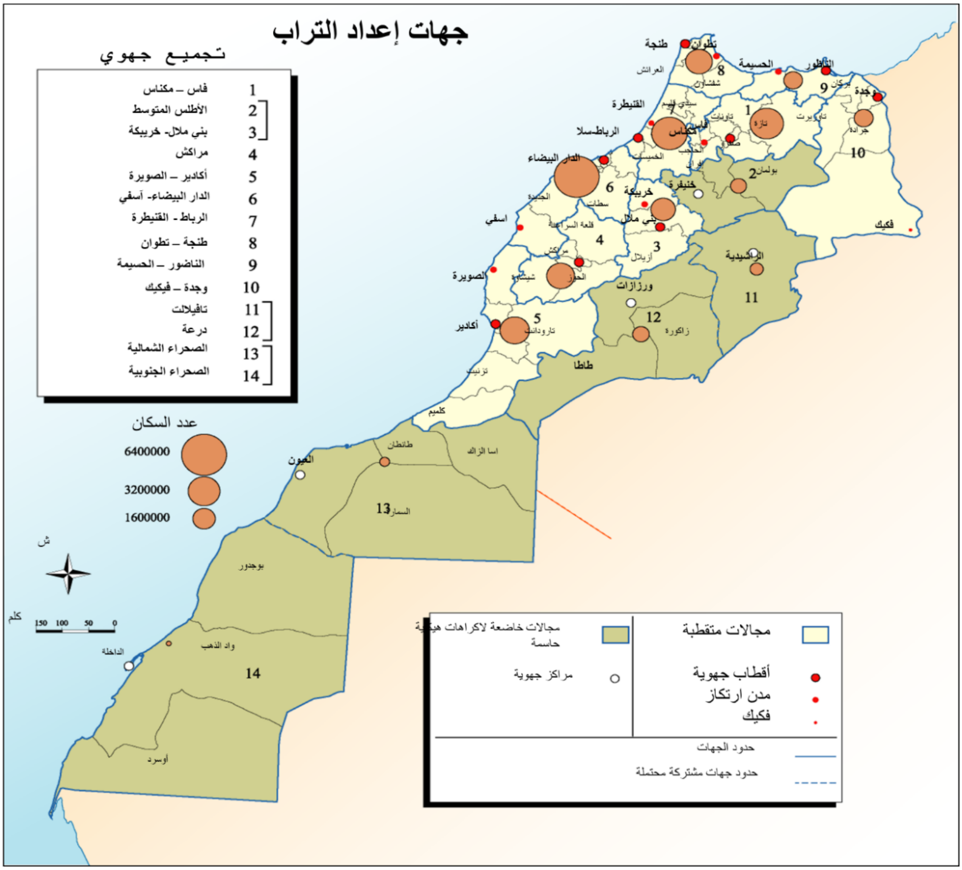
إن فعالية هذه المخططات محدودة بسبب الاختلالات الكبرى التي يعاني منها المغرب، علاوة على ضعف الإمكانيات والمنهجية القطاعية المعتمدة، وبذلك تكرست الفوارق بين الجهات على مختلف المستويات، مما دفع إلى العودة إلى المركزية في إعداد المشاريع وتحيينها عدة مرات، دون المصادقة عليها. كما تمت مراجعة التقطيع الجهوي الجديد للمغرب ابتداء سنة 1997.

ومع حكومة التناوب تم اعتماد سياسة جديدة تتجلى في إطلاق الحوار الوطني لإعداد التراب سنة 2000، انبثق عنه الميثاق الوطني لإعداد التراب الوطني سنة 2001. ومثل إطارا قانونيا وتوجيهيا يحدد المعالم الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني، ويعتبر الميثاق المتولد عن الحوار، ملخصا للاختيارات الوطنية وأساسا متينا لوضع التصميم الوطني لإعداد التراب والذي أتخذ شكله النهائي سنة 2003.

وقد حدد الميثاق الوطني لإعداد التراب الاختيارات المجالية الكبرى كالتالي:

- الأقاليم الشمالية والشرقية: تدعيم الأورو-متوسطي وتأهيل المجالات الحدودية (صورة التهريب المعيشي)؛
- المناطق الجبلية: المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التضامن المجالي؛
- البحر والسواحل: تعزيز الانفتاح على الخارج والحفاظ على الموارد البحرية؛
- المناطق الصحراوية: تحقيق الاندماج الجهوي وتدبير المجالات الهشة؛
- المدارات المسقية: تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة تحديات الانفتاح على السوق الخارجية؛
- مناطق البور: تحقيق الفعالية الاقتصادية والتوازنات المجالية؛
- الشبكة الحضرية: تأهيل المجالات الحضرية الوطنية بإقرار تنمية شاملة مندمجة.

خريطة 1. تجميع لبعض جهات إعداد التراب الوطني وأقطاب التنمية



ملخص لمضامين الاختيارات وتحقيق التنمية الترابية المستدامة:

جدول 1 : ملخص مضامين الاختيارات الكبرى لسياسة إعداد التراب	
الاختيارات الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني	**مضامينها**
تنمية العالم القروي	التركيز على سياسة تنمية الأرياف + توفير إطار قانوني خاص لتنمية الأرياف
تأهيل الاقتصاد الوطني	تحديد البنيات الاقتصادية + الرفع من الإنتاجية والمردودية
تدبير الموارد الطبيعية والحفاظ على التراث	ترشيد تدبير الموارد المائية + حماية التراث + ترسيخ روح المسؤولية ....
تأهيل الموارد البشرية	محاربة الأمية + الرفع من نسبة التمدرس + التأهيل المهني لليد العاملة + تطوير البحث العلمي ...
السياسة الحضرية	التخفيف من التباينات الحضرية + اعتماد سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كأداة للتنمية الحضرية...
حل إشكالية العقار	التحكم في السوق العقارية عن طريق إصدار القوانين ضد الاحتكار والمضاربة العقارية + إيجاد حل للأنظمة العقارية المعقدة ....

3.2. العناصر الفاعلة في اعداد التراب وتدبير المجال

لتنزيل أهداف سياسة إعداد التراب الوطني، يتم الاعتماد على مجموعة من العناصر، منها الهياكل والمؤسسات الإدارية على المستويين الوطني والترابي، ومجموعة من الآليات القانونية والأدوات الفعالة لتمكين هذه الهيئات من تجسيد البرامج والأهداف على أرض الواقع.

1.3.2. المؤسسات المتدخلة في إعداد التراب

يرتكز القانون الإداري المغربي على مجموعة من المبادئ، منها الأخذ بنظام اللامركزية في تدبير شؤون التراب الوطني، وذلك بغية التخفيف من العبء على السلطات المركزية من جهة، وفسح المجال أمام النخب المحلية لتتحمل المسؤولية في تدبير شؤون أقاليمها، من جهة ثانية، لكونها الأقرب من المشاكل المحلية والأوسع إدراكا لمتطلبات السكان، ومنح الفرصة للأجهزة المركزية قصد التفرغ لتسيير الشؤون العامة التي تَهُمُّ الوطن بأكمله، وتضمن سيادته، وكذا التفكير في وضع استراتيجيات التنمية التي ترسم الخطوط العريضة التي لابد أن تسير على إثرها كل المبادرات المحلية، ضمانا للانسجام التام بين المناطق، وتحقيقا للأهداف الكبرى التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

2.3.2. الفاعلون على المستوى المركزي

تتعدد الهيئات المتدخلة في سياسة إعداد التراب على المستوى المركزي، وتكتسي المؤسسة الملكية أهمية بالغة، إذ تعتبر بمثابة المخطط الأساسي لتحركات ومواقف الدولة والحكومة، الى جانب هيئات أخرى تناط بها مهمة إخراج التوجهات الملكية إلى قرارات عملية جاهزة للتطبيق.

1.2.3.2. المؤسسة الملكية

يعتبر الملك (الفصل 42 من دستور المملكة المغربية 2011) رئيس الدولة وممثلها الأسمى ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها، ويمارس الملك هذه المهام بمقتضى ظهائر من خلال السلطات المخولة له بنص صريح للدستور، أو عن طريق خطاباته التي تتناول موضوع إعداد التراب وتدبيره، في محاولة لتأسيس سياسة إعداد للتراب. هكذا، ومنذ السنوات الأولى من الاستقلال، حاول الراحل محمد الخامس، في خطاب العرش (18 نونبر

1959)، أن يعطي للقضايا الوطنية الكبرى صبغة عامة من اختصاص السلطة المركزية، بينما حث على إنشاء مجالس بلدية وقروية للتداول في القضايا ذات الصبغة المحلية الصرفة.

هذا الطرح الذي دشن له المغفور له، تم نهجه وبنفس الفلسفة تقريبا في عهد الراحل الحسن الثاني. فمنذ توليه العرش، صرح في خطابه المؤرخ 11 يناير 1962 بما يلي : «... بعدما أخرج جلالته إلى الوجود المنظمات التمثيلية للجماعات المحلية، شرع في دراسة تمثيل مجموع الشعب، فبينما كانت الحكومة المؤسسة في 23 ماي 1960 منكبة على إعداد الظهير المتعلق بالمجالس الجماعية والبلدية، أعلن جلالته عن عزمه على تزويد البلاد ابتداء من سنة 1963 بمؤسسات تمثيلية وطنية تسمح للشعب كله بالمشاركة في تسيير شؤون الدولة ومراقبة التسيير من لدن الأفراد المنتخبين...» . كان الحسن الثاني يؤكد في كل خطاباته على أهمية تسيير الشؤون المحلية من لدن أهلها، يعني من قبل هيئات منتخبة تسهر على البت في كل القضايا المحلية، وذلك لمعرفتها بالمشاكل المحلية وقدرتها على إيجاد الحلول المناسبة لها.

بعد اعتلاء محمد السادس لسدة العرش، جعل من مسألة إعداد التراب وترسيخ مبدا اللامركزية إحدى أولويات اهتمامه، حيث ركزت خطاباته المتتالية على ضرورة إعطاء إعداد التراب ما يستحق من أهمية. وسيتوج هذا الاهتمام بإعطاء الانطلاقة للحوار الوطني حول إعداد التراب، الذي شارك في إبداء وجهة النظر فيه حوالي 16 منتدى جهويا يمثلون كل جهات المملكة آنذاك، وأكثر من 50 ورشة محلية.

هذا الاهتمام بقضايا التهيئة، سيترجم في الرسالة الموجهة إلى المنتدى الوطني حول إعداد التراب والتي استهلها بما يلي : «... نفتتح بخطابنا هذا انطلاق فعاليات الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني، إيمانا من جلالتنا بفضيلة الحوار، والتشاور الموسع، كمنهجية حميدة لمعالجة كبريات ملفات الأمة، وبالأهمية الإستراتيجية للتهيئة الترابية في تحقيق ما ننشده لوطننا العزيز من تنمية شاملة، وتضامن فعال بين مختلف فئاته وأجياله ومجالاته، وتهيئ المناخ الأفضل للاستثمار الأمثل لكل طاقاته، وتمتين نسيج وحدته وتعاضده، كي لا يكون هناك مغرب نافع ومغرب غير نافع».

من خلال هذه الرسالة وفي فقرات متعددة، حاول العاهل المغربي أن يعتمد منظورا جديدا لإعداد التراب الوطني، قوامه اعتبار التهيئة الترابية أحسن وسيلة للحد من التفاوتات الجهوية، وأداة للتطوير العقلاني للمشهد الحضري وإنعاش العالم القروي، وأمثل طريقة

للتوفيق بين النجاعة الاقتصادية وحماية الثروات الطبيعية، من جهة، وبين العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، من جهة أخرى.

ولإنجاح سياسة إعداد التراب، اعتمدت مقاربة جديدة عن طريق تعميق اللامركزية* [9] واللاتركز* كخيار استراتيجي، تستند على مشاركة مواطنة، وتقاسم المسؤوليات، على أن تحتفظ الدولة بوظيفتها التنظيمية والتوجيهية والضبطية. مقاربة، يتم فيها إشراك كل الفاعلين، من جماعات ترابية وقطاع خاص ومجتمع مدني وذوي الاختصاص. غير أنه كما سبقت الإشارة إليه، مع مراعاة الخصوصيات المجالية للمناطق والجهات التي تشكل التراب الوطني. حيث أكد الميثاق الوطني اللاتركز الإداري في المادة السابعة، على التوطين الترابي للسياسات العمومية، من خلال أخد الخصوصيات الترابية بعين الاعتبار أثناء إعداد السياسات العمومية الخاصة بتدبير المجال وتنفيذها وتقييمها.

2.2.3.2. مديرية إعداد التراب الوطني

تتميز طبيعة إعداد التراب بتنوع الأنشطة، وتشابك الاختصاصات بين مختلف الأجهزة المكلفة بصياغة وتنفيذ الإعداد. وهو ما يفسر انتقال الهيئة المكلفة مبدئيا بإعداد التراب الوطني والتعمير بين مجموعة من الوزارات منذ أن وَجَدت هذه السياسة مكانها ضمن الاهتمام الحكومي بالمغرب، أي منذ الاستقلال إلى الآن، حيث اختلفت تسمية هذه الإدارة والأجهزة الوصية عليها تبعا لكل مرحلة.

فبعد تعيين حكومة التناوب سنة 1998 ضمت في تشكيلتها وزارة خاصة، أطلق عليها وزارة إعداد التراب والبيئة والتعمير والإسكان، ضمت في هيكلتها مديرية خاصة بإعداد التراب، وبذلك انفصل هذا الملف نهائيا عن وزارة الداخلية بعد 14 سنة من التبعية.

وتسهر هذه المديرية على بلورة رؤية استشرافية لإعداد المجال الترابي على الصعيدين الوطني والجهوي، من خلال الحث على اتخاذ المبادرات المتعلقة بإعداد التراب الوطني

---

9 يعتبر مفهوم اللامركزية* La décentralisation: من الناحية اللغوية والاصطلاحية، نقيضا للمركزية المستعارة من الترسانة المؤسساتية والتنظيمية للدول الغربية؛ بمعنى أن الأنظمة الإدارية والسياسية لهذه الدول، مرت من مرحلة الاستبداد والديكتاتورية إلى مرحلة الديمقراطية والتشاور. فالمركزية هى نمط إداري، يقوم على الانفراد المطلق بصناعة القرار السياسى والإداري، وتسيير الشأن العام للدولة من طرف المركز الذى غالبا ما يشكل العاصمة الإدارية للدولة.

اللاتركيز* La déconcentration : هى تحويل الاختصاصات من الإدارة المركزية (لمختلف الوزارات) إلى مختلف المصالح الخارجية الموجودة بالجهات؛ وتهدف إلى تقريب الإدارة من المواطنين بواسطة ممثلى الدولة. كما تعطى الأوامر، وتدير وتسير وتراقب بواسطة ممثليها الذين يتم تعيينهم بمختلف المصالح الخارجية على مستوى الجهات.

والاستثمار. وتناط بها مهمة العمل على تحقيق توزيع متوازن للسكان والأنشطة والموارد في مجموع التراب الوطني، ولا سيما عبر تحديد الإمكانات الوطنية والجهوية والمحلية واستغلالها بكيفية رشيدة، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز التنافسية المجالية للحد من الفوارق ذات الطابع المادي والبشري، والعمل على دعم التضامن والتكامل بين المجالات. كما تساهم في تفعيل سياسة إعداد التراب على المستوى الجهوي وتنفيذ الاستراتيجيات والمشاريع الترابية وتقييمها، بتنسيق مع القطاعات الوزارية والجهات المعنية بإعداد السياسة الحكومية ودعم الانسجام* والتلقائية* والاندماجية* في السياسات العمومية بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، وفي بلورة وإعداد الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال بشكل يساهم في تقليص الفوارق المجالية، والإسهام في إعداد وتتبع تنفيذ اتفاقيات التعاون المتعلقة بميدان إعداد التراب الوطني (مرسوم رقم 2.23.751 الصادر في 21 ديسمبر 2023).

على أن الإشكالات الحقيقية التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة من طرف القطاع الوصي على تدبير المجال، تكمن في تأرجح هذا القطاع بين الوزارات، وتعدد السياسات المبرمجة من أجل النهوض بالمجال، دون التمكن من تنفيذها.

3.2.3.2. المجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني

يعرف ميدان إعداد التراب الوطني تعدد المتدخلين. ولهذا تم في البداية إنشاء اللجنة الوزارية المختلطة المكلفة بإعداد التراب الوطني (المرسوم الملكي المؤرخ بـ 6 غشت 1968) يرأسها الملك، وتضم في عضويتها مختلف الوزراء المعنيين بسياسة إعداد التراب الوطني. غير أن هذه اللجنة لم تجتمع إلا مرة واحدة حين أعطت للمغرب تقسيما ترابيا من سبع جهات سنة 1971. وظلت بعد ذلك غائبة عن العمليات المتعلقة بتدبير المجال، حتى بداية الحوار الوطني لإعداد التراب الذي دعا إلى إلحاقها بالمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني تحت رئاسة رئيس الحكومة (مرسوم رقم 2331-01-2 صادر في 24 ديسمبر 2001). وتعرف اليوم باللجنة البيوزارية الدائمة لإعداد التراب الوطني، وهي هيئة منبثقة عن المجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني، مما يعطيها سلطة اتخاذ القرار وتنفيذ سياسات وطنية بشأن إعداد التراب الوطني والتنمية المستدامة.

ومن مهام المجلس المساهمة في وضع السياسة الوطنية لإعداد التراب الوطني. واقتراح توصيات ترفع إلى الحكومة بقصد وضع السياسة وتتبعها:

- اقتراح التوجهات الكبرى للتهيئة والتنمية المستدامة؛

- إبداء الرأي بخصوص مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تهم هذا الميدان والمعروضة عليه من طرف الحكومة؛

- إبداء الرأي بخصوص التصاميم ومختلف الوثائق الوطنية والجهوية المتعلقة بإعداد التراب الوطني والمعروضة عليه من طرف الحكومة؛

- الحرص على انسجام مختلف الخيارات والمشاريع القطاعية الكبرى، وذلك وفق المبادئ والتوجهات التي تقوم عليها سياسة إعداد التراب الوطني؛

- المساهمة في تقييم حصيلة الأعمال التي تم تنفيذها في مجال إعداد التراب الوطني؛

- اقتراح التدابير التي من شأنها تحقيق تكامل أمثل بين مختلف الأعمال المرتبطة بإعداد التراب الوطني.

4.2. الهيئات الفاعلة على المستوى الترابي

أصبحت الدولة اليوم عاجزة عن التخطيط لكل شيء انطلاقا من المركز، وتعمل جاهدة على إشراك الفاعلين الترابيين، خاصة في تنزيل التوجهات والسياسات المتعلقة بإعداد التراب الوطني وتدبير المجال، مع التمتع بقدر كبير من الحرية في التنفيذ، ومنح هامش الإبداع والابتكار والإجابة عن كل الإشكالات المحلية. وأصبح إشراكهم ضرورة ملحة، وذلك راجع إلى عدة أسباب، منها تنامي المد الديمقراطي الرافض للنظام الشمولي، والمناداة بضرورة إشراك النخب المحلية في عملية اتخاذ القرار، وذلك بهدف تعميق اللامركزية كاختيار إستراتيجي ونهج سياسي لتجسيد مبادئ الديمقراطية انسجاما مع روح الدستور والعهود والمواثيق الدولية.

أما الفاعلون الأساسيون على المستوى الترابي في مجال اعداد التراب، فهي الجماعات الترابية*[10]، والعمالات والأقاليم ومجالس الجهات.

10 - الجماعات الترابية: هى الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات. وهى أشخاص معنوية، خاضعة للقانون العام، وتسير شؤونها بكيفية ديمقراطية من لدن مجالس الجهات والجماعات منتخبة بالاقتراع العام المباشر. وبرتكز التنظيم الجهوي والترابى على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن؛ ويؤمن مشاركة السكان المعنيين فى تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

1.4.2. دور الجهة والجهوية المتقدمة في إعداد التراب

نظرا لما تحتله الجهة من مكانة بارزة في سياسة إعداد التراب وتدبير المجال، فإن هذه الأخيرة تتبوأ، تحت إشراف رئيس مجلسها، مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الأخرى، في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، في نطاق احترام الاختصاصات الذاتية لهذه الجماعات. ونظرا لدورها في السيرورة التاريخية لسياسة إعداد التراب وتدبير المجال، يجدر بنا أن نتوقف عندها أكثر من غيرها.

1.1.4.2.الجهة* والجهوية*، إطار جغرافي وخيار استراتيجي لتنزيل سياسة إعداد التراب

لا يمكن لسياسة إعداد التراب أن تحقق أهدافها إلا في إطار جغرافي واضح. ويعتبر هذا الإطار العمود الفقري في كل سياسة مجالية تهم الجهة الجغرافية. وقد كانت الجهة أو الإقليم موضوع العديد من الدراسات الجغرافية[11] تسمى بالدراسات الإقليمية* سواء تعلق الأمر بالمغرب أو دول افريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقبل الوقوف عند هذا الإطار من الناحية الجغرافية والإجرائية، لابد من تعريف مفهوم الجهة والجهوية، ثم تحديد الجهة كإطار مادي تقوم بداخله السياسة المجالية. تعرف لجنة الشؤون الجهوية للمجلس الأوربي الجهة على أنها "الجهات هي وحدات موقعها أقل من مستوى الدولة المركزية، وتتمتع بتمثيلية سياسية مضمونة بوجود مجلس جهوي منتخب" في سياق تراب الدولة. هذا التعريف، يضع الجهة في مستوى جغرافي أدنى من مستوى تراب الدولة، ويشترط أن يتمتع بتمثيلية مؤسسات منتخبة، أهمها المجلس الجهوي. لكن هل هذا التعريف كاف في وقتنا الحاضر؟ طبعا لا. وهذا ما يقودنا إلى إعادة طرح مفهوم الجهة الجغرافية كآلية مؤسساتية.

11 - الجغرافية الإقليمية La géographie régionale لا تهتم بدراسة البيئة لذاتها، بل بدراسة التفاعل بين الظروف الطبيعية والبشرية وتأثيرها فى الإنسان. وهى دراسة الاختلافات الإقليمية، من قبيل إبراز شخصية الأقاليم.

2.1.4.2. مفهوم الجهة والجهوية

إن مدلول الجهوية* (la régionalisation) يختلف تماما عن المفهوم الجغرافي أو المجالي للجهة، ذلك أن الجهوية هي قبل كل شيء حصيلة منطق واضح للاختيارات السياسية للبلد. أما الجهة أو الجهات في حدودها الترابية فعليها أن تترجم تلك المهام المؤسساتية التي أنشأت من أجلها على أرض الواقع. ومن المؤكد أننا عندما نتحدث عن الجهة كإطار جغرافي للتدخل قصد تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف أجزاء التراب الوطني، فإننا ننطلق من بعض الخصائص الجغرافية الأساسية التي تتميز بها الجهة طبيعيا وبشريا واقتصاديا وسياسيا.

من الناحية الطبيعية: الجهة عبارة عن نظام مجالي مفتوح تطغى فيه عناصر الوحدة على عناصر التنوع والاختلاف. وهذه الوحدة إما نابعة من العوامل الطبيعية (الريف، الأطلس، المغرب الشرقي، سهل الغرب، تادلة...). أو من الخصائص الهيدرولوجية، كالأحواض النهرية (حوض سبو، حوض سوس، حوض أم الربيع، حوض ملوية...)؛

ومن الناحية البشرية: يمكن أن يكون عامل الوحدة نابعا من العنصر البشري رغم اختلاف الوحدات الطبيعية، مثلا منطقة سوس كإقليم طبيعي متباين (سهل سوس، وسلسلة جبال الأطلس الكبير والصغير) لكن يطغى عليه العامل البشري للسكان الناطقين بالأمازيغية (تاشلحيت). وهو العنصر الموحد بين كل هذه العناصر. ويمكن أن يكون عامل الوحدة للجهة ناتجا عن النشاط الصناعي أو الفلاحي...

إن عناصر التنوع الطبيعي والبشري والاقتصادي، التي تميز الجهة، قد تكون أحيانا عاملا من عوامل التجانس والانسجام الداخلي للجهة، وإحدى مقومات شخصيتها الطبيعية والمجالية التي يشترط أن يحافظ النظام المجالي الجهوي على قدراته في التكيف* والاستقرار* والتوازن*، بما يجعل الجهة قادرة على استيعاب التحولات الكبرى التي تطبع المحيط السياسي والاقتصادي الوطني والدولي ومختلف التأثيرات[12]. وعلى ضوء المقاربات التي واكبت التطور

12 التوازن، L’équilibre: نقول بأن نظاما مجاليا متوازنا حين يكون فى مأمن من الأحداث التى قد تعرضه إلى أزمة ما، أو توقف فى حركته، وبالتالى إلى تغيير فى الوضعية التى كان يوجد عليها. وهذا التوازن يبقى نسبيا ويعرف حركية مستمرة.

الاستقرارLa stabilit: نقول بأن نظاما مجاليا مستقرا عندما يتعرض هذا النظام لتأثيرات المحيط (خاصة الخارجى) التى قد تعمل على تغييره دون أن يفقد توازناته.

الانفتاح أو التكيف، L’adaptation: كل الأنظمة تتأثر بالمحيط الذى تنتمى إليه داخليا كان أم خارجيا. وتأخذ هذه التأثيرات أشكالا مختلفة، إما على شكل الهروب او النفور فى شكل هجرات، وإما على شكل المقاومة* La résilience أو التكيف بمعناه الواسع.

الجهوي في المغرب، يمكن تصنيف مختلف الدراسات حول الجهوية، حسب المقاربات إلى أربعة أنواع :

- تشخيصية عكَسها التصميم الوطني لإعداد التراب سنة 2003؛
- تقييمية أبرزها تقرير الخمسينية سنة 2006؛
- استشرافية من خلال كتاب «مغرب الجهات» الذي صدر عن المندوبية السامية للتخطيط في طبعة ثالثة 2008؛
- تركيبية كما جاء بها تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية 2011؛

سبق أن تمت الإشارة إلى أن الجهة عبارة عن إطار أصغر من تراب الدولة، وهي نظام يتكون من أنظمة مجالية صغرى متتالية ومتلاحقة طبيعية وبشرية. فماذا نعني بالنظام المجالي؟

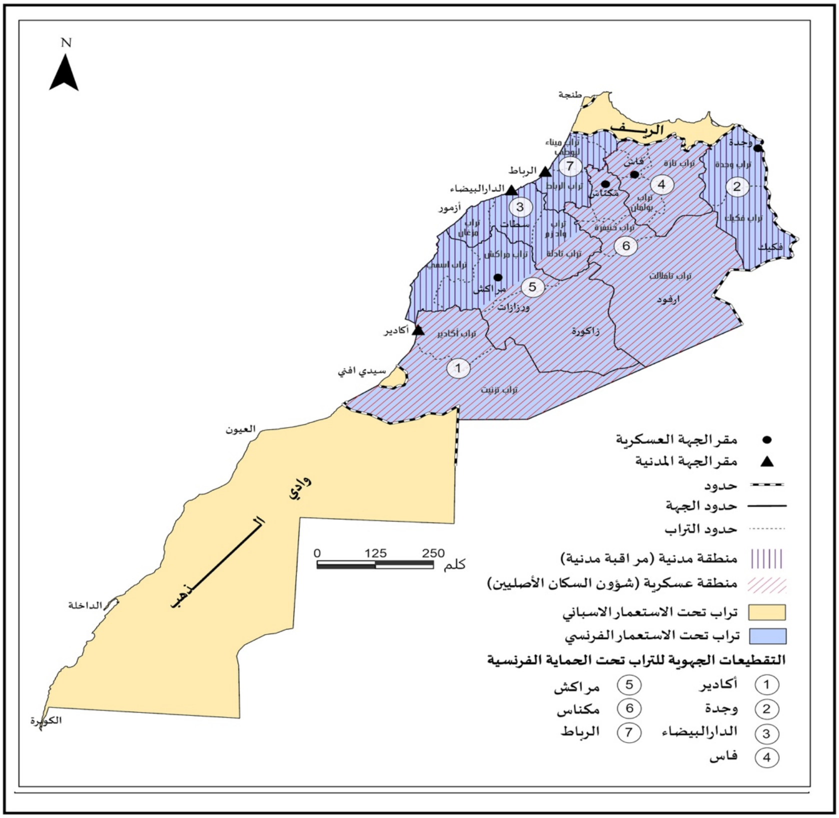
3.1.4.2. الجهة كنظام مجالي مفتوح

هناك تعاريف متعددة للنظام. إلا أن النظام المجالي تعتبره أهم التعاريف جهة أو إقليما يتكون من مجموعة من العناصر، تحكمها علاقات متبادلة ومتداخلة، بحيث إذا ما طرأ تغيير على واحدة منها أثر على الباقي. وهذا يعني أن الجهة عبارة عن مجموعة من العناصر، نصفها بواسطة متغيرات، إما طبيعية أو بشرية، كمية أو كيفية. وهذا النظام الجهوي يتم عن طريق مصفوفة ترتب فيها كل هذه المتغيرات. أي عبارة عن نظام له علاقة تأثير وتأثر بالمحيط العام الذي تنتمي إليه هذه الجهة، طبيعيا كان أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو غير ذلك، دون أن يعني ذلك أن هناك استقلالية، بل يخضع الجميع لنظام موحد.

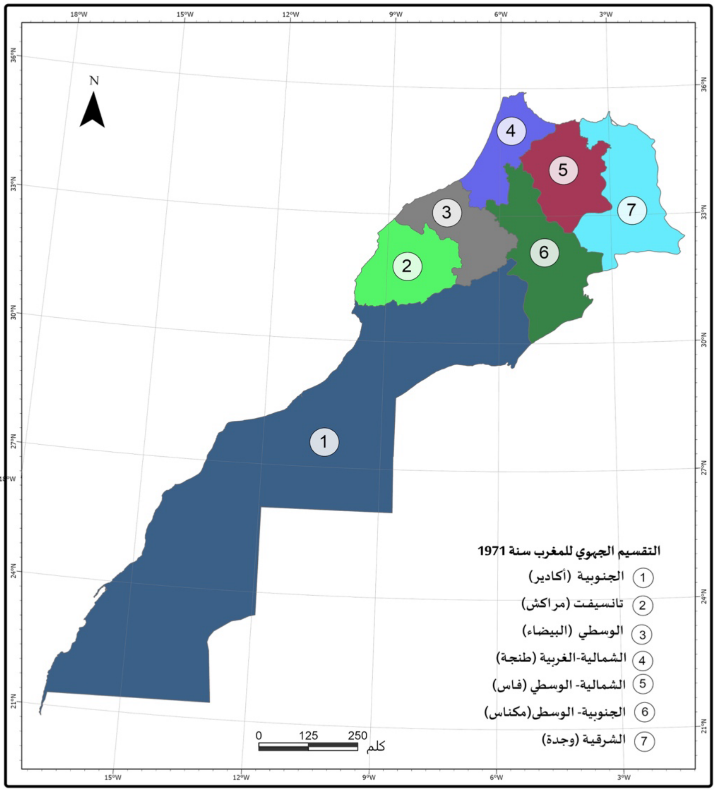
وحينما نعتبر الجهة نظاما مفتوحا فلأن الواقع يفرض وجود حدود ترابية بين وحدات تنسج علاقات متنوعة ومتداخلة مع المحيط العام الداخلي والخارجي. فالمحيط الداخلي للجهة، هوعبارة عن مجالات صغرى وعناصر تكون هذه الجهة تؤثر في المجال وتتأثر به، في إطار تكاملي يجعل الجهة بمثابة جسم حي يُطور علاقات داخلية متميزة وروابط متبادلة مع المجالات الأخرى. اما المحيط الخارجي للجهة فيطلق على مجموع الأنظمة الترابية والمجالات المحيطة بالجهة، التي قد تتعدى حدود التراب الوطني، لتشمل مجموعة من الدول بفعل التيارات المختلفة...

انبثق مفهوم الجهوية المتقدمة بالمغرب عن دستور 2011، وتمت بلورته في إطار الجهة المحدثة (بموجب القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر في23 يوليوز 2015) والذي تمخض عن اللجنة الاستشارية للجهوية التي أعطت للمغرب تقسيما جديدا من 12 جهة جيواستراتيجية، فهو ليس وليد الظرفية، بل عبارة عن سيرورة تاريخية تطورت منذ الاستقلال، واتخذت أشكالا وأنماطا عديدة، تبعا لتطور المجتمع المغربي وإرادة المركز الذي انخرط في مسلسل ارساء نظام اللامركزية، كضرورة ملحة في ظل تحديات العولمة والانفتاح الخارجي واكراهات الرأسمالية والنظام العالمي. وذلك من خلال عدة تقسيمات ترابية شهدها المغرب إبان الخمسين سنة الماضية (أهمها ظهير رقم 77-71-1 الصادر بتاريخ 16 يونيو 1971، الذي أعطى للمغرب 7 جهات اقتصادية، والقانون التنظيمي رقم 96.47 لسنة 1997 القاضي بإحداث 16 جهة للمملكة).

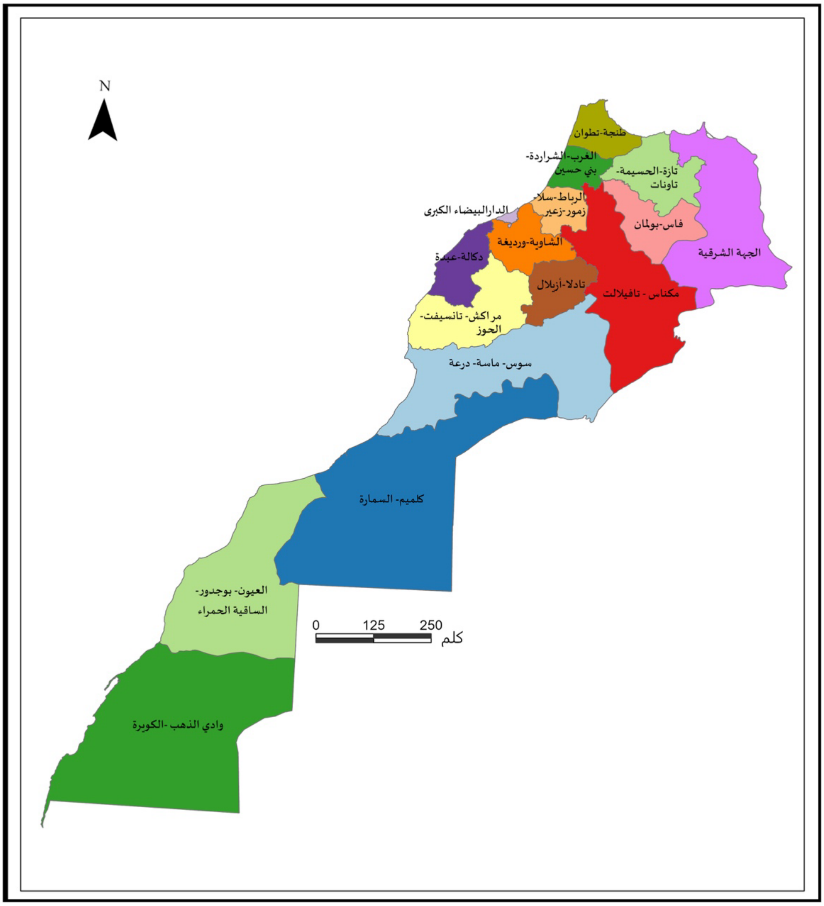
التقسيم الجهوي للمغرب سنة 1940



التقسيم الجهوي للمغرب ما بين 1971 و1997



التقسيم الجهوي للمغرب منذ سنة 1997



المملكة المغربية - اللجنة الإستشارية للجهوية: تطور التقطيع الجهوي للمغرب منذ 1940

ومع تطور بنيات الدولة وتداخل الصلاحيات بين مختلف الفاعلين، وتعمق الفوارق الجهوية، وزيادة الحاجة إلى التنمية المحلية بوصفها رافعة للتنمية الترابية على المستوى الوطني، وضامنا لقدر من التوازن بين الجهات، بتفادي بروز مناطق مزدهرة جدا ومنتجة، مقابل مناطق مهمشة وتعيش عالة على الأخرى، برزت الحاجة إلى تطوير الجهوية من خلال مجالات حيوية كالتنمية الاقتصادية والتخطيط والاستثمار الأجنبي...

هذه الاكراهات وغيرها فرضت على الدولة التوجه نحو تأسيس مفهوم بديل للتدبير حول الجهوية المتقدمة، الذي هو في الواقع مرحلة من تطور اللامركزية، تَمنح الجهات استقلالا

شبه كامل عن المركز في مختلف المجالات، باستثناء الاستقلال السياسي. ويعتمد على المقاربة المحلية لإدارة الشأن العام، بالارتكاز على الجماعات الترابية كنموذج فعال في تحقيق التنمية المندمجة التي تعتمد على الاستغلال الأمثل للموارد والامكانات المحلية والجهوية، بغية بلورة نموذج مجتمعي يتوفر على أسس ومقومات اجتماعية وسياسية كفيلة بتحقيق الاستقرار والتماسك* في إطار الدولة الموحدة، لأن الجهوية السياسية عكس ما يروج إليها، كفيلة باحتواء بعض الاقليات بإسنادها حكما ذاتيا يراعي خصوصياتها المحلية ويمتص التوجهات الانفصالية، بغية تعزيز قوة الدولة واستقرارها السياسي.

خريطة 2. : النظام الجهوي للمغرب حسب الأقاليم والعمالات والجهات (2015)



المصدر: المديرية العامة للجماعات المحلية/ وزارة الداخلية

بهذا يمكن القول أن الجهوية المتقدمة أقرب إلى النموذج الفيدرالي الالماني أو "لاندرز" أو النموذج الايطالي وربما الاسباني أيضا. وهو أكثر تطورا وأكثر استجابة لرغبات وحاجيات المواطن. إلا أن المغرب لازال في حاجة إلى أشواط طويلة للوصول إلى نموذج يراعي خصوصياته ومعتقداته الفكرية والاجتماعية، بما يعزز الديمقراطية والتنمية الترابية المستدامة في إطار مغرب حداثي مستقر وموحد من شماله إلى جنوبه

مؤطر 2: الجهوية المتقدمة نموذج متطور وإطار عقلاني لإرساء دعائم الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية

أقر دستور 2011 مبدأ المقاربة التشاركية في تدبير الشأن المحلي، وذلك بإشراك كل فعاليات المجتمع المدني والهيئات السياسية بغرض صياغة مشروع مجتمعي يضمن مشاركة فاعلة للمواطنين في اتخاذ القرار والتدبير الفاعل لشؤونهم، من خلال اعداد البرامج والمشاريع التنموية وتتبع انجازها ميدانيا. (الفصل 33 من الدستور).

ويمكن القول بأن إقرار الجهوية المتقدمة يعد ركيزة مهمة من ركائز الاستقرار والوحدة الترابية والوطنية، والشاهد أن قضية الصحراء المغربية جعلت المشرع المغربي يفكر في بلورة نموذج متطور للجهة قريب نوعا ما من الفيدرالية، بغية تعزيز طرحه الرامي إلى إرساء الحكم الذاتي للصحراء في إطار السيادة المغربية، ويمنح سكان هذه الأقاليم الحق في ادارة شؤونهم بشكل ديمقراطي، مما سيقوض كل المزاعم الهادفة إلى ضرب استقرار ووحدة المملكة المغربية وسيادتها على كامل ترابها.

2.4.2. دور مجلس الجهة في إطار الجهوية المتقدمة

عزز دستور 2011 مكانة الجهة حيث منحها مركز الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى في ميدان التخطيط الاقتصادي وإعداد التراب والتعمير؛ وقد جاء القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، بمجموعة من المستجدات طبقا لأحكام دستور 2011 ليحدد شروط تدبير الجهة لشؤونها بكيفية ديمقراطية، وكذا الاختصاصات الذاتية لفائدة الجهة، والاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة والاختصاصات المنقولة اليها من هذه الأخيرة (المادة الأولى من للقانون التنظيمي للجهات، 2015).

وتمثلت الاختصاصات الموكولة للجهة في مجال إعداد التراب في حدود مواردها داخل دائرتها الترابية، في إعداد وتنفيذ برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب، بهدف تحسين جاذبية المجال الترابي للجهة وتقوية تنافسيته الاقتصادية. ولهذه الغاية يضع مجلس الجهة تحت إشراف رئيس مجلسها، التصميم الجهوي لإعداد التراب، وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، في إطار توجهات السياسة العامة لإعداد التراب المعتمدة على المستوى الوطني وبتشاور مع الجماعات الترابية الأخرى والإدارات والمؤسسات العمومية، وممثلي القطاع الخاص المعنيين بتراب الجهة (المادة 88 من للقانون التنظيمي للجهات، 2015).

وإذا كان إعداد التراب يُعنى بتقديم تصور شامل ورؤية متكاملة لبرنامج العمل الذي يخص إعداد مجمل أجزاء الوطن الواحد، فإن الجهة تعتبر إطارا جغرافيا ميدانيا لتطبيق هذا البرنامج، ولكن مع مراعاة المميزات الخاصة بكل جهة، والأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجهوية والإمكانات الطبيعية أو البشرية والحاجيات المستعجلة للساكنة المحلية، تفاديا لأي عرقلة في التنفيذ، واستجابة لتطلعات السكان المحليين.

فالجهة مدعوة لأن تقوم بدور الوسيط بين الدولة والجماعات الترابية، أي بين المحيط والمركز؛ بمعنى، بين القمة والقاعدة. فهي كذلك إطار صالح للتشاور بإمكانه أن يسهل المهمة التنسيقية للدولة، من أجل العمل على إدماج متوازن لكل المكونات الترابية التي يتكون منها التراب الوطني؛ إذ لا معنى للتنمية عن طريق الجهة خارج الجهوية، بمعني أن أهمية التوجه الجهوي تكمن في منح الفعالية الضرورية لإعداد التراب. ومن هنا أصبح المفهوم الجهوي يحتل مركز كل القرارات التي تخص إعداد التراب، إلى درجة أصبح فيها هذا الأخير يُدْرج عند كثير من الدول كصفة للعمل الجهوي، ذلك أن مصطلح التخطيط الجهوي* أضحى الآن يغطي كل أنشطة إعداد التراب، مما يفسر ترابط الجهة وإعداد التراب كمصطلحين يدلان تقريبا على شيء واحد في أغلب الدول.

3.4.2. دور العمالة أو الإقليم في إعداد التراب

تلعب العمالة او الإقليم في مجال إعداد التراب الوطني، دورا مهما يمكن أن نتبين أهميته من خلال الأدوار العامة المنوطة بمجالس العمالات والأقاليم من جهة، وكذلك الدور المركزي أو المحوري الذي يحتله العامل داخل هذا التنظيم من جهة أخرى. فالعامل يعتبر العنصر

الرئيسي داخل العمالة أو الإقليم. وإليه يرجع فشل أو نجاح أي مشروع تنموي محلي، بما في ذلك المخططات المتعلقة بإعداد التراب، وذلك باعتباره ممثلا للسلطة المركزية داخل العمالة او الإقليم، كما يعمل تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية، والسهر على حسن سيرها.

وحسب المادة 87 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، تناط بالعمالة أو الإقليم داخل دائرتها الترابية مهام النهوض بالتنمية الاجتماعية خاصة في الوسط الريفي، وكذا في المجالات الحضرية. كما تتمثل هذه المهام في تعزيز النجاعة والتعاضد والتعاون بين الجماعات المتواجدة بترابها. وتمارس أيضا اختصاصات ذاتية داخل دائرة نفوذها في الميادين المتعلقة بالنقل المدرسي، وإنجاز وصيانة المسالك القروية، وتشخيص الحاجيات في مجالات الصحة والسكن والتعليم والثقافة والرياضة. ويضع مجلس العمالة أو الإقليم، تحت إشراف رئيس مجلسها خلال السنة الأولى من انتداب المجلس، برنامج التنمية للعمالة أو للإقليم، ويعمل على تتبعه وتحيينه وتقييمه (المادة 79).

4.4.2. دور الجماعة في إعداد التراب

الجماعات هي أحد مستويات التنظيم الترابي للمملكة. وتتمتع بالشخصية الاعتبارية القانونية والاستقلال الإداري والمالي (المادة 78). وقد كانت الجماعة بالمغرب، منذ زمن طويل، ذات اختصاص وحيد مرتبط أساسا بالتدبير، مثال على احترام الاختيارات والضوابط المقررة في المخطط الإداري دون اهتمام حقيقي بما هو اقتصادي وتنموي. لكن بعد المستجدات التي أتى بها القانون التنظيمي رقم 113.14، أصبحت الجماعة وبحكم القانون، عاملا داعما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتزاول الجماعة (طبقا للمادة 77) مجموعة من الاختصاصات التي تهم تقديم خدمات القرب للمواطنات والمواطنين، فهي تمارس اختصاصات ذاتية، واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة اليها من هذه الأخيرة في طار اللامركزية.

وتعمل الجماعة فيما يخص تدبير المجال واعداد التراب، على إحداث وتهيئ المناطق الصناعية، والسهر على احترام الاختيارات والضوابط المقررة في مخططات توجيه التهيئة العمرانية SDAU وتصاميم التهيئةPA والتنمية PCD ، وكل الوثائق الاخرى المتعلقة بإعداد التراب والتعمير (المادة 85. 5)

5.4.2. دور الوكالات الحضرية في اعداد التراب

الوكالات الحضرية هي مؤسسات عامة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويشمل نطاق اختصاصها عمالة أو إقليم أو عدة عمالات أو أقاليم (المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.93.51، 1991)، وهي عبارة عن جهاز إداري وتقني مختص في مجال التعمير على صعيد التجمعات الحضرية الكبرى، (طبقا للمادة 3 من الظهير بمثابة قانون رقم 1-93-51)، وتتولى الوكالة الحضرية القيام بالدراسات اللازمة لإعداد المخططات التوجيهية المتعلقة بالتهيئة الحضرية ومتابعة تنفيذ التوجيهات المحددة فيها، علاوة على دورها المحوري في التنسيق بين المتدخلين والتوفيق بين مختلف القرارات المعمارية وتقديم المساعدة التقنية للجماعات الترابية، وذلك بهدف تطبيق وثائق التعمير، كما أنها تقدم المساعدة والتأطير التقني في مجال التسيير الحضري.

5.2. الوسائل التقنية والأدوات القانونية لإعداد التراب

يمكن إعداد التراب من استغلال أفضل للمؤهلات التي يزخر بها المجال المعني، والتقليل من الاكراهات والمساهمة في تقوية العمل التنموي، وتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية، دون الإخلال بالتوازنات المجالية. ولتفعيل السياسات المبرمجة لإعداد التراب لابد من توافر الأدوات المنهجية والوثائق المرجعية اللازمة لتنظيم تدخل الإدارة والفاعلين الاقتصاديين في المجال الترابي المعني. وهي بمثابة الموجه والمؤطر لكل استعمالات المجال والموارد التي يتوفر عليها، وهي أدوات قانونية ملزمة للجميع، حيث تتجسد أهميتها القصوى في تنزيل السياسات العمومية لإعداد التراب وتدبير المجال.

1.5.2. التصميم الوطني لإعداد التراب (SNAT)

المخطط الوطني لإعداد التراب هو وثيقة مرجعية يجري بها العمل لمدة خمس وعشرين عاما، يحدد من خلاله التوجهات العمومية الكبرى في ميدان اعداد التراب (الميثاق الوطني لإعداد التراب). فهو بمثابة الأداة التقنية والمرجعية لسياسة إعداد التراب على الصعيد الوطني، بحيث يحدد على المدى البعيد المحاور الكبرى لسياسة التنمية الترابية. وقد تم التخطيط أو إنشاء لأول مرة تصميم من تصاميم التهيئة الترابية بالمغرب بمقتضى المخطط الثلاثي لسنوات (1978 - 1980). وجاء المخطط الخماسي (1981 - 1985) الذي نص على وضع تصميم إعداد التراب على الصعيد الوطني، وتصاميم التنمية والتهيئة الجهوية على

المستوى الترابي. وعلى الرغم من التنصيص عليه في كل المخططات الاقتصادية منذ سنة 1981، فالمغرب انتظر زهاء 20 سنة ليبادر إلى محاولة وضع هذا التصميم، حيث لم يشهد الانطلاقة الفعلية للبدء في هذه الدراسات إلا في عهد حكومة التناوب نهاية التسعينيات، وذلك بموجب اتفاقية موقعة بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) والحكومة المغربية سنة 1991.

ويرمي التصميم الوطني لإعداد التراب إلى تحديد التوجهات الأساسية والعامة للبلاد، ووضع مخطط مستقبلي بعيد المدى، يهدف إلى تحقيق تنمية متكاملة عن طريق تقديم تصور شامل للتجهيزات المهيكِلة، ومقتضيات التهيئة لتنشيط التراب الوطني، في تنسيق تام بين كل السياسات العمومية المقدمة من طرف المصالح الوزارية المركزية، من جهة، وفي تفاعل جدي مع متطلبات التنمية على الصعيد الجهوي، ناهيك عن ضمان نسيج اقتصادي واجتماعي وثقافي متماسك ومتكامل.

وينبني التصميم على أربعة نقط جوهرية (التصميم الجهوي لإعداد التراب الوطني، الوثيقة التركيبية 2003):

- الطبيعة توجيهية للوثيقة، غايتها وضع إطار عام يسمح بانسجام وإلتقائية* مختلف السياسات العمومية؛
- المقياس، فالوثيقة تغطي التراب الوطني وتقدم حلولا على المستوى الوطني دون التركيز على العمليات المحلية؛
- المدى، تحدد الاختيارات على المدى البعيد؛
- البعد الترابي، تقديم إطار للتماسك الترابي للمشاكل القطاعية.

ويعتبر التصميم وثيقة توجيهية، ينجز وفق رؤية متماسكة للتنمية الترابية، انطلاقا من إجراء دراسة مفصلة لواقع حال المجال على مختلف المستويات الترابية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتتم هذه الدراسة على مرحلتين: مرحلة تحليلية وتشخيصية، ثم مرحلة توقعية، مهمتها إعطاء تصور مستقبلي في المدى الطويل للتراب الوطني.

إن أهمية التصميم الوطني لإعداد التراب لا تقف عند كونها أداة تخطيط على المدى البعيد وعلى الصعيد الوطني، بل تكمن في الأهداف المتوخاة منه، باعتباره المرجع الذي يحدد الخطوط العامة الكبرى للمجال. وعلى ضوئه يتم إعداد باقي الأدوات الأخرى الجهوية؛ كالتصميم الجهوي لإعداد التراب، هذا الأخير الذي تراعى عند إعداده الأولويات والتوجهات الكبرى التي حددها التصميم الوطني.

- التدبير المندمج للموارد : من بين أولويات إعداد التراب الوطني، تدبير الموارد المائية، وتأهيل المدن، ودعم القطاعات الواعدة كبديل ناجع لتفعيل النمو الاقتصادي وإنعاش التشغيل، والتنمية القروية، وتدبير الأوساط الهشة.

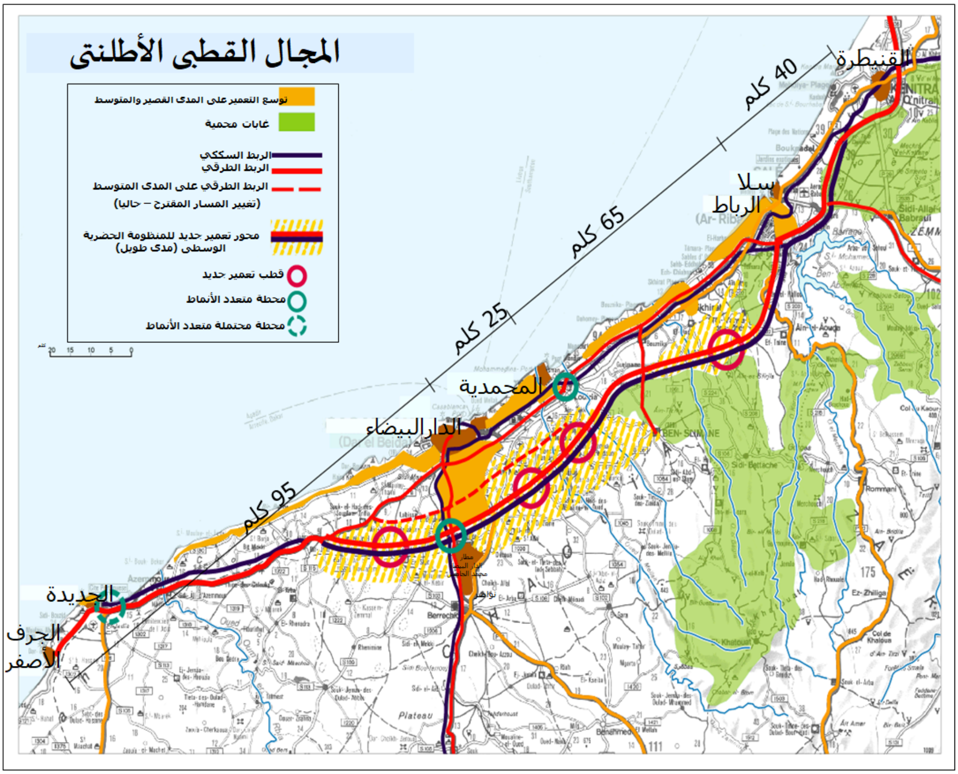
ويعتبر تدبير الموارد المائية أولى المستعجلات باعتبار التطور الراهن الذي يسير في الاتجاه السيئ والسلبي لارتفاع مستويات الإهدار والتغيرات المناخية والجفاف اللذان يهددان المكتسبات، والاستغلال المفرط للمياه الجوفية والتراجع الكبير والمستمر لمستوى الفرشات المائية.

من أهداف التدبير المندمج للموارد المائية، اقتصاد الماء وحماية الاحتياطي الحقيقي الذي تتوفر عليه البلاد، محاربة التلوث والتدبير اللامركزي للموارد المائية.

- تأهيل المدن: النمو الحضري السريع والمرتفع الذي تعرفه المدن مرشح للارتفاع في المستقبل، مما يجعلها مجالا لإنتاج الثروة، وقبلة لمزيد من تيارات الهجرة الريفية، مما يطرح خصاصا متزايدا في مجال السكن والتجهيزات الأساسية، والحاجة إلى القضاء على السكن غير اللائق وتوفير الشغل للجميع (NACIRI Mohamed, 1984).

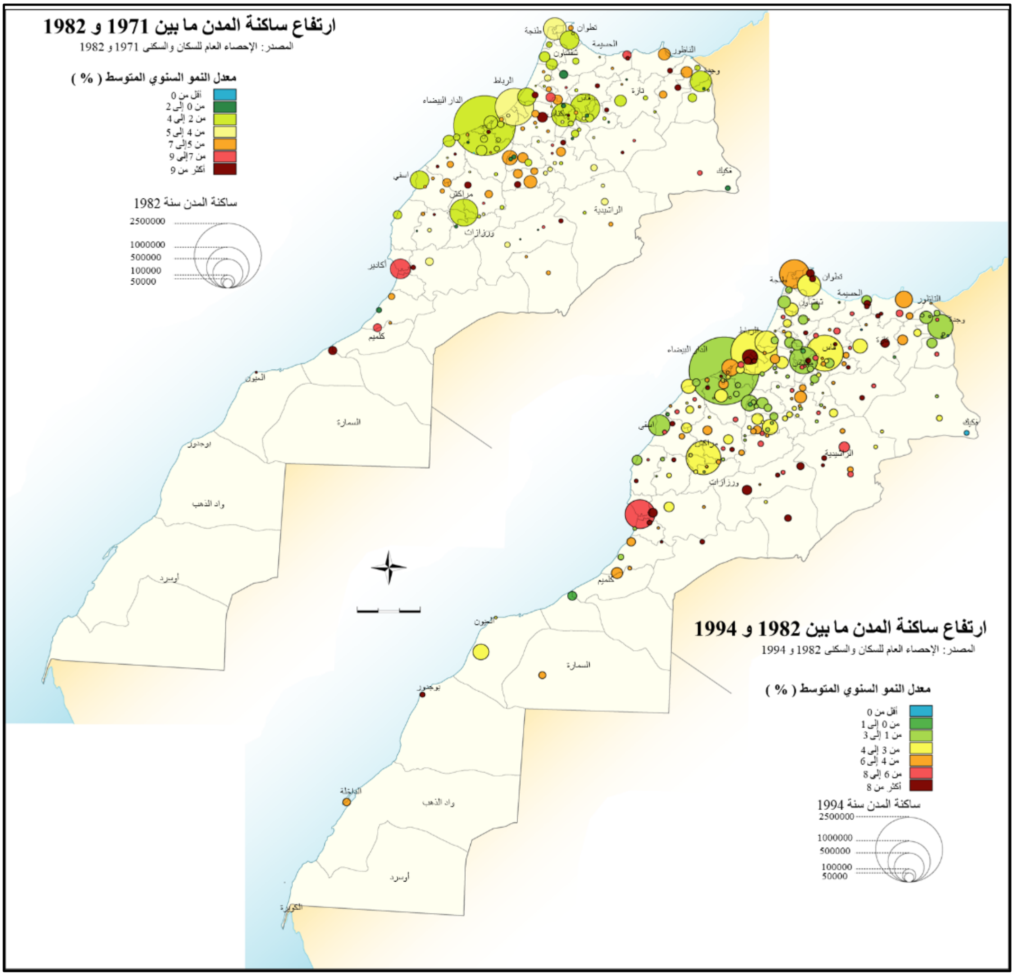
لا يمكن أن نتحدث عن جغرافية إعداد التراب الوطني وعن الجهة أو الجهوية بصفة عامة، دون أن نتحدث عن دور المدن في تنظيم المجال، ومن تم أهمية التأهيل الحضري وقطبية المجمع المدني* La conurbation الأطلنطي القنيطرة - الدار البيضاء - الجرف الأصفر، وعن الفوارق العميقة جدا بين الجهات الغنية التي يُتواجد بهذا المجمع وجهة طنجة تطوان من ناحية، وباقي الجهات الأخرى الفقيرة من ناحية أخرى، مما يستدعي الإسراع بتقويم الاختلالات عن طريق تعبئة الإمكانات البشرية والمالية.

خريطة 3 : المجال القطبي الأطلنطي



ويأتي دور سياسة إعداد التراب الوطني في تهيئة المجال الحضري بتكامل مع ضرورة تهيئة المجال الريفي وتحقيق تنمية مستدامة بداخله، وذلك بتحسين ظروف العيش في مجال السكن والخدمات الاجتماعية؛ ودعم التجهيزات الأساسية وحل مشاكل الاقتصاد الاجتماعي. وضرورة تدارك تأخر المجال الاجتماعي؛ وتوفير التجهيزات والمرافق العمومية، وتنمية القطاع الفلاحي، وتنويع الأنشطة الاقتصادية بتنمية المناطق البورية وتجهيز المدارات المسقية.

خريطة 4: تطور ساكنة المدن

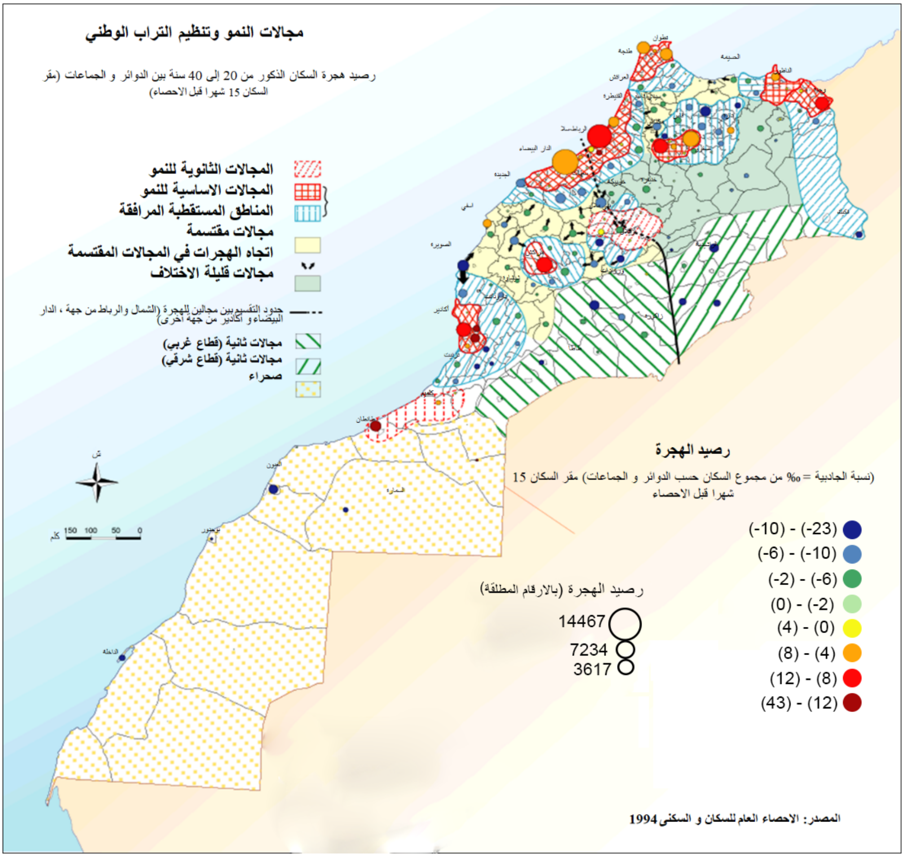


ومن أهم المواضيع التي تناولها التصميم الوطني لإعداد التراب لسنة 2003: مجالات النمو وتحديد الجهات. فبخصوص مجالات النمو (خريطة 5)، حدد التصميم ثماني مجالات التطابق الاقتصادي والبشري لتأهيل المدن في إطار أقطاب النمو أو الثنائية القطبية كما يلي:

- الخميسات وسيدي سليمان وسيدي قاسم مع الثنائية القطبية القنيطرة - الرباط/سلا؛
- العرائش وشفشاون مع الثنائية القطبية طنجة - تطوان؛

- الحاجب وصفرو وتازة وتاونات مع الثنائية القطبية فاس - مكناس؛
- الجديدة وسطات وابن سليمان مع الدار البيضاء؛
- بركان وتاوريرت وجرادة والدريوش مع الثنائية القطبية وجدة- الناظور؛
- خريبكة وأزيلال وخنيفرة مع تادلة بني ملال؛
- تارودانت وتزنيت والصويرة مع أكادير؛
- الحوز وشيشاوة مع مراكش.

خريطة 5 : مجالات النمو وتنظيم التراب الوطني



من خلال دراسة مجالات التطابق الاقتصادي والبشري، تم تحديد أربع نطاقات كبرى، تتكون من محورين بحريين ونطاقين قاريين. ويتعلق الأمر بالمحاور التالية:

- المحور الأطلنطي الذي يمتد من طنجة إلى لكويرة وهو معزز بعدد من الموانئ والمدن الكبرى (طنجة، الدار البيضاء، آسفي، أكادير، الداخلة)، كما يحتضن المجال المتروبولي الأطلنطي الأول والأكبر بالمغرب، الذي يتطور بين مدينتي القنيطرة والجديدة؛

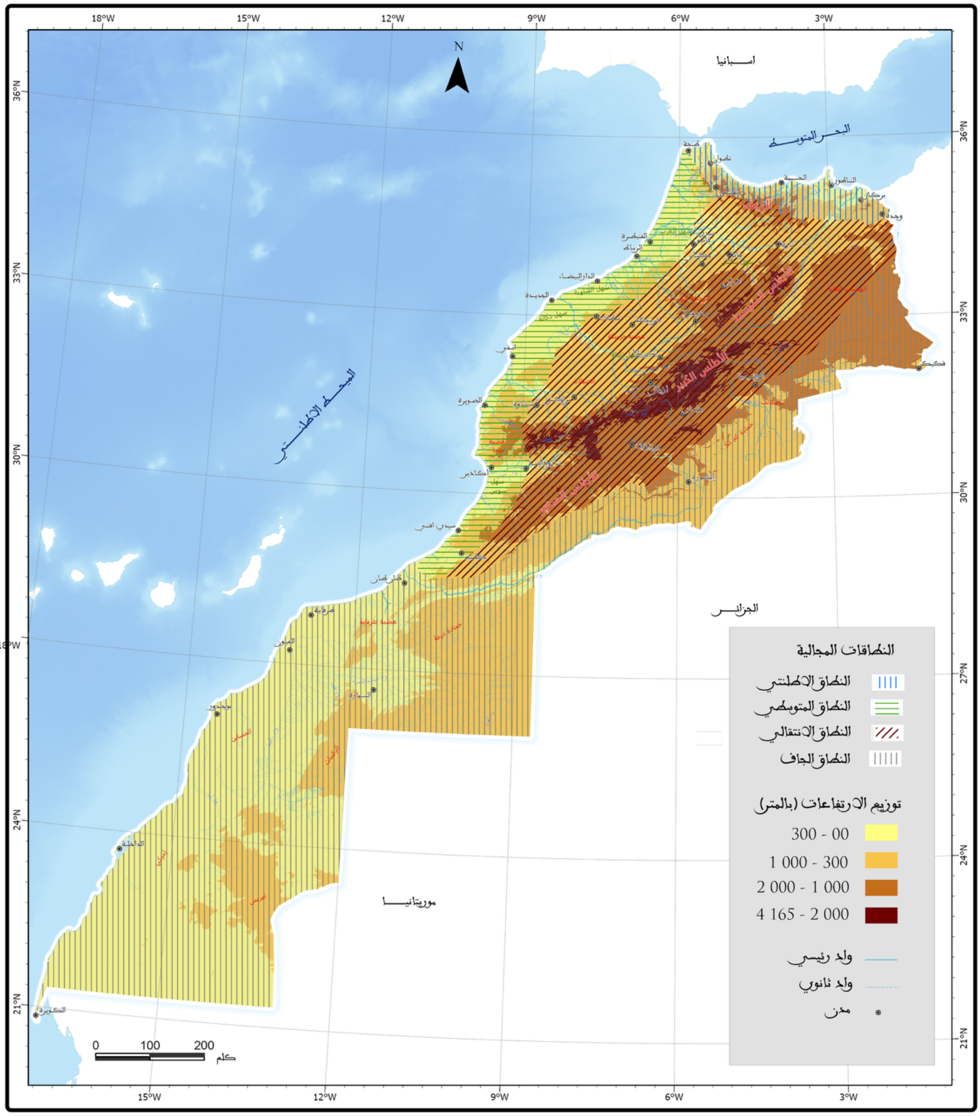
- المحور المتوسطي: الذي يتكون من الساحل المتوسطي والسفوح الشمالية لجبال الريف. ويرتكز على الأنشطة الصناعية المركزة بطنجة وتطوان والمجالات البينية لهذه الثنائية القطبية، فضلا عن النشاط السياحي حول الحسيمة والقصر الصغير؛

- النطاق الوسطي: الذي يتكون من الكتلة الجبلية الأطلسية الوسطى المكونة من الأطلس الصغير والأطلس الكبير، ويمتد في اتجاه السهول الأطلنطية. ويشكل القلب النابض للمغرب الفلاحي الكبير (الحوز- سايس- تادلة). ويتوفر على شبكة حضرية مهمة مشكلة من مدن مهيكِلة للمجال المغربي قديما وحديثا (مراكش- فاس- مكناس)؛

- النطاق القاحل: يتكون من ثلاث وحدات جغرافية وبشرية (سهوب وجبال المغرب الشرقي والحمدات وواحات تافيلالت ودرعة وغريس. ورغم خصوصيات كل وحدة، فإن النطاق في إطاره العام يتوفر على مجموعة من العناصر المشتركة، كقلة المياه وشح الأمطار وأهمية الهجرة.

وقد خلص التصميم إلى تحديد المجالات الجهوية، اعتمادا على اختيارات نسقية تأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر الجغرافية، والاقتصادية، والمجتمعية، علاوة على البعد التاريخي. ولتجاوز مشكل التقسيم الجهوي، تبنى التصميم في صياغة التركيبة الجهوية، منطق التماسك الاجتماعي والمجالي، من جهة، والتكامل الوظيفي، من جهة ثانية. وبخصوص هذه النقطة الأخيرة، تم الحرص على توفر الجهة على جهاز حضري متين وقادر على استقطاب الاستثمارات والموارد البشرية الضرورية للتنمية والتنافسية المجالية، مع التأكيد على النجاعة الترابية في تدبير الشأن الجهوي، باعتبار الجهة الإطار الأمثل لتفعيل السياسة التعاقدية بين مجلس الجهة والدولة، في برمجة التجهيزات المهيكِلة ومشاريع التنمية.

خريطة 6 : النطاقات المجالية المغربية



المصدر المندوبية السامية للتخطيط

2.5.2.تصاميم التنمية والتهيئة الجهوية

لقد تم الحديث عن هذه التصاميم أول مرة بمقتضى المخطط الخماسي 1973-1977 على أنها الوثيقة التي تبرز التوجهات الأساسية، للتهيئة المرتبطة بإمكانيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذا الإمكانات الجهوية أو المحلية للمجالات الترابية أو التكتلات التي تطبق

فيها. وحسب المادة 88 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، تطبيقا لمقتضيات الفصل 145 [13] من الدستور، يساعد والي الجهة رئيس مجلس الجهة في تنفيذ التصميم الجهوي لإعداد التراب.

وتشكل التصاميم الجهوية للتنمية والتهيئة وثائق توجيهية بالنسبة لإعداد المجال الجهوي، إلا أنه لابد أن تستقي مرجعيتها من التصميم الوطني لإعداد التراب لكونه يعنى بالجهات في مجموعها. ومن الضروري تفعيل سياسة جهوية إرادية تراعى فيها مقتضيات إعداد التراب والاستدامة.

ويتوخى من التصاميم الجهوية لإعداد التراب (Schéma Régional d'Aménagement du Territoire-SRAT) إعداد المجال الترابي الجهوي بصفة متماسكة ومتناسقة، وذلك من خلال استغلال الإمكانات المتاحة وتوجيهها نحو إغناء حياة السكان مع تفادي حدوث أي اختلال محتمل بين الجهات. وترمي هذه الوثيقة إلى تنسيق تدخلات كل من الدولة والجماعات الترابية والمستثمرين الخواص، ومواكبة اختياراتهم الاستراتيجية في مجالي التنمية والتهيئة، وذلك من خلال القيام باستشارة واسعة أثناء إعداده، وفق توجهات السياسة العامة لإعداد التراب على المستوى الوطني، وكذا فيما يخص الانسجام مع الاستراتيجيات والبرامج القطاعية العمومية والتصاميم القطاعية المنجزة على الصعيد الجهوي والوطني.

1.2.5.2. أهداف التصميم الجهوي لإعداد التراب

يهدف التصميم الجهوي لإعداد التراب الى تحقيق التوافق بين الدولة والجهة حول تدابير تهيئة المجال وتأهيله وفق رؤية استراتيجية واستشرافية، بما يسمح بتحديد توجهات واختيارات التنمية الجهوية، وذلك من أجل تثمين نقط القوة والتخفيف من نقط الضعف، بغية صياغة رؤية استراتيجية مندمجة وتشاركية بين الفاعلين المحليين والجهويين، وكذا الملاءمة بين البنيات الإدارية غير الممركزة واللامركزية، وتوفير الإمكانيات البشرية الكفأة القادرة على تسيير عقلاني للشأن الجهوي والترابي.

13 ينص الفصل 145 من الدستور المغربى لسنة 2011 فى الفقرة الثانية على: " يساعد الولاة والعمال رؤساء الجماعات الترابية، وخاصة رؤساء المجالس الجهوية، على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية."

ويضع التصميم المذكور إطارا عاما للتنمية الجهوية المستدامة. ويحدد مجالات المشاريع الجهوية وبرمجة إجراءات تثمينها، وكذا الاختيارات المتعلقة بالتجهيزات والمرافق العمومية الكبرى على مستوى كل مشروع ترابي وعلى مستوى الجهة ككل.

وهكذا، يعد التصميم الجهوي وثيقة مرجعية تمكن من بلورة منظور للتهيئة المجالية وتحديد توجهاتها على مدى خمسة وعشرين سنة على صعيد الجهة تراعي الخصوصيات المجالية، بما يتناسب والإمكانيات الجهوية، ثم الدفع في اتجاه خلق توازن داخل الجهة بين المجالات الحضرية والأرياف على مستوى التجهيزات السوسيو-ثقافية، بما يستجيب لمتطلبات التنمية (مديرية اعداد التراب الوطني، 2004-2009) . (شكل 2)



يمر مشروع التصميم الجهوي لإعداد التراب عبر ثلاث محطات أساسية متسلسلة. تباشر المحطة الأولى انطلاقا من مشاورات أولية محلية، تكون على شكل اجتماعات تحضيرية مع مختلف الفاعلين، تحدد خلالها الشركاء الذين سيتابعون مشروع التصميم منذ بدايته حتى المصادقة عليه. ويتداول المجلس الجهوي بشأن اتخاذ مقرر لإعداد التصميم الجهوي، حتى تكون له الصبغة القانونية والمؤسساتية. ويتم على إثر ذلك، إحداث لجنة استشارية لإعداد التراب لمتابعة كل مراحل التصميم المذكور، مع إبداء الرأي بخصوص محتوى التقارير المنجزة في كل مرحلة. بعد ذلك، يتم إعداد الصفقة والعناصر المرجعية الموجهة لمشروع التصميم. ويتعين عند الشروع في إنجاز مشروع التصميم المذكور، مراعاة الإطار التوجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب على مستوى الجهة، الذي يتم وضعه من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة، تبعا لمقتضيات المادة 2 من المرسوم رقم 2.17.583 المتعلق

بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي، حيث يتولى تبليغه للمجلس الجهوي عن طريق والي الجهة.

وتتعلق المحطة الثانية، بإنجاز مشروع التصميم الجهوي لإعداد التراب. وتتكون أساسا من التشخيص الترابي وتحديد مجالات المشاريع وانجاز التقرير الترابي النهائي للمشروع المذكور. وتخصص المحطة الثلاثة للمصادقة: ويتم خلالها عرض مشروع التصميم على اللجنة الدائمة، قبل المصادقة عليه من طرف المجلس الجهوي، ثم التداول في شأنه من طرف المجلس وإبداء الملاحظات حول محتويات التقرير.

وفي المحطة الأخيرة، يحال المقرر المتعلق بالتصميم الجهوي لإعداد التراب، مرفقا بمشروع التصميم والوثائق المصاحبة له، على السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، قصد التأشير عليه.

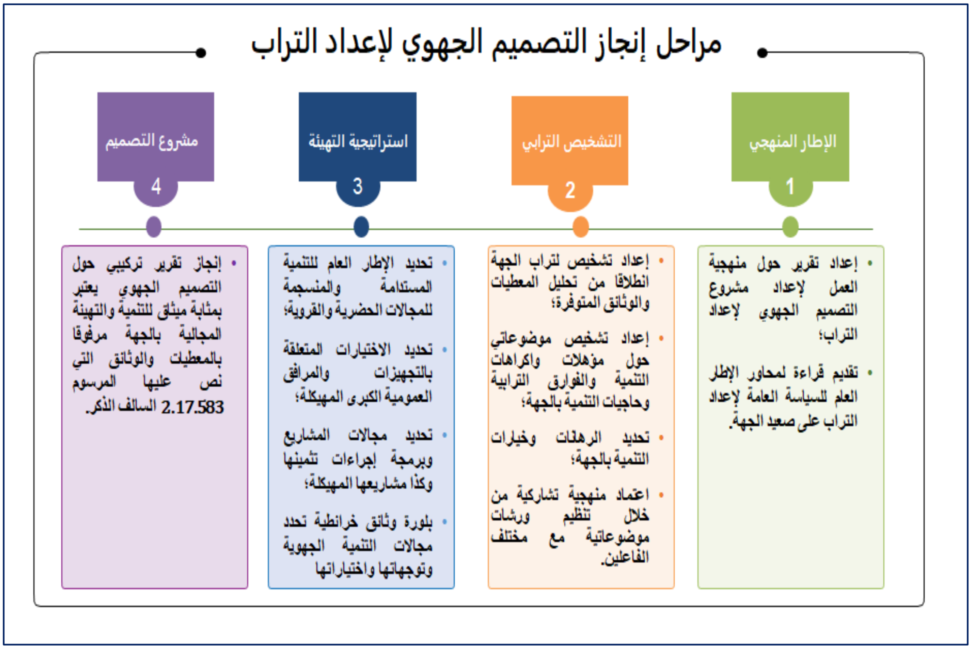
2.2.5.2. مراحل انجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب

يتم إنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب عبر أربعة مراحل أساسية. مرحلة التقرير المنهجي الذي يقدم التشخيص العام للتنمية بالجهة والاختيارات الاستراتيجية فيما يخص التجهيزات والمرافق العمومية الكبرى المهيكلة، فضلا عن رسم حدود مجالات المشاريع وخصوصياتها. وفي المرحلة الأخيرة، يتم إنجاز تقرير تركيبي حول التصميم الجهوي لإعداد التراب، الذي يعتبر بمثابة ميثاق للتنمية والتهيئة المجالية بالجهة، مرفوقا بالمعطيات والخرائط والوثائق الضرورية لتفعيل مقتضيات التصميم المذكور.

كخلاصة لما سبق يبدو أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في مفهوم وأهداف سياسة إعداد التراب الوطني، على اعتبار أن هذه السياسة تعني بالدرجة الأولى تدخل الدولة بتشاور مع الجماعات الترابية والمجتمع المدني، لتنظيم المجال الجغرافي وبلوغ الهدف الاستراتيجي والأهم، المتمثل في إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والسكان وتقليص الفوارق الجهوية وتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية والمستدامة. وذلك من خلال تدارك التأخر في الإعداد الفلاحي والمحافظة على الموارد وخاصة المائية، وتحقيق الأمن الغذائي وتحديات الانفتاح في المناطق المسقية. وعلى هذا الأساس، من الضروري ربط السياسات الحضرية والحكامة الترابية بالإطار الشمولي لإعداد التراب الوطني بواسطة التهيئتين الصناعية والحضرية، وتحقيق الاندماج الجهوي والتضامن المجالي في المناطق الجبلية، عبر تحديث التدبير وتأهيل

الاستثمار والموارد، مع إعادة تحديد الدور الجديد للأقطاب الجهوية والمدن المتوسطة والمراكز الصغيرة الصاعدة. والأهم من ذلك هو إيجاد إطار قانوني لتسريع مسلسل التدخلات بالتدبير العقلاني لعامل الزمن في سياسة إعداد التراب وتدبير المجال.

شكل 3 : مراحل إنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب



خاتمة

إن سياسة إعداد التراب هي عملية يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد أداءات الأفراد والفاعلين بمختلف مستوياتهم وتموقعاتهم، في إطار جهود الهيئات الحكومية، لتحقيق أهداف التنمية الترابية المستدامة الشاملة والمتوازنة. وبالنظر للتجارب الأولى لإعداد التراب والتي عرفتها الدول الصناعية الكبرى، يتضح جليا أن إعداد التراب في بداياته الأولى كان قطاعيا ومجزأ، يحركه الهاجس الاقتصادي الهادف إلى الدفع بعجلة التنمية ورفع الحواجز التي تعترض مسيرتها. وقد أدى التطور الاقتصادي الصناعي المتسارع إلى تكثيف الضغط على الموارد الطبيعية وتدهور الأوساط الطبيعية والنظم البيئية بسبب استفحال ظاهرة التلوث

التي عجزت الدورات الطبيعية عن استيعابها، مما أدى إلى تدهور جودة الحياة في كثير من مناطق العالم.

النتيجة الثانية للتطور الصناعي هي تعميق الاختلالات المجالية بين المناطق المركزية والمناطق الهامشية، مما انعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مناطق ودول العالم وداخل كل بلد.

من خلال كل ما سبق يتضح ان هناك علاقة وطيدة بين التوسع العمراني للمدن وسياسة إعداد التراب الوطني. فكلاهما يهتم بتنظيم وتدبير المجال والنهوض بتنميته الترابية المستدامة، ويشتغلان بأدوات مشتركة؛ بل إن التعمير وأدواته التقنية وضوابطه يعد أداة رئيسية لتحقيق غايات سياسة إعداد التراب. ومع ذلك، فان هناك اختلافا جوهريا بين إعداد التراب والتعمير. عمليات إعداد التراب لا تقتصر فقط على التدخل في الإطار المادي أو الجغرافي لتنفيذ سياسة إعداد التراب، والتركيز على أشكال تنظيم المجال وظاهراته المرئية الملموسة، كما هو الشأن في اتجاه الجغرافية الوضعية. بل يمتد ليشمل التراب بمعناه الواسع كمجال معاش الذي يعتبر جوهر الجغرافية الراديكالية، وهو فكر يركز أساسا على ما هو موجود فعلا من أجل تطويره وتحسينه، على ما هو معاش. هذا المعاش الذي يفقد أهميته المجالية إذا لم يدخل في الحسبان بنية ونوعية العلاقات التي تنظمه؛ إذ بدونها يصبح المجال الجغرافي لا شيء. أكثر من ذلك فإن المجال أصبح منتوجا اجتماعيا، باعتبار أن الإنسان من خلال سلوكه وتصرفاته يشكل الحلقة المركزية في المنظومة الزمجالية* للتراب، كما يدعو إلى ذلك اتجاه الجغرافية السلوكية الحديثة.

لا يمكن لسياسة إعداد التراب أن تحقق توازنا مجاليا إلا في إطار واضح بعد مرور ما يقارب من 55 سنة على بداية تجربة الجهوية بالمغرب. وهي فترة كافية لوضع تقييم شامل لهذه السياسة. فالمعطيات والبيانات المتوافرة توضح بما لا يدع مجالا للشك أن الفوارق عميقة جدا بين الجهات الغنية والمناطق الفقيرة. وإن استجلاء العلاقة بين البيئة وإعداد التراب الوطني والتنمية المستدامة، من خلال مختلف الآليات (التشريعية والتقنية للتصاميم الوطنية والجهوية لإعداد التراب) تقتضي الأخذ بعين الاعتبار ما آلت إليه الأوضاع البيئية، إذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إلا من خلال تبني المنظور الجديد لإعداد التراب الذي يحقق العلاقة التكاملية مع البيئة وحماية وتدبير أمثل للموارد الطبيعية.

لقد أصبحت سياسة إعداد التراب الوطني وتدبير المجال، من الأوراش الوطنية المهمة خاصة بعد دسترتها وتنزيلها في القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية، كاختصاص ذاتي للمجالس المنتخبة مع الاحتفاظ بالدور المحوري للوالي والعامل في المساعدة والمواكبة والتنسيق. ومهما تعددت المفاهيم والآليات المعتمدة، يبقى إعداد التراب مهمة ذات طابع سياسي أكثر منه تقني، ولا يمكن اختزاله في تصميم ما، لأن هذا الأخير لا يعدو أن يكون سوى عنصرا واحدا من بين مجموعة من الآليات المساهمة في بلورة مشروع الإعداد والتنمية الترابية، ولن يكون تحقيقها بتصاميم تقنية فقط، بل بحل الأزمة المزدوجة (المدينة-الأرياف).

ويبقى أن التجربة المغربية في إعداد التراب والحكامة المجالية تعرف عدة اختلالات في تنزيل سياسة إعداد التراب والتأهيل الحضري للمدن والمجالات العمرانية. وذلك لعدة أسباب، منها عدم قدرة المغرب على التخلص من النمط التقليدي في إعداد التراب الذي يطبعه الهاجس الأمني في التدبير الترابي، حيث تبقى تجربة المغرب في مجال إعداد التراب امتدادا للتجربة الفرنسية التي تعاني من المركزية المفرطة والتمركز الإداري، مع ضعف المشاركة الشعبية في التنمية الجهوية والمحلية.

إن تحقيق التنمية المنشودة أصبح رهينا بسياسة إعداد التراب الوطني التي ينبغي أن تكون مرنة وواعية بالتغيرات المختلفة، وتعمل على تجاوز الاختلالات بين مختلف جهات المملكة، إضافة إلى ضبط المهام والمسؤوليات، حيث الأمر يستوجب التدخل من أجل وضع قانون لتنظيم تدخلات مختلف السلطات والأجهزة، وكذلك توفير الشروط لإقرار نمط جديد لتدبير التراب في إطار مشروع تنموي مشترك (حكامة ترابية جديدة) يرمي إلى تحقيق النجاعة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والاستدامة البيئية. كما يقوم على ثلاثة ركائز أساسية اللامركزية واللاتركيز، والشراكة والتعاقد، والنجاعة في تدبير الزمن وتحسين شروط إعداد ومراجعة وتنفيذ وثائق إعداد التراب. ويتطلب إعادة تركيز* (recentrage) مهام إدارة إعداد التراب بالسهر على تنفيذ السياسة الوطنية في هذا الميدان، وتتبع أشغال المجلس الأعلى لإعداد التراب. كما يشترط فيها التوفر على كفاءات عالية في ميادين تدبير السياسات العمومية، والعمل على تحويلها تدريجيا من إدارة كلاسيكية إلى إدارة مهام تتسم بمرونة أنظمة التسيير والفعالية في التدخل.

قائمة المصادر والمراجع.

- أنور أحمد ارسلان، 1979، التنظيم الإقليمي بالمغرب- المجالات والأقاليم، دار الكتاب الدار البيضاء، الطبعة الأولى.

- ابن منظور (لسان العرب: المجلد الخامس، من"غ" إلى" ل")، دار المعارف بيروت، الطبعة الجديدة، ص: 3431

- البورقادي فاطمة وكتاني أمال، 1998، تطور الجهة بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 8 /1998.

- رشيد البكر، 2001، إعداد التراب الوطني ورهان التنمية الجهوية، أطروحة لنيل الدكتورة في الحقوق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين الشق الدار البيضاء(غير منشور) .

- مؤلف جماعي، 2020، تدبير المجالات الحضرية بالمغرب في سياق متغير، اصدارات مركز تكامل للدراسات والأبحاث.

- دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 91-11-1 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011).

- الظهير الشريف رقم 1.93.51 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) معتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الوكالات الحضرية.

- القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز 2015.

- القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015).

- القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015).

- وزارة الاسكان والتعمير والبيئة والتنمية المجالية كتابة الدولة المكلفة بالتنمية الترابية، مديرية اعداد التراب الوطني، واقع الحال: إعداد التراب الوطني 2004-2009.

- مرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6738 بتاريخ 27 دجنبر 2018.

- مرسوم رقم 2.23.751 صادر في 7 جمادى الآخرة 1445 (21 ديسمبر 2023) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

- الموقع الرسمي لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على الأنترنت.

- الميثاق الوطني لإعداد التراب، منشورات وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة سنة 2001.

- Bachelard G. (1961), La poétique de l'espace, PUF, Paris, 3ème édition.

- Bardinet ,Y . Internet et ses fenêtres ouvertes sur la gestion de l'environnement, Bull. de L'Ass. Geog. Fra. 1998, pp. 257-262.

- Beyer Chris et Royoux Dominique, L'aménagement temporel territorial : repenser les territoires en conjuguant espace et rythmes », Métropoles [En ligne], 17 | 2015, mis en ligne le 15 décembre 2015, consulté le 04 juillet 2024. URL : http://journals.openedition.org/metropoles/5193 ; DOI : https://doi.org/10.4000/metropoles.5193

- BOQUET Yves, (1988), Le développement du télétravail au Etats-Unis, Bulletin de l'Association des Géographes français.

- Brunhes Jean, (1947), Précis de la Géographie Humaine.

- Charron, J.E. (1961), du temps de l'espace et des hommes.

- De Laubadère (1979), Traité de droit administratif – L.G.D.J – Tome II, 7éme édition.

- Desjardins, X., (2021). Chapitre 2. Instruments et méthodes de l’aménagement du territoire. Dans : , X. Desjardins, L'aménagement du territoire (pp. 29-51). Paris : Armand Colin.

- Di Méo, G., Géographie sociale et territoires, Nathan université, Paris, 1998.

- Le Berre, M. (1992), « Territoire », in Bailly A.S. et Pumain D. (dir.). Encyclopédie de la Géographie, Economica.

- MASSE Pierre, (1964), L'aménagement du territoire, projection géographique de la société d’avenir, Revue de l’économie politique, N°1 Janvier-Février 1964.

- NACIRI Mohamed : "Politique Urbaine et Politique de l'habitat au Maroc: Incertitudes d'une stratégie", In : Politique urbaine dans le monde arabe, Table ronde, Nov.1982 , Maison de l'Orient (CNRS, Uni, de Lyon2), 1984.pp.71-95.

- Merlin Pierre et Choay Françoise (2010), Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, PUF, Paris.

- Milton SONTOS, 1984, Pour une Géographie Nouvelle, OPU/Publisud, Alger.

- Raffestin, Cl. 1986, Ecogénèse territoriale et territorialité, In Espaces, Jeux et Enjeux. Auriac F. et Brunet R. (dir.), Fayard.

ZOUHIR Miloud (1984), La politique de l’aménagement du territoire au Maroc, DES Casablanca.

مفاهيم ومصطلحات مهيكلة للفصل 14 (بالعربية وما يقابلها بالإنجليزية والفرنسية)

العربية	الفرنسية	الإنجليزية
إعادة التركيز	Recentrage	Refocusing
إعداد التراب	Aménagement du territoire	Territory planning
إعداد المجال	Aménagement de l’espace	Spatial planning
تخطيط جهوي	Planification régionale	Regional planning
تخطيط مجالي	Planification spatiale	Spatial planning
تراب	Territoire	Territory
الترابية	Territorialité	Territoriality
التماسك الاجتماعي	La cohésion sociale	Social cohesion
الإلتقائية	La Convergence	Convergence
استشرافي	Prospectif	Prospectif
تمثل	Perception	Perception
تنظيم المجال	Organisation de l’espace	Organization of space
تنظيم المدينة	Organisation urbaine	Urban organization
تنمية ترابية	Développement Territorial	Territorial development
تنمية جهوية	Développement Régional	Regional Development

Territorial planning	Aménagement territorial	تهيئة ترابية
City planning	Aménagement de la ville	تهيئة المدينة
Territorial communities	Les collectivités territoriales	الجماعات الترابية
Region	La région	الجهة
Advanced regionalization	La régionalisation avancée	الجهوية المتقدمة
Broader regionalization	La régionalisation élargie	الجهوية الموسعة
Behavioral Geography	La géographie comportementale	الجغرافية السلوكية
Neopositivist geography	La géographie néopositiviste	الجغرافية الوضعية الجديدة
Natural determinism	Le déterminisme naturel	الحتمية الطبيعية/ الجغرافية
Equidistant from curves	Équidistante des courbes	خطوط تساوي البعد
Iso costs.	.Les Iso coûts	خطوط تساوي التكاليف
The Isochrones	Les Isochrones	خطوط تساوي التواقيت
Inclusive Policy	Politique Inclusif	سياسة دامجة
Cosmic phenomena	Phénomène cosmique	ظاهرة كونية

Territorial actors	Les acteurs territoriaux	فاعلون ترابيون
Fordism	Le Fordisme	الفوردية
Decentralization	La décentralisation	لاتركيز
Deconcentration	La déconcentration	لامركزية
Unique	Unique	متفردة
Resilience	La résilience	المقاومة
Homogeneous Space	Espace Homogène	مجال متجانس
Changing Space	Espace Changeant	مجال متغيير
Differentiated Space	Espace Différencié	مجال متميز
Polarized Space	Polarisé Espace	مجال متقطب
Perceived/designed space	Espace perçu/conçu	مجال مدرك/محسوس
Lived Space	Espace Vécu	مجال معاش
Spatio-Temporal System	Système Spatio-Temporel	منظومة زمجالية
Urban System	Système Urbain	منظومة حضرية
Space system	Système spatial	منظومة مجالية
Adequacy	Adéquation	مواءمة
Program contract	Contrat Programme	عقد البرنامج

محتويات أجزاء الكتاب

الجزء الأول: الاتجاهات والمدارس والسكان

الجزء الثاني: ديناميات الحواضر والأرياف

الجزء الثالث: التراب والبيئة والعولمة

لجنة الإشراف والتنسيق

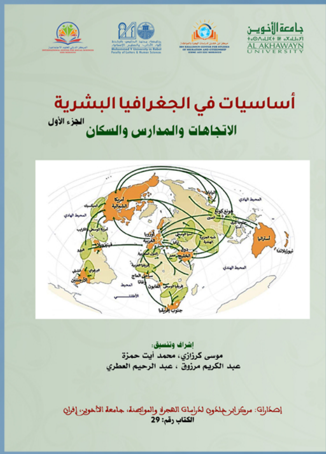
عبد الكريم مرزوق، موسى كرزازي، محمد أيت حمزة، عبد الرحيم العطري

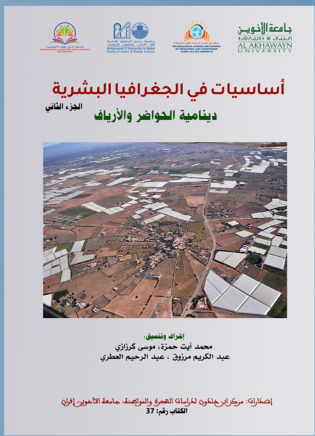
****

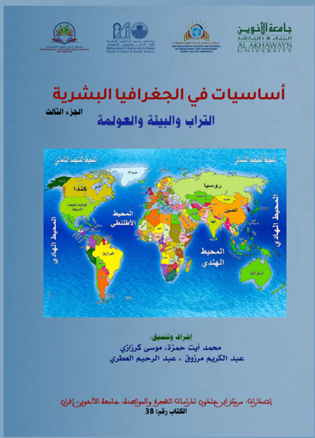
عناوين الفصول مع أسماء المؤلفين والمنسقين

رقم	عنوان الفصول	أسماء مؤلفي الفصول	منسقو الفصول
الجزء الأول: الاتجاهات والمدارس والسكان			
1	ماهية الجغرافيا البشرية	الأسعد محمد	الأسعد محمد
2	المدارس الجغرافية	صديق عبدالوهاب	صديق عبدالوهاب
3	أدوات البحث الجغرافي	مرزوق عبدالكريم، العطري عبدالرحيم. محمد الأسعد	مرزوق عبدالكريم
4	السكان والتنمية	كرزازي موسى، المالكي موسى، قاسم النعايمي	كرزازي موسى
5	حركية السكان وهجراتهم	كرزازي موسى	كرزازي موسى
6	جغرافية الصحة	أنفلوس محمد	أنفلوس محمد

الجزء الثاني: ديناميات الحواضر والأرياف			
7	جغرافية الأرياف	صديق عبدالنور، بوعوينات أسماء	صديق عبدالنور
8	السكن القروي	أيت حمزة محمد	أيت حمزة محمد
9	جغرافية المدن	صديق عبدالوهاب ، حنزاز محمد ، أنفلوس محمد	حنزاز محمد
10	الجغرافية الاقتصادية	أيت حمزة محمد، بوعوينات أسماء، صديق عبدالنور، أزهار محمد، الأسعد محمد، شيكر محمد	أيت حمزة محمد- بوعوينات
الجزء الثالث: التراب والبيئة والعولمة			
11	الإنسان والبيئة	فتوحي محمد، شحو إدريس، باحو عبدالعزيز، جمال الدين محمد، الطيلسان محمد، غزال محمد.	فتوحي محمد
12	الجغرافية السياسية والجيواستراتيجية	كرزازي موسى، المالكي موسى ، النعايمي قاسم ، جمال الدين محمد	كرزازي موسى
13	جغرافية العولمة والمدن المتروبولية الكبرى	أنفلوس محمد	أنفلوس محمد
14	جغرافية إعداد التراب وتنظيم المجال	أنفلوس محمد ، حنزاز محمد، بوجداين مارية.	بوجداين مارية







أساسيات في الجغرافيا البشرية

التراب والبيئة والعولمة

إشراف وتنسيق: محمد أيت حمزة، موسى كرزازي

عبد الكريم مرزوق ، عبد الرحيم العطري

International Sociological Association

ربيع العلوم الاجتماعية
SPRING OF SOCIAL SCIENCES
AUI EEC MOROCCO